الانهيار الكبير

حروب الذهب ونهاية النظام المالي العالمي

ويليم ميدلكوب

نقلته إلى العربية

ابتسام محمد الخضراء



الانهيار الكبير

حروب الذهب ونهاية النظام المالي العالمي

ويليم ميدلكوب

نقلته إلى العربية

ابتسام محمد الخضراء



The Big Reset CS6.indd 1 1/18/16 10:54 AM

Original Title
THE BIG RESET
War On Gold And The Financial Endgame
Author:
Willem Middelkoop
Copyright © Willem Middelkoop / AUP, Amsterdam 2014
ISBN-10: 9089645993
ISBN-13: 978-9089645999
All rights reserved. Authorized translation from the English language edition
Published by: Amsterdam University Press, Herengracht 221,
BG Amsterdam, Netherlands 1016
حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع مطابع جامعة أمستردام. أمستردام. هولندا.

© Obeikan 2014 ـ 1435
ح شركة العبيكان للتعليم، 1437هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ميدلكوب، ويليم

الانهيار الكبير./ ويليم ميدلكوب؛ ابتسام محمد الخضراء.

- الرياض 1437هـ

360 ص؛ 14× 21 سم

ردمك: 2 - 865 - 503 - 603 - 978

1 - النظام الدولي الجديد 2 - الاقتصاد الدولي 3 - الإصلاح النقدي

أ. الخضراء، ابتسام (مؤلف مشارك) ب - العنوان

ديوي: 337 رقم الإيداع: 648 / 1437

الطبعة العربية الأولى 1437هـ - 2016م

الناشر Obeikan للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 فاكس: 4808095 ص.ب: 67622 الرياض 11517

موقعنا على الإنترنت

www.obeikanpublishing.com

متجر Obeikan على أبل

http://itunes.apple.com/sa/app/obeikan-store

امتياز التوزيع شركة مكتبة Obeikan

المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول

هاتف: 4808654 - فاكس: 4889023 ص. ب: 62807 الرياض 11595

جميع الحقوق محفوظة للناشر. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر.

The Big Reset CS6.indd 2 1/18/16 10:54 AM

فهرس المحتويات

* * *

The Big Reset CS6.indd 4 1/18/16 10:54 AM

تمهيد

يلغي غياب معيار الذهب كلَّ احتمال لحماية المدخرات من المصادرة بفعل التضخم، وتنعدم طرق حفظ القيمة، وفي حال وجود طريقة ما سترفع الحكومة الصفة القانونية عنها كما حصل في حالة الذهب؛ فعلى سبيل المثال: إذا قرر كلُّ شخص تحويل ودائعه المصرفية جميعها إلى فضة أو نحاس أو أي مادة أخرى، ورفض بعدها قبول (شيكات) ثمنًا للسلع، فستفقد الودائع المصرفية قيمتها الشرائية، وسيصبح الرصيد المصرفي المستحدث من قبل الحكومة عديم القيمة عند المطالبة بتعويض عن السلع.

تتطلب السياسة المالية لدولة الرفاهة ألا يكون هناك طريقة يحمي بها أصحاب الثروات ثرواتهم، (...) وهذا سرٌّ قديم يفضح خلفية الخطب الحماسية المعادية للذهب من قبل مؤيدي السيطرة الاقتصادية للدولة.

إنَّ العجز في الإنفاق هو ببساطة مجرد مخطط لمصادرة الثروة، ويواجه الذهب هذه العملية الغادرة ويعترض سبيلها ويقف حاميًا لحقوق الملكية ومدافعًا عنها.

إنَّ فهم المرء لما سبق، يكشف له سبب عداء مؤيدي السيطرة الاقتصادية للدولة ضد معيار الذهب.

آلان جرينسبان
الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي
(Federal, 1966 Reserve)

مقدمة

قبل عام واحد فقط على انهيار ليمان براذرز (Lehman Brothers) طُبع كتابي الأول في هولندا تحت عنوان **إذا انهار الدولار** (Als de dollar valt _ If the Dollar Collapses, 2007). وتوصلت بعد دراسة النظام المالي على مدى أكثر من عشرة أعوام إلى خلاصة مفادها أنَّ انهيار النظام المالي العالمي المهتز وديونه المتراكمة مسألة وقت لا أكثر، وبعد أن حدث هذا الانهيار للبيت الورقي بعام واحد فقط تغيَّرت حياتي جوهريًّا؛ ففي غضون مدة قصيرة من الزمن أصبحتُ شخصًا معروفًا في هولندا؛ لذلك قررت ترك عملي بوصفي معلق سوق للقناة التجارية (RTL Z)، والتركيز على الفرص التجارية الناشئة من الواقع الاقتصادي الجديد.

أدركتُ أنَّ هذا الواقع الجديد سيكون مغريًا للمستثمرين للنظر جديًّا في الاستثمار في الأصول الثابتة بخاصة الذهب والفضة، وهذا ليس بجديد، فالسوابق التاريخية موجودة في كلِّ أزمة على مدى السنوات الثلاث مئة الماضية؛ وبالتحلي بهذا الإدراك انطلقت بمتجر على شبكة (الإنترنت) لسبائك الذهب والفضة (AmsterdamGold.com)، وأنشأتُ صندوقًا للسلع الأساسية باسم (Commodity Discovery Fund).

وقد بيع (AmsterdamGold) إلى الشركة المسجَّلة (Value8) في صيف (2011م) بعد أن حققت مبيعات سنوية قاربت (100) مليون يورو، وفي المدة ذاتها أصبحَتْ ثلاثة كتب إضافية من كتبي الأكثر مبيعًا، ولم يكن أيٌّ منها قد تُرجم إلى الإنجليزية قط.

يجمع هذا الكتاب المعلومات من الكتب السابقة جميعها مع فصل إضافي عن إعادة الترتيب الكبيرة للنظام المالي الحالي في أنحاء العالم جميعها، ويروي هذا الكتاب قصة عالم المال والذهب المخفي غالبًا، وآمل أن يحقق الفائدة المرجوَّة لأوسع جمهور في العالم.

قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، كانت معظم العملات الرئيسة مدعومةً بالذهب، وكان ذاك عصر معيار الذهب؛ حيث كان عرض المال مقيَّدًا بنمو احتياطي الذهب، لكن حاجة الدول الأوروبية المتزايدة إلى تمويل التكاليف الباهظة للحرب دفعت بها إلى التخلي عن معيار الذهب في العقد الثاني من القرن العشرين؛ لكي يتسنى لها طباعة مزيد من المال، واستبدلت تلك الدول بالإضافة إلى معظم الدول الأخرى معيار الذهب بنظام النقد الورقي مع أنَّ النقد الفضي كان لا يزال في طور التداول في معظم الدول الأوروبية، واستمر تداوله حتى ثمانينيات القرن الماضي.

وخلافًا للنقد الورقي، حافظ الذهب دومًا على قوته الشرائية؛ فعملة رومانية ذهبية قديمة تزن ثمانية غرامات لا تزال تشتري لك مئات عدَّة من اللترات من العصير الرخيص، تمامًا كما كان الأمر

عليه قبل (2,000) عام؛ وهذا هو سبب استخدام الذهب مرَّة تلو مرَّة لتحقيق الاستقرار في أنظمة النقود الورقية في أوقات إعادة ترتيب النقد في الماضي. إنَّ سعر الذهب أشبه بالبارومتر، وارتفاع سعره هو بمثابة تحذير للمستثمرين بوجود خطأ ما في عملتهم، وغالبًا ما يكون هذا الخطأ طباعةَ المصارف (البنوك) لكثيرٍ من المال؛ ومنذ أن فصلت الولايات المتحدة الدولار عن معيار الذهب في عام (1971م) أصبح الذهب العدو المالي الأوَّل لوول ستريت والبيت الأبيض؛ لأنَّ سعر الذهب مؤشر يقلقهم، حيث يشير سعره إلى انخفاض قيمة الدولار، وهذا بالنسبة إليهم أشبه بطائر الكناري في مناجم الفحم[1].

يُقدِّم هذا الكتاب الأدلة المطلوبة كافة الداعمة للادعاء القائل بوجود حرب سرِّيَّة على الذهب (الفصل الرابع)؛ تخوض هذه الحرب الولايات المتحدة ومحافظو مصارف مركزية آخرون منذ ستينيات القرن الماضي على الأقل، بدأ ذلك عندما تعرَّض نظام الدولار للضغط لأوَّل مرَّة منذ تأسيسه في نهاية الحرب العالمية الثانية، وفي وقتنا الحاضر لم يعد هناك من عملة آمنة حتى الفرنك السويسري، فقد أصدر المصرف المركزي السويسري في عام (2012م) قرارًا

(1) كان عمال مناجم الفحم يأخذون معهم طير كناري بقفص في أثناء تقدمهم في المنجم، فإن وُجدت غازات سامة مات الطير فورًا قبل أن تؤثر الغازات في الإنسان. وبذلك يكون الطير بمثابة إنذار باكر للعمال فيخرجون من المكان. (المترجم).

يقضي بربط الفرنك باليورو؛ لكبح جماح مزيد من الارتفاع في قيمته، ما يشكِّل ضررًا على قطاع السياحة والصادرات السويسرية.

هذا مجرد مثال واحد عن حروب العملة المندلعة منذ انهيار مصرف ليمان براذرز عام (2008م)، ومنذ ذلك الوقت يحاول مزيد من البلدان تخفيض قيم عملاتها لدعم صادراتها.

وبغرض مكافحة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن أزمة الائتمان، أطلقت البلدان لعجزها المالي العنان ليزداد بصورة دراماتيكية، ولدفع قيمة الفواتير المترتبة عليها ترتب على حكومات تلك البلدان بيع كميات هائلة من السندات، لكن أعدادًا متزايدةً من المستثمرين توقَّفت عن شراء هذه السندات الحكومية، فما كان من المصارف الحكومية إلا اللجوء إلى الطريقة الوحيدة بتشغيل مطابع المال (الرقمية)، وبهذا الأسلوب تم شراء الديون المتراكمة والسندات الحكومية بما مجموعه (10) ترليون دولار (10,000 مليار دولار)، وذلك في أنحاء العالم جميعها، وفي الحقبة الممتدة من عام (2008م) إلى عام (2013م).

يصف الاقتصاديون هذه العملية بتسييل الديون من قبل المصارف المركزية، وتشير الكتب الاقتصادية المتخصصة إلى هذا الإجراء باسم (الخيار النووي) الذي يجب اللجوء إليه عندما لا تتوافر أي وسيلة أخرى للتمويل، فمن السهل البدء بهذه العملية لكن من المستحيل إيقافها.

لا تـزال الجامعـات في أنحاء العالم تروج لفِكَر مدرسـة شـيكاغو للاقتصاد، وترتكز عقيدة هذه المدرسة على إنتاج نقود ورقية من قبل المصـارف المركزيـة بالتعاون مع المصارف الخاصة، وما زال طلابنا حتـى يومنا هذا يدرسـون مثل هذه الفِكَر في كتب اقتصادية تقوم على نماذج أسـواق منتهية الصلاحية، وهـي نماذج كانت فاعلة قبل الأزمة؛ ربمـا هـذا هـو سـبب عدم وجـود فهم كامـل لدور المـال فـي اقتصادنا الحالـي مـن قبـل كثيـر مـن الاقتصاديـين والصحافيين والمديريـن التجاريين التنفيذيين.

صحيـح أنّنـي لا أعانـي إعاقة كوني لا أحمل درجة بكالوريوس في الاقتصـاد، لكننـي أعتمد على الفهم السـليم لمبادئ المـال، وقد دأبت على دراسـة كتب المال والأزمات الاقتصادية التي سـطرها المؤرخون، وعليـه يمكننـي القـول إن الأزمة الحاليـة ـ كان يمكـن توقعها بمراجعة لـ (6,000) عامًـا مـن التاريـخ الموثّـق للمـال ـ تتناقض مـع المذهـب الكينـزي[1] (Keynesian doctrine) لإيجـاد المال مـن الفراغ، ويكفي أن نعلم أنَّ الأنظمة النقدية الورقية قد وُضِعت تحت الاختبار لأكثر من (200) مـرَّة عبـر التاريخ، وقد فشـلت جميعها دونما اسـتثناء في نهاية المطـاف؛ لذلك يجب النظر إلى احتمال فشـل النظـام النقدي الحالي بوصفه حتمية إحصائية أكثر منه غير مرجح الحدوث نظريًّا.

(1) المذهب الكينزي: مدرسة في الاقتصاد تقوم على الليبرالية الاجتماعية. (المترجم).

The Big Reset CS6.indd 11 1/18/16 10:54 AM

سيدرك السياسيون عند الوصول إلى هوةٍ ما أنَّ تغييرًا رئيسًا كبيرًا ـ أطلقتُ عليه اسم إعادة الترتيب الكبيرة ـ هو وحده ما ينقذ النظام النقدي العالمي، ولا شكَّ في أنَّهم سيصلون إلى هذا الإدراك عندما يقفون مكتوفي الأيدي حيال إعادة تمويل جبال ديونهم.

يشرح هذا الكتاب السبب الحقيقي للقول بأنَّ التراكم المتزايد للديون في حساب الميزانيات العمومية للمصارف المركزية ليس بوسيلة مستدامة تساعد اقتصاداتنا على التعافي؛ على أنَّ صناع القرار سيختارون دومًا دفع إعلان الموت المحتمل لهذا النمط الاقتصادي إلى وقت لاحق بدلًا من الإقرار باقتراب ساعته، وهذا دليل على قصور نظامنا الاقتصادي الذي يركِّز على علاج الأعراض وتجاهل المرض الفعلي، إنَّ هذا النظام أشبه بشخص مريض جدًّا لا يسعه سوى الأمل ببضع سنوات أخرى من البقاء حيًّا بالاعتماد الكلي على أقوى الأدوية التي تحافظ على سير عملياته الحيوية بعض الوقت، ولن يعود هذا المريض قويًّا كما كان قبل المرض بأي حال من الأحوال، لكن الزيارات المكثَّفة للمشافي والصيدليات قد تؤجل الأمر المحتوم الذي لا سبيل لاجتنابه.

إنَّ ما يقوم به محافظو المصارف المركزية والسياسيون لا يتعدى كونه شراءً للوقت على أمل إطالة المرحلة النهائية من لعبة نظامنا المالي العالمي الحالي، لكن هذا لا ينفي أنَّ هناك من بدؤوا سريًّا يستعدون لإعادة الترتيب، وهو المطلوب لنقل النظام اللاحق المالي إلى المستوى اللاحق؛ وقد جرت إعادة ترتيب مماثلة عند بدء التعامل بالدولار عام (1944م)، وفي اعتقادي أنَّه وقبل حلول عام (2020م)

سيحتاج النظام المالي العالمي إلى إعادة إقلاع مع نموذج جديد يكون فيه الذهب اللاعب الأبرز، وسيفقد الدولار مكانته بوصفه عملة احتياطية فريدة وحصرية، وستبرز دول صاعدة مثل الصين ويكون لها دور أقوى بكثير.

أود اختتام مقدمتي هذه بتوجيه الشكر لمنشورات جامعة أمستردام (AUP) ومنشورات جامعة شيكاغو؛ لنشرهما هذا الكتاب على الرغم من أنَّه ينتقد بشدَّة مدرسة شيكاغو للاقتصاد.

شكر خاص إلى المحررة المكلفة في منشوارت جامعة أمستردام إبيسي روو (Ebisse Rouw) التي بدأت كلَّ شيء، وأود أن أثني على مساعدي في البحث ديك فان أنتويرب أون كيفن بينينغ (Dick van Antwerpen en Kevin Benning) الذي ساعدني في الحصول على تفاصيل مذهلة، وقامت المحررة جيويا ماريني (Gioia Marini) بمجهود عظيم في تحرير المخطوطة.

ويُظهر تصميم الغلاف الفنان الحقيقي رون فان رون (Ron van Roon)، وأشكر بصورة خاصة زوجتي بريختي رود (Brechtje Rood) التي كانت مسؤولة عن الرسوم البيانية المرفقة بمعلومات في هذا الكتاب، وهي من ساندتني بأقصى طاقتها في هذا العام المجهد، وأخيرًا أشكركم لتكريسكم جزءًا من وقتكم الثمين لقراءة الكتاب.

ويليام ميدلكوب، أمستردام، كانون الثاني/يناير (2014م).

The Big Reset CS6.indd 14 1/18/16 10:54 AM

الفصل الأوَّل

تاريخ المال

«إنَّ القلـة ممـن لديهـم فهم عميق لنظـام (المال) إمـا أن يكونوا منتفعيـن جـدًّا من أرباحه أو معتمدين علـى امتيازاته، وفي الحالتين لا توجد أي معارضة لهذا النظام من قبل هذه الفئة».

روتشيلد براذرز

لندن (1733م-1855م).

«عندما نحرر أنت أو أنا (شيكًا) يجب أن يكون لدينا رصيد كافٍ في حسـابنا لتغطيته، في حين أنَّ الاحتياطي الفيدرالي يكتب (شـيكًا) مـن دون وجـود أي وديعـة مصـرفيـة تغطيـه، فعنـدمـا يكتـب الاحتياطي الفيدرالي (شيكًا)، فإنه يُخرِج مالًا من العدم».

من وضعها ببساطة، المصرف الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن (1984م).

«لا حـدود نظرية تحول دون توسـيع المصـرف المركزي ميزانيته العمومية من الناحية النظرية».

دينيس لوكهارت

رئيس مجلس إدارة المصرف الاحتياطي الفيدرالي

(Federal Reserve Bank) في أتلانتا (2012م).

«إنَّ التضخم أكثر خطورةً من استثمارات المضاربة، وبعض البلدان يبدو أنها تمرُّ بظروف استثنائية عندما تحاول خلق التضخم، وستندم على ذلك».

بول فولكر.

«كان القول المأثور القديم: «الأرقام لا تكذب»، لكن القول الملائم لعصرنا هذا يجب أن يكون «الكاذبون يصنعون الأرقام»، ومن واجبنا بوصفنا إحصائيين ميدانيين أن نمنع الكاذب من اللجوء إلى الأرقام، بتعبير آخر أن نحرمه من تحريف الحقيقة لمصلحة نظرية تخدم مصالحه».

كارول د. رايت
إحصائي عمل على اتفاقية مفوضي مكاتب إحصاءات العمل (1889).

* * *

مقدمة

على الرغم من اهتمامنا بشؤون المال اليومية وعمل معظمنا المضني من أجله، فإنَّنا نحتاج إلى التوقف قليلًا للتفكير في حقيقة المال بصورة واقعية، وماذا يعني في عالم اليوم. لا شكَّ أنَّ الكثيرين ومنهم أولئك العاملون في الحقل المالي لا يدركون غالبًا المفهوم الدقيق للمال، وحقيقة أنَّ المال يأتي من العدم وبصورة ائتمانية يصعب فهمها؛ ذلك لأنَّ هذا السرَّ الصغير والخطير لا يُعلَّم في معظم المدارس الاقتصادية، ولا تدركه سوى مجموعة صغيرة على نطاق ضيق من المُطَّلِعين الماليين، وهذا ليس بالضرورة أمرًا سلبيًّا بحسب هنري فورد (Henry Ford) صانع السيارات الشهير، فقد تندلع ثورة قبل حلول الفجر إن أدرك الناس جزءًا يسيرًا من آلية عمل نظامنا المالي الحالي.

* * *

1. ما هو أصل المال؟

لم يكن هناك من وجود للمال بصيغته التي نعرفها الآن منذ عشرة آلاف سنة، ولم يكن هناك من حاجة إلى نظام تجاري بالنسبة إلى مجتمع بسيط يقتصر استهلاكه على بضعة أنواع من الطعام والمواد الضرورية، وعندما بدأ المجتمع بالتطور نشأ الطلب على نظام تجاري أكثر تعقيدًا، ونتج من هذا الطلب نظام من المقايضة والتبادل وحتى الائتمان، وأضحى استخدام المنتجات المرغوب فيها ذات القيمة المستقرة نسبيًّا مثل الماشية واللحوم المجففة أكثر انتشارًا بوصفه وسيلة للدفع.

لا تزال المقايضة أبسط نظام تجاري، وهو نظام يعود إلى الواجهة في زمن الأزمات؛ مثلًا: كانت السجائر وسيلة مستخدمة بكثرة للمقايضة في القارة الأوروبية المدمرة في الحرب العالمية الثانية وحتى نهايتها، وقامت السجائر مقام المال اقتصاديًّا[1]، وظهرت المقايضة في غضون (24) ساعة في الأرجنتين عام (2001م) عندما انهار النظام المالي الوطني ورفضت القوى الأجنبية إقراض البلاد مزيدًا من المال، ومؤخرًا في عام (2013م) سلمت إيران النفط إلى الصين والهند مقابل الذهب[2].

---

(1) وُصِف هذا الأمر بصورة واسعة من قبل ر. أ. رادفورد في (المنظمة الاقتصادية لمعسكر أسرى الحرب)، إيكونوميكا (Economica)، العام 12، العدد 48، 1945، p. 189-201.

(2) http://www.bbc.co.uk/news/business-17203132

لقد اضطرت إيران إلى اللجوء للمقايضة بسبب المقاطعة الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وحجبت هذه المقاطعة إيران عن نظام المدفوعات الدولية سويفت[1] (SWIFT) من (2012م) إلى (2013م)، وحرمتها الدفع بالأسلوب الدولي المعتمد.

وللمقايضة عيوب كثيرة، إذ لا حاجة مستمرة إلى بعض المنتجات، ولا تتمتع بعض السلع باستقرار في قيمتها بخاصة إذا كانت قابلةً للتلف.

استخدمت حجارة الراي (Rai) الكبيرة بوصفها وسائل للتبادل (مال) قبل قرابة (600) عام في جزيرة ياب؛ وهي ولاية من ولايات ميكرونيسيا المتحدة، وقد بلغ أكبر قطر لحجر راي نحو ثلاثة أمتار وبوزن (4,000) كيلو غرام، وتُعدُّ تلك الحجارة نادرةً وتُحضر من جزر بالاو التي تبعد (400) كيلو متر تقريبًا، فضلًا عن أنَّ نقلها إلى ياب لا يخلو من خطورة، وهذه الأخطار موجودة حتى يومنا هذا؛ تم التعامل بهذه الحجارة بوصفها صورة من صور المقايضة، وانتشرت مواد أخرى للمقايضة؛ مثل المحار في الصين والحبوب في بلاد ما بين النهرين وبابل ومصر.

---

(1) خدمة إرسال الحوالات واستقبالها عن طريق نظام سويفت، وهو النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين المصارف العالمية الكترونيًّا، وذلك باعتماد مقاييس دولية وبوساطة رمز محدد لكل مصرف. (المترجم).

The Big Reset CS6.indd 19 1/18/16 10:54 AM

2. كيف أصبح الذهب مالًا؟

من الواضح أنّه بإمكان بعض السلع أن تكون بمثابة المال، على أن تتوافر فيها بعض الخصائص؛ مثل: أن تكون قابلة للقسمة بسهولة، وقابلة للحمل، وغير قابلة للتلف، وأن تتميَّز بندرتها، لكن إذا رغب المرء في أن يتبادلها ويحسبها ويحفظها ـ الوظائف الثلاث الأساسية في أي مجتمع فاعل ـ فسيكون للمال في هذه الحالة الغلبة الواضحة على السلع الثمينة المنافسة.

منذ العام (700) قبل الميلاد والناس من الثقافات جميعها تقريبًا ـ المايا والإنكا والمصريون والإغريق والرومان والبيزنطيون والعثمانيون والعرب ـ ينظرون إلى الذهب والفضة على أنهما وسيلتان قيمتان للمقايضة. وشكل هذان المعدنان الثمينان أساس النظم النقدية في أنحاء الأرض جميعها ولآلاف السنين؛ بفضل خصائصهما الفريدة وندرتهما وجاذبيتهما، وهما معدنان مرغوب فيهما جدًّا ربما بسبب لمعانهما أو وزنهما (يزن الذهب ضعفي وزن الرصاص) والناس في أصقاع الأرض كافة يشعرون بانجذاب نحو الذهب والفضة، فضلًا عن استحالة نسخهما، وإذا ما ألقينا نظرةً على عناصر الجدول الدوري جميعها، فإنّ الذهب والفضة هما العنصران الأكثر ملاءمة بوصفهما وسيلةً للدفع.

وهكذا أصبحت المعادن الثمينة حافظةً مثاليةً للقيمة، ويمكن إيجاد الدليل على أن الذهب دار في فلك قيمته ذاتها تقريبًا التي

كانت له قبل (2000) سنة. في متحف لندن، تُعرض عملة ذهبية من العصر الروماني، تزن (8) غرامات من عيار (22) قيراط ذهبي (90% ذهب)، وتبعًا للتفاصيل المطبوعة بجانبها فإنَّ قطعةً ذهبيةً واحدة منها كانت تشتري نحو (400) لتر من العصير الرخيص في ذلك الزمن، وإذا ما قارنَّا ذلك بأسعار عام (2011م)، فإنّ ثمانية غرامات من عيار (22) قيراط تساوي تقريبًا (400) يورو، وعليه لا يزال بالإمكان شراء (400) لتر من العصير الرخيص المتوافر في المتاجر الفرنسية بمعدل يورو للتر الواحد، وهذا يوضح لماذا يبقى الطلب على الذهب والفضة دائمًا عبر التاريخ.

3. متى خرجت النقود المعدنية إلى حيِّز الوجود؟

قد يرجع سك أول نقد معدني إلى الصين، وفي الوقت ذاته تقريبًا ظهرت النقود المعدنية في الغرب والهند، وقد سُكَّت القطع النقدية الصينية باستخدام مختلف المعادن بما في ذلك النحاس والبرونز، وخضعت صناعة العملة لرقابة صارمة من قبل الحكومة لضمان انتظامها، لكن صناعة الصينيين لعملتهم من معادن خسيسة جعلها تفتقر إلى قيمة حقيقية[1]، ولهذا السبب نجد ثقبًا في وسطها لكي يتمكن المرء من نقل عدد كبير منها في سلسلة؛ وبالرغم من انخفاض تكاليف إنتاج المال الصيني فإنَّ عيبها الرئيس كان في سهولة نسخها.

(1) تُقدَّر القيمة الحقيقية للعملة بقيمة المعدن المصنوعة منه. http://www.investorwords.com/2587/intrinsic-value.html

ظهرت أوَّل قطع نقدية غربية في ليديا التي تقع اليوم غربي تركيا، وذلك قرابة عام (650) قبل الميلاد، وقد صُنعت من الإلكتروم (مزيج من الذهب والفضة)، وبفضل ابتكار العيار أصبح بالإمكان الحصول على ذهب وفضة نقيين، وعليه فقد استُبدلت القطع النقدية ببدائل من ذهب أو فضة، حيث استخدمت الفضة للعملات المعدنية ذات القيمة الاسمية[1] الأقل؛ كون الذهب أكثر ندرةً من الفضة بقرابة (15) مرَّة.

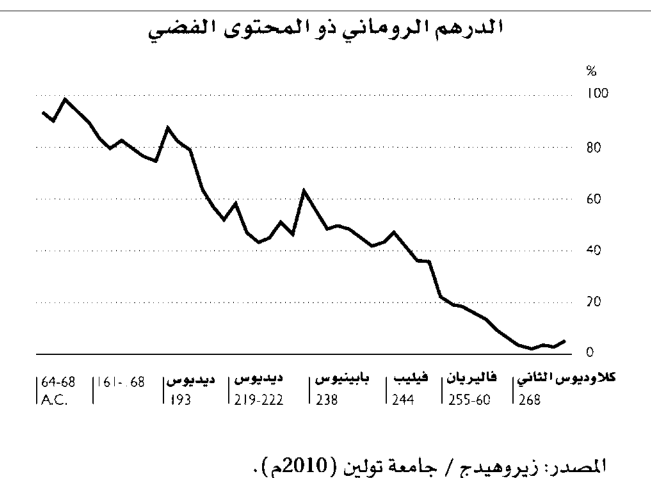
وقد بنى القادة التاريخيون جميعهم؛ مثل الإسكندر الأكبر ويوليوس قيصر والإمبراطور أوغسطس نظامًا ماليًّا يقوم على أساس الذهب، فالحفاظ على قيمة العملة هو مفتاح المحافظة على السلطة، وقد تم إرضاء الجنود بدفع أجورهم بعملات ذهبية أو فضية وعلى نحو منتظم؛ وكلما كان يصار إلى تقويض قيمة العملة كانت الإمبراطورية تتعرض لضغوط، حتى إنَّ هناك مؤشرات قوية تعزو سقوط الإمبراطورية الرومانية إلى انهيار عملتها، فقد أعقب زوال أهم موارد الدخل انخفاض العملة الرومانية بصورة ملحوظة، وذلك في الحقبة الممتدة ما بين (238) إلى (274)م، نظرًا إلى تقليل المحتوى الفضي في العملة[2]، ولم يكن من قبيل المصادفة أن تبع ذلك حدوث أزمة اقتصادية[3].

(1) يُقصد بالقيمة الاسمية مقدار المال الذي يشير إليه الرقم المطبوع على القطعة النقدية.

(2) http://www.tulane.edu/~august/handouts/601cprin.htm

(3) أزمة القرن الثالث (234-284م)، http://en.wikipedia.org/wiki/Decline-of-the-Roman-Empire. http://en.wikipedia.org/wiki/Crisis-of-the-Third-Century

الدرهم الروماني ذو المحتوى الفضي



المصدر: زيروهيدج / جامعة تولين (2010م).

4. لمحة تاريخية مختصرة عن النقد الذهبي

إثـــر ســـقوط الإمبراطوريـــة الرومانية لجـــأت أوروبـــا الغربية إلـــى اقتصـــاد منظَّـــم محليًّا، وعـــادت المقايضـــة مرَّة أخـــرى إلى الواجهة[1].

اســتخدمت فــي العصــور الوســطى عملــة بيزنطيــة ذهبيــة تدعــى صولدوس (Solidus) أو بيزنـط (bezant)، وتـم التعامـل بهذه العملة على نطاق واسع في أنحاء أوروبا ودول المتوسط جميعها، وعلى الأرجح كانت البيزنط أنجح عملة للتداول في التاريخ، وقد انتشرت هذه القطع النقدية في الأعوام الممتدة من (491م) وحتى (1453م)، وكانت هذه

(1) ب. بارتليت، كيف قضت الحكومة المبذِّرة على روما القديمة، في: مجلة كاتو (The Cato Journal)، السنة 14، عدد 2، 1994م.

العملة مقبولة ومستحسنة بوصفها مالًا وواسعة الانتشار من إنجلترا وصولًا إلى الصين[1]؛ وفي عام (1252م) سُكَّت قطع نقدية ذهبية في جنوة وفلورنسا لأوَّل مرة في خمس مئة سنة تقريبًا، وسُمِّيت تلك العملة بالفلورين (florin) الذي كان مقدمة للغيلدر الهولندي أو الخولدة (Dutch guilder) الذي استخدم على نطاق واسع (1999م)[2]. وبعدها بوقت قصير أصدرت فينيسيا الدوكاتية (the ducat) التي كان لها حجم ووزن الفلورين.

وفي نهاية القرن الثالث عشر تقريبًا ومع توسع نفوذها توسُّعًا متسارعًا، استخدمت دول المدينة الإيطالية جميعها عملات ذهبية لتسهيل توسعها التجاري، وإسقاط احتكار الملوك لإصدار النقود، وفي مدة زمنية قصيرة انتشرت هذه القطع النقدية الذهبية في أنحاء أوروبا الغربية جميعها، وأسست لنظام نقدي يرتكز على الذهب، وفي عام (1275م) أصبح سعر القطعة الذهبية الواحدة ثمانية قطع فضية من الوزن ذاته.

عقب انهيار الإمبراطورية البيزنطية وانتشار وباء الطاعون الدبلي وسلسلة الانهيارات المالية التي عصفت بأوروبا، استبدل دور

(1) أنتوني ساتون، الحرب على الذهب.

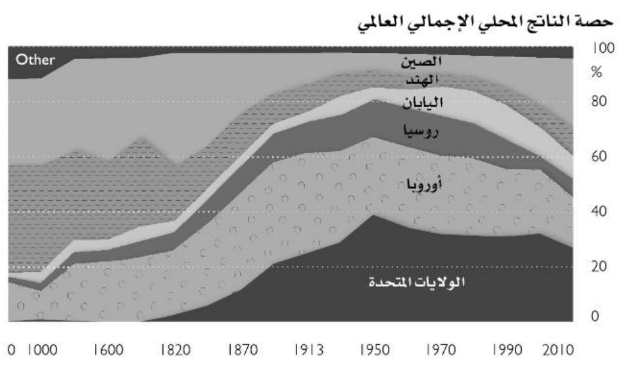
(2) آر. كول، خزينة القرن الثالث عشر من الفلورين الذهبي من ميناء عكا في العصور الوسطى في مجلة نيوميزماتيك كرونيكل 2006م، 166 (The Numismatic Chronicle).

البيزنط بوصفه عملة مالية بقطع نقدية فضية في عدد من البلدان الأوروبية وذلك من عام (1550م) وحتى أوائل القرن السابع عشر، وتلا ذلك ارتفاع ملحوظ في الأسعار العامة، ودفع اكتشاف مخزونات كبيرة من الفضة في أمريكا اللاتينية في القرن السادس عشر إلى تطوير معيار فضة عالمي، استمر قرابة (400) عام، وبما أنَّ قيمة الفضة أقل من الذهب فقد كانت أسهل استعمالًا لشراء الحاجات اليومية؛ وقد اعتمد معيار الفضة من قبل الولايات المتحدة في عام (1785م).

وشهدت الحقبة الممتدة ما بين (1750م) و(1870م) كثيرًا من الحروب في القارة الأوروبية، واتجهت كميات كبيرة من الفضة شرقًا، ما سبب اختفاء عدد من معايير الفضة مع الزمن.

التاريخ الاقتصادي للصين والقوى الرئيسة الأخرى

حصة الناتج المحلي الإجمالي العالمي



المصدر: جامعة جرونينجن.

The Big Reset CS6.indd 25 1/18/16 10:54 AM

5. ما مزايا معيار الذهب؟

بمعيار الذهب: توازي كلُّ وحدة مالية (مئة يورو مثلًا) كمية معينة من الذهب (فلنقل غرامين)، وتكون قيمة العملة مدعومةً بسبائك الذهب المخزَّنة في قبو الحكومة أو المصرف المركزي.

لمعيار الذهب كثير من المزايا، والميزة الأهم إجبار الحكومات على الانضباط في سياستها المالية؛ لأنَّها لن تكون قادرةً على تشغيل المطبعة لتمويل العجز في الميزانية.

يوفِّر الذهب الأمان النقدي، وهو السلاح الأهم في مواجهة انخفاض قيمة المال، ويؤمن معيار الذهب الحرية الاقتصادية للمواطنين، طالما أنَّ أموالهم قابلة للتحويل إلى ذهب متى أرادوا، وهذا هو سبب أهمية الذهب بوصفه ذا قيمة ثابتة على مستوى العالم؛ ويتيح معيار الذهب[1] للمواطنين التحرر من سلطة الجهات المالية على خلاف الحال اليوم، ولا يسمح بحدوث تراكم غير منضبط للائتمان والدَّين، وهو السبب الحقيقي لأزمة الائتمان الحالية.

وبسبب النقص المتزايد في الفضة، اعتمدت المملكة المتحدة وعدد من البلدان الأخرى معيار الذهب في عام (1816م)، وسرعان ما

(1) معيار الذهب: http://economics.about.com/cs/money/a/gold-standard.htm

The Big Reset CS6.indd 26 1/18/16 10:54 AM

التحقت بها كندا (1853م) والولايات المتحدة (1873م) وألمانيا حيث أُصدر المارك الذهبي الجديد في عام (1872م).

وازدادت شعبية معيار الذهب بصورة متزايدة في القرن التاسع عشر، واستقرت الأسعار لمدة طويلة من الزمن بفضل التأثير الانضباطي المالي الذي يوفره معيار الذهب و/أو الفضة؛ فعلى سبيل المثال لم تشهد إنجلترا أي تضخم خلال مئتي عام تقريبًا حتى إنهاء التعامل بمعيار الذهب عام (1914م).

يصبح شن الحروب أصعب عندما لا يكون طبع النقود خيارًا متاحًا بسهولة[1]، وقد شهدت الحقبة الممتدة من (1850م) إلى (1914م) ازدهارًا اقتصاديًّا في أوروبا ـ عندما كانت معظم الدول الأوروبية تعتمد معيار الذهب ـ ولم تحصل في تلك الحقبة أي حروب كبيرة؛ وبقيت قيمة الدولار مستقرةً طيلة مدة اعتماد الولايات المتحدة معيار الذهب.

6. لماذا تم التخلي عن معيار الذهب؟

يضع معيار الذهب حدًّا لتأثير السياسيين والمصرفيين في الاقتصاد؛ لأنّهم يفقدون قدرتهم في التأثير في أسعار صرف العملة،

(1) غالبًا ما تموَّل الحروب بالنقد الورقي، ولهذا السبب تقع الأنظمة المالية للبلدان المتحاربة تحت الضغط، وهذا ما كانت الحال عليه في الحرب العالمية الأولى وحروب فيتنام والعراق وأفغانستان.

علاوة على أن طباعة المال لتزويد الشركات بقروض ميسَّرة لدفع عجلة الاقتصاد كما هو الإجراء النقدي السائد في أيامنا هذه، لا تكون ممكنة، زد على ذلك أنَّ معيار الذهب لا ينهار أو يتفكك من تلقاء نفسه، لكن عندما يحدث عجز تجاري كبير فإنَّ احتياطيات الذهب تنضب بسرعة كبيرة، وعندما تحصل هذه التدفقات الكبيرة فلن تتمكن البلدان من إبقاء عملتها قابلةً للاستبدال بالذهب، وستضطر إلى الانسحاب من معيار الذهب، وهذا ما حدث بالضبط للولايات المتحدة في عام (1971م).

وتخلى عدد من البلدان الأوروبية عن معيار الذهب في عام (1914م) لتتيح لنفسها طباعة المال اللازم لتمويل الحرب العالمية الأولى؛ لأن حكومات أزمنة الحرب تعلم أنّها غير قادرة على تمويل الحرب عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من المصارف، وعليه تلجأ إلى تسريع دوران عجلة المطابع وهي أسهل طريقة وغالبًا تكون الحلَّ الوحيد لتمويل الحرب.

واصل الضخ المفرط للمال مسيرته بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ما أدى إلى نشوء فقاعة ائتمانية ضخمة في العشرينيات من القرن الماضي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهيار السوق في عام (1929م)، وأعقب ذلك انهيار الاقتصاد العالمي ودخوله في أزمة اقتصادية عميقة.

7. ما العملة الورقية المرسومية (التي تصدر بموجب مرسوم حكومي ودون تغطية)؟

في النظام المالي الذي لا يقوم على دعم المال بمعادن ثمينة مثل الذهب أو الفضة، يمكن للمصارف ضخ كميات غير محدودة من المال عن طريق إنشاء قروض جديدة، حيث يتم إصدار المال ائتمانيًّا (دين جديد)، وإذا ما سُدِّدت القروض جميعها فلا يبقى أثر للمال! لأنَّ هناك فائدةً يجب تسديدها عن كلِّ قرض، ومع ذلك تستمر طباعة كميات متزايدة من المال (ديْن مثلًا)؛ ندعو المال الناتج من هذه العملية غير المدعومة بالذهب أو الفضة بالنقد الورقي أو المال الإئتماني (فيات)، وتعتمد قيمته على إمكانية الدفع للسلع أو الخدمات.

يشير مصطلح فيات إلى الكلمات الأولى التي تحدث بها الرب وفقًا لقصة سفر التكوين في الكتاب المقدس: **فيات لوكس** باللاتينية أو **ليكن نور** بالعربية.

فشلت أنظمة النقود الورقية جميعها في الماضي (انظر الملحق الأوَّل)، ومع ذلك يكرر محافظو المصارف المركزية قولهم إن الأمور هذه المرَّة ستكون بخير، وهذه التطمينات تذكرني بنكتة الرجل الذي قفز من سطح مبنى يبلغ ارتفاعه ثمانين طابقًا، وفيما هو يجتاز الطابق العشرين، يصيح أحدهم من النافذة مستفسرًا بقلق عن حال الرجل: كيف الحال؟ فيجيب الرجل الهابط: أنا بخير ولا مشكلات حتى الآن!.

لو أنَّ تشغيل المطابع هو الطريق نحو الازدهار لما عانت قارة إفريقيا الفقر المدقع، ولكانت زيمبابوي بلادًا غنيةً، ولبقيت فايمار[1] في قيد الوجود.

8. ما المقصود بالنظام المصرفي الكسري؟

في النظام المصرفي الكسري الاحتياطي كانت الديون المستحقة غير المسددة سنة (1900م) (30%) تقريبًا.

بدأ النظام المصرفي الكسري في نهاية القرون الوسطى عندما أعطى المصرفيون الإيطاليون[2] ـ كانوا من الصاغة في أغلب الأحيان ـ سندات ورقية (كمبيالات) للعملاء الذين يخزنون عملاتهم الذهبية معهم، واستُخدمت هذه السندات الورقية بوصفها أوراقًا مالية على نحو متزايد كونها كانت مدعومةً بالذهب، ولكن عندما لاحظ المصرفيون ندرة استرداد العملات الذهبية من خزائن مصارفهم، منحوا مزيدًا من هذه الإيصالات أكثر مما تغطيه كمية الذهب في أقبيتهم، وتُعد هذه الإيصالات أوَّل أوراق نقدية عمليًّا.

---

(1) جمهورية فايمار (Weimar Republic) نشأت في ألمانيا في الحقبة الممتدة من (1919م) وحتى (1933م) نتيجة لخسارة ألمانيا للحرب العالمية الأولى، وسُمِّيت هذه الجمهورية باسم مدينة فايمار الواقعة وسط ألمانيا. (المترجم).

(2) مونتي دي باشي دي سيينا (1472)، وهو أقدم مصرف في العالم وقد وقع في مأزق خطير بعد سنوات عدَّة من بدء أزمة الائتمان الحالية.

يحتفظ المصرف المركزي في وقتنا الحاضر بالاحتياطيات المصرفية بوصفها عملة أو وديعة، وتسحب المصارف التجارية القروض من المصرف المركزي بالاعتماد على أصول مقيَّدة في دفاترها، وعمليًّا يأتي هذا المال الممول لهذه القروض من العدم، ويقيَّد لحساب المصرف التجاري في المصرف المركزي، وبعد هذا الإجراء يمكن للمصرف التجاري استخدام هذه الأموال المستحدثة في تمويل قروض أو استثمارات جديدة.

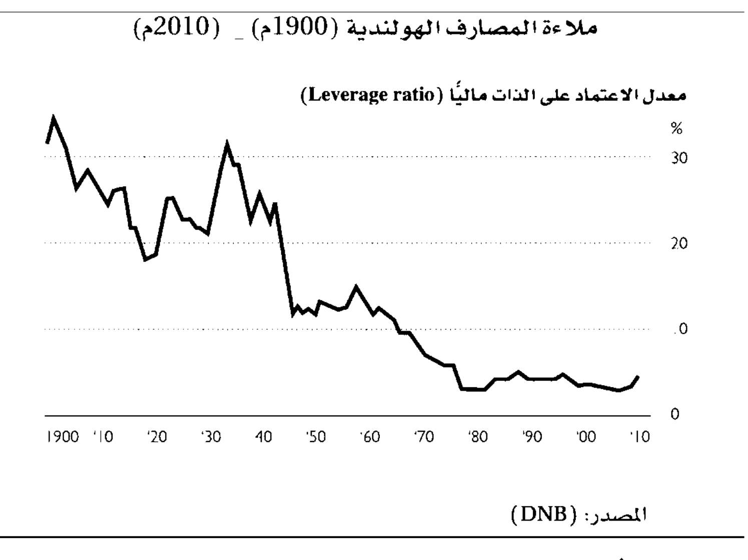
وهكذا تُستحدَث الأموال في المصرف المركزي بكتابة بضعة أرقام على الحاسوب، ويصبح لدينا كميات غير محدودة من المال الجديد؛ وإذا ما استُحدِثت عشرة مليارات مثلًا من هذه الطريقة، فإنَّ هذه الكمية ستُحوَّل من المصرف المركزي إلى المصرف التجاري[1]، ويمكن للمصرف التجاري بعدها بيع القروض بقيمة (90%) من البلايين العشرة، ويُحوَّل مبلغ تسعة مليارات إلى حساب مصرف آخر، حيث يُقرض هذا الطرف (90%) من المليارات التسعة الآن (أي 8,1 مليارات)، ويمكن لهذه العملية أن تستمر حتى تولِّد المليارات العشرة الأصلية من المصرف المركزي رصيدًا إضافيًّا بمبلغ يزيد عن (90) مليارًا. تُعرف هذه النظرية باسم النظام المصرفي الكسري.

وبهذه الطريقة يمكن للمصرف التجاري أن ينتج مالًا جديدًا عن طريق بيع قرض جديد ووضعه في ميزانيته العمومية، وعمليًّا

(1) يتم التحويل مقابل ضمانات، مثل حزمة من القروض القديمة.

تحــاول المصــارف إقراض أكبر قدر ممكن من المــال وبأرخص تمويل ممكــن، ومــن المهم إدراك عجز المصارف المركزية عن سد النقص فــي احتياطيــات أي مصرف، إذ يمكنها زيادة الســيولة فــي المصارف التجاريــة لكنهــا غير قادرة علــى زيادة ملاءتها الماليــة[1] لتمكينها من إيفاء ديونها.

ملاءة المصارف الهولندية (1900م) _ (2010م)



المصدر: (DNB)

9. أين اختُرعت الأوراق النقدية؟

اختُرعــت الأوراق النقديــة فــي الصيــن كمــا هــو شــأن العديد من الاختراعات الأخرى،[2] وقد نشــر ماركو بولو الذي جاب أنحاء الشــرق الأقصــى بين عامي (1275م) حتــى (1292م) كتابًا يصف فيه رحلاته

(1) الملاءة المالية: قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية. (المترجم).

(2) ج. ديفيز، تاريخ المال. (p. 49).

بعد عودته إلى إيطاليا، وقد كانت نصوصه بالنسبة إلى الأوروبيين هي المورد الوحيد للمعلومات عن آسيا لقرون عديدة؛ إذ تحدث بولو عن القائد الإمبراطور خان الذي حكم الشرق الأقصى في ذلك الوقت، وكيف ابتدع طريقة لصناعة أوراق مالية تعادل قيمتها الذهب والفضة،[1] وقد وصل نفوذ ذلك الإمبراطور المنغولي من سيبيريا حتى البحر الأسود وهي مساحة تغطي قرابة خمس مساحة الأرض المأهولة بالسكان[2]:

> قد تقول إن الإمبراطور يملك أسرار الخيمياء، وتكون محقًّا إن فعلت ذلك؛ فقد صنع نقوده من لحاء أشجار التوت التي تشكِّل أوراقها غذاء دودة القز، حيث كانت تغطي مناطق واسعة. فقد أخذوا اللحاء الأبيض الناعم أو الطبقة التي تقع بين خشب الشجرة واللحاء الخارجي السميك، وعالجوه ليصبح شيئًا شبيهًا بالورق ولكنه ذو لون أسود، ومن ثم قُطِّعت هذه الصفائح الورقية إلى قطع من مختلف الحجوم، ومن ثم أُصدرت للتعامل بها بصفة قانونية وعلى نحو يعتد به كما لو أنها من الذهب الخالص أو الفضة؛ ثم يقع على مسؤولين عدة مهمة كتابة أسمائهم ووضع أختامهم على كل ورقة، وبعد أنْ تتم المراحل كلها وفق الأصول، يضع مسؤول

(1) ماركو بولو. المليون. (2001).

(2) http://www.allempires.com/article/index.php?q=The-Mongol-Empire

كبيـر موفـد مـن قِبل خـان ختمَـه ذا اللـون الأحمـر، وبذلك تُعتَمـد على أنها نقديـة يصلح التعامل بها، ويُعاقَب من يُزوِّر هذه الأوراق بالقتل.

كان خـان يصنـع كل عام كمًّـا هـائلًا من هذه الأموال التي لا تكلفه شـيئًا، والتـي تسـاوي بقيمتها كنوز العالم كلها، وبوسـاطة هـذه الأوراق أجـرى المدفوعات كلها على حسـابه الخاص، وعمَّمها على المقاطعات والأقاليم جميعها التي تتبع له، ولم يجرؤ أحد مهما ظن نفسـه شـخصًـا مهمًّا على رفض التعامل بهذه الأوراق تحت طائلة عقوبة القتل.

وإضـافةً إلـى ذلك، استقبل النـاس هذه العملة وتعاملوا بها بسهولة، فحيث انتقل المرء ضمن مملكة خان سيجد هذه الأوراق وسيكون قادرًا على إجراء تعاملاته في البيع والشـراء بوسـاطتها كما لو أنها نقود من الذهـب الخالـص، وعلاوةً على ذلك مُنـع التجـار القادمون من الهند أو البـلاد الأخرى ممـن حملوا معهم الذهب أو الفضة أو الأحجار الكريمة واللؤلـؤ مـن بيـع أي منها سـوى للإمبراطور الذي اسـتعان باثني عشـر خبيـرًا مختاريـن للإشـراف علـى هـذا الأمـر، حيـث كانوا رجـالًا ذوي دهـاء وخبـرة في مثـل هذه الشـؤون؛ وكانوا يقيِّمون هـذه المواد، ويدفع الإمبراطور لهم بسخاء قطعًا من أوراقه المالية لقاء عملهم ذاك، حيث كان فـي وسـعهم بفضل هذه الأوراق النقدية شـراء مـا يرغبون فيه في أرجاء الإمبراطورية كلها.

وهكذا اشترى كميات من هذه المواد الثمينة كل عام بحيث بدَتْ ثروته لا تعد ولا تحصى، في حين أنَّ كل ما دفعه من مال لم يكلفه شيئًا على الإطلاق. أُعجبت أسرة خان المنغولية الثانية في بلاد فارس بفكرة استخدام الأوراق النقدية في الصين منذ العام (1024م)، وقررت أنْ تتبنى هذا النظام، فأُرسل مستشارون تقنيون إلى بيجين، وأُنشئَت منظمة مهمتها إنتاج الأوراق النقدية، ومع ذلك لم يكن الشعب الفارسي قادرًا على التقدم على صعيد استخدام هذه العملة الورقية على مدى مئات السنين من تطوير التجربة؛ فقد رفضوا التصديق بأنَّ هذه الأوراق المطبوعة بأناقة تساوي أي شيء، وانتهت التجربة بالفشل.[1]

اختفت الأوراق المالية في آسيا منذ القرن الرابع عشر، فقد كان الإقبال على الفضة كبيرًا، وكان ربع سكان العالم تقريبًا يعيشون في الصين في ذلك الوقت، ولم تعد الأوراق النقدية للظهور حتى العام (1609م)، عندما بدأ مصرف فيسل (Wisselbank) في أمستردام بإصدار (سندات الصرف).

10. أمثلة أخرى عن العملة الورقية (المرسومية) عبر التاريخ

بعد أكثر من (400) عام، في عام (1716م)، تمكن الاقتصادي الإسكتلندي جون لو (John Law) من إقناع الملك الفرنسي بإجراء

(1) غوردون تولوك، عالم في الاقتصاد السياسي (1957).

تجربة نقدية لا مثيل لها. كان (لو) ابنًا لأحد المصرفيين، وجال أوروبا بوصفه خبيرًا ماليًّا آملًا بالفوز برضا الحكام على أفكاره الاقتصادية، وفهم أنَّه يمكن تحفيز اقتصاد البلد عن طريق النقود الورقية.

كانت فرنسا على حافة الهاوية بسبب كثرة الحروب التي خاضها الملك لويس الرابع عشر المسمى بملك الشمس، وسمح الوصي الفرنسي[1] لجون لو بإنشاء مصرف ذي صلاحيات محدودة لإصدار الأوراق النقدية، ونما المصرف ونجح ليصبح فيما بعد مصرف جنرال (Banque Générale)، ورُقِّيت الأوراق النقدية التي أصدرها المصرف لتصبح قانونية[2]، ثم ضُخّت كميات كبيرة من المال في الاقتصاد بهذه الطريقة، فأسهمت في تحفيز الاقتصاد الفرنسي. أخيرًا وجد (لو) نفسه غارقًا في المشكلات في أثناء سعيه للحصول على فرصة عمل أخرى، وأنشأ في العام (1717م) شركة الميسيسيبي (Mississippi Company) التي حصلت على حقوق احتكار التجارة بين فرنسا ومستعمرة لويزيانا الفرنسية جنوبي الولايات المتحدة.

وبفضل حملة ترويجية حول الفرص اللامحدودة لهذه الأرض الموعودة، استثمر الفرنسيون أكثر فأكثر في الشركة الجديدة، لكنَّ المضاربات تحولت إلى ما يشبه الفوضى، وخرج الأمر عن نطاق

(1) http://www.historyworld.net/wrldhis/plaintexthistories.asp?paragraphid=kbb

(2) عرف (لو) على غرار المصرفيين الأمريكيين الذين باركوا مصرفهم المركزي (الاحتياطي الفيدرالي)، أنَّ الاسم الذي يوحي بالثقة يعد جزءًا من نجاح المصرف.

السيطرة، وتحولت الطفرة إلى إخفاقٍ وفشل؛ وانخفض سعر سهم شركته الجديدة وقيمة النقود الورقية ولم تعد حياة (لو) آمنة في فرنسا فهرب إلى هولندا، وفي عام (1726م)، بعد الحصول على تصريح من الحكومة الهولندية نجح في إنشاء أول يانصيب وطني.

11. مِحَن أخرى تعرضت لها النقود الورقية

بعد مرور قرن صعب، عادت الأمور للتدهور من جديد؛ ففي السنوات التي تلت الثورة الفرنسية، أصدرت الجمعية الوطنية سندات وطنية، سُمِّيت بـ(assignats)، وعُدَّت هذه السندات التي استُخدمت لاحقًا بوصفها نقودًا، مدعومة بممتلكات الكنيسة التي صودرت في أثناء الثورة في عام (1779م). وفقًا لتقرير حكومي من عام (1790م)، جرت محاولة لتحفيز الاقتصاد عن طريق طباعة الأوراق النقدية:

> «علينا أنْ ننقذ بلدنا، وستساعد الكميات الأكبر من المال في أنْ تتعافى فرنسا»[1].

يمكن أنْ نسمي ذلك بالتسهيل الكمِّي أو التيسير الكمِّي[2] (Quantitative Easing) (QE). وبدأ الناس بسبب تلك الأموال المطبوعة كلها حديثًا بفقدان الثقة بالنقود الورقية، وطبقت الحكومة الفرنسية بعض القوانين الصارمة على وجه السرعة، وحُدِّدت الحدود

(1) أنتوني سوتون، الحرب على الذهب.

(2) سيشرح التسهيل الكمِّي على نطاق واسع في القسم اللاحق.

القصوى للأسعار لكبح جماح التضخم، ومُنع طلب الثمن بالذهب بدل النقود الورقية عند بيع البضائع تحت طائلة القتل. وفي محاولة أخيرة لحماية نظام النقود الورقية، حُظِرَتْ تجارة المعادن الثمينة بدءًا من 13 نوفمبر/تشرين الثاني (1793م)، ولم تكن هذه التدابير أكثر من تأجيل لأمر لا مفر منه، وكما أثبت التاريخ مرارًا وتكرارًا لم ينجح الحكام بعد في طباعة مزيد من المال بتلك الخدعة (الحصول على شيء من لا شيء).

في منتصف شهر آب/أغسطس من عام (1796م)، بعد سنين قليلة من الفوضى المالية، بلغ فقدان الثقة لدى جماهير الشعب بالعملة الفرنسية ذروته، وأعقب ذلك التضخم المفرط، وفقدت الأوراق المالية قيمتها في الحال، وكان الغضب الشعبي يتنامى لدرجة أنَّ العامة تجمعوا في ساحة فندوم (Place Vendôme) لإحراق النقود الورقية والألواح الطباعية ومطابع المال.[1]

تبع ذلك سنوات عديدة من الفوضى بسبب التضخم المتلاحق، وطرح نابليون بعد هذا الانقطاع النقدي نظامًا نقديًّا ثنائي المعدن أعاد الاستقرار المالي منذ عام (1803م) فصاعدًا، وقد انضمت معظم دول أوروبا إلى هذا النظام النقدي، وبقي الفرنك الفرنسي

(1) Richard M. Ebeling, The Great French Inflation', in: The Freeman, year 57,nr. 6, 2007.

محافظًا على وجوده لمئتي عام تقريبًا، حتى الانتقال إلى اليورو.[1] في عام (1865م) أنشأت دول أوروبية عدة أول نظام نقدي أوروبي (عُرف بالاتحاد النقدي اللاتيني Latin Monetary Union)[2]، وقد حُلَّ في عام (1927م)، وفي عام (1928م) أُلغي النظام النقدي المتعلق بنظام المعدنين.

12. ما هو التسهيل الكمِّي؟

التسهيل الكمِّي (QE) تعبير مُلَطَّف مستخدم من قِبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي لبناء ستار حول السياسات النقدية غير التقليدية، وهو أشبه ما يكون بعملية تُطلَق فيها النار على مطابع المال، ولكنْ لأنَّ هذا من شأنه أنْ يعرِّض الثقة العامة في قيمة العملة للخطر، فقد قرر ذوو الشأن في مصرف الاحتياطي الفيدرالي اعتماد مصطلح التسهيل الكمِّي؛ واحد من مليون فقط يفهمون أنَّ التسهيل الكمِّي على علاقة بطباعة مزيد من المال.

قبل أنْ يصبح رئيسًا لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، تحدث بِن بيرنانكي عن إمكانية الاستعانة بطباعة مزيد من الأوراق المالية

(1) توقفت الحكومة الفرنسية في العام (1914م) عن ربط الفرنك بالذهب؛ لأنها اضطرت للاستمرار في طباعة النقود الورقية لكي تتمكن من تغطية نفقات الحرب العالمية الأولى.

(2) اتفاقية بين كل من إيطاليا وبلجيكا وسويسرا وفرنسا واليونان، وبعض الدول الأخرى وُقعت في عام (1865م)، وذلك بغرض مساواة قيمة المحتوى المعدني للوحدات القياسية لعملات هذه الدول. (المترجم).

لمواجهة الانكماش:[1] كان لدى الحكومة الأمريكية تقنية تدعى المطبعة (أو ما يعرف اليوم بالطابعة الإلكترونية)؛ لذلك إذا وصلت العائدات إلى الصفر وأصبح الانكماش يشكِّل تهديدًا، فيكون في وسع الحكومة التصرف بطريقة تمنع الانكماش، حيث تُحفِّز المصارفُ المركزية بهذه السياسات النقدية غير التقليدية الاقتصادَ فقط عندما تصبح السياسات النقدية التقليدية غير فاعلة.

يرد تعريف التسهيل الكمِّي (QE) في الويكيبيديا (Wikipedia) على النحو الآتي:

«يُطبِّق المصرف المركزي التسهيل الكمِّي عن طريق شراء كميات محددة من الأصول المالية من المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات الخاصة، ما يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية، ويختلف هذا عن السياسة المعتادة في شراء أو بيع السندات الحكومية من أجل الحفاظ على أسعار الفائدة في السوق عند قيمة محددة».[2]

يُزوِّد المصرفُ المركزي عن طريق تطبيق التسهيل الكمِّي المصارفَ التجارية بالسيولة الفائضة؛ لتشجيع الإقراض الخاص، ويعدُّ مصرف اليابان المركزي (BOJ) مخترع هذه الإستراتيجيات

(1) http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/GPO-FCIC/pdf/GPO-FCIC.pdf

(2) http://en.wikipedia.org/wiki/Quantitative-easing#cite-note-39

غير التقليدية، فقد عانى الاقتصاد الياباني في منتصف التسعينيات ركودًا اقتصاديًّا حادًا بعد مدة ازدهار في الثمانينيات، وأراد المصرف المركزي الياباني تخفيض أسعار الفائدة إلى الصفر، ولكنَّ هذا كان مرتبطًا بشراء مزيد من السندات الحكومية، فاشترى المصرف المركزي الياباني أسهمًا وسندات مدعومة بأصول، واستُخدمت سياسات مشابهة من قِبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو منذ بداية الأزمة المالية العالمية في عام (2007م).

وكما في اليابان، فالغرض الأولي كان تخفيض أسعار الفائدة، ولكن من عام (2008م) فصاعدًا بدأت المصارف المركزية ومصارف الاحتياطي الفيدرالي توسيع ميزانياتها العمومية عن طريق شراء الأصول؛ مثل سندات الخزانة (سندات الحكومة الأمريكية)، والسندات المدعومة بالرهن العقاري؛ من أجل دعم سوق العقارات، وتمويل العجز المالي الكبير الذي نشأ نتيجة التداعيات الاقتصادية لأزمة الائتمان.

لجأت المملكة المتحدة كذلك إلى التسهيل الكمِّي لتدعم اقتصادها، ويشرح ذلك ستيفن هيستر (Stephen Hester)؛ الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف إسكتلندا الملكي (RBS Group)[1]: «ما قام به مصرف إنجلترا عن طريق التسهيل الكمِّي هو طباعة الأوراق

(1) http://www.itv.com/news/201211-05-/hester-quantitative-easing-fundsbigger-budget-deficit/

The Big Reset CS6.indd 41 1/18/16 10:54 AM

المالية من أجل شراء الدَّين الحكومي، وما حدث بناءً على ذلك أنَّ الحكومة عجَّلت بحدوث عجز كبير في السنوات الثلاث الماضية، ولكن بدلًا من العثور على جهات أُخرى تُقرضه المال، طبع مصرف إنجلترا المال ليسدد هذا العجز؛ ولو لم تقم الحكومة بإجراء التسهيل الكمِّي لما احتاجت للبحث عمَّن يشتري ديونها، وهكذا فقد مكَّن التسهيل الكمِّي الحكومةَ من التعامل مع عجز كبير في الميزانية من دون أنْ يتضرر الاقتصاد؛ لأنَّ مصرف إنجلترا هو الذي موَّلها، ولكن لا يمكن القيام بذلك لوقت طويل؛ لأنَّ الناس أصبحوا يَعُون هذه اللعبة، ويعرفون أنها تتسبب بالتضخم، وهكذا فما حصل هو أنَّه طُبِعت أوراق مالية لتمويل العجز.

وبصورة رسمية يُحظر على المصارف المركزية في معظم الدول المتقدمة شراء الديون الحكومية مباشرة؛ ولذلك تستخدم هذه المصارف بابًا خلفيًّا لتشتري سنداتها الوطنية في السوق الثانوية، وفي هذه العملية المؤلفة من مرحلتين، تبيع الحكومة أولًا السندات إلى مصرف خاص أو إلى شركات التأمين التي تبيع هذه الأصول للمصرف المركزي.

13. هل يوافق مصرفيو المصارف المركزية جميعهم على التسهيل الكمِّي؟

يبدو أنَّ هناك مصرفيًّا مركزيًّا واحدًا على الأقل عبر التاريخ تحوط من أخطار (فقاعة السندات)؛ إذ تُظهِر السجلّات أنَّ رئيس

الاحتياطي الفيدرالي في دالاس ريتشارد دبليو فيشر (Richard W. Fisher)، يمتلك ذهبًا تُقدَّر قيمته بما لا يقل عن مليون دولار في محفظة استثمارية[1] تبلغ (21) مليون دولار على الأقل.

يبدو هذا إجراءً احترازيًّا ضد سياسات التسهيل الكمي المثيرة للجدل التي يقوم بها مصرف الاحتياطي الفيدرالي، والتي صرَّح عنها مستغربًا[2]: «لن يكون مفاجئًا بالنسبة إلى أولئك الذي يعرفونني، أني لم أجادل لصالح الإجراءات النقدية الإضافية في اجتماعنا الأسبوع الماضي؛ لقد أوضحت مرارًا وتكرارًا في مداولات لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية الداخلية وفي خطاباتي العامة، بأني أعتقد أنَّه مع كلِّ برنامج نقوم به فنحن نواصل مغامرتنا في هذا الاتجاه ونبحر بعيدًا في المجهول. وفي الحقيقة، لا أحد في اللجنة ولا من العاملين لدينا في مجلس المحافظين والمصارف الاثني عشر، يعرف حقًّا ما الذي يعنيه تراجع الاقتصاد، ولا ما يجب القيام به لإعادة الاقتصاد مرة أخرى إلى المسار الصحيح، ولا أحد في الحقيقة وما من مصرف مركزي في أي مكان في العالم تمكن من إجراء انتقال ناجح من الوضع الذي نحن فيه الآن؛ ما من مصرف مركزي حتى مصرف الاحتياطي الفيدرالي تمكن

(1) http://economix.blogs.nytimes.com/201231/01//how-the-fed-presidentsassets-stack-up/?-r=0

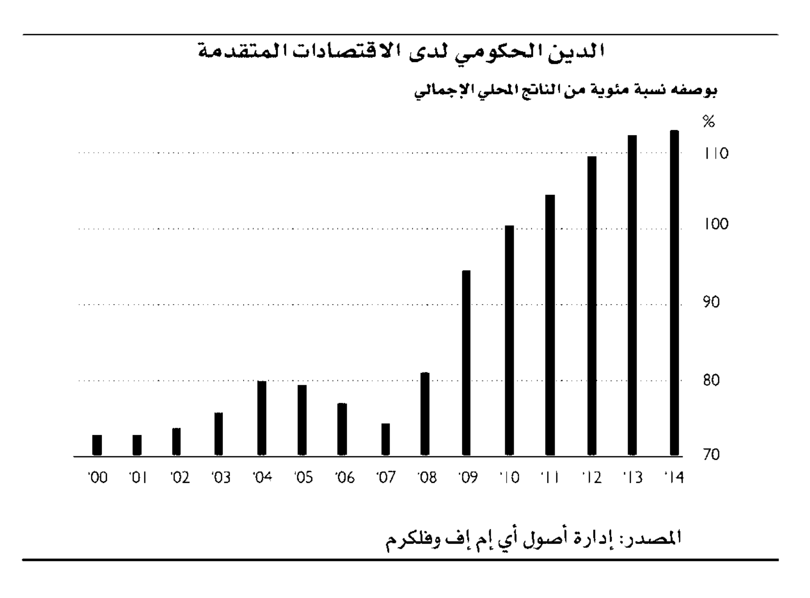
(2) http://www.moneynews.com/StreetTalk/fed-fisher-inflation-qe323/09/2012//id/457266

من القيام بذلك من قبل». حذر في وقت باكر من عام (2010م) من أنَّ مصرف الاحتياطي الفيدرالي (وضع نفسه في موقع المشتري للدَّين الحكومي كاملًا تقريبًا)، وقد وصف خطورة هذه السياسات النقدية غير التقليدية بأنها (تُمثِّل خطرًا حيث إنها ستؤدي إلى الانزلاق في منحدر تسييل الدين).

ليس هو المصرفي الوحيد الذي تكلم بصراحة حول أخطار الإستراتيجيات العالمية القائمة على التسهيل الكمِّي؛ ففي شهادته أمام لجنة الخزانة في عام (2013م)، قال أندي هالدن (Andy Haldane) المدير التنفيذي للاستقرار المالي في مصرف إنجلترا إنَّ انفجار فقاعة السندات (التي أنشأتها المصارف المركزية لخفض عوائد السندات عن طريق ضخ النقود الإلكترونية في الاقتصاد) كان الخطر الرئيس على الاستقرار المالي:

> «إذا كان عليَّ أنْ أحدد ما أحسبه الخطر الأكبر على الاستقرار المالي في الوقت الراهن، أقول إنه الانعكاس غير المنضبط في عوائد السندات الحكومية على مستوى العالم؛ لنكن واضحين، نحن نقبع ضمن أكبر فقاعة للسندات الحكومية في التاريخ، وعلينا أنْ نكون متيقظين لعواقب انهيار هذه الفقاعة بسرعة أكبر مما نتصور».

لكن يجب أنْ نأخذ في حسباننا أيضًا خطر تضخم النظام النقدي العالمي الناتج من طباعة مزيد من الأوراق المالية؛ لقد أدَّت هذه السياسات النقدية في الماضي إلى مُدد من التضخم المفرط.



المصدر: إدارة أصول أي إم إف وفلكرم

14. متى يحدث فرط التضخم؟

يُعدُّ فرط التضخم أحد أسوأ الأشياء التي يمكن أنْ تحدث للاقتصاد، ويُعرَّف بأنه ارتفاعٌ في الأسعار لأكثر من (50%) في سنة واحدة؛ ولفرط التضخم آثار مؤذية للغاية؛ لأنَّه يتسبب بفقدان المال لقيمته وقوته، ويمكننا أنْ نقول إنه يتسبب في موت العملة، حيث يتهاوى النظام الاقتصادي بسبب عدم وجود المال ويعود الناس إلى المقايضة؛

ومـن أهـم أمثلـة أخطـار النقـود الورقيـة التضخـمُ المفرط الـذي جرَّ الويلات على جمهورية فايمر الألمانية في بدايات العشرينيات.

لقـد رزحـت الجمهوريـة الألمانيـة تحـت ضغط مالي كبير بسـبب التعويضـات الهائلـة التـي فُرضت عليها مـن قِبل الحلفـاء المنتصرين بعـد الحـرب العالمية الأولى، حيث لم يكن هنـاك من مجال للاقتصاد الألمانـي ليتمكـن من الحصول على المال الكافـي لينجز هذه الدفعات عامًا بعد عام، فقد كانت الطريقة الوحيدة لتغطية هذه النفقات طباعة كميات هائلة من الأوراق النقدية، ما نتج منه تضخم حاد أدى بالشعب الألمانـي إلـى أن يفقد ثقته باسـتقرار عملتـه وبقيمتها؛ وجـدت ألمانيا نفسـها فـي متاهة كارثية مـن التضخم المفـرط، فبعـد أنْ كان الدولار الأمريكـي الواحد يسـاوي (42) مـاركًا ألمانيًّا، وصل سـعر الدولار إلى الذروة في عام (1923م) ليصبح أكثر من (5) مليارات مارك ألماني. وأصبحـت العملـة الألمانيـة دون قيمة فـي ثلاث سـنوات تقريبًا، وانهار النظام النقدي[1] فيما أصبح كابوسًا حقيقيًّا[2] خيَّم على الألمان الذين خسروا مدَّخراتهم وفقدوا الأمل، ما أدى ببعض الناس إلى الانتحار.

مُـدد التضخـم المفرط، تنتهـي بمعـدلات التضخم الشـهرية لما يزيد على (5000%).

---

(1) توماس نوبل، الحضارة الغربية خلف الحدود (p. 826).

(2) فيرغسون، حين يموت المال (2010).

البلد	السنة
المجر	1946م
زيمبابوي	2008م
يوغوسلافيا	1994م
ألمانيا (جمهورية فايمر)	1923م
الصين	1949م

15. هل يمكن الثقة بأرقام التضخم الرسمية؟

إنَّ الحكومات ماهرة جدًّا في تعديل البيانات الاقتصادية؛ ففي الولايات المتحدة ارتقى التلاعب بالأرقام والمؤشرات الاقتصادية الرئيسة إلى مستوى العمل الفني، ويتساءل عدد من المحللين والمعلقين الآن عن الإحصاءات الرسمية. بيل جروس (Bill Gross)؛ مؤسس شركة الباسفيك لإدارة الاستثمارات (PIMCO)، أكبر شركة لإدارة أصول السندات في العالم، وصف أرقام التضخم التي نُشرت رسميًّا (CPI) بأنها عملية خداع[1] وأنَّ الطريقة التي قُدِّمت بها كانت بالخدعة.

ويمكن أنْ تتأثر حسابات التضخم بالأساليب والطرق المتبعة، حيث يمكن تخصيص نموذج للتضخم بطرق عدة، ويتضح عند حديث الاقتصاديين عن الهيكلة المالية أنَّه يمكن أنْ تنتج أكثر من نتيجة

(1) http://www.investorsinsight.com/blogs/john-mauldins-outside-the-box/archive/200809/06//fooling-with-inflation.aspx

واحـدة عند تطبيق نموذج محدد، ويُحسـب التضخـم بوصفه التغير في سعر سلعةٍ من السلع والخدمات في مدة معينة؛ من المفترض أنْ يشير هذا إلى كلفة المعيشـة إنْ كانت أعلى (تضخم) أو أقل (انكماش) من مسـتوى قيسَ سـابقًا. ولا تعـد هـذه طريقة موثوقـة للغايـة؛ لأنَّ اختيار السـلع ضمن السلة اختيار عشـوائي بالضرورة، فلن يشتري كل شخص المنتجـات الموجودة من السـلع المختارة نفسـها ضمن السـلة، وكثيرة هـي الخدمـات والمنتجـات التـي لا تكـون مدرجة ضمن مؤشـر أسـعار المسـتهلك (CPI). والضرائب المحلية مثلًا، ليسـت مُضمَّنة في مؤشر أسـعار المسـتهلك ولكنها ارتفعـت ارتفاعًا حادًّا في السـنوات الأخيرة؛ ونتيجة لذلك تزايد الدخل المتاح بأقل من معدل التضخم، وشعر عدد من النـاس (بانكماش الاقتصـاد).

نشرت شيفرو (Cheuvreux) وسيط الأسهم الذي يملكه واحد من أكبر مصـارف فرنسـا، كريديت أجريكـول (Crédit Agricole) تقريرًا[1] في وقت باكر من عام (2006م) يفيد بأنَّ معدلات التضخم الحقيقية في الولايـات المتحدة تبلغ نحو (6,7%) ـ وهو رقم قريب من نمو المعروض النقدي ـ بدلًا من الأرقام المنشورة رسميًّا التي تبلغ (2%) تقريبًا.

لقـد خاضـت السـلطات الماليـة فـي الولايات المتحدة فـي العقود الأخيـرة حربًـا خفيـة؛ لتضمـن عـدم تأثـر الأسـواق الماليـة بالتضخم المتزايد، أما المقاييس الرئيسـة التي استُخدمت فهي الآتية:

(1) http://www.gata.org/files/CheuvreuxGoldReport.pdf

- الحفاظ على أسعار الذهب عند مستويات منخفضة.
- تغيير الأسلوب المستخدم لحساب التضخم.
- وقف نشر أرقام مؤشر النمو النقدي (M3) في الولايات المتحدة.
- ويوضح التقرير نفسه سبب كون ارتفاع معدل التضخم الرسمي ضارًا بالحكومة:
- فهو يزيد من التكاليف بالنسبة إلى الحكومة وكذلك المعاشات التقاعدية والمنافع الاجتماعية الأخرى؛ لذا لا بد من تعديلها سنويًّا لمواجهة التضخم.
- يؤدي ارتفاع التضخم إلى ارتفاع أسعار الفائدة؛ الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع تكاليف الاقتراض للحكومة وارتفاع معدلات الرهن العقاري للمستهلكين، ولارتفاع سعر الفائدة تأثير سلبي في الأسهم والسندات.

16. كيف يُحسب التضخم؟

ابتكر الإحصائيون طرقًا عدَّة لتخفيض الأرقام الرسمية للتضخم، وتجري هذه الحرب السرِّية عن طريق تغيير منهجية حساب التضخم، وقد غُيِّر النموذج الإحصائي شيئًا فشيئًا على مدى الثلاثين سنةً الماضية.

ووفقًا لجون ويليامز[1]؛ الاقتصادي المتخصص في هذا المجال، فإنَّ جودة الإحصاءات الحكومية قد تدهورت تدهورًا ملحوظًا منذ تسعينيات القرن العشرين، وإحصاءات التضخم ما انفكت تنجز بنزاهة حتى بداية تسعينيات القرن العشرين، ثم أخذ نموذج حساب التضخم في السنوات اللاحقة يتغير مع بدء ضغوط السياسيين على الاقتصاديين، وفي هذا التقرير (مؤشر أسعار المستهلك) من العالم (2004م)، نطلع على الخدع الأربع الأكثر استخدامًا:

1. الاستبدال ببدائل أقل سعرًا:
2. عندما تكون قطعة من اللحم مرتفعة الثمن إلى حد كبير، تُستبدل في نموذج التضخم بقطعة برغر أقل ثمنًا. ويبرر ذلك بأنَّ الناس ستبحث عن البدائل الأقل سعرًا عندما ترتفع الأسعار.
3. الأسباب الهندسية:
4. استبدلت على مر السنين عملية وزن العناصر حسابيًّا في سلة التضخم بعملية وزنها هندسيًّا؛ ونتيجة لذلك باتت المنتجات ذات السعر المتزايد أخفَّ وزنًا في النموذج فيما أمست المنتجات الأرخص سعرًا أثقل وزنًا.
5. تعديلات المتعة (Hedonic adjustments):

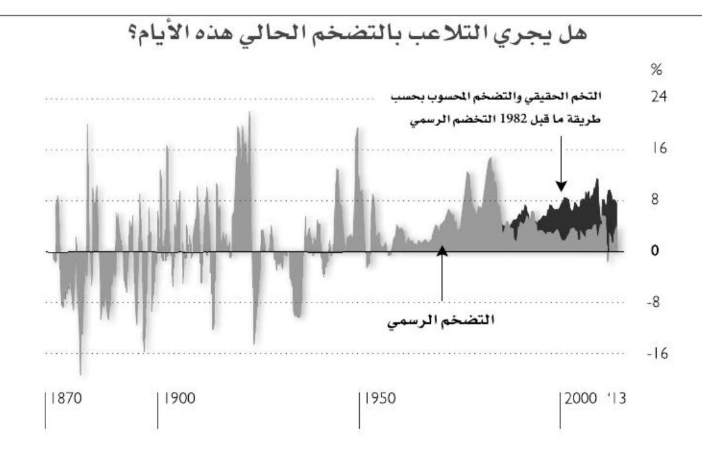
---

(1) مؤسس موقع www.shadowstats.com.

http://rationalwiki.org/wiki/Shadow-Government-Statistics

6. هـذا هـو أغـرب تعديـل علـى الإطـلاق؛ يُسـتخدم فـي خفض الأسـعار مـن أجـل إدخـال تصحيحـات علـى عمليـة تحسـين الجودة التي هي جزء لا يتجزأ من أسـعار المنتجات (مشتقة من كلمة hedone اليونانية التي تعني المتعة).

لـم تتم إسـاءة اسـتعمال هـذه النمـاذج كلهـا، ولكن ما نتـج منها التقليلُ من شـأن أرقام التضخم، مع عدد من الاسـتحقاقات المرتبطة بمؤشـر أسـعار المسـتهلك (CPI)، وقـد تقلصـت القيمـة الحقيقيـة لمدفوعات الضمان الاجتماعي تقلصًا كبيرًا.



المصدر: غلوبال انفستورز

بيانـات التضخـم الشـهرية العائـدة لأكـثر مـن قرن؛ تشـير المنطقـة ذات اللـون الرمادي إلـى المكتب الرسمي لمؤشر أسعار المستهلك التاريخي لإحصاءات العمل (CPI). إذا كان لنا أنْ نستخدم أسلوب مـا قبل (1982م) في حسـاب مؤشـر أسـعار المسـتهلك، فسـننتهي مع تضخم كما هـو مبين في الخط الأسـود في الصورة أعلاه. تُظهر المنطقة ذات اللون الأسـود أنّ التضخم الحقيقي يبلغ حاليًا (8%) تقريبًا، مقارنةً مع الإحصاءات الرسمية التي تبين أنّ مؤشر أسعار المستهلك يبلغ (2%) تقريبًا.

17. أمثلة على تحريف أرقام التضخم

ظهر مثال يُعدُّ الأفضل من نوعه بخصوص تعديلات المتعة لحركات السعر، في مقالة في صحيفة وول ستريت قبل سنوات عدة؛ أحد موديلات التلفاز الذي كان يباع مقابل (30) دولارًا في عام (2005م) بيع بالسعر ذاته في عام (2006م)، ولكن الموديل تغير بعض الشيء؛ فمخرج الصوت (6) واط غُيِّر إلى (10) واط، وزوايا الشاشة أصبحت أكثر استدارة، وأعلن الإحصائيون أنَّه أصبح من الأفضل بكثير تخفيض السعر بمقدار (30%) حتى إن كان بيعه بالسعر ذاته ما يزال ممكنًا،وهذه الأنواع من التعديلات تُطبَّق باستمرار، والنتيجة الأساسية لذلك كله أنَّ الناس لا يُعَوَّضون بما فيه الكفاية عن زيادة التكاليف بزيادة أجورهم ومعاشاتهم ومنافعهم، وبخاصة الطبقات الوسطى والفقيرة التي هي الأكثر تأثرًا.

من وجهة نظر الحكومة، هناك ميزة أخرى تضاف للتقليل من شأن التضخم وهي الطريقة التي يُضبط النمو الاقتصادي وفقها من أجل التضخم؛ إذا تحقق نمو اقتصادي قدره (3%)، وتضخم قيمته (2%)، فالنمو الاقتصادي المضبوط من أجل التضخم (المعروف بالنمو الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) يكون (1%)، ولكن إذا بلغ التضخم في الحقيقة (4%)، عندها من حيث القيمة الحقيقية، فالاقتصاد سيكون قد انكمش بنسبة (1%). إنَّ التعديل وفقًا للتضخم يمكن أنْ يعني الفرق بين الركود والنمو الاقتصادي الإيجابي،

وسيؤدي الإعلان عن أنَّ الاقتصاد في حالة ركود إلى انخفاض ثقة المستهلك وربما كذلك انخفاض المبيعات.

18. هل تحارب المصارف المركزية التضخم أم تتسبب به؟

غالبًا ما تذكر صفحات المصارف المركزية أنَّ الأمر متعلق بالاستقرار المالي[1] وأنَّ مهمتهم الرئيسة هي مواجهة التضخم، لكنهم لا يخبرونك أبدًا أنَّهم من يتسبب بالتضخم بطباعة الأموال أكثر فأكثر كل عام. ويعرف أي طالب يدرس تاريخ المال أنَّ المصارف المركزية لم تنجح يومًا في بناء نظام أوراق نقدية دائمة من دون أنْ تصل إلى خسارة كبيرة في القدرة الشرائية؛ إنَّ طباعة مزيد من المال تؤدي إلى تراجع قيمة الأوراق النقدية من العملات كلها، ووفقًا للسيناتور الأمريكي السابق رون باول (Ron Paul)، فإنَّ ادِّعاء مصرف الاحتياطي الفيدرالي بأنه يحارب التضخم هو كادّعاء مصانع التبغ بأنها تريد مساعدة المستهلك في الإقلاع عن التدخين.[2]

وبصرف النظر عن محاربة التضخم، توجد مهمة حيوية أخرى لمعظم المصارف المركزية هي تحفيز الاقتصاد؛ ولذلك تنمو كمية النقد المتداول كل عام، وقد كان هدف المصرف المركزي الأوروبي منذ نشأته في التسعينيات الوصول إلى نمو مالي مقداره (4%) إلى

(1) في حفل زواج عام (2012م) في أمستردام، رقص الموظفون في المصرف المركزي الهولندي على منصة متأرجحة كُتب عليها كلمة (الاستقرار) بأحرف كبيرة.

(2) رون باول، **نهاية مصرف الاحتياطي الفيدرالي** (2009).

(5%) سنويًّا، ولكنه ارتفع في بضع سنوات بعد اعتماد اليورو إلى أكثر من (10%)، وخسرت معظم العملات الغربية أكثر من (95%) من قدرتها الشرائية في القرن الماضي وحده في أثناء النمو الهائل للدَين.

تتصرف المصارف المركزية حاليًّا أيضًا على أنها الملاذ الأخير للإقراض، ونتيجة لذلك تطبع هذه المصارف كالاحتياطي الفيدرالي والمصرف المركزي الأوروبي (ECB) أكثرَ من تريليون دولار من الأموال الجديدة كل عام لكي تدعم حكوماتها، وما زالوا يدَّعون بأنهم يحاربون التضخم.

19. هل ثمة أحد يفهم حقًّا هذا النظام المالي؟

تعمل المصارف والحكومات معًا في معظم الدول على احتكار طباعة النقود، ويجب أنْ تبقى حقيقة أن المال في أيدينا غير مدعوم بشيء على الإطلاق سوى الأمل والثقة مخفيةً عن الناس العاديين، حتى إنَّ معظم الاقتصاديين لا يفهمون المال تمامًا، فقط أولئك الذي درسوا الاقتصاد المالي يعرفون الأعمال الداخلية لنظامنا المالي، ومعظمهم ينتهي به الأمر في مجال العمل من أجل حكومته أو المصرف المركزي؛ لذلك فهم ملزمون بإبقاء أفواههم مغلقة.

ومن المناسب للمصرفيين أنْ ينظر العملاء للمصرف بوصفه مخزنًا كبيرًا يحفظ الأموال بأمان؛ فقلة من الناس يعرفون أنَّ الأموال المطبوعة المسكوكة لا تمثل سوى نسبة صغيرة من كامل المال الموضوع

في قيد التداول، وتُظهِر البحوث أنّه حتى يومنا هذا، يعتقد ثلث الناس أنَّ أكوامًا هائلة من المال تكمن في خزائن المصرف منتظرة المدَّخرين ليذهبوا إليها ويجمعوها، ولكن إذا عرف المدَّخرون حجم الخطورة الكامنة في أنَّ أموالهم تُقرَض أكثر من ثلاثين مرة، فلربما سيفضِّلون شراء الذهب؛ لذا من الأهمية القصوى بالنسبة إلى المصارف التقليل من شأن الذهب بوصفه ملاذًا آمنًا، في حين تحاول في الوقت ذاته الحفاظ على ثقة الناس في المال.

ومع ذلك فإنَّ فتح حساب في المصرف وإيداع مدخرات فيه هو من الناحية القانونية مطالبةٌ بالدَّين؛ ولذلك لن تُرجَع الودائع إلى أصحابها فورًا في حالة إفلاس المصرف، كما هي الحال مع محفظة الأسهم أو السندات، ولكي تتأكد الحكومة أنَّ الناس لن يسحبوا أموالهم جماعيًّا فهي تضمن لكل مواطن مدَّخراته حتى مبلغ (100) ألف يورو في كل مصرف في أوروبا، و(250) ألف دولار في الولايات المتحدة، ولكن تبقى قدرة الحكومة نفسها على تغطية هذه المطالبات موضع تساؤل.

لقد سمح معظم المصرفيين الأوروبيين لأنفسهم بأنْ يُخدَعوا تمامًا بالدعاية الأمريكية التي توحي بأن الذهب لم يعد يؤثر في النظام المالي الحالي؛ ففي هولندا أُوقفتْ تعاملات الذهب جميعها تقريبًا في المصارف، ولكن في سويسرا ما زال في وسعك شراء الذهب والفضة من المصارف جميعها تقريبًا.

الفصل الثاني

مصرفيو المصارف المركزية

خيميائيو هذا الزمان

«لقد استفاد المصرف من الأموال كلها التي يصنعها من لا شيء».

ويليام باترسون

أحد مؤسسي مصرف إنجلترا (1697م).

«ما زال الذهب يمثل الصيغة النهائية لسَداد المدفوعات في العالم، ولا أحد يقبل بالنقود الورقية عندما يكون الاقتصاد على حافة الانهيار؛ يبقى الذهب مقبولًا على الدوام».

آلان جرينسبان

الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (1999م).

«أن يسمح الأمريكيون بأي طريقة من الطرق للمصارف الخاصة بالتحكم في عملتهم، أولًا من خلال التضخم ومن ثم الانكماش، ستحرمهم المصارف والشركات التي تدور في أفلاكها ممتلكاتهم،

حتى يأتي يوم يستيقظ فيه أبناؤهم ليجدوا أنفسهم دون مأوى على أرض هذه القارة التي غزاها آباؤهم».

توماس جيفرسون
الرئيس الثالث لأمريكا
الذي صاغ إعلان الاستقلال (1808م).

«تزامن بروز المصارف المركزية في هذا القرن مع اتجاه عام نحو ازدياد التضخم لا تراجعه، وإذا كان الهدف الأساسي استقرارَ الأسعار، فقد كنا في ظروف أفضل عندما كان الذهب هو المعيار في القرن التاسع عشر مقابل المصارف المركزية ولوحات أسعار العملات أو حتى مع (الصيرفة الحرة) في عصرنا الحالي؛ إنَّ الدور المميز للمصرف المركزي بعد هذا كله هو قدرته على طباعة المال، هذه القدرة التي تنطوي كذلك على إمكانية التدمير».

بول فولكر
الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي
في مقدمته عن المصارف المركزية (1995م).

* * *

مقدمة

بدأت الصيغة الأولية للمصارف قبل أكثر من (5000) عام، في حين بدأت أنظمة النقد الورقية والكسرية بالظهور قبل ألف عام تقريبًا، وظهر أول مصرف مركزي قبل (500) عام تقريبًا. إنَّ مصرفيي المصارف المركزية هم خيميائيو عصرنا الحالي؛ فهم يحتكرون صناعة النقود تمامًا كما تحتكر الشرطة والجيش حق ممارسة العنف؛ لقد نجح أولئك المصرفيون في القرن الماضي في تحويل الورق إلى ذهب[1] والذهب إلى ورق[2]، فالأوراق النقدية للمصرف المركزي الأوروبي (ECB) لا تشير في أي حال إلى أي قيمة حقيقية، على الرغم من أنَّ المصرف المركزي الأوروبي ما يزال يمتلك قرابة (660) طنًا من الذهب، وقد اعتدنا جميعًا على النظر إلى هذه الأوراق التي لا تستند في قيمتها إلى شيء حقيقي بوصفها أوراقًا ذات قيمة كبيرة؛

(1) طُبع تعهد على أول ورقة نقدية استُخدمت في هولندا يفيد بأن المصرف سوف يدفع ذهبًا (لحامل عشرة غيلدرات ذهبية). في وقت لاحق تغير ذلك إلى (لحامل عشرة غيلدرات فضية)، تبعها (لحاملها)، وأخيرًا (الوسائل المشروعة للدفع).

(2) حُدِّد سعر الذهب عن طريق بيع (الأوراق الذهبية) في أسواق العقود الآجلة منذ ثمانينيات القرن العشرين. وفقًا لدراسة أجرتها رابطة سوق لندن للسبائك (LBMA)، فإن حجم تداول (الأوراق الذهبية) كان أكبر بمئات المرات من الإنتاج السنوي من الذهب الفعلي. (مسح لمبيعات الذهب Q1 2011، الخيميائي).

هـذا مـا رسَّـخه المصرفيون فـي حياتنا منذ أكثـر من قـرن. إنَّ البنية الداخلية لنظامنا النقدي تقوم على الثقة، ومنذ اندلاع الأزمة الائتمانية تضاءلـت هـذه الثقـة بصورة سـريعة فـي أنحـاء العالم جميعهـا. حتى المصـارف المركزيـة بدأتْ بشـراء الذهب لدرء أخطار نظـام الأوراق النقديـة، ويبـدو أنَّها أخذت تفقد الثقة في القيمـة طويلة الأجل للدولار الذي ما يزال هو العملة الاحتياطية للعالم وللعملات الورقية الأُخرى.

20. متى ظهرت أول صيغة للتعاملات المصرفية؟

يمكـن أنْ يكـون تاريـخ التعامـلات المصـرفيـة أقـدم بكثيـر ممـا نعتقـد، فمـن خـلال اللُّقـى الأثريـة نجـد أنَّ هنـاك صيغـة مصـرفيـة قـد وُجـدت قبـل أكثر مـن (5000) عـام؛ فقـد احتوت الألـواح الفخارية نصوصًـا بشـأن ديـون المزارعيـن فـي جنـوب بـلاد مـا بيـن النهرين؛ وكتـب الباحـث الأنتروبولوجي ديفيـد جرايبـر (David Graeber) بناءً علـى تلـك الآثـار، كتابًـا بعنـوان **الدَّيـن: الخمسـة آلاف عـام الأولـى (2011م)** (**Debt: The first 5,000 years**) حيـث ذكـر فيـه أنَّ أول توثيق لنظام الديون كان في الحضارة السومرية قبل (3500) عام ق.م تقريبًا، في المنطقة التي تُعرف اليوم بالعراق. في هذا النموذج الباكر مـن الخدمـات المصـرفيـة غالبًـا ما غـرق المزارعون فـي الديون حتى إنَّهـم كانـوا يُعفون منهـا من قِبـل الملوك. وكان لـدى الإغريق والرومان أيضًـا مقرضـون كبـار يقرضون الأمـوال، وفي الصيـن والهند قبل أكثر من ألفي عام كان هنـاك من يُقرِض المال ويموِّل المشـاريع الزراعية.

لم يظهر أول المصارف الأوروبية حتى بدايات العصور الوسطى عندما بدأ الصَّاغة بتخزين نقودهم الذهبية؛ في ذلك الوقت أحضر التجار معهم مختلف أنواع النقود الذهبية والفضية من الخارج حيث لم تكن معروفةً كثيرًا، وسرعان ما أصبحت إيصالات القطع النقدية المخزونة صيغةً للمال.

وعندما أدرك الصَّاغة أنَّ التجار غالبًا ما يُودِعون نقودهم الذهبية لديهم لمُدد طويلة من الزمن، شرعوا يقرضون الذهب مقابل رسوم رمزية، أو (فوائد)، ولأنَّ الذهب لا يعود فعلًا للصائغ فالخطر يقع على التاجر، فضلًا عن أنَّه سيتلقى جزءًا فقط من الفائدة، وما يتبقى هو ربح للصائغ. كان هذا النشاط هو الصيغة الأولى من المصارف في أوروبا، وقد جاءت كلمة مصرف (Bank) من الكلمة الإيطالية (banca) وهي طاولة من الرخام يُسقط الصائغ الإيطالي النقود الأجنبية فوقها وبوساطة الصوت الصادر عندما تصطدم القطعة النقدية بالطاولة يمكنه أنْ يعرف ما إذا كانت تحتوي على كثير من النحاس أو النيكل.[1]

ظهرت المصارف كما نعرفها اليوم لأول مرة في عصر النهضة في المدن الإيطالية في فلورنسا والبندقية وجنوى؛ وأكثرها شهرة بالطبع مصرف ميديشي (Medici Bank) الذي أسسه جيوفاني دي ميديشي (Giovanni de Medici) في عام (1397م)، أما أقدم مصرف

(1) http://www.jamesrobertson.com/book/historyofmoney.pdf

ما زال موجودًا حتى يومنا هذا فهو مونتي دي باشي دي سيينا (Monte dei Paschi di Siena) الذي تأسس عام (1472م)، على الرغم من أنه يكافح حاليًّا كي ينجو من الإفلاس.

وعندما أدرك الناس كيف يمكن جني الأرباح بإقراض المال كما يفعل الصَّاغة، ظهر مصرفيون أكثر فأكثر، وعندما أُلغي معيار الذهب بعد ذلك بوقت طويل، ارتأى المصرفيون أنَّ إقراض النقود الورقية صناعة المال من لا شيء - هو الأكثر ربحيةً، فصاروا يحصدون الأرباح الشهرية بإقراض المال.

21. كيف بدأت المصارف المركزية؟

في العصور الوسطى، غالبًا ما احتاجت السلطات المَلَكية الأوروبية والكنيسة كذلك إلى اقتراض المال من أجل الحروب، وهذا التمويل كان يأتي من الذين اصطلح على تسميتهم بالصيارفة، وكان المصرفيون يقدمون خدماتهم كذلك للتجار عندما يحتاجون إلى تصريف عملاتهم الأجنبية بأُخرى محلية، وعندما أخذ حجم عمليات الصيرفة ينمو ويزداد أطرقوا أنشطة أعمال إقراض المال.

فَهِمَ الصيارفة بسرعة أنَّ الخطورة في إقراض جهات قوية كالملوك والكنائس تكون أقل؛ بسبب موارد الدخل التي لا تتوقف لدى هؤلاء.

وأنشأت عائلة روتشيلد الألمانية أعمالًا مصرفية عالمية، وأصبحت من أقوى العائلات في القرن التاسع عشر، وموَّلت الإمبراطوريات الملكية حتى إنَّ أشخاصًا عدَّة من هذه العائلة ارتقوا إلى طبقة النبلاء في النمسا والمملكة المتحدة، وساد اعتقاد عندما كانت العائلة في أوجها بأنها تمتلك أكبر ثروة خاصة في العالم.[1]

يمكن أنْ ننظر إلى هذه الأعمال بوصفها بداية للأعمال المصرفية الحديثة، ونشأت في كثير من الأحيان علاقة قوية بين الحكومات والمصرفيين - ما زال بإمكاننا ملاحظتها حتى اليوم - فأدى ذلك إلى إنشاء المصارف المركزية الأولى، وأُعطي المصرفيون الحق في طباعة النقود مقابل دعمهم المالي للعائلات المالكة.

وحتى يومنا هذا، ينظر عدد من مصرفيي المصارف المركزية إلى السياسيين بوصفهم المشغلين المهرة المخلصين للبناء المالي الذي شيدوه على مدى أكثر من (400) عام، ومع السنين تعلَّم المصرفيون أنَّه يمكن دومًا فرض الضرائب على المواطنين عن طريق الحكومات لتعود الأموال إلى المصارف، زد على ذلك أنَّ المصارف كانت تعرف أنَّ الناس سيودعون أموالهم فيها إذا طرأت مشكلات اقتصادية؛ لأنَّ الاقتصاد لا يمكن أنْ يستمر من دونها.

---

(1) يُعتقد أن ثروة العائلة تراجعت فيما بعد: لأنها وزِّعت على مئات الأحفاد: إنَّ أعمال روتشيلد المصرفية والاستثمارية الآن أقل بكثير مما كانت عليه طوال القرن التاسع عشر.

22. المصرف المركزي الأول

في وقت مبكر من القرن السابع عشر، كانتْ الجمهورية الألمانية قوةً اقتصاديةً في أوروبا، مع أمستردام بوصفها عاصمة للتجارة؛ في ذلك الوقت كان هناك أكثر من (800) عملة مختلفة من الذهب والفضة مستخدمة في التجارة الأوروبية، وقد تعرض بعضها للتلف والاهتراء؛ ولذلك أنشئ مصرف فيسل أمستردام[1] (Amsterdam Wisselbank) في عام (1609م)؛ من أجل تقويم أنواع النقود كلها، والتقليل من اعتماد المدينة على عدد من الصيارفة، وغالبًا ما يعد هذا المصرف أول مصرف مركزي.[2]

كان هناك ضمن الجمهورية الهولندية (54) من أصحاب المؤسسات الذين يملكون الحق في سكِّ النقود الذهبية والفضية؛ قدَّم مصرف فيسل ضمانات بأنَّ النقود كلها الموافِقة لمتطلبات الجودة ستُقبل، وبذلك فقد أدَّى دورًا رقابيًّا ولكن لم يتخذ أيَّ إجراء عندما واجهت المصارف والمؤسسات مشكلات، فدوره الأساسي كان سحب النقود التالفة والمزورة من التداول، حيث كانت تُصهر ويُعاد تشكيلها نقودًا توافق متطلبات الجودة؛ كان من الممكن تسوية الفواتير بسندات

---

(1) كلمة (Wissel) تعني صرف؛ لذلك يكون معنى (Wisselbank) مصرف الصرف.

(2) ستيفن كوين ووليام روبيردز **شرح اقتصادي لبدايات مصرف أمستردام، وتراجعه، و(الكمبيالات)، وظهور أول مصرف مركزي**، سلسلة أوراق عمل: (2006-13)، مصرف الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا.

صرف وكذلك الاحتفاظ بالقطع النقدية في خزائن المصرف، ويحصل العملاء على نسبة (5%) إضافية عند استبدال نقودهم المعدنية بأُخرى ورقية. لاحقًا في عام (1644م) أنشأت السويد المصرف المركزي الثاني؛ المصرف المركزي السويدي (Swedish Riksbank).

بدأت معظم المصارف المركزية في الأربع مئة سنة الماضية بمبادرة من رجال الأعمال الأغنياء الذين فهموا تمامًا أنَّ المصارف المركزية التي تملك حق احتكار سك النقود والمدعومة من إيرادات الضرائب للحكومة، تمثل نموذج عمل رائعًا، ولكن معظم المصارف المركزية أصبحت تحت سيطرة الحكومة في القرن العشرين؛ هناك استثناءان لهذا الأمر، فنصف أسهم مصرف بلجيكا المركزي ما تزال في أيدي جهات خاصة، وفي الولايات المتحدة لا تملك الحكومة الأمريكية حتى سهمًا واحدًا في مصرف الاحتياطي الفيدرالي (FED) الذي تملكه مصارف تابعة لها؛ يفسر لنا هذا لماذا تعد مصارف وول ستريت مصرف الاحتياطي الفيدرالي بطلها المفضل.

23. من أنشأ السندات الحكومية لأول مرة؟

في التسعينيات من القرن السادس عشر، ارتحل الإسكتلندي ويليام باترسون في أوروبا مثل جون لو؛ لينشر خبراته المالية محاولًا تأسيس إمبراطورية إسكتلندية مستقلة على الأراضي التي تشكل اليوم دولة بنما؛ وحاول بيع مشاريعه للحكومة الإنجليزية، والإمبراطورية

الرومانية المقدسة والجمهورية الهولندية، ولكن لم يرغب أيٌّ منها في دعمه، فعاد باترسون يجر أذيال الخيبة إلى لندن ليحقق لاحقًا أحلامه بنفسه بعمله في التجارة مع جزر الهند الغربية.

وفي عام (1694م)، كتب كُتيِّبًا بعنوان **نبذة مختصرة عن مصرف إنجلترا المنشود** (A Brief Account of the Intended Bank of England)؛ يشرح فيه كيف يمكن للحكومة البريطانية المساعدة على صناعة المال عن طريق تأسيس (شركة مُحاصَّة) باسم (مصرف إنجلترا) ليكون بمثابة المصرفي الحكومي الإنجليزي، وقد اقترح على الحكومة قرضًا دائمًا قيمته مليون ومئتا ألف جنيه إسترليني، ولكن مع فائدة سنوية للمساهمين قدرها (8%)[1]، وفي المقابل يُسمح للمستثمرين بالاندماج في (شركة مصرف إنجلترا) مع امتيازات مصرفية بما في ذلك إصدار الأوراق النقدية.

كان باترسون يعلم أنه مدعوم من مجموعة من تجار لندن الأغنياء الذين من شأنهم أنْ ينشِّطوا العاصمة الناشئة، وكان أيضًا مدعومًا من قِبل تشارلز مونتاجو أحد أهم موظفي وزارة المالية، وقد أقنعا معًا الحكومةَ بوضع قانون يقضي بإنشاء مصرف إنجلترا، ومُنح الامتياز الملكي في 27 تموز/يوليو من عام (1694م)، وكان أول قرض يمنحه مصرف إنجلترا لتمويل البحرية الأمريكية بإصدار سندات

(1) انظر القائمة الكاملة للمساهمين:

http://www.bankofengland.co.uk/about/Documents/pdfs/bankstock-transcript.pdf

The Big Reset CS6.indd 66 1/18/16 10:54 AM

بحرية، وارتفع الدَّين البريطاني من مليون جنيه في عام (1688م) إلى (48) مليون جنيه في عام (1714م)، واستُخدم أكثر من ربع الضرائب في تمويل إنشاء البحرية البريطانية.

وعدت بداية مصرف إنجلترا بداية عصر جديد؛ وأصبح ممكنًا تمويل العجز الحكومي عن طريق بيع السندات (الدائمة)، ويمكننا في الواقع أنْ نقول إنَّ النظام المالي الحالي القائم على تمويل السندات بدأ مع نشوء المصرف المركزي الإنجليزي قبل أكثر من ثلاث مئة عام.

24. كم أصبح حجم فقاعة السندات؟

استُبدلت الصيغة الدائمة لأول قرض وطني في معظم البلدان بسندات صالحة لمدة تفوق الثلاثين عامًا؛ هذه القروض لا تسدد على الأغلب وإنما تُدوَّر باستمرار، والقروض الجديدة تكون دفعات للقروض القديمة، ولن تكون مخطئًا إنْ رأيت في ذلك خطة بونزي.[1]

كان النموذج البريطاني ناجحًا جدًّا بحيث إن بقية البلدان بدأت فورًا بافتتاح مصارفها المركزية، الأمر الذي أدى إلى تراكم الدَّين الحكومي الذي بلغ نحو (50) تريليون دولار (في عام 2012م)، وما من طريقة لتسديد هذا الدَّين بعملة مختلفة عن هذه العملات التي تُصنع من لا شيء. الغريب في الأمر أنَّ معظم هذه الأموال التي من المفترض

(1) إشارة إلى اسم أحد أشهر المحتالين وهو تشارلز بونزي (1882 - 1949م) الذي اخترع نظامًا تُموَّل بموجبه تكاليف الاستثمارات عن طريق العملاء الجدد.

أنْ تُستثمر استثمارًا آمنًا في السندات التي لا تنطوي على خطر، هذه الأموال هي الأكثر عرضة للخطر.

ارتفع الدَّين الخارجي لليابان ـ الدَّين الخارجي هو الدَّين الذي اقتُرِض من مقرضين أجانب ـ إلى ما يقارب (250%) من الناتج المحلي الإجمالي، فيما نرى أنَّ الدَّين الخارجي للولايات المتحدة الآن يتخذ منحًى منحنيًا صاعدًا. وفي أوروبا، تصل الديون الخارجية لبلدان مثل المملكة المتحدة، اليونان، البرتغال، إيطاليا وإسبانيا (وقريبًا لعدد من الدول الأخرى) إلى مستويات لا يمكن تحملها، وقد حذَّرت مؤخرًا دراسة حول التخلف عن سداد الديون الحكومية لثمانية بلدان قام بها كلّ من كارمن راينهارت وكينيث روجوف من الأخطار الحقيقية لأزمات الديون الوطنية في المستقبل القريب.[1]

سنبحث في هذا الموضوع بتفصيل أكثر في الفصل الرابع.

ربما نكون بحاجة إلى إعادة هيكلة الديون العالمية، ويمكن أنْ تكون العملية في إطار إعادة الترتيب الكبيرة الذي سيشهده النظام النقدي، في عام (2012م) نصح بيل جروس مؤسس أكبر مؤسسة استثمار (بيمكو Pimco)، المستثمرين بالبدء بشراء (الأصول الثابتة) بدلًا من الأصول الورقية كالسندات الحكومية.[2]

(1) كارمن راينهارت وكينيث روجوف، **الأمر مختلف هذه المرة: ثمانية قرون من الحماقة المالية** (2009م).

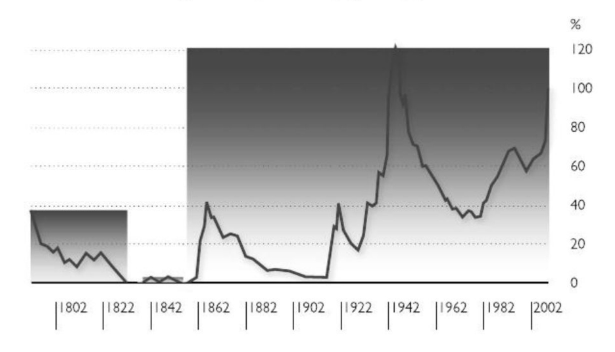
(2) http://www.investopedia.com/stock-analysis/2012/bill-gross-says-to-buyhard-assets-gsg-gld-gltr-rwo0614.aspx

إنَّ هذا أشبه بنصيحة بائع سيارات للناس لكي يستخدموا القطار في تنقلاتهم بدلًا من شراء سيارة جديدة.

الدين الحكومي لكل دولة (2012م، دولار أمريكي)

الولايات المتحدة	17000 بليون
مجموع الدَّين الأوروبي	16000 بليون
المملكة المتحدة	10000 بليون
اليابان	2700 بليون
أستراليا	1500 بليون
سويسرا	1300 بليون

الدَّين الحكومي للولايات المتحدة/ نسبة إلى ناتجها المحلي الإجمالي (2013 _ 1790م)



المصدر: البيانات المالية الدولية

25. من يشرف على المصارف المركزية؟

في نظام مصرفي يعمل بصورة جيدة، يؤدي المصرف المركزي دور الرقيب على المصارف التجارية؛ لمنعها من القيام بخطوات خطرة غير مسؤولة يمكن أنْ تضرَّ بالنظام المالي.

The Big Reset CS6.indd 69 1/18/16 10:54 AM

كما تعلمنا في القرن العشرين، أنشأت حكومات كثيرة مصارفها المركزية عن طريق المساهمين من القطاع الخاص؛ وذلك لأنَّ السياسيين أرادوا الإمساك بزمام الأمور في القطاع المالي، ومنذ ذلك الحين يصارع مصرفيو المصارف المركزية لنيل مزيد من الاستقلالية عن السياسيين؛ كانت قضيتهم الأساسية وما زالت أنَّ اعتماد السياسة المالية على نظرة السياسيين قصيرة المدى أمر بالغ الخطورة، وغالبًا ما أدى ذلك إلى تسوية تعطي المصرفيين درجة كبيرة من الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية.

كانت هذه الاستقلالية أمرًا جيدًا في البداية، ولكن عددًا من المصرفيين الغربيين أساؤوا استغلال حريتهم هذه، غالبًا في التواطؤ مع المصارف الخاصة لتوسيع ثروتهم وسلطتهم، وهذه هي الحالة السائدة في الولايات المتحدة.

تختلف طرق التفكير لدى المصرفيين في المصارف المركزية عن نظرائهم في المصارف الخاصة اختلافًا كليًّا؛ إذ غالبًا ما يكون المصرفيون المركزيون أكاديميين ويتمتعون بموقع وسلطة، بينما يكون مصرفيو المصارف الخاصة مهندسي صفقات وجامعي أموال، كما رأينا فيما مضى فبعضهم قد يبيع وطنه من أجل المال، كما قال نابليون في عام (1802م):

«اليد التي تعطي فوق اليد التي تأخذ المال. الممولون لا وطنية لهم ولا أخلاق، هدفهم الوحيد هو الربح».

في النظام المصرفي الحالي، غالبًا ما يتحول مصرفيو المصارف المركزية إلى كلاب سباق يلاحقون المصرفيين في المصارف الخاصة بدلًا من أنْ يكونوا كلاب حراسة عليهم، ويفسر لنا هذا كيف تمكنت مصارف وول ستريت من زيادة مبيعاتها من المنتجات الخطرة (المشتقات المالية) دون أنْ يقف المصرف المركزي في الولايات المتحدة في طريقها، وتعرضت مصارف مركزية أُخرى لضغوطات من قِبل مصرف الاحتياطي الفيدرالي؛ لتمتنع عن تنظيم تجارة المشتقات المالية حول العالم.

لم تتغير أمور كثيرة في الولايات المتحدة منذ بداية أزمة الائتمان؛ ينفق القطاع المالي سنويًّا قرابة مليون دولار لكل عضو في الكونغرس لتمويل كسب التأييد.[1]

26. ما أهم القرارات التي اتُّخذت بشأن القطاع المصرفي؟

على الرغم من هذا التواطؤ بين المصارف المركزية والتجارية، فالسياسيون ما زالوا يعتقدون أنَّ أفضل طريقة لإصلاح المؤسسات المالية تكون عن طريق التنظيم الذاتي، ولا تزال الأنظمة المصرفية الدولية المهمة ـ المعروفة باسم قواعد بازل ـ تُقرَّر في الاجتماعات العادية لمصرف التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية، حيث يمكننا النظر إلى مصرف التسويات الدولية بوصفه أصل

(1) http://www.opensecrets.org/lobby/http://www.publicintegrity.
org/20102670/21/05//five-lobbyists-each-membercongress-financial-reforms

The Big Reset CS6.indd 71 1/18/16 10:54 AM

المصارف المركزية، وقد أنشئ في مؤتمرات المصرفيين الدولية في بلدة بادن الألمانية في عام (1929م) وفي مدينة لاهاي الهولندية في عام (1930م).[1]،[2] كان الهدف من إنشاء مصرف التسويات الدولية تسهيل دفع التعويضات التي فُرضت على ألمانيا بموجب معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن بعد التضخم المفرط في جمهورية فايمر بين عامي (1921م) و(1924م) وضعت خطة جديدة لتسوية التعويضات الألمانية في عام (1929م).[3]

وبين عامي (1933م) و(1945م) ضمَّ مجلس إدارة مصرف التسويات الدولية كلًّا من والتر فانك وإيميل بوهل النازيين رفيعي المستوى اللذين أُدينا لاحقًا بجرائم حرب في محاكمات نورمبرغ. وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح من الواضح أنَّ مصرف التسويات الدولية الذي كان نوعًا من دار الصرافة للنازيين، قد ساعد في عملية غسل الذهب المسروق؛ فقد صُودر الذهب من ضحايا معسكرات

(1) جيمس بيكر، **مصرف التسوية الدولية** James C. Baker, The Bank for International Settlements.

(2) يكتب المؤرخ الشهير كارول كويغلي عن ذلك في المأساة والأمل (1966م): «لدى القوى الرأسمالية هدف بعيد، وهو إنشاء نظام عالمي للرقابة المالية يكون تحت سيطرة القطاع الخاص؛ ليكون قادرًا على السيطرة على النظام السياسي في كل بلد وعلى الاقتصاد في العالم ليكون كلًّا واحدًا).

(3) خفَّضت خطة يونغ المدفوعات إلى (112) مليار مارك ذهبي، ما يعادل (8) مليارات دولار أمريكي في عام 1929م (109 مليارات دولار في عام 2013م) على مدى (59) عامًا، بحيث تنتهي في عام 1988م.

اعتقال اليهود في ألمانيا النازية تحت إشراف فانك وبوهل، ومن ثم صُهر من أجل صناعة سبائك ذهبية جديدة[1]، حتى إن المصرف اتُّهم في مؤتمر بريتون وودز في عام (1944م) بالتصرف بناءً على أوامر النازيين.

شعر الأمريكيون بالفزع، ودعمت الحكومة الأمريكية حركةً دَعَتْ إلى إلغاء مصرف التسويات الدولية، وقد أيَّد بعض المندوبين الأوروبيين هذا الاقتراح فيما عارضه جون ماينارد كينز رئيس الوفد البريطاني؛ وفي نيسان/أبريل (1945م)، اتُّخذ قرار بتصفية المصرف ولكن كان ذلك عكس ما تريده الولايات المتحدة في عام 1948م، ونجا المصرف ولكن بأضرار بالغة، فأصبح نفوذه أقل من السابق، واحتاج إلى وقت طويل كي يجد دورًا مناسبًا جديدًا وراء الكواليس.

يعمل مصرف التسويات الدولية بوصفه طرفًا موازنًا ومديرًا للأصول ومقرضًا للمصارف المركزية والمؤسسات المالية الدولية، وقد وافقت سويسرا على أنْ تكون المقر الرئيس للمصرف الذي يقع في مدينة بازل.

وفي سبعينيات القرن العشرين تضخمت وظائف مصرف التسويات الدولية، وازداد عدد أعضائه ازديادًا ملحوظًا؛ إذ يبلغ عدد أعضائه اليوم (60) عضوًا مركزيًّا، بما فيها تلك الموجودة في أهم

---

(1) كان هالما شاخت المصرفي في المصرف المركزي في ألمانيا النازية، صاحب إحدى الشخصيات الرئيسة التي كانت وراء إنشاء مصرف التسويات الدولية في بازل في ثلاثينيات القرن العشرين.

البلدان الصناعية، وما يثير الدهشة أن مصرف الاحتياطي الفيدرالي لم ينضم إليه حتى عام (1994م)[1]؛ وذلك لأنَّ الأمريكيين نظروا إليه بوصفه منافسًا لصندوق النقد الدولي (IMF) (خاصتهم) ولكن مع بداية التسعينيات أدرك الأمريكيون أنهم بحاجة إلى مصرف التسويات الدولية؛ للحصول على دعم المصارف المركزية الأوروبية في حربهم على الذهب ولمنع تنظيم المشتقات المالية.

وفي حين لا يزال بالإمكان مساءلة رؤساء المصرف المركزي الأوروبي ومصرف الاحتياطي الفيدرالي من قِبل البرلمان أو الكونغرس، لا توجد صيغة واحدة لإدارة عملية صناعة القرار ديمقراطيًّا في مصرف التسويات الدولية، فاجتماعاتهم تكون محجوبة عن العالم الخارجي؛ وحتى وزراء المال لا يكونون على بَيِّنة من القرارات التي سيتخذها المصرفيون في بازل. والمصرفيون الذين أوصلوا نظامنا المالي العالمي إلى حافة الانهيار، هم أنفسهم الذين يقررون ـ خلف الكواليس ودون مسؤولية أمام أيٍّ كان ـ الإصلاحات المصرفية اللازمة لمنع وقوع أزمة إئتمان أُخرى؛ ويبدو الأمر وكأنَّ ما من شيء تغيَّر منذ سقوط ليمان (Lehman). حتى يومنا هذا، يتمتع مديرو مصرف التسويات الدولية بوضع ديبلوماسي، ولا يمكن محاكمتهم حتى بعد انتهاء ولايتهم، ويُسمح لهم كذلك بنقل مكان سكنهم مع عائلاتهم في أيِّ وقت إلى سويسرا البلد المحايد.[2]

(1) http://www.bis.org/about/history.htm

(2) www.bis.org/about/headquart-en.pdf

الفصل الثالث

تاريخ الدولار

«عندما لمس مصرفيونا الأمريكيون فشل جلِّ مساعي الخيميائيين، ابتكروا بأنفسهم الطريقة التي تحوِّل كلَّ شيء إلى ذهب في جيوبهم! ومن الصعب إقناعهم أنَّ نظامًا ممتازًا لمصالحهم قد يكون مؤذيًا جدًّا لبقية المجتمع».

وليام كوج
مؤلف التاريخ القصير لأوراق المال
والصيرفة في الولايات المتحدة (1833)

«يسجل التاريخ طريقين لا ثالث لهما للأمة التي تتكبد ديونًا هائلةً؛ إحداهما بإشهار إفلاسها والأخرى بتضخيم العملة، ومن ثم بتدمير ثروة المواطنين العاديين».

آدم سميث [1].

«إنَّ ارتفاع أسعار المعادن الثمينة كما السلع الأخرى مؤشر واضح وإنذار مبكر للتحوُّل عن العملات الورقية؛ وفي هذه المرحلة

---

(1) آدم سميث: فيلسوف أخلاقي إسكتلندي ومن رواد الاقتصاد السياسي، يُعد سميث مؤسس الاقتصاد الحديث. (المترجم).

لدينا نقود ورقية مطبوعة من قبل الحكومة، وعادةً ما يكون المصرف المركزي هو المخوَّل بطبعها؛ لذلك يجب أن تكون هناك آلية دقيقة تحد من كمية المال المطبوع، وذلك بالاعتماد على معيار الذهب أو عن طريق مجلس النقد، وخلاف ذلك فإنَّ الأحداث الاقتصادية في التاريخ جميعها تشير إلى حدوث تضخم مترافق له تأثيرات ضارَّة جدًّا بالنشاط الاقتصادي.

هناك عددٌ منَّا ـ وأنا منهم ـ يعتقدون بقوة أننا أبلينا بلاءً حسنًا للغاية في الحقبة الممتدة من (1870م) إلى (1914م) عندما اعتمدنا معيار ذهب عالميًّا».

آلان جرينسبان

الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (2011م).

27. كيف بدأت الصيرفة المركزية في الولايات المتحدة؟

واجه تشكيل مصرف مركزي معارضة قوية من قبل كثير من الآباء المؤسسين بسبب محاولة إنجلترا وضع المستعمرات الأمريكية تحت سيطرة مصرف إنجلترا (Bank of England).

أسس روبرت موريس وهو مسؤول حكومي سابق أول مصرف مركزي في الولايات المتحدة في عام (1781م)، وهو يعد الأب المؤسس لنظام الائتمان في الولايات المتحدة؛ واستند مصرفه (مصرف أمريكا) الشمالية (Bank of North America) على نموذج مصرف

إنجلترا وحاز ميزة إصدار المال بكميات كبيرة بحسب الحاجة من خلال النظام المصرفي الكسري الاحتياطي.

من المثير للاهتمام معرفة أنَّ ضمانات المصرف كانت كمية كبيرة من الذهب الذي قدمته فرنسا للولايات المتحدة، وكان اختيار موريس لاسم مصرفه ضربة ذكاء منه، فقد ظن الناس أنَّهم يتعاملون مع مصرف حكومي في حين أنّه في الواقع مشروع خاص لديه حقوق حصرية لطباعة المال، وعقب تسوية مع المشرِّعين الجنوبيين بعد عشر سنوات غُيِّر الاسم إلى المصرف الأوَّل للولايات المتحدة (First Bank of the United States 1791 _ 1811)، وقد عارض عدد من الآباء المؤسسين قيام هذا المصرف. فقد رأى فيه الرئيس توماس جفرسون مشروعًا للمضاربة والتلاعب والفساد[1]، وقد انتهى مفعول امتيازه في عام (1811م) ولم يُجدد من قبل الكونغرس، وفي (1816م) أذنت الحكومة بتأسيس المصرف الثاني للولايات المتحدة (the Second Bank of the United States)، ولم يُجدَّد ترخيصه في عام (1836م) بعد حقبة من التضخم الكبير الذي أدى إلى ركود طويل الأمد في عام (1837م)، حيث استمر هذا الركود لأربعة أعوام. وفي المدة الممتدة بين (1837م) و(1862م) وُجدت فقط المصارف المعتمدة من قبل

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/History-of-central-banking-in-the-United-States.

الحكومـة. ولـم تعمِّـر مجموعة مـن المصــارف طويلًا في تلـك الحقبة المصرفية الحرَّة إذ بلغ متوسط عمرها قرابة خمس سنوات.

وعارض الشعب الأمريكي سيطرة القطاع الخاص على المصرف المركـزي؛ لأنّهم اعتقـدوا أنّ أزمـات (1873م) و(1893م) و(1907م) ناجمـة عن أسـاليب إدارة المصـرفييـن الدوليين، وتخوَّفـوا من تمركز السـلطة المالية الضاربة في السـاحل الشـرقي لأمريكا، وللأسف نعلم الآن أنَّ مخاوفهم كانت محققة.

28. متى أُسِّس المصرف الاحتياطي الفيدرالي؟

كان جـون بيربونـت مورغان المصـرفي الأشـهر والأقوى في مطلع القرن العشـرين، ووجد أنَّ الوقت قد حان لاعتماد هيكلية مالية جديدة بعـد اضطـراره لاسـتخدام ثروته الخاصـة لوقف الذعـر المصرفي في عام 1907م، وسـرعان مـا جاء مصـرفيو نيويورك بفكـرة رائعة مفادها البـدء بمصـرف مركزي جديد تكون ملكيتـه وإدارته من قبل مصـرفيي نيويورك.

كانـت الولايـات المتحدة فـي ذلك الوقت الدولـة الكبرى الوحيدة من دون مصـرف مركزي؛ وفي تشـرين الثاني/نوفمبر انضم السـناتور الجمهـوري نيلسـون ويلمارث ألدريـخ إلى مجموعة مـن أقوى مصـرفيي وول سـتريت في مؤتمر سـرِّي دام عشـرة أيام في جزيرة جيكيل، وهي

الجزيـرة الخاصة المملوكة من قبل جيـه. بي. مورغان، وموضوعٌ واحدٌ فقط على رأس جدول الأعمال: تأسيس مصرف مركزي جديد[1].

اتُّفق علـى وجـوب حصـول هـذا المصـرف علـى حقـوق احتـكار طباعـة الـدولار، وأن يكون مؤسسـةً خاصةً مملوكةً من قبل المؤسسـين (مصـرفيي وول سـتريت). وبالنسبة إلى العالم الخارجي فإنَّ اسمه لن يكون مصـرفًا مركزيًّا وسيتصـرف كما لو أنّه يدار من قبل الحكومة[2].

ومـن أجـل توفيـر النجـاح لخطـة ألدريـخ[3]، وجـب الترويـج لهـا جيـدًا بيـن النـاس والحكومة، فكما ورد سـابقًا، انتهى إنشـاء اثنين من المصارف المركزية سـابقًا بفشـل ذريع، وربما يفسِّـر هـذا عدم تأييد أعضـاء مجلس النـواب الأمريكـي لخطـة ألدريـخ بالرغم مـن الجهود المبذولة في وول ستريت.

هبَّـت بعدهـا رياح التغيير فـي انتخابات (1912م) في واشـنطن، وعلى الرغم من تقديم الجمهوريين خطتهم لتأسيس مصـرف مركزي مـرَّة أخـرى إلا أنَّ الديمقراطييـن هـم مـن قدمـوا قانـون الاحتياطـي

---

(1) يوستاس مولينـز، كاتـب سياسـي أمريكـي مؤلـف كتـاب أسـرار الاحتياطـي الفيـدرالي (The Secrets of the Federal Reserve).

(2) http://nl.wikipedia.org/wiki/Eustace-Mullins

(3) سـميت الخطـة باسـم السـناتور نيلسـون ألدريخ، الشـخص الوحيد الـذي لم يكـن مصـرفيًّا في المؤتمر؛ وذلك لأنّ ألدريخ كان عضوًا في مجلس الشـيوخ، وبناءً على ذلك جاءت تسـمية الخطة باسمه لإبعاد الشبهات عنها.

الفيدرالي، أيضًا بالتعاون مع مجموعة المصرفيين في نيويورك بقيادة جيه، بي، مورغان. وتطابق التفكير في خطة الديمقراطيين تطابقًا نسبيًّا مع خطة ألدريخ، ولكن هذه الخطة قوبلت بحماس كبير على الرغم من وجود عدد من الانتقادات لها. وكانت هذه خطوة سياسية ذكية من قبل مصرفيي وول ستريت، فقد توفر قانون الاحتياطي الفيدرالي على كثير من الميزات المطلوبة للتغلب على الاعتراضات المتوقعة لإنشاء مصرف مركزي للولايات المتحدة من قبل الرأي العام الأمريكي، وكان الكيان الجديد نظامًا احتياطيًّا فيدراليًّا بدلًا من مصرف مركزي، وطرح نفسه بوصفه مجموعة من المصارف الإقليمية مع مجلس احتياطي فيدرالي يُشرف عليها، ولم يتم اختيار أعضاء المجلس من قبل المصرفيين بل من قبل رئيس الولايات المتحدة ذاته.

وفي ديسمبر (1913م)، افترض عدد من أعضاء مجلس الشيوخ أنَّ التصويت على قانون الاحتياطي الفيدرالي لن يتم قبل بداية العام الجديد، وغادروا الكونغرس للاحتفال بعيد الميلاد في منازلهم، لكن قبل حلول الأعياد بمدة وجيزة شُطب عدد قليل من المواضيع المثيرة للجدل من مشروع القانون، ما أتاح تمريره في الاجتماع الأخير قبل عطلة عيد الميلاد، وبذلك أصبح تأسيس الاحتياطي الفيدرالي أمرًا واقعًا.

كانت هذه أجمل هدية عيد ميلاد يحلم بها وول ستريت، وللمرَّة الثالثة في تاريخ الولايات المتحدة نُقلت حصرية طباعة الدولار من

الحكومة إلى المصارف الخاصة، ولم يدرك عدد من السياسيين العواقب البعيدة المدى لهذا القرار، وبمجرد تطبيق القانون أصبحت المصارف الأمريكية جميعها ملزمة في الإسهام في الاحتياطي الفيدرالي.

29. هل المصرف الاحتياطي الفيدرالي مستقل حقًّا؟

رسميًّا، يعد المصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك واحدًا من اثني عشر مصرفًا احتياطيًّا فيدراليًّا يشكِّلون بمجموعهم مع مجلس الحكام في واشنطن النظام الاحتياطي الفيدرالي، وعلى الرغم من أنَّ الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يخدم مساحة جغرافية صغيرة بالمقارنة مع المصارف الاحتياطية الفيدرالية الأخرى، فإنَّ الفيدرالي في نيويورك هو مصرف أكبر احتياطي من حيث الأصول وحجم النشاط؛ ونتيجةً لذلك فإنَّ الفيدرالي في نيويورك هو المصرف الأكثر أهمية على الإطلاق في النظام الفيدرالي، وتفوق أهميته أهمية المصارف الاحتياطية الفيدرالية الأخرى جميعها مجتمعةً.

وعندما جرى التوقيع على قانون الاحتياطي الفيدرالي في (1913م)، أصبح المصرفي النيويوركي القوي بنيامين سترونغ[1]

(1) كان مصرفيًّا قويًّا على علاقات وثيقة بأوروبا. وقد كان سترونغ نائب رئيس بانكر ترست في نيويورك (Banker's Trust of New York) وصديقًا لعائلة روتشيلد، وأفرادها بدورهم هم أصحاب اليد الطولى في مصرف إنجلترا. وكان أوبورغ مهاجرًا ألمانيًّا تربطه علاقات وثيقة مع رابطة المصرفيين في ألمانيا، وكان أيضًا شريكًا في مصرف كوهن لوب في نيويورك.

رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي (FRB) في نيويورك حتى وفاته في سنة (1928م)، وقد تمتع هذا الرجل بنفوذ هائل حتى في لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية (FOMC) حيث توضع السياسات النقدية، وغالبًا ما أخذ قراراته منفردًا[1].

تتألف لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية التي تتخذ من نيويورك مقرًّا لها من سبعة حكام يُختارون من قبل رئيس الولايات المتحدة، وخمسة مديرين للمصارف الاحتياطية الفيدرالية الإقليمية، ودومًا يكون أحد هؤلاء الخمسة من الفيدرالي في نيويورك؛ وفي حين أنَّ المصرف الاحتياطي الفيدرالي يُظهر نفسه على أنَّه مصرف مركزي عادي مؤلف من اثنتي عشرة مقاطعة، يدير الفيدرالي في نيويورك العرض كلَّه، وبعد مئة عام من انطلاق المصرف الاحتياطي الفيدرالي لا يزال الغموض يلف المالكين الحقيقيين لأسهمه[2]، والمبالغ التي يدفعونها لهم، لكن من المعروف جيدًا أنَّ المساهمين هم في الأغلب مصارف وول ستريت.

---

(1) من كتاب المؤرخ والاقتصادي مري روثبورد **القضية ضد المصرف الاحتياطي الفيدرالي** (**The Case Against the Fed**):.

http://www.lewrockwell.com/197001//murray-n-rothbard/the-case-against-the-fed/

(2) http://www.federalreserve.gov/aboutthefed/section5.htm

بقي تمركز السلطة في نيويورك بعد وفاة سترونغ، وحتى يومنا هذا لدى الفيدرالي في نيويورك دون سواه مقعد دائم في لجنة السوق المفتوحة الفيدرالية ومقعد دائم في مصرف التسويات الدولية (Bank for International Settlements) بوصف ذلك تمثيلًا رسميًّا للولايات المتحدة[1]، وعلاوةً على ذلك لدى الفيدرالي في نيويورك المسؤوليات التي يتفرَّد بها عن بقية المصارف، وهي:

- إدارة عمليات السوق المفتوحة والإشراف عليها.
- التدخل في أسواق صرف العملات الأجنبية (بما في ذلك الذهب).
- تخزين الذهب النقدي للحكومات والوكالات الدولية والمصارف المركزية الأجنبية.
- تنفيذ السياسة المالية والعمليات الدولية.

خشيَ مؤسسو الاحتياطي الفيدرالي في البداية من تدخل الحكومة، ولهذا السبب قرروا أن يكون تعيين رؤساء المصارف الاحتياطية الفيدرالية الاثني عشر من قبل المصارف المشاركة[2]، وهذا يعني أنَّ هؤلاء الرؤساء خاضعون خضوعًا شبه تام لسيطرة المصارف.

---

(1) http://www.ny.frb.org/aboutthefed/fedpoint/fed22.html

(2) البرفسور فريدريك أس. ميشكين، في كتابه اقتصاد المال والصيرفة والأسواق المالية The Economics of Money, Banking and Financial Markets 2006.

ولا يزال قدر كبير من هذه المعلومات محجوبًا عن طلاب الاقتصاد في معظم الجامعات، حتى إن معظم الخبراء الاقتصاديين ليسوا على علمٍ بأنَّ الحكومة لا تملك أسهم المصرف الاحتياطي الفيدرالي، وأنَّ الوول ستريت هو الذي يسيطر على الفيدرالي في الواقع بدلًا من أن يكون العكس.

30. متى أبصر نظام الدولار النور؟

كان الاقتصاد الأمريكي قبل الحرب العالمية الثانية منكفئًا إلى الداخل على وجه العموم، إلا أنَّه وبعد انقضاء الحرب أدركت الشركات الأمريكية فرص النمو التي توفرها الأسواق الخارجية الجديدة، فأرادت الاستفادة من تلك الفرص، وكان الجنيه الإسترليني البريطاني العملة العالمية قبل الحرب العالمية الأولى لكنه أصيب بضعف كبير بعد التخلي عن معيار الذهب في عام (1914م)، وكان هذا مؤقتًا إذ إن معيار الذهب اعتمد من جديد في عام (1925م)، ولهذا فقد واظب بنيامين سترونغ بحكم منصبه بوصفه رئيسًا للاحتياطي الفيدرالي في نيويورك على انتهاج سياسة ناجحة هدفها الإطاحة بالجنيه الإسترليني من موقعه بوصفه عملة دولية مهيمنة واستبداله بالدولار، وجاءت الضربة القاضية للجنيه الإسترليني مع اضطرار هذه العملة

إلى التخلي عن معيار الذهب للمرَّة الثانية في أيلول/سبتمبر[1] من عام (1931م).

اكتسب الدولار أهميةً متزايدةً خارج الولايات المتحدة في الحربين العالميتين، ورأت الولايات المتحدة في أوائل (1944م) أنَّ الوقت قد حان للاستفادة من انتصارها المنتظر، إذ أدرك الأمريكيون المكاسب العظيمة لرفع مكانة الدولار ليصبح عملةً للعالم.

ونتيجةً لقيام عدد من الدول (بما في ذلك المملكة المتحدة) بتسديد مستحقاتها للولايات المتحدة بالذهب في الحرب العالمية الثانية، ونهب الولايات المتحدة لقدر كبير من الذهب، فقد أصبح ثلثا احتياطيات الذهب المالية في العالم تقريبًا تحت تصرُّف الولايات المتحدة في نهاية الحرب العالمية، وأدى قرار الرئيس روزفلت في عام (1933م)[2] القاضي بمنع الأفراد من امتلاك الذهب إلى مصادرة كمية كبيرة من الذهب الخاص، وهذا ما أدى إلى زيادة كبيرة في مخزون الولايات المتحدة من الذهب. وأمكن استخدام هذا الذهب كلَّه آنذاك في دعم الدولار الأمريكي بوصفه احتياطية جديدة للعالم.

---

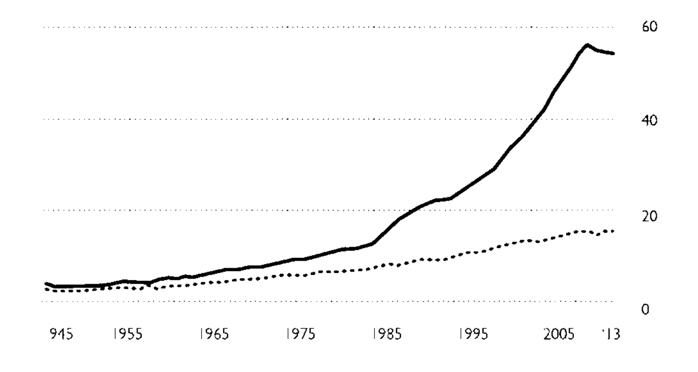
(1) في عام 1925م، استحوذت الولايات المتحدة على (45%) من إجمالي مخزون الذهب المالي. (المنتدى الرسمي للمؤسسات المالية والنقدية: الذهب والرنمينبي ونظام النقد الاحتياطي المتعدد، 2013م).

(2) http://www.safehaven.com/article/14339/why-did-the-us-governmentconfiscate-gold-in-1933-and-can-it-happen-again-part-3

ومع اقتراب الحرب من نهايتها، وبعد عامين ونصف العام من التخطيط لإعادة الإعمار بعد الحرب، قررت الولايات المتحدة تقديم مقترحها لإقامة نظام مالي دولي جديد، ودُعيَ لهذا الغرض وزراء مالية (44) دولة لحضور مؤتمر حول مستقبل النظام المالي العالمي وذلك في عام (1944م)؛ كان هذا مؤتمر بريتون وودز الشهير الذي سُمِّيَ باسم الغابة المحيطة بالفندق حيث انعقد المؤتمر، وكانت الفكرة من هذا الاجتماع بناء نظام مدفوعات دولي يسمح بالتداولات التجارية دون الخشية من انخفاض مفاجئ في قيمة العملة أو من تقلبات جامحة في أسعار الصرف، وأرادت الولايات المتحدة أن تقنع البلدان الأخرى بدعم الانتقال إلى نظام نقدي جديد يقوم على الدولار بدلًا من الذهب.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة والديْن منذ 1945م

الأرقام تشير إلى تريليونات الدولارات استنادًا إلى قيمة الدولار عام (1913م).



المصدر: زيروهيدج

The Big Reset CS6.indd 86 1/18/16 10:54 AM

31. ما مقررات مؤتمر بريتون وودز؟

كانت هناك خطتان على طاولة البحث لوضع عملة عالمية جديدة؛ حيث اقترح الاقتصاديان جون ماينارد كينز وأرنست فريدريش شوماخر إنشاء عملة جديدة تتخطى حدود الدول تدعى البانكور (Bancor)، وقد لاقت هذه الفكرة دعم البريطانيين الذين قاوموا فكرة تسليم مكاسب امتلاك عملة احتياطية عالمية للأمريكيين[1]، وكان من المقرر أن يصدر البانكور من قبل صندوق النقد الدولي الذي كان في طور التأسيس، وبذلك لا يستفيد بلد واحد فقط من امتياز امتلاك عملة احتياطية للعالم بأسره.

أما الخطة الثانية فقد وضعها هاري ديكستر وايت، وهو كبير الاقتصاديين الدوليين في وزارة الخزانة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية، وكانت تلك الخطة برنامجًا لجعل الدولار العملة العالمية الجديدة.

ولأنَّ الولايات المتحدة كانت الأمة الرئيسة المانحة للقروض، فقد حرصت على تولي دور القوة الاقتصادية الكبرى في العالم، وهدفت الخطة الأمريكية إلى تداول السلع جميعها بالدولار، ما يضطر البلدان كلّها إلى شراء الدولار لكي تكون قادرةً على تسديد ثمنها، ولا

(1) (أكبر ضربة لبريطانيا بعد الحرب وفقًا لمسؤول كبير في مصرف إنجلترا (1944م) في (تتمات بريتون وودز ستفشل) للكاتب جدعون راتشمان، فايننشال تايمز، 11 تشرين الثاني/ نوفمبر (2008م).

http://www.relooney.info/0-New-3860.pdf

تحتاج الولايات المتحدة في هذه الحالة إلى أكثر من تشغيل المطبعة لتلبية الطلب الدائم على الدولار.

إنّ أهم فائدة حصدتها الولايات المتحدة من كون عملتها عملة احتياطية عالمية هي قدرتها على تمويل عجزها التجاري عندما تتجاوز الواردات الصادرات وذلك عن طريق طباعة مزيد من الدولارات[1]، وبسبب قلقها من تداعيات هذا الأمر، فقد طالبت أوروبا أن يكون الدولار قابلًا للتحويل إلى ذهب، وبعد بعض النقاشات اتُّفق مع الولايات المتحدة على أن بإمكان الدول استبدال فائضها من الدولار بالذهب بسعر صرف ثابت مقداره (35) دولارًا أمريكيًّا للأونصة الواحدة من الذهب، على أن تحد هذه الطريقة من تكديس الولايات المتحدة للديون، وقد قبلت الولايات المتحدة بهذا البند على مضض على أمل سرِّي بأن يطوي النسيان هذا الاتفاق بأسرع وقت ممكن.

وافقت الدول المشاركة على خطة وايت نظرًا إلى القوة الاقتصادية والعسكرية الساحقة للولايات المتحدة والوعود بدعم

(1) ليليا كوستابايل الدائرة الدولية للعملات الرئيسة والأزمة العالمية: هل هناك مجال للإصلاح؟ (The International Circuit of Key Currencies and the Global Crisis: Is there Scope for Reform?) سلسلة ورقة عمل بيري (PERI Working)، رقم 220، 4-10.

الدولار بالذهب، وكانت هذه نقطة بداية الولايات المتحدة بوصفها قوة اقتصادية عظمى لبقية سنوات القرن العشرين.

32. لماذا وافقت أوروبا على نظام الدولار؟

وجد الفرنسيون على وجه الخصوص صعوبةً كبيرةً في تقبل حقيقة قدرة الولايات المتحدة على تمويل عجز ميزانيتها بمجرَّد تشغيل المطبعة، وقد احتجوا على ذلك مرتين؛ مرَّة في عام (1944م) والثانية ضد نظام الدولار المطروح، لكن فرنسا شأنها شأن بقية الدول الأوروبية كانت بحاجة إلى معونة مالية ماسَّة في نهاية الحرب العالمية الثانية، ولهذا وافقت على خطة بريتون وودز، وتلقت بالمقابل ملايين الدولارات على هيئة مساعدات خاصة.

وفي بريتون وودز اقترحت الولايات المتحدة خطة مارشال أيضًا التي صُممت للمساعدة على تمويل أوروبا بعد الحرب المُدمِرة، ولم يعلم الأوروبيون في ذلك الوقت أنَّ خطة مارشال قد موَّلت[1] تشكيل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، حيث استخدمت عشرة بالمئة من صناديق خطة مارشال لتمويل عمليات وكالة الاستخبارات المركزية في البلدان الأوروبية، وقد تم هذا الترتيب سرًّا دون أي معرفة أو موافقة من الكونغرس الأمريكي.

(1) https://www.cia.gov/library/center-for-the-study-of-intelligence/csipublications/csi-studies/studies/vol51no3/legacy-of-ashes-the-history-of-cia.html

وأدرك الجنرال ديغول جيدًا أنَّ فرنسا وبقية دول العالم ستموِّل عجز الولايات المتحدة عن طريق شراء السندات الحكومية، ولاحظ جاك روف وزير مالية فرنسا والمستشار الرئيس لديغول الآتي:

«لو كان لديَّ اتفاق مع خياطي بأنَّ ما أدفعه من مال له سيعود لي في اليوم نفسه على هيئة قرض، لما ترددت في تفصيل مزيد من البدلات عنده، وسيصبح لديَّ عجز في مدفوعاتي، وبسبب حالة مشابهة تدفع الولايات المتحدة عجز مدفوعاتها بأوراق الدولار. (...) وكلما تلقت المصارف المركزية دولارات، استخدمتها من فورها في شراء سندات خزينة للولايات المتحدة أو شهادات إيداع في مصارف نيويورك، ما يعيد الدولار إلى بلده الأصلي الذي يستعيد بذلك الأصول جميعها التي دفعها للتو»[1].

وكانت دول أوروبية أخرى أكثر اعتمادًا على مساعدة الولايات المتحدة المالية، فبعد أن أنقذها الأمريكيون من النازية لم تجرؤ دول عديدة منها على التشكيك بصداقتها حديثة العهد مع الولايات المتحدة.

(1) الاستعارة التي استخدمها جاك روف لتوضيح المكانة المميزة التي تنعم بها الولايات المتحدة في النظام النقدي من كتاب **الخطيئة النقدية للغرب**، ماك ميلان 1972م.

33. كم استمر نظام بريتون وودز؟

أصبحت العملات الوطنية جميعها مربوطة بالدولار عقب مؤتمر بريتون وودز، ومرتبطة بالذهب بسعر (35$) للأونصة، وبذلك أضحى الدولار العملة الاحتياطية الرسمية للعالم وأساس النظام النقدي؛ تتم إدارة العالم الآن تحت معيار ذهب زائف يطلق عليه الاقتصاديون اسم (نظام الصرف بالذهب).

وفي غضون بضع سنوات، كانت الشركات الأمريكية قد اشترت الشركات الأوروبية بدولاراتها المبالغ بقيمتها، وكانت للولايات المتحدة القدرة على إدارة عجزها الهائل في الميزانية، وكلما حذرت الدول الأخرى من أنَّ هذا سيُضعف الدولار، كانت الولايات المتحدة تعد بتخفيض عجز ميزانيتها، وذهبت تلك الوعود أدراج الرياح مع الزيادة الحادة للنفقات إلى ما يقرب (100) مليار دولار بسبب حرب الفيتنام.

واصطدم الفرنسيون فعليًّا على مدى أكثر من قرن مع الولايات المتحدة بشأن عدد من القضايا، وهم يشعرون الآن مع عدد من البلدان الأوروبية بالقلق العميق من أنَّ الولايات المتحدة قد طبعت من الدولار ما يفوق كثيرًا الكمية التي يمكن دعمها بالذهب الذي تملكه.

وفي الجزء الأخير من ستينيات القرن الماضي بدأت فرنسا مع عدد من الدول الأخرى تشتري بالدولارات الفائضة لديها ذهبًا، حتى

إن الرئيس الفرنسي ديغول ألقى خطابًا متلفزًا شرح فيه امتياز الدولار الأمريكي:[1]

في الحقيقة تَقبلُ عدد من البلدان التعامل بالدولار على أنّه مثيل للذهب عندما تُسدَّد مبالغ الفروق القائمة لصالحها في ميزان التجارة الأمريكي، وهذا ما يجرُّ الأمريكيين للوقوع في الدَّين، إلا أنّهم يقعون في الدَّين مجانًا على حساب دول أخرى من خلال الدولار الذي يمكنهم إصداره.

وإذا ما نظرنا مليًّا في العواقب الخطيرة لمثل هذا الأمر، فإننا سنرى أزمة تطل من بين ثنايا هذا النظام، ونعتقد بوجوب اتخاذ التدابير بأسرع وقت لتجنب تلك الأزمة، ونظن أنَّ هناك ضرورةً لإعادة التجارة الدولية إلى القواعد التي كانت عليها قبل المصائب الكبرى التي عصفت بعالمنا على أساس قاعدة نقدية غير قابلة للجدل، قاعدة لا تعطي امتيازًا لبلدٍ دون آخر، وأفضل قاعدة حقيقية يمكن للمرء أن يعرفها هي الذهب.

بدأت فرنسا تطلب الذهب مقابل (150) مليون دولار من احتياطياتها المالية، وخططت لتحويل (150) مليون أخرى، حتى إن ديغول أرسل البحرية الفرنسية إلى الولايات المتحدة لنقل سبائك الذهب إلى الوطن، وتبعها في هذا عدد من البلدان الأوروبية الأخرى؛

(1) http://www.youtube.com/watch?v=EjRLsAzW6e4

وبهذه الطريقة ارتفعت احتياطيات الذهب في ألمانيا من صفر إلى (3,500) طن متري، وإيطاليا مما يزيد قليلًا عن (220) إلى (2,500) طن متري، وفرنسا من قرابة (600) إلى (3,100) طن متري، وهولندا من (300) إلى قرابة (1,700) طن متري.

وفي أوائل عام (1971م) استبدل المصرف المركزي الهولندي (DNB) بنجاح بمليار دولار تقريبًا ذهبًا، وقد أُرسِلَ بول فولكر (Paul Volcker) مسؤول الخزينة المهم -أصبح لاحقًا رئيس مصرف الاحتياطي الفيدرالي- إلى هولندا في محاولة لتغيير رأي رئيس المركزي الهولندي جيلي زيجلسترا[1].

قال فولكر حينها: «أنتم تهزّون القارب!»، فأجابه زيجلسترا: «حسنًا، إذا كان باستطاعة هذا هزّ القارب، فإنّه ليس قاربًا ثابتًا كما يجب».

34. متى أغلقت الولايات المتحدة (نافذة ذهبها)؟

فقدت الولايات المتحدة بين عامي (1959م) و(1971م) أكثر من نصف احتياطياتها من الذهب أي يزيد على (20,000) طن متري، ولو كُتب لهذه العملية الاستمرار لتعرّضت الولايات المتحدة إلى خطر

---

(1) http://marketupdate.nl/nieuws/economie/valutacrisis/dr-zijlstras-finalsettlement-gold-as-the-monetary-cosmos-sun/

http://www.coinweek.com/commentary/opinion/former-central-bankerconfirms-us-government-gold-price-suppression-efforts/

فقدانها ممتلكاتها جميعها من الذهب في بضع سنوات؛ وفي صيف عام (1971م) رفض الرئيس ريتشارد نيكسون طلبًا من مصرف إنجلترا لاستبدال ذهب ببضعة مئات من ملايين الدولارات، وبعد رفضه الطلب البريطاني طلب الرئيس نيكسون المشورة من مستشاريه الاقتصاديين، وكان رأيهم مختصرًا لكنه حاسم: «أخلف بوعدك استبدال الذهب بالدولار»، وهو الرأي الذي اتبعه نيكسون، حيث أعلن يوم 15 آب/أغسطس (1971م) على شاشات التلفزة ومباشرةً على الهواء ما أسماه سياسته الاقتصادية الجديدة؛ قطع نيكسون أكثر البرامج التلفازية شعبيةً في أمريكا وهو بونانزا (Bonanza)؛ ليعلن أنَّ قيودًا فورية فُرضت على الأجور والأسعار من ضريبة إضافية بنسبة (10%) على الواردات وإغلاق نافذة الذهب[1]:

«لقد وجهتُ وزير الخزينة جون كونولي ليعلِّق مؤقتًا إمكانية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب... وذلك بالتعاون الكامل مع صندوق النقد الدولي وشركائنا في التجارة، وسنضغط لإجراء الإصلاحات اللازمة لإعداد نظام نقدي عالمي جديد أضحى حاجةً ملحَّةً».وكما نعلم الآن، فإنَّ إغلاق نافذة الذهب لم يكن مؤقتًا بالتأكيد، وما يتناوله هذه الكتاب هو أنَّنا ما زلنا بانتظار نظام النقد العالمي الجديد الموعود من قبل نيكسون، ولكنَّ عام (1971م) كان عامًا ماليًّا مفصليًّا

(1) http://www.youtube.com/watch?v=iRzr1QU6K1o

The Big Reset CS6.indd 94 1/18/16 10:54 AM

عندما أُعيد تسعير الذهب بِ (38) دولارًا أمريكيًّا للأونصة (ومن ثم لـ (42) دولارًا للأونصة في عام 1973م).

35. كيف كان ردُّ فعل العالم على قرار نيكسون في عام 1971م؟

تخلفت أمريكا في آب/أغسطس (1971م) من الناحية الفنية؛ لأنَّ البلاد لم تعد قادرة على الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها في بريتون وودز، ولكن المفاجئ أنَّ صدمة نيكسون لم تُخلِّف سوى مدة هلع قصيرة نسبيًّا في عالم الأسواق المالية العالمية.

وقد حذَّر جاك روف في كتابه **الخطيئة النقدية للغرب** (1971م) من الآثار السلبية طويلة الأمد للسياسات التضخُّمية، وأوضح أنَّ استخدام الدولار الورقي بوصفه عملة احتياطية عالمية قد يجرُّ العالم إلى تضخم يمتد لسنوات.

وقد تنبأ بأنَّ (الامتياز المفرط) يسمح للولايات المتحدة بأن تتعامل مع عجوز هائلة، لكنه أمر (انتحاري) بالنسبة إلى الاقتصادات الغربية، وقد صُدمت الدول الغربية عندما علمت لاحقًا أنَّ الولايات المتحدة كانت تخطط لخفض قيمة الدولار أكثر، ما أدى إلى حالة من الذعر صاحَبتها عمليات شراء مسعورة لمقادير كبيرة من المارك الألماني في صيف (1972م)، وأصيب الدولار الأمريكي بالانهيار التام تقريبًا بعد موجة جديدة من الذعر المصاحب لشراء المارك الألماني والفرنك السويسري.

The Big Reset CS6.indd 95 1/18/16 10:54 AM

وفي الحقيقة، فوجئ كثيرون ومنهم الأمريكيون أنفسهم بصمود الدولار بوصفه عملة احتياطية، ففي البداية كان التضخم الناجم عن الطباعة المفرطة للدولار معتدلًا، لكنه بدأ بالتحليق عاليًا بعدها في سبعينيات القرن الماضي، ما أدى إلى ركود شديد في عامي (1979م) و(1980م)، واستغرق الأمر سنوات من القيادة القوية لرئيس المصرف الاحتياطي الفيدرالي بول فولكر لترويض التضخم واستعادة مكانة الدولار بوصفه عملة قوية، وفي حزيران/يونيو من عام (1981م) رفع فولكر معدلات الفائدة الفيدرالية إلى (20%)، ونجح أسلوب العلاج بالصدمة. وهبط التضخم من أكثر من (12%) في عام (1980م) إلى (1%) في عام (1986م)، وسجل سعر الذهب انخفاضًا من (612) دولارًا إلى (300) دولار، وبدأ الدولار يستعيد قوته، بخاصة عندما أظهر الأخضر نفسه بوصفه ملاذًا آمنًا في أزمة البيزو المكسيكي في عام (1994م) وأزمة عام (1997م) الآسيوية.

ومع تعزيز مكانة الدولار، بدا أنَّ الحاجة إلى نظام نقدي دولي جديد قد تبخرت، ومع ذلك فإنَّ هذه الحاجة باتت أكثر إلحاحًا الآن من أي وقت مضى.

36. ما مدى أهمية تجارة النفط العالمية في بقاء الدولار؟

بعد ذعر مالي قصير الأمد بشأن الدولار في عام (1971م)، أدركت الولايات المتحدة أنَّ نقص الثقة بالدولار سيكون مشكلةً كبيرةً؛ ولذلك فقد كانت هناك حاجة ماسة إلى وسائل دعم جديدة للدولار،

وشعر نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر بالقلق من إمكانية حدوث انخفاض في الطلب العالمي على الدولار الأمريكي؛ ولذلك كانت هناك حاجة كبيرة إلى تأمين استقرار الدولار؛ ليحافظ على مكانته بوصفه احتياطية عالمية.

ومن هنا جاءت فكرة[1] هنري كيسنجر بالطلب إلى المملكة العربية السعودية الموافقة على بيع النفط مقابل الدولار فقط، واستثمار جزء من هذه الدولارات في سندات الخزانة الأمريكية[2]، الأمر الذي كان كفيلًا بإعادة ضخِّ المال الذي تتلقاه حكومة الولايات المتحدة -سُمِّي بالبترودولار- في الاقتصاد الأمريكي[3]، وكان من شأن هذا الترتيب أن اقتضى زيادة مستمرة في المعروض من الدولار.

وقد وافق السعوديون على الاقتراح الأمريكي بعد سلسلة من الاجتماعات، وبالمقابل أمنت المملكة العربية السعودية تلقي الحماية العسكرية للأسرة المالكة عند الحاجة، بالإضافة إلى تنامي إمبراطوريتها النفطية، ووعدت الولايات المتحدة في المساعدة

(1) http://www.thepeopleshistory.net/201306//understanding-petrodollarmeans.html

(2) اليد الخفية للهيمنة الأمريكية: إعادة تدوير البترودولار والأسواق الدولية، ديفيد سبيرو (1999).

(3) http://en.wikipedia.org/wiki/Petrodollar-recycling

علـى بنـاء بنية تحتيـة عصرية للمملكة (بوسـاطة الشـركات الأمريكية بالطبع).

وجـدت الولايـات المتحدة طريقـةً لحماية هيمنتهـا الاقتصادية، وانتهجت نهج السعودية دول أوبك (OPEC) الأخرى؛ ففي عام (1975م) وافقت دول أوبك جميعها على بيع نفطها مقابل الدولار، ونصَّ جزء من الصفقة على اسـتثمار هـذه الدول عائداتها النفطيـة الفائضة جميعها فـي سـندات الدَّين الحكومـي الأمريكي مقابل عروض مشـابهة للتمويل من قبل الولايات المتحدة؛ وهكذا بدأت عملية تحديث الشرق الأوسط، وتحولـت دبـي فـي دولـة الإمـارات العربية المتحـدة من مدينـة تجارية صغيـرة نسـبيًّا؛ كانت حتى عـام (1961م) تفتقر إلى كل شـيء تقريبًا، إلى مركز تجاري عالمي في الأعوام الأربعين التي تلت ذلك.

لـم يكـن ثمة ما يدعو للدهشـة فـي أن تلقى الدول التـي قررت بيع نفطهـا مقابـل عملات أخرى غير الدولار معارضـةً حازمةً من الولايات المتحـدة؛ ففي عـام (2000م) حوَّل العراق معاملاتـه النفطية جميعها فـي إطـار برنامـج النفـط مقابـل الغـذاء إلـى اليـورو[1]، وعندما غزت الولايات المتحدة العراق بعد ثلاث سنوات أعادت مبيع نفط هذا البلد مقابل الدولار بدلًا من اليورو.

(1) http://www.rferl.org/content/article/1095057.html

وأنشأت إيران بورصة نفط خاصة بها في عام (2008م)، [1] وبدأت ببيع النفط مقابل الذهب واليورو والدولار والين، وقد دعمت فنزويلا قرار إيران ببيع النفط مقابل اليورو، وشكَّلت ليبيا تهديدًا للبترودولار في (2010م) عندما أراد معمر القذافي إنشاء عملة موحَّدة للبلدان الإفريقية باسم الدينار الذهبي، بحيث تجري معاملات النفط بوساطته، وبعد الثورة في (2012م) استمرت ليبيا ببيع نفطها مقابل الدولار، وأيضًا حوَّلت سوريا تعاملاتها إلى اليورو في عام (2006م)، [2] وسعت الولايات المتحدة إلى تغيير النظام منذ ذلك الحين.

وقد أوضح وليام كلارك في كتابه لعام (2005م) **حرب عملة النفط** أنَّ الدافع النفطي يقف خلف غزو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للعراق في (2003م)، ووفقًا له فإنَّ نظام البترودولار هو القوة الدافعة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة [3]، وليس من قبيل الصدفة أن يكون لعائلة الرئيس بوش علاقات شخصية وثيقة مع العائلة المالكة السعودية منذ سبعينيات القرن الماضي، حتى إن آلان غرينسبان الذي شغل منصب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي لنحو عقدين من الزمن قد كتب في مذكراته:

---

(1) http://en.wikipedia.org/wiki/Iranian-Oil-Bourse

(2) http://www.informationclearinghouse.info/article11894.htm

(3) http://www.zerohedge.com/news/201320-05-/guest-post-coming-collapsepetrodollar-system

«يحزنني أنّه لا يليق سياسيًّا الإقرار بما يعرفه الجميع؛ تتمحور حرب العراق معظمها حول النفط»[1].

إنَّ التحدي الحقيقي الوحيد الذي يواجه تجارة البترودولار يكمن في حال قررت دول البريكس؛ البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا أن تُسقِط الدولار من تعاملاتها التجارية، وعندها ستكون أيام الدولار بوصفه عملة احتياطية عالمية معدودةً.

37. ما دور صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي في نظام الدولار هذا؟

اتفق مندوبو مؤتمر بريتون وودز على إنشاء صندوق النقد الدولي (IMF) لضمان سلامة النظام المالي العالمي، والمصرف الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) الذي من شأنه أن يكون بمثابة مصرف استثمار عالمي؛ طُرح الكيانان على أنَّهما هيئتان لخدمة مصالح العالم، لكن السيطرة الفعلية عليهما كانت للولايات المتحدة، وعندما نُصِّب بول وولفويتز من المحافظين الجدد رئيسًا للمصرف الدولي في عام (2006م)، بدا واضحًا لكثيرين أنَّ مكافحة الفقر في العالم لم تكن قط أولوية المصرف الدولي بالنسبة إلى الأمريكيين.

وكان جون بيركنز كبير الاقتصاديين في شركة الاستشارات الإستراتيجية في بوسطن تشاس. تي. مين في سبعينيات القرن

(1) http://www.theguardian.com/world/2007/sep/16/iraq.iraqtimeline

الماضي، وقد كتب كتابًا حول تجربته على صعيد تقديم المشورة لبلدان العالم الثالث. لقد أوضح كيف تعاونَ صندوق النقد الدولي مع المصرف الدولي في عملية الاستعمار الاقتصادي لدول العالم الثالث بالنيابة عما وصفه بـِ «عصابة من الشركات والمصارف وحكومة الولايات المتحدة».[1]

يقول في كتابه: «حُوصِرَت دول العالم الثالث بالديون الدولية التي لا قدرة لها على تسديدها، لوضع اليد على مواردها من قبل شركات الولايات المتحدة، وذلك في أثناء عملية الإنقاذ المالية الدولية بقيادة صندوق النقد الدولي». لقد كانت الشركة التي عمل لها بيركنز لاعبًا عالميًّا في قطاع المرافق العامة في ذلك الزمن.

ووفقًا لبيركنز فقد أثَّر صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي بصورة رئيسة في دعم الدولار بوصفه عملة احتياطية عالمية، وكذلك من الجدير بالذكر أنَّ الولايات المتحدة قد أصرَّت في مفاوضات بريتون وودز على أنَّه بإمكان الدول الانضمام إلى صندوق النقد الدولي بشرط فصل عملتها عن الذهب[2]، وبمجرد فصلها تستطيع المصارف

(1) http://www.amazon.com/John-Perkins/e/B000APETSY

(2) مواد الاتفاقية، المادة الرابعة، القسم 2(ب): «لا يجوز لأي عضو تحديد قيمة عملته بالاستناد إلى الذهب».

(https://www.imf.org/external/np/leg/sem/2004/cdmfl/eng/gianvi.pdf).

المركزية بمساعدة الاحتياطي الفيدرالي تفريغ احتياطيها الهائل من الذهب بشرائها بأسعار متدنية.

38. ما مدى شفافية المصرف الاحتياطي الفيدرالي؟

وفقًا للجمهوري رون بول عضو الكونغرس السابق، فإنَّ المصرف الاحتياطي الفيدرالي هو المتهم الرئيس في الوقوف خلف الأزمة الاقتصادية الحالية؛ لما له من (سلطة مطلقة في استصدار كميات لا حصر لها من المال من العدم)، وقد تسبب المصرف الاحتياطي الفيدرالي في فقاعات مالية؛ الواحدة تلو الأخرى، كما ذكر بول أنَّه (بالتضخيم المتهور للمعروض المالي فإنَّ المصرف الاحتياطي الفيدرالي يواصل تشويه أسعار الفائدة، ويعمد إلى الحطِّ من قيمة الدولار)؛ وتبعًا لحساباته فقد خسر الدولار (أكثر من (96%) من قيمته منذ إنشاء المصرف الاحتياطي الفيدرالي في عام (1913م))، وانتقد رون ثقافة السرية العالية التي تسود أجواء الاحتياطي الفيدرالي.

أجبرت سرِّية المصرف الاحتياطي الفيدرالي وكالة الصحافة بلومبرغ على اللجوء إلى المحاكم لحصولها على معلومات حول عملية الاحتياطي الفيدرالي الإنقاذية بعد انهيار مصرف ليمان براذرز في خريف عام (2008م).

وفي 5 كانون الأوَّل/ديسمبر من سنة (2008م) تلقت المصارف الأمريكية سرًّا (1,200) مليار دولار بصورة مساعدات من الفيدرالي[1]، فيما بيَّنت مراجعة شاملة للاحتياطي الفيدرالي لاحقًا أنَّ أكثر من (16) ترليون دولار[2] كُرِّست للشركات والمصارف على الصعيد الدولي، بزعم أنَّها (مساعدة مالية) في الأزمة المالية لعام (2008م) وفي أعقابها.

ومنذ تسعينيات القرن الماضي ورون بول يحاول إجبار هذا المصرف السري على التحلي بأكبر قدر من الشفافيةً[3]؛ ونجح بول في عام (2010م) في إدراج تعديل على قانون الإصلاح المالي يطلب فيه مراجعة المصرف الاحتياطي الفيدرالي، وبعد الاطلاع على نتائج المراجعة في عام (2012م) سجَّل السيناتور بيرني ساندرز ملاحظته: «يجب إصلاح المصرف الاحتياطي الفيدرالي لتلبية احتياجات الأسر العاملة لا المديرين التنفيذيين في وول ستريت فحسب»[4].

---

(1) http://www.bloomberg.com/news/201128-11-/secret-fed-loans-undisclosedto-congress-gave-banks-13-billion-in-income.html

(2) لنعطي مؤشرًا عن ضخامة هذا المبلغ، إنَّ (16) ترليون دولار (16,000 مليار دولار) هو المبلغ نفسه الذي يساويه مجموع الديون الخارجية للولايات المتحدة في عام (2012م).

(3) http://www.ronpaul.com/misc/congress/legislation/111th-congress-200910/audit-the-federal-reserve-hr-1207/

(4) http://www.bloomberg.com/news/201128-11-/secret-fed-loans-undisclosedto-congress-gave-banks-13-billion-in-income.html

39. هل دخل أيٌّ من مصرفيي وول ستريت السجن؟

بيل بلاك أستاذ مساعد في الاقتصاد والقانون في جامعة ميسوري، كانساس سيتي ومؤلف كتاب **أفضل طريقة لسرقة مصرف هي أن تمتلك واحدًا**، وهو متخصص في التحقيقات الجنائية ومحاكمات الجرائم البيضاء.

يقول بلاك إنَّ «إدارة الولايات المتحدة رفضت التحقيق مع محتالي المصارف ومقاضاتهم»، ووفقًا لبلاك فإنَّ (500) من عملاء FBI الذين يعملون في قضايا جرائم ذوي الياقات البيضاء (جرائم الموظفين الذين يسرقون ويختلسون من شركاتهم) قد نُقلوا إلى مهام الأمن الوطني حالًا بعد هجمات 11 سبتمبر الإرهابية.[1]

وقد شرعت وزارة العدل في إجراء بعض التحقيقات الجنائية ضد المصرفيين في وول ستريت منذ عام (2000م)، ولكن المصرفيين الذين أُرسلوا إلى السجن كانوا أولئك الذين خاضوا صراعًا مع أحد مصارف وول ستريت، أو عوقبوا بسبب التداول بناءً على معلومات داخلية؛ معظم هذه الحالات كانت حالات احتيال خاصة، وفي الحالات الأخرى جميعها اقتُرحت تسوية مالية للمصرفيين وكان ذلك مقبولًا دومًا، أما الاستثناء

(1) http://neweconomicperspectives.org/201308//mueller-i-crippled-fbi-effortv-white-collar-crime-my-successor-will-make-it-worse.html

الوحيد الذي وجدته من خلال بحوثي فكان قضية جنائية ضد اثنين من المصرفيين السابقين في ميريل لينش (Merrill Lynch)، وقد أدينا في مشروع احتيال في عملية بيع بوارج شركة إنرون (Enron).[1]

أشار وزير العدل الأمريكي إيريك هولدر (Eric Holder) الذي شارك في عدد من التحقيقات الجنائية في وول ستريت إلى أنَّ الضغوط كانت تأتي من أعلى المستويات؛ لوقف ملاحقة المصرفيين رفيعي المستوى، وقال:[2]

«أشعر بالقلق من أنَّ حجم بعض هذه المؤسسات أصبح كبيرًا بحيث أصبح يصعب علينا مقاضاتها، حيث تصلنا مؤشرات بأننا إذا قمنا بذلك، ووجَّهنا لها تهمًا جنائية فإن ذلك سيكون له أثر سلبي في الاقتصاد الوطني، وربما الاقتصاد العالمي».

(1) جيمس براون الرئيس السابق لتأجير الأصول في المصرف ومجموعة التمويل، الذي أُدين بالكذب وعرقلة سير العدالة إضافة إلى التآمر والاحتيال في صفقة البارجة ليقضي ثلاث سنوات وعشرة أشهر في السجن، وصدر حكم أيضًا قضى بخضوعه للمحكمة لسنة أخرى ودفع مبلغ (840) ألف دولار أمريكي على سبيل الغرامات. أيضًا دانيال بايلي الرئيس العالمي السابق لقسم الخدمات المصرفية الاستثمارية في ميريل لينش، حُكم عليه كذلك بالسجن لمدة سنتين وستة أشهر تحت إشراف المحكمة وغرامة مماثلة تبلغ (840) ألف دولار أمريكي.

(2) http://www.washingtonpost.com/blogs/wonkblog/wp/201312/09//this-is-acomplete- list-of-wall-street-ceos-prosecuted-for-their-role-in-the-financial-crisis/

لم يتم مجرد الاقتراب من أيِّ رئيس تنفيذي في وول ستريت لمواجهته بتهمٍ جنائية؛ اتُّهم أنغولو موزيلو، الرئيس التنفيذي لشركة كانتري من قِبل المجلس الأعلى للجنة الأوراق المالية والبورصة (SEC) بالاحتيال والتداول بناءً على معلومات داخلية في عام (2009م)؛ لبيعه أسهمًا لشركته في حين كان يعلن أنها في حال جيدة، ولكن سُمح له بتسوية هذه التهم المدنية لقاء دفعه غرامة مقدارها (67,5) مليون دولار أمريكي، ومُنع طوال حياته من العمل في الشركات العامة، وهكذا أُسقِط التحقيق الجنائي.

إذًا فالمصرفيون في وول ستريت يقبلون بدفع الغرامات؛ إنَّه إجراء ذكي بالتأكيد؛ لأنّ المصرفيين لن يدفعوا هذه الغرامات من حسابهم الخاص وإنما من حساب المساهمين في شركاتهم.

يمكنك أن تجد في الصفحة اللاحقة نتائج بحوثي (انظر الملحق II) بشأن هذا الموضوع؛ أظهرت دراسة شملت مئات التقارير الإعلامية أنَّ مجموع الغرامات والتسويات المدفوعة من قِبل وول ستريت بين عامي (2000م) و(2013م) لتجنب الملاحقات القضائية يفوق (100) مليار دولار أمريكي، وهذه بعض الملاحظات الخاصة:

وفقًا لتقارير إعلامية في نهاية عام (2013م)، ناقش منظِّمو القطاع العقاري في الولايات المتحدة تفاصيل كيفية تغريم مصرف أوف أمريكا (Bank of America) أكثر من (6) مليارات دولار؛ لدوره في تضليل وكالات الرهن العقاري في موجة ازدهار العقارات، مقارنة بـ (4)

مليارات دولار غُرِّمتها شركة (JPMorgan Chase & Co)[1]. وإذا أضفنا هـذه التسـويات الإضافيـة إلى حسـاباتنا، يكـون المبلغ الكلـي للغرامات والتسويات المدفوعة من قِبل وول ستريت أكثر من (100) مليار دولار.

المبلغ الكلي للغرامات والتسويات المدفوعة من قِبل مصارف وول ستريت (مليار دولار):

السنة	مبلغ الغرامات محسوبا بملايين الدولارات الأمريكية بنك أوف أمريكا	سيدتي غروب	دجي مور غان تشس	جولد مان شاس	ولز فارغو	مصارف أخرى	المبلغ الاجمالي
2000	0	0	0	0	0	0	0
2001	58	0	1	1	0	0	60
2002	490	620	205	112	42	0	1.469
2003	0	134	179	10	0	0	322
2004	1.100	2.7	0	53	7	111	4.027
2005	462	2.100	4.700	40	37	0	7.293
2006	8	3	427	0	13	243	693
2007	30	15	1	3	7	0	55
2008	0	1.800	25	34	0	0	1.870
2009	33	4	76	65	42	686	906
2010	995	77	49	578	463	175	2.300
2011	9.300	286	453	20	1.400	0	11.400
2012	2.900	793	806	107	342	25.000	30.000
2013*	13.900	2.900	17.200	330	2.8	0	37.100
Totals:	29.300	11.400	24.000	1.400	5.900	26.200	97.600

(1) http://www.reuters.com/article/201320/10//us-bofa-settlement-idUSBRE99J0AW20131020

The Big Reset CS6.indd 107 1/18/16 10:54 AM

The Big Reset CS6.indd 108 1/18/16 10:54 AM

الفصل الرابع

كوكب من الديون

«للنقد الورقي طريق واحد للنجاة وهو الذهب».

آلان جرينسبان

الرئيس السابق لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (2010م).

«تُصدر المصارف المال وفق عمليةٍ بسيطةٍ إلى درجةٍ تصدم العقل».

جون كينيث غالبريث

إيكونومسيت.

«إنَّ الترياق الأوَّل لأمةٍ تعاني سوء إدارة هو تضخُّم العملة، والثاني هو الحرب؛ كلاهما يجلب رخاءً مؤقتًا وخرابًا دائمًا، إلا أنَّ كليهما يعد الملجأ الأمثل للانتهازيين من ساسة واقتصاديين».

إرنست همنغواي في (المحترم).

«يُمكن للحكومة باعتمادها هذه الطرق مصادرة ثروة الناس سرًّا ومن دون الخضوع للرقابة، ولن يعرف أحدٌ من هو الجاني».

جون مايناردكينز في (التضخم).

«لتدمير مجتمع برجوازي، لا بدَّ من إفساد ماله»[1].

لينين.

---

(1) اقتبسها جوزيف شومبيتر في الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية. نيويورك: هاربر & راو (1950).

مقدمة

أدى فصل المال عن الذهب إلى سهولة كبيرة في تكوين أموال جديدة، وقد أفلتت طفرة الائتمان من عقالها نتيجةً لإنهاء معيار صرف الذهب في سبعينيات القرن الماضي؛ ولفهم عملية تراكم الديون علينا العودة إلى عام (1948م)، عندما اضطر رئيس المصرف الاحتياطي الفيدرالي فولكر إلى رفع أسعار الفائدة إلى (20%) لإنقاذ موقع الدولار بوصفه عملة احتياطية عالمية.

وتعافى الدولار نتيجةً لارتفاع أسعار فائدة فولكر، ومع ترويض التضخم بدأت أسعار الفائدة بالانخفاض انخفاضًا حادًّا، وتمكنت الحكومات بفضل هذا الانخفاض من إصدار أوامر بالحصول على مزيد من الديون بعد عام (1981م)، وينطبق الأمر ذاته على الشركات والأفراد، واستمرت هذه الحقبة غير المسبوقة من تكديس الديون الخاصة حتى بداية أزمة الائتمان الحالية.

ومنذ ذلك الحين توسعت الميزانيات العمومية للمصارف المركزية توسعًا كبيرًا، والبلدان ذات الدين الصادر بعملتها لا تتعرض للإفلاس، فهي قادرة دومًا على تشغيل المطبعة والحصول على ما

The Big Reset CS6.indd 111 1/18/16 10:54 AM

يسدد ديونها من المال، لكن هناك عيب واحد لا يمكن تفاديه: عندما يُطبع كثير من المال يصاب الاقتصاد بالشلل بسبب فرط التضخم.

وفي مرحلة ما، يغدو لزامًا على الحكومات أن تتخلص من ديونها، وهو ما يحصل إما من خلال التضخم أو التخلف عن سداد الديون أو إلغائها، وكانت عمليات ضبط العملة هذه الحلّ المتاح لمرّات عديدة في الماضي، ويمكن لها أن تكون الحلّ المطروح مجددًا.

40. متى توقفت الموسيقى؟[1]

بعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا على انخفاض أسعار الفائدة، حانت نهاية زمن تكديس الديون بلا حدود مع بداية أزمة الائتمان؛ وبعد عامين من عدم حدوث أي اخفاق مصرفي أدى تراجع أسعار العقارات إلى أوّل إخفاق مصرفي في الولايات المتحدة في عام (2007م)، وتعذر على كثيرين من أصحاب المنازل الأمريكيين تسديد ديونهم وأوشك النظام المصرفي أن ينهار تمامًا، فقد انهار ما بين عام (2007م)[2] ونهاية عام (2013م) نحو خمس مئة مصرف معظمها في الولايات

(1) هذه إشارة إلى ما قاله الرئيس التنفيذي لشركة سيتيغروب تشاك برنس في مقابلة مع صحيفة فاينانشال تايمز، عندما سئل عمّا إذا كان لطفرة الاستحواذ على الأسهم الخاصة أن تستمر، فأجاب: «عندما تتوقف الموسيقى، فمن ناحية السيولة ستكون الأمور معقدةً، لكن ما دامت الموسيقى تعزف، علينا أن ننهض ونرقص، وما زلنا نرقص حتى الآن».

(2) http://www.fdic.gov/bank/individual/failed/banklist.html

المتحدة، وتفاديًا لانهيار المنظومة كلها فقد اضطرت المصارف المركزية لأن تكون المقرض بوصف الإقراض ملاذًا أخيرًا.

وفي عام (2008م)، واجهت الولايات المتحدة انهيار مصارف وول ستريت مقرضي فورد وجنرال موتورز[1] ومقرضي الرهن العقاري فاني ماي وفريدي ماك[2] و AIG[3] التي تُعدُّ أكبر شركة تأمين في العالم، واقترح آنذاك وزير الخزانة والمدير التنفيذي السابق لغولدمان ساكس هنري بولسون عملية إنقاذ كبيرة في 14 تشرين الأوّل/أكتوبر (2008م) سُمِّيت برنامج إغاثة الأصول المتعثرة (Troubled Asset Relief Program TARP).

وتعرَّض السياسيون في كابيتول هيل للضغط لقبول حزمة إنقاذ بقيمة (700) مليار دولار لإنقاذ المؤسسات المالية التي أضحت بمثابة رموز في المجتمع الأمريكي، وتمت التضحية بليمان براذرز فقط، ربما عقابًا للمصرف الوحيد الذي رفض الانضمام إلى عملية إنقاذ عام (1998م) ذات الصندوق الوقائي لشركة لونغ تيرم كابيتال مانجمنت (LTCM). وما بين عامي (2008م) و(2013م) ضخت[4] المصارف

---

(1) http://www.economist.com/node/13782942

(2) http://www.theguardian.com/business/2008/sep/07/freddiemacfanniemae

(3) http://www.dailywealth.com/506/aig-collapse-global-bank-run

(4) http://viableopposition.blogspot.com/201307//the-worlds-central-banksliving-on.html

المركزية حول العالم أكثر من (10) تريليونات دولار من الأموال الجديدة لمعالجة القروض المتعثرة من القطاع الخاص لتسييل الديون وتحفيز الاقتصاد، ونمت الميزانية العمومية للمصرف الاحتياطي الفيدرالي من (800) مليار إلى (4,000) مليار دولار تقريبًا في غضون خمس سنوات فقط.

وكشفت دراسة في عام (2013م) من قبل جايمس فلكرسون (James Felkerson) النقاب عن أنَّ المصرف الاحتياطي الفيدرالي تعهد بتغطية ما مجموعه (29,616) مليار دولار[1] عقب أزمة ليمان في نهاية عام (2008م).

* * *

(1) المصدر: ($29,000,000,000,000: نظرة تفصيلية في عملية إنقاذ المصرف الاحتياطي الفيدرالي من خلال تسهيل التمويل والاستقبال) لجايمس فلكرسون.

إجمالي التسهيلات الائتمانية التراكمية بمليارات الدولارات[1]

التسهيل الائتماني للمزاد ذي الأجل القصير	3,818
مقايضات سيولة المصرف المركزي	10,057
عملية السوق المفتوحة للشريحة الواحدة	855
التسهيل الائتماني لإقراض الأوراق المالية قصيرة الأمد	2,005
برنامج الخيارات	
قرض بير ستيرنز بريدج	13
مايدن لين 1	29
التسهيلات الائتمانية للمتعامل الأساسي	8,950
الأوراق المالية التجارية ذات الأصول المدعومة	
التسهيلات الائتمانية لسيولة صناديق الاستثمار في السوق	218
التسهيل الائتماني لتمويل السندات التجارية	737
التسهيل الائتماني لقرض السندات المدعومة بالأصول قصيرة	71
الأجل	1,850
سندات الوكالة المدعومة بالرهن العقاري	140
برنامج الشراء	
التسهيل الائتماني الدائر للمجموعة الأمريكية الدولية AIG	803
التسهيلات الائتمانية لاقتراض أوراق مالية لمجموعة AIG	20
مايدن لين 2	25
مايدن لين 3	25
AIA/ ALICO	
الإجمالي	(29,616) مليار دولار

(1) http://www.economonitor.com/lrwray/201109/12//bernanke's-obfuscationcontinues-the-fed's-29-trillion-bail-out-of-wall-street/#sthash.2VbAsJpo.dpuf

The Big Reset CS6.indd 115 1/18/16 10:54 AM

41. ماذا حدث للدين القومي الأمريكي منذ بداية أزمة الائتمان؟

شهدت الديون السيادية في بلدان أخرى ارتفاعًا كبيرًا منذ بداية أزمة الائتمان، وازداد العجز المالي في عدد من البلدان بما فيها الولايات المتحدة نتيجة الانكماش الاقتصادي، وتجاوز العجز في بعض الأحيان (10%) من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 1.1

العام	العجز في ميزانية الولايات المتحدة/الناتج المحلي الإجمالي
2008م	854 (-2,3%)مليار دولار
2009م	214,1 (-1,01%) مليار دولار
2010م	492,1 (-0,9%) مليار دولار
(2011م)م	992,1 (-7,8%) مليار دولار
(2012م)م	680,1 (-0,7%) مليار دولار
(2013م)	279 (-0,6%) مليار دولار

المصدر: http://www.whitehouse.gov/omb/budget/Historicals

نما الدين القومي الأمريكي من ثمانية تريليونات دولار في غضون خمس سنوات ليصل إلى سبعة عشر تريليون دولار في نهاية عام (2013م)، ولتكون الصورة أشمل استغرق تراكم أول ثمانية تريليونات دولار من الدين القومي (169) عامًا (من عام 1836م إلى 2005م)[1].

(1) http://www.whitehouse.gov/omb/budget/Historicals

وفي الوقت نفسه أدى انعدام الثقة المتبادلة بين المصارف إلى توقف فعلي للإقراض فيما بينها في السنوات التي تلت انهيار مصرف ليمان عام (2008م)، ولحلِّ هذه المعضلة سمحت المصارف المركزية للمصارف التجارية بإقراض مبالغ غير محدودة تقريبًا من المال بأسعار فائدة تقارب الصفر.

42. متى يصبح حجم العجز المالي خطيرًا؟

أجرى بيتر بيرنهولز الأستاذ الفخري في جامعة بازل في سويسرا تحليلًا للحلقات الاثنتي عشرة الأشد من حلقات فرط التضخم، وخلص إلى أنَّها جميعًا ناجمة عن تمويل العجز الهائل في الميزانية العامة من خلال استصدار المال أو التيسير الكمي (QE).

ووفقًا لبيرنهولز يحدث التضخم المفرط عند نقطة حدية يتجاوز عندها العجز الحكومي حاجز (40%) من نفقات الحكومة، ووصلت الولايات المتحدة إلى هذه النقطة فعليًّا عام (2009م) عندما كانت العائدات (2,104) مليار دولار والنفقات (3,517) مليار دولار[1]، ويبدو أنَّ حكومة الولايات المتحدة واعية تمامًا لهذا الخطر؛ فقد سارعت إلى خفض هذه النسبة إلى أقل من (35%)، أضف إلى ذلك أنَّ اليابان عرضة لخطر التضخم المفرط، حيث يتجاوز عجز الحكومة اليابانية الآن (25%) من نفقاتها.

---

(1) http://www.whitehouse.gov/omb/budget/Historicals

كانـت[1] الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات (9,1%) من الناتج المحلـي الإجمالي في عـام (2012م)، ويذهب الآن ما يقرب من نصف عائدات الحكومة لخدمة الدين[2].

مخطط في عجز الموازنة[3] بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	عجز الموازنة 105	النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي
2008	10 تريليونات ين	– 3,0 %
2009	41 تريليون ين	– 8,8 %
2010	40 تريليون ين	– 8,8 %
(2011م)	41 تريليون ين	– 8,7 %

يتعيَّـن على الحكومة اليابانية اقتراض مبالغ كبيرة لخدمة ديونها الوطنيـة، لكـن بمـا أنَّ تمويـل هـذا العجز داخلـي تقريبًا (مثـلًا: جميع من اشـتروا السـندات الحكومية اليابانيـة تقريبًا هم من المسـتثمرين اليابانيين)[4]؛ لذا يمكن لليابان تسديد هذه الديون بالين (yen) الذي

(1) http://www.tradingeconomics.com/japan/government-budget

(2) http://www.economist.com/news/finance-and-economics/21577080-shinzoabes-government-looks-likely-disappoint-fiscal-consolidation-dont

(3) http://stats.oecd.org/Index.aspx?DatasetCode=SNA-TABLE12

(4) يملـك اليابانيـون (93%) مـن ديـن حكومتهـم، وفي المقابل نصف سـندات الخزانـة الأمريكية خارج الولايات المتحدة.

تصدره بنفسها، وتستمر إعادة تدوير المدخرات الخاصة الضخمة في اليابان بوساطة السندات الحكومية من خلال شركات التأمين الوطنية وصناديق التقاعد[1]؛ ويعد هذا النظام لتمويل عجز اليابان غير قابل للاستمرار بسبب انخفاض معدل الادخار إلى (2%) تقريبًا نتيجة شيخوخة السكان، ومشكلات هيكلية أخرى؛ مثل الطلب المحلي البطيء والصادرات الضعيفة فضلًا عن ارتفاع تكلفة استيراد الطاقة من الخارج عقب توقف المحطات النووية اليابانية عن العمل في عام (2011م).

وقد حذرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام (2013م) من أنَّ خفض الديون يجب أن يكون أولوية لليابان[2]. وتعتزم اليابان زيادة الإنفاق عن طريق مضاعفة الضرائب المنخفضة لمبيعاتها إلى (10%) بحلول عام (2015م).[3]

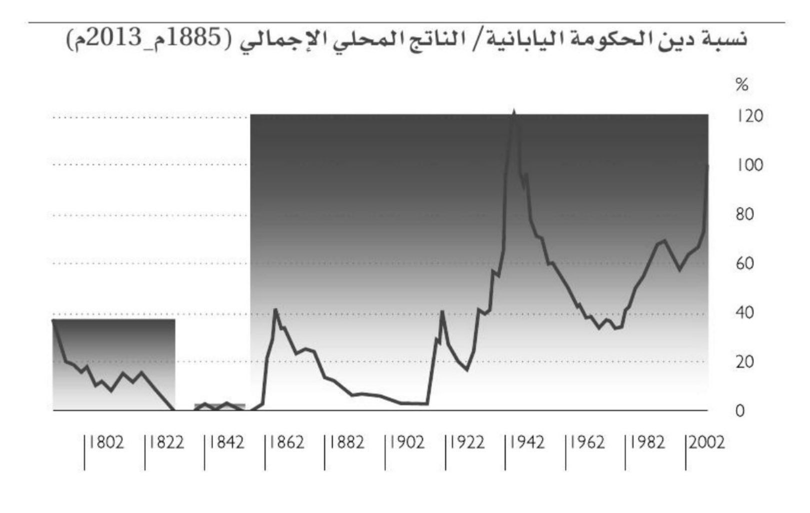
---

(1) ربع (25%) الودائع المصرفية اليابانية وما يقرب من (50%) من أصول المصرف مستثمرة في سندات الحكومة اليابانية.

(2) http://www.economist.com/news/finance-and-economics/21577080-shinzoabes-government-looks-likely-disappoint-fiscal-consolidation-dont

(3) http://www.bloomberg.com/news/201204-06-/japan-s-debt-sustains-adeflationary-depression.html

نسبة دين الحكومة اليابانية/ الناتج المحلي الإجمالي (1885م_2013م)



المصدر: البيانات المالية العالمية Global Financial Data

43. ألم تبدأ أزمة الائتمان في اليابان قبل ذلك بكثير؟

تمتعت اليابان باقتصاد مزدهر في ثمانينيات القرن العشرين الذي انتهى بانهيار مشؤوم لأسواق الأسهم والعقارات في بدايات تسعينيات القرن ذاته، ولم يتعافَ الاقتصاد الياباني تمامًا قط منذ ذلك الحين بالرغم من عمليات الدعم الواسعة، وفي عام (2013م) كان مؤشر نيكي للأسهم اليابانية يتداول بقيمة تقل بنسبة (70%) عن ما سجله في عام (1989م) من قرابة (40,000) نقطة.

قررت اليابان تشغيل مطابع مصرفها المركزي لإنقاذ النظام المالي الياباني ودعم الاقتصاد؛ وقد سبب العجز في الميزانية

The Big Reset CS6.indd 120 1/18/16 10:54 AM

الجاريـة دينًا عامًا بلغ (240%) تقريبًا من الناتج المحلي الإجمالي[1]، وتجـاوزت كلفة خدمة الدين (25%) من عائدات الضرائب على الرغم مـن الانخفاض الكبيـر فـي أسـعار الفائـدة، ولـو كانت معـدلات إعادة التمويـل أكثر ووصلت إلى (3%) لاسـتهلكت التكاليف الإيرادات العامة كلهـا؛ وعلـى الرغـم مـن دعم الحكومـة لكثير مـن المصارف لسـنوات فإنَّها تُصنَّف (مصارف خمولةً): متاح لها إمكانية الحصول على رأس المـال الـذي يكفـي للحيلولـة دون انهيارها لكن لديها قليـل من الأصول السـائلة لإصدار قروض، وهو الوضع ذاته الذي شـهدناه مع المصـارف في الغرب منذ بداية الأزمة.

وفـي آذار/مارس مـن عـام (2001م) أطلق المصـرف المركزي اليابانـي أداةً جديـدةً لتحفيز الاقتصاد وتجنب الانكماش الاقتصادي وهـي أداة التيسـير الكمـي[2]، وقـد فاجـأ هـذا كثيريـن بسـبب رفض المصرف المركزي الياباني (BOJ) هذا الأمر لسنوات، حتى إنه أعلن في شباط/فبراير (2001م) أنَّ (التيسير الكمِّي عملية غير مجدية)[3]،

وحافـظ المصـرف المركـزي اليابانـي أيضًـا علـى أسـعار فائدة قريبة من الصفر على المدى القصير منذ عام (1999م).

(1) في عـام 2012م يمكـن أن يُعـزى ثلـث مجموع الديـن القومي العالمـي إلى اليابـان و(23%) إلى أمريكا و(32%) إلى أوروبا.

(2) http://www.imes.boj.or.jp/english/publication/edps/200202-/E-03.pdf

(3) http://www.imes.boj.or.jp/english/publication/mes/2001/me194-1-.pdf

44. من هو الأكثر إقدامًا على المغامرة في اتباعه سياسات التسهيل الكمي، اليابان أم الولايات المتحدة؟

بعد كارثة ثلاثية متمثلة بالزلال وتسونامي والانهيارات الثلاثة في فوكوشيما في آذار/مارس من عام (2011م)، اضطرت الحكومة اليابانية لدعم الاقتصاد مرَّة أخرى، وقررت اعتماد مزيد من السياسات النقدية غير التقليدية[1]. وفي نيسان/أبريل من عام (2013م) أعلن المصرف المركزي الياباني أنَّه بصدد توسيع برنامج التيسير الكمِّي بقرابة (1,4) تريليون دولار في السنتين القادمتين[2]، وهذا المبلغ هو ضعف برنامج التيسير الكمِّي المغامر للمصرف الاحتياطي الفيدرالي (مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي)، ويمكن أن يضاعف هذا البرنامج الجديد المعروض النقدي خلال تلك المدة إلى (270) تريليون ين (2,8 تريليون دولار).

إنَّ أكبر خطر يواجه النظام المالي الياباني هو بيع السندات الحكومية، ولدى جابان بوست هولدينغز (Japan Post Holdings)

---

(1) باستثناء التداعيات النووية، تم تخمين الدمار الحاصل مبدئيًا بنسبة 4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي:

http://www.bloomberg.com/news/201203-06-/strong-yenbelies-a-worrisome-japanese-economy.html

(2) http://www.bloomberg.com/news/201203-06-/strong-yen-belies-a-worrisomejapanese-economy.html

أكبر مؤسسة مالية في العالم أكثر من (70%) من أصولها في سندات الحكومة اليابانية (JGB)، وقد عمد صندوق التقاعد هذا إلى تسييل ما قيمته (80) مليار دولار من سندات الحكومة اليابانية في سعيه لتنويع مدخراته[1]، وذلك عندما توجه مصرف اليابان لمضاعفة قاعدة أمواله، وهذا ما جعل الخبراء يحذِّرون علنًا من أزمة مالية وشيكة في اليابان.[2]

وفي عام (2013م) لاحظ تاكيشي فوجيماكي وهو مستشار سابق في سوروس (Soros) وعضو في مجلس الشيوخ في البرلمان:

أنه يوجد مديري الشركات الذين يتحلون بتفكير سليم، وهذا ما نراه من خلال التخفيض الجذري الذي أجرته المصارف العملاقة لمدخراتها في سندات الحكومة اليابانية. إنَّ خطر التخلف عن التسديد يتحول من القطاع الخاص إلى العام بسبب مواصلة المصرف المركزي الياباني تبذيره بسندات الحكومة اليابانية، وإذا ما واصلنا السير في هذا الاتجاه، سيفقد المركزي الياباني مصداقيته وسيغرق الين، وسيكون من المستحيل تجنب التخلف عن التسديد عند هذه النقطة.

---

(1) http://www.bloomberg.com/news/201203-06-/strong-yen-belies-a-worrisomejapanese-economy.html

(2) www.bloomberg.com/news/print/201301-08-/ex-soros-adviser-fujimaki-saystax-delay-fed-may-pop-jgb-bubble.html

45. هل ما زالت الصين تموِّل الولايات المتحدة؟

استثمر مصرف الصين (Bank of China) بين عامي (2000م) و(2010م) تريليون دولار تقريبًا في سندات الخزانة الأمريكية بسبب فائضه التجاري الكبير، وتلقى المصرف الوطني الصيني دولارات أكثر فأكثر من الشركات التي تتعامل مع الولايات المتحدة، لكن بعد انهيار ليمان بدا واضحًا أنَّ الولايات المتحدة تخلت عن سياسة دولارها القوي، وباتت تتجه نحو خفض قيمة الدولار لدعم الصادرات الأمريكية، ووفقًا للإحصاءات فقد توقفت الصين عن شراء سندات الخزينة الأمريكية في (2010م)، وفي ذلك العام قام رئيس المصرف الاحتياطي الفيدرالي تيموثي غايتنر بزيارة كارثية إلى الصين.

وقد ذكرت وكالة رويترز عن زيارته لجامعة بيجين:

«أجاب غايتنر ردًا على أحد الأسئلة بعد خطاب له في جامعة بيجين، حيث كان قد دَرَسَ الصينية فيها بوصفه طالبًا في ثمانينيات القرن العشرين قائلًا: إنَّ الأصول الصينية آمنة جدًّا. وقد أثارت إجابته موجة ضحك عالية من قبل جمهوره الطلابي، وهو ما يعكس الشكوك في الصين حول حكمة قيام دولة نامية بتكديس مخزون كبير من سندات الخزانة

الأمريكية بدلًا من إنفاق المال لرفع مستويات المعيشة في الوطن».[1]

أما يو يونديغ، وهو مسؤول بارز في المصرف المركزي الصيني، فقد جعل الأمور أسوأ بالنسبة إلى الولايات المتحدة عندما قال:[2]

«أتمنى أن أقول لحكومة الولايات المتحدة: لا تشعري بالرضا وتساورك الظنون أنّه لا بديل للصين عن شراء أوراقك وسنداتك، فاليورو قد يكون بديلًا، علاوة على أنّ هناك كثيرًا من المواد الخام التي ما زال في وسعنا شراؤها».

ومنذ تلك اللحظة، بدأت الصين تستثمر مئات المليارات من الدولارات سنويًّا في الأصول الثابتة كالذهب والسلع الأخرى.

وبعد جولة في المكتب الفيدرالي للدين العام (Fed's Bureau of Public Debt) في عام (2009م)، قال عضو الكونغرس الأمريكي مارك كيرك:

---

(1) http://www.reuters.com/article/200901/06//usa-china-idUSPEK14475620090601

(2) http://seekingalpha.com/article/140796-multiple-warning-shots-from-china

«أنا قلق حيال مقدار الدين الذي اشتراه الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في غياب المستثمرين الأجانب، وعلى ما يبدو وبكل هدوء واحترام ولياقة أنَّ الصين قد ألغت بطاقة الائتمان الأمريكية، ولست متأكدًا من إدراك كثير من أعضاء الكونغرس أن هذا يحصل الآن، إذ إنَّه سيأتي الوقت الذي يكون فيه لنقص المشاركة الصينية التأثير الكبير».[1]

وقال كيرك: إن للصين ما يبرر مخاوفها بشأن العائدات من تمويل العمالقة مثل فاني ماي وفريدي ماك، اللذين أنقذتهما حكومة الولايات المتحدة إثر الأزمة المالية.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر من عام (2010م) أعلن المصرف الاحتياطي الفيدرالي عن جولة ثانية من التيسير الكمِّي التي سيشتري خلالها (600) مليار دولار من سندات الخزانة خلال ثمانية أشهر[2]، وأُعلن عن جولة ثالثة من التيسير الكمِّي في أيلول/سبتمبر من عام (2012م)،[3] وقرر الاحتياطي الفيدرالي ضخ (40) مليار دولار

(1) http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5i4estRSYeFBII I9kezxnP4jgoGZQ?hl=en

(2) كينسكي، أنالين 3 تشرين الثاني/نوفمبر (2010م). **التيسير الكمّي 2: الاحتياطي الفيدرالي يسحب الزناد.** CNNmoney.com. استرجاع 10 آب/أغسطس (2011م).

(3) http://www.nasdaq.com/article/qe3-launched-the-ever-decreasing-effectsof-monetary-stimulus-cm174677

The Big Reset CS6.indd 126 1/18/16 10:54 AM

شهريًّا في برنامج شراء سندات، وبسبب طبيعته المفتوحة فقد حصلت الجولة الثالثة من التيسير الكمِّي على لقب (التيسير الكمِّي اللانهائي).

وفي كانون الأوَّل/ديسمبر من عام (2012م)، أعلن مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن زيادة مبالغ المشتريات المفتوحة إلى (85) مليار دولار شهريًّا[1]، وقد عزم البرنامج على الإبقاء على أسعار الفائدة منخفضةً.

وهذا قد يؤثر في اهتمام المستثمرين الدوليين الذين يهتمون بشراء سندات الخزانة الأمريكية مع تحقيق عوائد أعلى من ذلك، وبسبب الجولة الثالثة من التيسير الكمِّي فقد ازدادت الميزانية العمومية للمصرف الاحتياطي الفيدرالي منذ ذلك الحين تريليون دولار في العام تقريبًا.

46. ما مدى نمو الائتمان في الصين؟

وفقًا لجون مولدين مؤلف **نهاية اللعبة (The Endgame)** و**كود أحمر (Code Red)**، فإنّ «الصين أكثر إدمانًا على طباعة المال من الولايات المتحدة أو اليابان». ومن الصعوبة بمكان معرفة مدى نمو

(1) http://www.federalreserve.gov/newsevents/press/monetary/20121212a.htm

المال الصيني الحقيقي حيث لا يمكن الوثوق تمامًا بالإحصاءات الصينية.

حتى إن مدير مكتب الاحصاءات الصيني ما جيانتانغ (Ma Jiantang) اعترف أنَّ وكالته نشرت أرقامًا اقتصاديةً جرى التلاعب بها، أما لي كه تشيانغ الذي أصبح رئيسًا للوزراء في عام (2013م)، فقد قال: إنَّ أرقام الناتج المحلي الإجمالي هي أرقام زائفة تستعمل لأغراض مرعية ليس إلا؛[1] ولهذا فإنَّ هناك صعوبةً في الحصول على الصورة الكاملة للتطورات المالية والاقتصادية في الصين.

وعلى الرغم من الاحتياطيات المالية الوطنية التي تبلغ نحو (4,000) مليار دولار[2]، فقد واجهت الصين أزمة ديونها الخاصة بعد نمو أصول النظام المصرفي (14) تريليون دولار في المدة بين عامي (2008م) و(2013م)،[3] وهو المبلغ ذاته الذي يشكله النظام المصرفي الأمريكي كله.

(1) http://www.zerohedge.com/news/201325-09-/china-beige-book-exposesgovernment-lies-conventional-wisdom-economic-expansion-chin

(2) http://www.gfmag.com/component/content/article/119-economic-data/12374-international-reserves-by-countryhtml.html#axzz2gBaaCTuf

(3) http://www.cnbc.com/id/100966830

وارتفع معدل الائتمان الصيني نسبةً للناتج المحلي الإجمالي بأكثر من (200%) في العام الماضي مقارنةً مع ما يزيد قليلًا على (110%) في عام (2008م)[1].

وخرج المقترضون المرهقون والحكومات المحلية خارج هياكل الميزانية العمومية ضمن نظام (ظل) مصرفي بسبب ضخ كثير من الأموال في مشاريع غير مربحة، حيث يزودنا تقرير إخباري أسترالي ببعض التفاصيل:

وفقًا لمصرف الشعب الصيني People's Bank of China) (PBOC) ارتفعت قروض الثقة (679%) في السنة المالية المنتهية في كانون الأوَّل/ديسمبر (2012م) إلى (264) مليار يوان (42 مليار دولار)، وتشكل قروض الثقة ذات معدل الفائدة المرتفع (16%) من كامل مبالغ تمويل الصين، حيث إنَّ قروض الائتمان مثل قروض يوم الدفع في الولايات المتحدة ذات آجال استحقاق قصيرة، وتشكِّل قروض الائتمان ذات الأجل القصير ما يقدَّر بـ (50%) من الناتج المحلي الإجمالي الصيني، وعليه فإنَّ أزمات السيولة قد تتحول سريعًا إلى أزمات ملاءة مالية، وتعد الحكومات المحلية من كبار مقترضي قرض الائتمان. وعندما يخشى أحد المصارف تعرُّض مصرف آخر لشركات الائتمان المراوغة، فإنّه يطالب بسعر فائدة مرتفع للتعويض عن المخاطرة، وقد قفز سعر الفائدة بين المصارف في شنغهاي

(1) http://www.cnbc.com/id/100840536

(The Shanghai Interbank Offered Rate SHIBOR) ـ وهـو معـدل الفائـدة الـذي تفرضه المصارف أحدها علـى الآخر مقابل القروض ـ من 3% إلى 13% في غضون أسابيع أوائل عام (2013م).[1]

وقـد قـدَّر مصـرف يـو بـي إس (UBS) نظـام الظـل المصرفـي فـي البـلاد بنحـو (3,4) تريليـون دولار وهـو رقـم يعـادل (45%) مـن النـاتج المحلـي الإجمالـي[2]، وفـي ونتشـو (Wenzhou) أظهـر مسـح مصـرف الشـعب الصينـي فـي عـام (2011م) مشـاركة (90%) مـن العائـلات و(60%) مـن الشـركات فـي سـوق القروض غيـر الرسمية.

بهذه العوامل مجتمعةً تشكَّل خليط دَين خطير في الصين، ودعت الحاجـة إلى صنـدوق الثروة السـيادية الصينية للمسـاعدة على إعادة رسملة بعض المصارف الوطنية، التي وجب عليها شطب مئات مليارات اليوانات بسبب القروض السيئة؛ ولهذا السبب أصدرت وكالة التصنيف الائتمانـي موديز (Moody's) تحذيرًا شـديد اللهجـة بخصوص إعادة تمويل رأس مال الهـرم المصرفي الصيني في عـام (2010م).[3] وقد

(1) http://www.moneymorning.com.au/20130626/chinas-growth-story-endswith-a-whimper.html

(2) http://www.businessweek.com/articles/201325-04-/regulating-chinasshadow-banking-system-isnt-easy

(3) http://www.zerohedge.com/article/moodys-issues-stern-warning-chinaspyramid-bank-recapitalization-scheme-has-cic-entered-fund

حـذَّرت وكالـة التصنيفـات فيتش (Fitch) مـن أنَّ حجـم الائتمـان في الاقتصـاد مفـرط للغايـة مـا يجعـل مواصلـة الصيـن نموَّها بعيـدًا عن التجاوزات أمرًا صعبًا للغاية.[1]

وفـي عام (2004م)، أنقذ المصـرف المركزي الصيني (central bank of China PBoC) بعض المصـارف بضـخ عُشـر احتياطياتـه فـي اثنيـن من أكبر أربعة مصـارف حكومية في البـلاد، وهما مصـرف الصين للتعمير (China Construction Bank CCB) ومصـرف الصين (Bank of China BOC)[2]، واسـتعملت الميزانيـة العمومية للمصـرف المركزي بطريقة مماثلة لليابان والولايات المتحدة وأوروبا في السنوات الأخيرة.

وقـد خَلُصَ مصـرف سوسـيتيه جنـرال الفرنسـي (Société Générale) في دراسـة أجريت عام (2011م) إلـى الآتي:[3]

«نشعر بالقلق البالغ حيال النفوذ المالي المتزايد في النظام الصينـي بالنظـر إلـى الـذروة المقبلـة فـي القـوى العاملـة الصينية والارتفاع السريع في أسعار العقارات».

---

(1) http://www.scmp.com/business/banking-finance/article/1139307/fitchwarns-over-chinas-local-government-debt

(2) http://www.economist.com/node/2338716

(3) http://www.ibtimes.com/chinas-local-government-debt-crisis-thoughheavily-leveraged-linked-shadow-banks-provincial-1442176

The Big Reset CS6.indd 131 1/18/16 10:54 AM

أمـا مصـرف غولدمـان ساكـس (Goldman Sachs) فقد خَلُص إلى أن:

«هناك ثقة كبيرة في قدرة الحزب الشيوعي الصيني واستعداده لإنقاذ المتعثرين جميعهم، لكن مع نمو النظام أكثر فأكثر هناك أسئلة جدية حول إمكانية حدوث ذلك»[1].

وكما في اليابان تواجه الصين شيخوخة سكانية متزايدة، ما سيؤدي إلى انخفاض أعداد السكان بعد عام (2030م)، وينهي قصة النمو الهائل في العقود القادمة.

47. هل الرنمينبي (العملة الصينية) جاهز ليحلَّ محل الدولار؟

وفقًا لدراسة أجراها منتدى المؤسسات المالية والنقدية الرسمية (Official Monetary and Financial Institutions Forum OMFIF) بعنوان **الذهب، والرنمينبي، والنظام الاحتياطي متعدد العملات** (Gold, the Renminbi and the Multi_Currency Reserve System 2013)[2]، فقد أدرك الصينيون أنَّ عملتهم لن تكون قادرةً على منافسة الدولار قبل عام (2020م)؛ لأنّ الرنمينبي سيستغرق

(1) http://www.cnbc.com/id/100966830

(2) http://www.omfif.org/media/in-the-press/2013/gold-the-renminbi-and-themulti-currency-reserve-system/

The Big Reset CS6.indd 132 1/18/16 10:54 AM

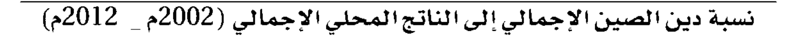
بعض الوقت ليصبح عملةً قابلةً للتحويل كليًّا، لكنه قد يصبح عملة احتياطية إضافية في السنوات القادمة، وقد أعلنت الصين جهارًا عن عدم رضاها عن النظام الحالي الموجه للدولار.

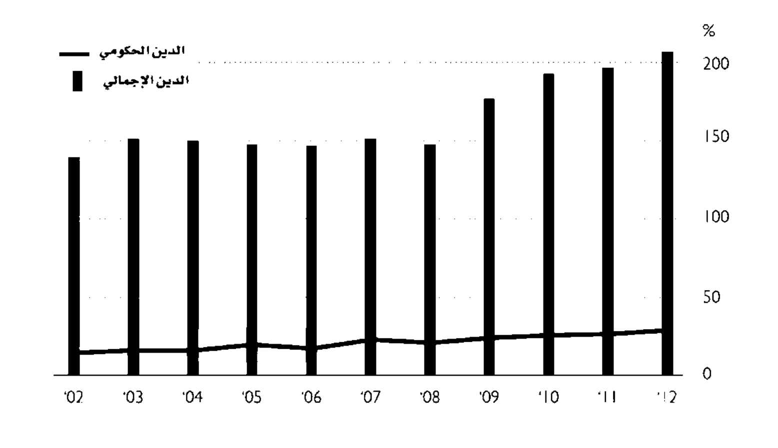
ومن بين أكبر ستة اقتصادات في العالم وحدها الصين لا تملك حالة عملة احتياطية، ويرى تقرير منتدى المؤسسات المالية والنقدية الرسمية أنّ الأمر يحتاج إلى سنوات عديدة قبل أن يُشكِّل الرنمينبي تحدِّيًا حقيقيًّا للدولار:

> «يتجه العالم نحو وضع جديد من ناحية وجود نظام احتياطي متعدد العملات ويتمتع بالديمومة، حيث يتقاسم الدولار دوره المحوري مع مجموعة من العملات الأخرى، بما في ذلك الرنمينبي. وستصعد الصين بالتوازي مع تراجع الولايات المتحدة، لكن إعادة التوازن لن تكون دفعةً واحدةً إنما سوف تحدث تدريجيًّا ومن المحتمل أن نلاقي مصاعب ونكسات على طول الطريق».

لقد شهدت الصين بين عامي (2002م) و(2012م) أخطار الاعتماد على الدولار و/أو اليورو، وهذا ما دفع الحزب الشيوعي الصيني إلى السعي لجعل الرنمينبي عملة تداول دولية حقيقية، وبدأت الصين توقيع اتفاقيات ثنائية للتداول بالرنمينبي مع عشرات الدول بين عامي (2010م) و(2014م).

وفي عام (2012م)، وضعت الصين خريطة طريق لتدويل الرنمينبي كليًّا في العقد المقبل. وتدرك قيادة الحزب الشيوعي جيدًا أخطار حدوث تغيير في السياسة النقدية، لأنَّ ضعف الحكومة الوطنية السابقة وانسحابها التام من البرِّ الصيني جاء في المقام الأوَّل؛ بسبب فقدانها السيطرة على النظام النقدي في أربعينيات القرن العشرين.


نسبة دين الصين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (2002م _ 2012م)



المصدر: POBC

48. هل تخشى الصين من إجراء تغييرات نقدية مفاجئة؟

ما زال الجيل القديم من القادة الشيوعيين الصينيين يتذكرون كيف خططوا للاستيلاء على السلطة بسبب المشكلات المالية ما بين عام (1937م) و(1949م)، وهدفهم الرئيس هو تجنب الاضطرابات

الاجتماعية المماثلة لتلك التي حصلت بسبب التضخم المفرط الذي عاشته الصين بعد الحرب العالمية الثانية.

كان للصين حتى عام (1927م) نظام مصرفي قائم على معيار الفضة، وعندما وصل شيانغ كاي شيك من الحزب الوطني إلى السلطة في عام (1927م) أراد إلغاء الصيرفة الحرَّة في الصين. واستعمل القومجيون القروض المصرفية بديلًا عن فرض الضرائب لتمويل برامجهم، وعندما خسرت الصين منشوريا لصالح اليابانيين عام (1931م)، تلقى الاقتصاد الصيني ضربةً قويةً وخسرت سندات الحكومة نصف قيمتها[1]، وسطا الغزاة اليابانيون على قرابة (6,600) طن ذهب من نانجينغ التي كانت العاصمة آنذاك.

ونتيجة ارتفاع سعر الفضة ثلاثة أضعاف، فقد تدفقت كميات هائلة من الفضة من الصين إلى الولايات المتحدة في عام (1930م)، ما أدى إلى ركود كبير في الصين، مع تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (26%) في عام (1934م) عندما فرضت الحكومة ضوابط على النقد الأجنبي للحد من صادرات الفضة، ثم أصدر القومجيون قانون مصرف الادخار (the Savings Bank Law) الذي طلب إلى كل مصرف شراء سندات الحكومة بقيمة (25%) من ودائعه، وقرر مصرف الصين (The Bank of China) أكبر مصرف خاص بيع سنداته الحكومية ذلك العام، وتجنبًا لانهيار سوق السندات بدأ

(1) تاريخ قضايا قروض الصين الداخلية.

القوميون حملة دعائية ضد المصرفيين من القطاع الخاص، حيث ألقوا اللوم عليهم؛ لأنهم سبب المشكلات الاقتصادية للصين بوضعهم أرباحهم الخاصة فوق المصلحة العامة.

وفي عام (1935م) وضعت الحكومة يدها على مصرف الصين والمصارف الأخرى، وكانت هذه نهاية الصيرفة الخاصة في الصين، وأصدر المصرف المركزي الصيني مرسوم العملات (the Currency Decree) في نهاية عام (1935م). حيث استُبدل معيار الفضة بالعملة الورقية وبدأت الحكومة الوطنية تسييل دَينها، وبالإضافة إلى ذلك طُلب إلى المواطنين الذين يمتلكون فضة استبدال العملة الجديدة بها[1]، وقد صفَّق الاقتصاديون حول العالم لهذا التطور، حيث عدُّوه خطوةً نحو نظام مصرفي حديث.

وقع التضخم النقدي الهائل في الحقبة الممتدة من تموز/يوليو عام (1937م) وحتى أيلول/سبتمبر عام (1945م) لتمويل الحرب ضد اليابان، وغُطِّيت (60%) من النفقات السنوية تقريبًا من الأموال المطبوعة حديثًا؛ إذ لم تستطع المطابع الوطنية أن تلبي الطلب، ما أدى إلى تعويض ذلك النقص بتحليق المطلوب من الأوراق النقدية الصينية فوق جبال الهيمالايا قادمةً من إنجلترا.[2] وبدأت حقبة من التضخم المفرط في عام (1947م) بعد اشتعال الحرب الأهلية

(1) نظام النقد الجديد للصين (1936م).

(2) تضخم وتمويل الصين زمن الحرب: (1937 - 1945م).

من جديد بين الحكومة الوطنية والقوى الشيوعية بقيادة ماو تسي تونغ. وأدى تدمير مدخرات الناس بالتضخم الحاصل وارتفاع نسب الفقر ارتفاعًا حادًّا إلى دعم قوي للشيوعيين، تمامًا كما حصل في ألمانيا عندما أدت المصاعب الاقتصادية التي تلت التضخم المفرط إلى دعم النازيين، وعندما أدرك القومجيون أنَّهم في طريقهم إلى فقدان السلطة، انسحب جيش تشيانغ كاي شيك إلى تايوان في أواخر (1949م)، آخذين معهم شحنة سريَّة من (115) طنًّا من الذهب[1]. وعلى الفور استُبدل اليوان الصيني المستهلك باليوان الجديد بمعدل تحويل مقداره ثلاثة ملايين لواحد[2]، وبذلك تكون الصين قد خسرت بين عامي (1931م) و(1949م) مخزونها كلَّه من الذهب تقريبًا، وأصبحت (رهينةً للنقد الورقي).[3]

تتفهم الصين الأخطار الاقتصادية الحالية بصورة واضحة؛ ولذلك يسعى الصينيون إلى التحوط بشرائهم لكميات هائلة من الذهب. سأخوض في هذا بمزيد من التفصيل في فصل لاحق.

49. ما حجم مشكلة الديون في أوروبا؟

لطالما كان المصرف المركزي الأوروبي (ECB) نشطًا جدًّا في دعم اقتصادات الدول الأعضاء منذ عام (2008م)، لكن مع اندلاع

---

(1) أرشيف الذهب (2010) بيان الدكتور وو يونغ سينغ.

(2) ريتشارد م. إبيلينغ، التضخم الصيني الهائل.

(3) http://therealasset.co.uk/nationalist-china-gold/

الأزمـة اليونانيـة فـي عـام (2010م) والمشـكلات المرافقـة للارتفـاع السـريع فـي أسـعار الفائدة فـي البرتغال وإسـبانيا وإيطاليا فقد سـرَّع المصـرف المركـزي الأوروبـي فـي توسـيع ميزانيتـه العمومية وشـراء سندات حكومية؛ لا يُسمح للمصرف المركزي الأوروبي بشراء السندات الحكومية مباشرةً وفقًا للاتفاقية الخاصة به؛ لذلك اشتُري ما مجموعه تريليون يورو بطريقة غير مباشـرة بوسـاطة المصارف التجارية تحت رايـة عمليـات إعـادة تمويـل طويلـة الأجـل (long term refinancing operations LTRO)، وأُقرِضت تلك الأموال التي اسـتحدثها المركزي الأوروبـي وفـق تلك العمليـات أولًا إلى المصارف التجارية، ثم اشـترت تلـك المصـارف السـندات الحكوميـة الوطنيـة المتعلقـة ببلادهـا للمسـاعدة على تخفيض أسـعار الفائـدة ولدعـم اقتصاداتها الوطنية، ويمكـن اسـتخدام هذه السـندات المُشـتراة حديثًا مرَّة أخـرى بوصفها ضمانًـا للحصول على قرض جديد من المركزي الأوروبي وفق عمليات إعادة التمويل طويلة الأجل ذاتها.

ووفقًـا لعضـو مجلـس إدارة المصـرف المركـزي الألمانـي (Bundesbank) كارل لودفيـج ثييـل، فـإنَّ شـراء السـندات مـن قبـل المصـرف المركـزي الأوروبـي يُشـكِّل (انتهـاكًا لمعاهـدة ماسـتريخت (Maastricht Treaty) التـي تحظـر التمويـل النقـدي وذلـك بمنـع

المصرف المركزي بإعطاء قروض للدولة).[1] إلا أنَّ تعليقات ثييل تخالف بـ (180) درجة خط المصرف المركزي الألماني الرسمي، ويصرُّ المصرف المركزي الألماني على أنَّ شراء السندات الذي جرى حتى عام (2012م) لم ينتهك حظر التمويل النقدي.

لاحظ ثييل أنَّ المصرف المركزي الأوروبي يشتري السندات الحكومية من إسبانيا وإيطاليا فقط لخفض تكاليف الاقتراض لمدريد وروما، ويوضح ثييل:

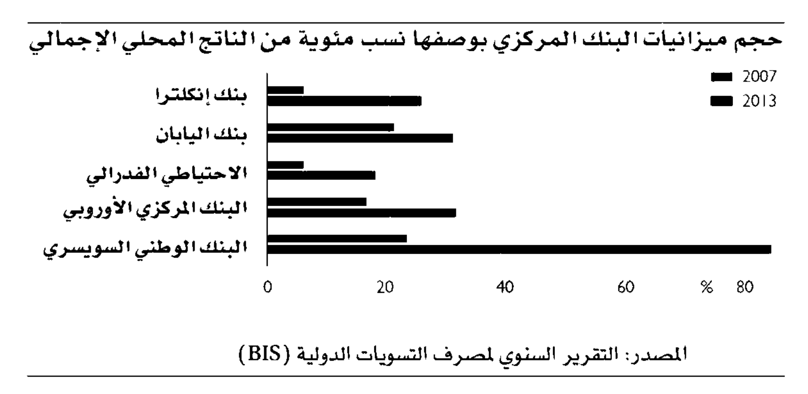
> «علينا في النهاية التوقف عن الظن أنَّ تشغيل المطبعة قد يحل الأزمة الحالية، فمن شأن هذه العملية أن تقوِّض أهم الأسس المطلوبة لعملة مستقرة».

وقد اشترى مصرف إنجلترا (Bank of England BOE) أيضًا سندات حكومية بريطانية (مُذهَّبة) لدعم الاقتصاد، خاصةً من مؤسسات مالية مثل المصارف وشركات التأمين وصناديق التقاعد، وقد بلغ المبلغ الإجمالي للأموال التي استصدرها في برنامج التيسير الكمِّي الخاص به في المدة الممتدة من عام (2010م) وحتى عام (2014م) قرابة (375) مليار جنيه إسترليني (598 مليار دولار). وأعلن مصرف إنجلترا أنه لن يشتري أكثر من (70%) من أي

(1) https://mninews.marketnews.com/index.php/bbk-thiele-currentecb-government-bond-buys-violate-treaty?q=content/bbk-thiele-current-ecbgovernment-bond-buys-violate-treaty

قضية دين حكومي[1]، لكن مقارنةً باليابان، حيث يبلغ حجم التيسير الكمي ضعف حجم البرنامج الأمريكي (بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، فإنَّ طباعة المال قد شهدت تباطؤًا في أوروبا ما بين عامي (2012م) و(2014م).

حجم ميزانيات البنك المركزي بوصفها نسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: التقرير السنوي لمصرف التسويات الدولية (BIS)

50. هل ما تزال سويسرا ملاذًا نقديًّا آمنًا؟

بدأ مزيد من المال بالتدفق إلى سويسرا نتيجةً لكل هذا الجنون النقدي بعد اندلاع الأزمة المالية في عام (2008م)، وهذا ما أدى إلى ارتفاع قيمة الفرنك السويسري، مما كان له الأثر السلبي في الصادرات والسياحة السويسرية، ولتجنب مزيد من الضرر ربط المصرف المركزي السويسري (Swiss National Bank SNB) الفرنك السويسري باليورو بحيث جعل قيمة الفرنك السويسري تساوي (1,20) يورو.

(1) http://www.bbc.co.uk/news/business-16538773

وباستصدار الفرنك السويسري من العدم واستخدامه في شراء اليورو والعملات الأخرى، فإنَّ المصرف المركزي السويسري خفَّض من قيمة الفرنك السويسري ودعم العملات الأخرى؛ استقرت العملات العالمية التي اشتُريت في هذه العملية في الميزانية العمومية للمركزي السويسري، والتي تضاعف حجمها أربع مرات بين عامي (2008م) و(2013م).

ومع نهاية عام (2013م) حاز المركزي السويسري أرصدةً تفوق أرصدة أي دولة صناعية رئيسة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (85%)، وتقارن هذه النسبة بأرصدة الاحتياطي الفيدرالي البالغة (20%) من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة، وبأصول المركزي الأوروبي بنسبة (30%) من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي.[1]

طلب المصرف المركزي السويسري من المصارف التجارية زيادة رؤوس أموالها إلى قرابة (20%) من ميزانياتها العمومية بدلًا من المعيار الدولي الذي تبلغ نسبته (7%)[2]، وشكَّلت الحجوم الهائلة من الميزانيات العمومية لمصرفي كريديت سويس (Credit Suisse)

---

(1) http://online.wsj.com/article/SB10001424127887323689604578221470075341686.html

(2) تخلت سويسرا عن معيار الذهب للانضمام إلى صندوق النقد الدولي في عام (1992م)، حيث يمنع صندوق النقد الدولي البلدان من دعم عملتها بالذهب.

ومصرف يو بي إس (UBS) تهديدًا للاقتصاد السويسري كله، بما أنَّ انقاذ هذين المصرفين قد يتسبب في إفلاس البلاد.[1]

51. ما الذي يحدث فيما يُسمى بحروب العملات؟

في عام (2010م)، حذَّر وزير المالية البرازيلي جيدو مانتيجا من (حرب العملات) (currency war) لافتًا إلى وجود اتجاه سياسات نقدية عديدة لعدد من المصارف المركزية بالإضافة إلى تدخلات الصرف الأجنبي الذي يؤدي إلى حلقة مفرغة من التنافس على تخفيض قيمة العملات[2]، وقد لجأت أغلبية اقتصادات مجموعة العشرين (G_20) إلى تخفيض قيمة عملاتها لامتصاص التضخم بوصف ذلك طريقة للخروج من البؤس الاقتصادي، وبتخفيض قيمة عملاتها تحاول البلاد اكتساب ميزات تنافسية حيث تحفِّز الصادرات والسياحة، وهذا ما أدى إلى انخفاض كلي إجمالي في قيمة العملات في أنحاء العالم جميعها على نحو لم نشهد له مثيلًا في التاريخ النقدي.

---

(1) تُدعى هذه الظاهرة في كثيرٍ من الأحيان بـ (أكبر مما يمكن انقاذه): يدور الاختلاف والقلق على حدوث إخفاق ما في مصارف ضخمة مثل هذه المصارف، حيث أصبحت هذه المصارف مهمة جدًّا للاقتصاد بسبب حجمها؛ ولذلك يجب الحفاظ عليها. وفي أوائل عام (2009م) وجدت الحكومة الهولندية أنَّ مصرف (ING) أكبر بكثير من مصرف عادي يمكن إنقاذه، حيث تبلغ الميزانية الكلية للمصرف (1,300) مليار يورو؛ أي ما يعادل ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي الهولندي.

(2) http://www.zerohedge.com/news/201325-08-/three-years-after-warningcurrency-war-brazil-goes-all

واشتكت الاقتصادات الأخرى في الأسواق الناشئة من سياسات المال السهل في كثير من البلدان المتقدمة، وقد سميت تلك السياسات باسم (حروب العملات) وهو اسم عصري يكافئ سياسة (أفقر جارك)[1] (beggar_thy_neighbour) التي كانت متبعة في ثلاثينيات القرن المنصرم.[2]

وفي أوائل عام (2013م) حذَّر النائب الأول لرئيس المصرف المركزي الروسي (Central Bank of Russia) ألكسي يوليكوف قائلًا: (أعتقد أننا على أعتاب مواجهة خطيرة للغاية تُدعى بصيغة عاطفية مفرطة حروب العملات).[3]

---

(1) (تسعى سياسات إفقار الجار إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية المحلية على حساب الدول الأخرى. وتحدث الحالة الكلاسيكية لما نسميه سياسات إفقار الجار عندما يُخفِّض بلد قيمة عملته بغرض زيادة إنتاجه المحلي وتوفير فرص العمل، ولكن بقيامه بذلك يحوِّل مشكلة الإنتاج والعمالة إلى بلدان أخرى. حدث هذا في ثلاثينيات القرن الماضي عندما سعت البلدان إلى زيادة إنتاجها وعمالتها بتخفيض قيمة عملاتها، ما أدى إلى ركود في أنحاء العالم جميعها. من شأن هذه السياسة زيادة الإنتاج المحلي عن طريق الحد من الواردات وزيادة الطلب على الصادرات، إلا أنَّ هذا يؤدي إلى تفاقم الركود في بلدان أخرى ويجرُّ إلى رد بتخفيض قيمة العملة من قبل البلدان الأخرى، وبذلك تصبح البلدان حبيسة سلسلة من التخفيضات التنافسية.. وتمثَّل حلُّ سياسات إفقار الجار في ثلاثينات القرن الماضي في تنسيق السياسات الدولية برعاية نظام بريتون وودز.) http://world- economics.org/40-beggar-thy-neighbor-policies.html

(2) http://emlab.berkeley.edu/~eichengr/curr-war-JPM-2013.pdf

(3) http://rt.com/business/news/currency-war-ulyukaev-japan-104/

وفي رده على هذه الانتقادات وجد رئيس الاحتياطي الفيدرالي بن برنانكي أنَّ العودة إلى نمو قوي لاقتصاد الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ستعود بالفائدة على البلدان الصغيرة أيضًا في نهاية الأمر:

«لأنَّ نموًّا أقوى في كلِّ اقتصاد سينعكس بآثاره المفيدة غير المباشرة على الشركاء التجاريين، وهذه السياسات ليست سياسة (إفقار الجار) بل هي ذات فائدة متبادلة؛ لأنها سياسة (إثراء الجار)»[1].

وجادل أيضًا في أنَّ الدول الصناعية السبع الكبرى (G-7) جميعها تقريبًا اتخذت مواقف مماثلة من ناحية السياسة النقدية الميسرة، أدت إلى تحركات صغيرة في أسواق الصرف الأجنبي فوركس (forex):

«ولا يتوقع المرء تغييرات كبيرة ومستمرة في بنية أسعار الصرف في الغالبية العظمى من اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة بسبب قدرة سياستها النقدية على التكيُّف».

(1) http://www.marketwatch.com/story/bernanke-qe-is-an-enhance-thyneighbor-policy-201325-03-/print?guid=67E7F1BE-955E-11E2-9D5E-002128040CF6

ونتيجـةً لذلـك فإنّ معظم العملات القوية ظلت على سـوية واحدة بعضهـا مـع بعض، ومن هـذا المنظـور يبـدو لعامـة النـاس أنَّ الدولار والجنيه الإسـترليني واليورو والفرنك السويسـري عملات تحافظ على قيمتهـا، فـي حين أنهما في الوقـت الذي تحافظ فيـه بعضها على قيمة بعض بسبب سياسة (تخفيض قيمة العملات) المتبعة من قبل بلدانها، تذهب تلك الأموال الذكية نحو السلع والأصول الثابتة الأخرى.

52. هل يمكننا أن نجد طريقًا للخروج من هذا الدَّين؟

وصلنـا الآن إلـى مرحلـة يمكننـا القول معها ليسـت المصارف بل البلدان نفسها في ورطة مالية خطيرة؛

فبعـد سـنوات من العجز الهائل في الميزانيـة أصبحت بلدان مثل اليونـان والبرتغـال بحاجـة ماسـة إلـى مسـاعدة مالية، ويمكـن خفض هـذا العجـز بإحدى طريقتين: إمـا عن طريق خفض النفقـات أو زيادة الضرائب، وكلا الخيارين غير مجدٍ وكفيل بأن يؤدي إلى تفاقم الركود في البلدان التي تعانيه أصلًا.

وقـد قررت دول عديدة السـماح بحدوث عجز كبيـر في الميزانية وارتفـاع الديـن السـيادي كمـا رأينـا؛ وذلـك فـي مسـعًى منهـا لتحفيز اقتصاداتها.

وفي البلدان الثمانية عشـر الأكثر أهمية والتابعة لمنظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية (OECD)، فقد نما المبلـغ الإجمالي للدين العام

والخاص (بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) من (160%) في عام (1980م) إلى (321%) في (2011م)، ولم يسبب تكديس الدين هذا أي مشكلات بسبب انخفاض سعر الفائدة خلال المدة نفسها من أكثر من (20%) في عام (1980م) إلى (0%) تقريبًا بعد أزمة الائتمان، وارتفعت الديون الوطنية بنسبة (425%) في المتوسط، وشهدت ارتفاعًا في عدد من البلدان وصلت إلى نحو (100%) من الناتج المحلي الإجمالي[1].

يمكن رؤية أكبر توسع للدين (600%) بين المستهلكين، ويعود هذا أساسًا إلى القروض العقارية الأعلى، وقد جاءت هولندا في منطقة اليورو على رأس قائمة أعلى ديون الرهن العقاري للفرد الواحد؛ فقد نما المبلغ الإجمالي للدين الهولندي من (550) مليار يورو في (1980م) إلى أقل من 4 تريليونات يورو في (2010م)، [2] حيث يعود أكثر من نصف هذا المبلغ للقطاع المالي، بينما اقترضت الحكومة والشركات ومستثمرو القطاع الخاص النصف الآخر، وحدها البلدان ذات سوق الإسكان المحافظ مثل ألمانيا وإيطاليا واليونان سجّلت دينًا إجماليًّا من قبل أصحاب المنازل بمتوسط أقل من (70%) من الناتج المحلي الإجمالي.

---

(1) من الملاحظ أنَّ الزيادة التي طرأت على الديون في اليونان في تلك المدة بلغت نسبة (70%) فقط من الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمجموعة بوسطن الاستشارية (2012).

(2) **الآثار الحقيقية للديون**، مصرف التسويات الدولية (BIS)، آب/أغسطس (2011م)؛ سيتشيتي وموهارتي وزامبولي، أيلول/سبتمبر (2011م).

وتعاني دول كثيرة عوزًا في الاستعداد لاستقبال الموجة القادمة من المتقاعدين، وقد كرَّس معظم البلدان رصيدًا قليلًا من المال لتزايد أعداد المتقاعدين؛ ففي فرنسا ـ مثلًا ـ خُصِّص (2,300) يورو فقط للمواطن المسجل في نظام التقاعد الخاص، مقارنة بمبلغ (63,000) يورو في هولندا، وخصصت ألمانيا 4,850 يورو فقط للمواطن بتخلف كبير عن الولايات المتحدة (42,000 يورو).[1]

ووفقًا لتقويم أعدته مجموعة بوسطن للاستشارات (Boston Consulting Group) فإنّ فائض الدين في الاتحاد الأوروبي يصل إلى (6,000) مليار دولار ويبلغ (11,000) مليار دولار في الولايات المتحدة؛ تحتاج هذه الديون لإعادة هيكلة قبل تحقيق انتعاش مستدام، لذا فإنّ فكرة (إمكانية إيجاد طريقنا) للخروج من الديون تبدو ساذجةً بعض الشيء، وإذا كان التاريخ قد علمنا شيئًا فإنّ الدرس هو أنّ حصول مثل هذا الأمر مرهون بنمو اقتصادي قوي. لقد تمكنت المملكة المتحدة من القيام بذلك بعد حروبها مع نابليون، كما نجحت بلدان غربية عديدة في تجاوز ديونها بعد الحرب العالمية الثانية، كما تم حلّ مشكلة الديون الناجمة عن الأزمة الأسيوية (1997م) بهذه الطريقة، وفي جميع الحالات كان الاقتصاد قادرًا على إعادة إطلاق مستويات

(1) يظهر هذا في بحث أجراه تاورز واتسون في شباط/فبراير (2011م) كما نُشر في أخبار الموارد المالية (Fondsnieuws).

عالية من النمو لأنّ تلك البلدان كانت في مرحلة باكرة من دورة حياتها الاقتصادية.

53. كيف يمكننا التخلص من ديوننا؟

إنَّ الحلَّ الحالي (لفرملة) الديون المترتبة على الميزانيات العمومية للمصارف المركزية هو حلٌّ مؤقت، على الرغم من عدم وجود حدود تنطبق على ميزانية المصرف المركزي، ويمكن (فرملة) الديون هناك في وقت غير محدود من الناحية النظرية. ستحتاج الديون في النهاية إلى إعادة هيكلة قبل أن يبدأ الرأي العام في فقدان الثقة في قيمة عملته؛ وللدول عدد من الخيارات للتعامل مع جبال الديون، منها:

1. **التخلف عن التسديد:** شهد الروس هذا الأمر ثلاث مرات في القرن الماضي، كما الألمان، وحدها سويسرا لم تسر أبدًا على هذا الطريق. ويُعد الإفلاس أكثر سبل التخلص من الديون كلفةً؛ حيث يضطر الممول لشطب المبلغ الإجمالي بوصفه خسارة مترتبة على رأس ماله.
2. **التضخم:** يمكن بتشغيل المطابع وتحفيز التضخم (تضخيم) الديون الوطنية، ويسترد والحالة تلك مالكو السندات الوطنية الأجانب أموالهم لكنهم يخسرون كثيرًا من ناحية قدرتها الشرائية، وهذه الطريقة المفضلة لعدد من البلدان في

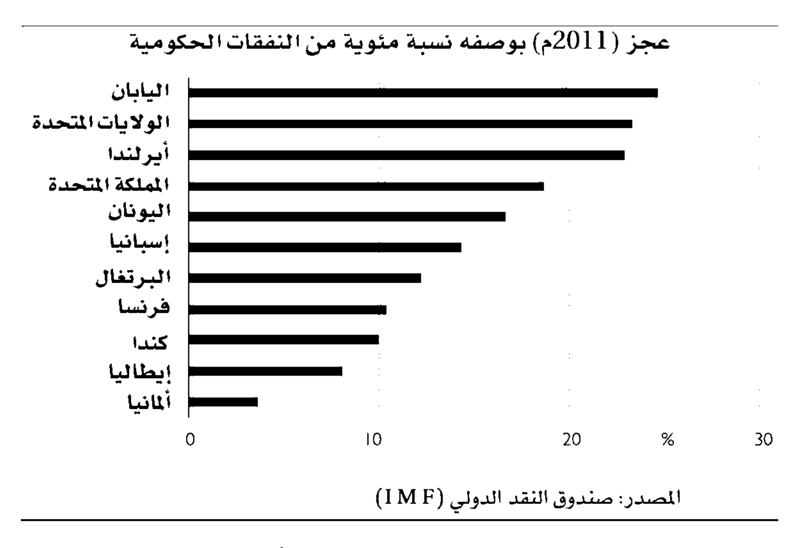
أيامنا هذه للتعامل مع ديونها، فعن طريق الوصول إلى تضخم قوي ستنخفض مستويات الدين مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي.

3. **زيادة الضرائب**: تستطيع البلدان البدء بتسديد ديونها بزيادة الإيرادات، لكن هذه إستراتيجية محفوفة بالأخطار عندما يكون النمو الاقتصادي ضعيفًا أو سلبيًّا، كما هي الحال في معظم البلدان الصناعية، ويعد قرار زيادة الضرائب بمثابة انتحار سياسي في البلدان الديمقراطية، وقد وعد الرؤساء الأمريكيون جميعهم على مدى السنوات العشرين الماضية بخفض الضرائب في حملاتهم الانتخابية، وهذا يفسِّر تفضيل السياسيين للطريق الأسهل باستخدام الميزانيات العمومية للمصرف المركزي.

ويدرس صندوق النقد الدولي (IMF) (مزيدًا من المعايير الجذرية ويوصي بسلسلة من تعزيز الدخل وزيادة في ضريبة الاستهلاك بحيث تكون ذروتها المصادرة المباشرة للأصول)[1]، وفي عام (2012م) كان هناك اقتراح في ألمانيا يقضي بأن يُطلب إلى الأغنياء استثمار ما نسبته (15%) بالمئة من رؤوس أموالهم في سندات وطنية خاصة ولمرَّة واحدة فقط، وبوجه عام جمع الأغنياء

(1) http://www.forbes.com/sites/billfrezza/201315/10//the-internationalmonetary-fund-lays-the-groundwork-for-global-wealth-confiscation/

كلُّهم رؤوس أموالهم بسبب ارتفاع قيمة ممتلكاتهم نتيجة انخفاض قيمة الائتمان انخفاضًا كبيرًا، ويتضح هذا في طفرات السكن التي شكّلت موردًا كبيرًا لثروة جيل طفرة المواليد[1].



المصدر: صندوق النقد الدولي (I M F)

54. كيف أجدى شطب الديون نفعًا من قبلُ؟

يُمكن للمرء أن يجد ما يُسمى بـ (عام اليوبيل) في التقاليد اليهودية والمسيحية وهو عام من العفو الشامل، وفي القانون اليهودي القديم يُحتفَل بعام اليوبيل كل خمسين سنة؛ حيث تُرَدُّ الأرض إلى أصحابها السابقين، ويُحرر العبيد، وتُلغى الديون. وقد رأى وزير

(1) الطفل المولود في حقبة طفرة المواليد (Baby boomers) وهو الطفل الذي ولد في أثناء الحقبة الديموغرافية لطفرة المواليد بعد الحرب العالمية الثانية بين عامي (1946م) و(1964م). وفقًا لما أشار إليه مكتب تعداد الولايات المتحدة. (المترجم).

المالية الفرنسي آبي تيراي (Abbe Terray) الذي عاش في القرن الثامن عشر أنّه على الحكومات التخلف عن إيفاء ديونها مرَّة كلّ مئة عام لاستعادة التوازن والانطلاق من جديد.

تتظاهر معظم البلدان بأنَّها ستسدد ديونها، لكن التاريخ يخبرنا أنّه عندما يرتفع جبل الديون عاليًا فإنَّ ثمة تخلفًا عن الإيفاء يلوح شبحه في الأفق، ولابدَّ حينها من إعادة هيكلة الدين أو إعادة تمويله، وهذا حصل مرات ومرات، وقد تخلفت الولايات المتحدة بأساليب وبدأت من جديد ثلاث مرات في السنوات الـ (220) الماضية -في عام (1790م) و(1933) و(1971م)- واقترضت أكثر بعد كل تخلُّف عن إيفاء، وحدها سويسرا تدفع دومًا لدائنيها.

وأهملت هولندا مرَّة واحدة الوفاء بالتزاماتها المالية بعد حروب نابليون في عام (1802م). وسدَّدت الولايات المتحدة مستحقاتها جميعها مرَّة واحدةً فقط في كانون الثاني/يناير من عام (1835م)،[1] وبدأت الحكومة من فورها تُراكم الديون مرَّة أخرى في السنة اللاحقة (بلغ الدين 37,000 دولار في الأول من كانون الثاني/يناير من عام 1836م).

---

(1) http://www.publicdebt.treas.gov/history/1800.htm

في كتاب هذه المرَّة الأمر مختلف: **ثمانية قرون من الحماقة المالية** (2009م)، وهي الدراسة الأهم[1] في تاريخ الأزمات المالية، يقول المؤلفان كارمن إم. راينهارت وكينيث إس. روغوف:

«إن سجل إسبانيا يحفل برقم قياسي من التخلف عن الإيفاء لم يتجاوزه أحد حتى الآن؛ فقد تخلفت إسبانيا سبع مرات في القرن التاسع عشر لوحده بعد أن تخلفت ست مرات في القرون الثلاثة السابقة، ومع سلسلة لاحقة لها من التخلف عن الإيفاء في القرن التاسع عشر، سحبت إسبانيا الغطاء من فرنسا التي ألغت التزامات ديونها في تسع مناسبات ما بين عامي (1500م) و(1800م).. وتخلفت كلٌّ من النمسا والبرتغال مرَّة واحدة فقط حتى عام (1800م)، ولكن كلًّا منهما تخلف مراتٍ عديدةً في القرن التاسع عشر، وفي القرن العشرين بالنسبة إلى النمسا، وقد تخلف الملك البريطاني إدوارد الثالث عن تسديد دين للمقرضين الإيطاليين عام (1340م) بعد غزو فاشل لفرنسا أطلق حرب المئة عام. ومع بداية القرن التاسع عشر أدى التمازج بين تطور الأسواق الرأسمالية الدولية مع ظهور عدد من الدول الجديدة إلى انفجار في حالات التخلف عن الإيفاء في العالم.. وأدى إلى حلقات من إعادة الجدولة في إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، ويشمل ما سبق حالات إعادة جدولة الديون التي تصنِّفها الأدبيات

---

(1) يُعدُّ كتاب **تاريخ الأزمة المالية** بقلم المؤرخ الاقتصادي تشارلز بي. كندلبيرغر كتابًا آخر مثيرًا للاهتمام حول هذا الموضوع.

The Big Reset CS6.indd 152 1/18/16 10:54 AM

النظريـة الماليـة العالمية حالات جزئية للتخلف عن إيفاء الديون جرى التفاوض بشأنها.[1] وقد لا تستمر الآثار الناجمة عن التخلف عن إيفاء الديـون طويلًا، فقـد أبلت اقتصـادات آيسـلندا والأرجنتيـن وأوروغواي وروسـيا وإندونيسيا بلاءً حسنًا بعد تخلفها عن إيفاء ديونها في التاريخ الحديث».[2]

55. السيناريوهات المحتملة لشطب الديون

اقترح عضو الكونغرس الأمريكي آلان غرايسون في عام (2013م) إمكانيـة شـطب المصـرف الاحتياطي الفيدرالـي لديـون الخزانة التي يملكها،[3] حيث يمتلك الفيدرالي قرابة (2) تريليون دولار من أصل ما مجموعة (17) تريليون دولار من ديون الخزانة.[4]

ووفقًا لغراسون:

«يُمكـن شـطب الديون المحسـوبة علـى الميزانيـة العمومية للاحتياطـي الفيدرالـي مـن دون أي تبعـات ذات شـأن؛

(1) http://scholar.harvard.edu/files/this-time-is-different-short.pdf

(2) http://www.economist.com/blogs/dailychart/201106//sovereign-defaultsand-gdp

(3) وفقًا لموقع Zerohedge.com، وقد نوقشت مقترحات مماثلة من قبل الاقتصادي أبا ليرنر في أربعينيـات القـرن الماضي في كتابه **المالية الفاعلة ودور النقد الورقي**، وقد أعاد منظرو النقد الحديث آراء ليرنر إلى الواجهة مؤخرًا.

(4) http://www.zerohedge.com/contributed/201312-10-/fed-could-simply-cancel-2-trillion-government-debt

لأنّها حسابات مصطنعة متوافقة مع المعروض المالي، ففي النهاية تدين الحكومة بهذا المال لنفسها، وإذا ما كنت مدينًا لنفسي بالمال فإنه يمكنني إلغاء هذه الديون بإرادتي ومن دون تبعات تُذكر، فأنا أنقل المال من جيبي الأيسر وأضعه في جيبي الأيمن فحسب، وسيؤمن إلغاء هذا الجزء من ديون الولايات المتحدة فسحة كبيرة للحكومة تحت سقف الديون لإدارة شؤونها المالية، وقد برزت هذه الفكرة منذ أعوام لا من قبلي أو من قبل أحد من طرفي بل من قبل النائب الجمهوري رون بول، وفي حين أنَّه قد يُنظر إلى إلغاء ديون الخزانة التي تعود للميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي على أنّه عمل غير تقليدي، فإنَّها ليست أكثر خروجًا على التقاليد من التيسير الكمِّي الذي أضاف كثيرًا من هذه الديون إلى الميزانية العمومية للفيدرالي»[1].

كتب الرئيس السابق لبي بي سي (BBC) وشريك غولدمان ساكس جافين ديفيز مقالًا مهمًّا حول الموضوع في صحيفة الفاينانشال تايمز

(1) قدَّم بول مشروع قانون في عام (2011م) من شأنه أن يؤدي إلى شطب (1,6) تريليون دولار من الديون الفيدرالية العائدة للاحتياطي الفيدرالي. http://thehill.com/blogs/floor-action/house/174953-rep-paul-introduces-bill-to-cancel-public-debt-held-by-the-fed

The Big Reset CS6.indd 154 1/18/16 10:54 AM

في 14 تشرين الأوَّل/أكتوبر من عام (2013م)، بعنوان **هل ستلغي المصارف المركزية دين الحكومة؟**.[1]

إنَّ أحد الخيارات الراديكالية التي تُناقش الآن هي إلغاء أو بلغة ألطف (إعادة هيكلة) جزء من الديون الحكومية المطلوبة من قبل المصارف المركزية مقابل توفيرها التيسير الكمِّي (QE)، وفي النهاية فإنَّ كليهما؛ أي الحكومة والمصرف المركزي مكونان أساسيان من مكونات القطاع العام، وفي وسع موازنة عامة مدمجة على صعيد القطاع العام أن تغطي هذا الدين كاملًا، ولطالما عُدَّ هذا الخيار خيارًا خطيرًا للغاية لأسباب تضخمية، ولم يُناقش علنًا من قبل محافظي المصارف المركزية المخضرمين فيما أعلم.

ومع ذلك فقد ألقى أدير تيرنر رئيس وكالة الخدمات المالية في المملكة المتحدة (UK Financial Services Agency) والمرشح ليصبح الحاكم القادم لمصرف إنجلترا خطابًا الأسبوع الماضي، ذكر فيه خيارات تبتعد أكثر عن الخيارات التقليدية تفيد بأن دمجًا أكبر لمختلف جوانب السياسة قد يحتاج إلى النظر فيه في المملكة المتحدة، وقد قال الصحفيان روبرت بستون من البي بي سي وسيمون جنكينز من الغارديان أنَّ وجهة نظر اللورد تيرنر الخاصة احتمالُ إلغاء جزء من حيازات المصرف المذهبة من أجل تعزيز الاقتصاد.

---

(1) http://blogs.ft.com/gavyndavies/201214/10//will-central-banks-cancelgovernment-debt/?Authorised=false

لماذا تكون هذه فكرة راديكالية؟ فلن يتعرَّض أحد في القطاع الخاص لأي خسارة من جراء إلغاء هذه السندات، المُشتراة بأسعار السوق من قبل المصرف المركزي مقابل مال نقدي؛ فالخاسر سيكون المصرف المركزي نفسه الذي سيمسح من فوره رأس ماله من حساباته إذا ما اتُّبِع هذا المسار، والسؤال الحاسم هو: هل هذا مهم؟ وإذا كان كذلك، فكيف؟

ولفهم هذا السؤال علينا أن نسأل أنفسنا أولًا: لماذا تموِّل الحكومات عجزها عن طريق إصدار سندات في المقام الأول بدلًا من مجرد الطلب إلى المصرف المركزي طباعة المال الذي لن يُضاف إلى الدين العام؟ والجواب هو الخشية من التضخم. ولدى حدوث عجز في الميزانية تضخ الحكومة الطلب في الاقتصاد، وعندما تغطي العجز عن طريق بيع السندات فإنَّها تمتصُّ المدخرات الخاصة، وتترك قليلًا منها لتمويل الاستثمار الخاص، وبصورة أخرى فهي ترفع أسعار الفائدة عن طريق بيع السندات، وعلاوةً على ذلك يعرف القطاع الخاص أنَّ السندات سرعان ما تستهلك، وعليه فإنَّ العبء المتوقع من الضرائب سيرتفع في المستقبل، وهذا ما يقلل من الإنفاق الخاص اليوم، دعونا نُسمِّ هذا المزيج من العوامل بِ (الأثر التقييدي) لمبيعات السندات، ويتغيَّر هذا كله إذا لم تبع الحكومة سندات لتمويل عجز الموازنة، وطلبت إلى المصرف المركزي طباعة المال بدلًا من ذلك، وفي هذه الحالة لن يكون هناك امتصاص للمدخرات الخاصة،

ولا يوجد ما يؤدي بأسعار الفائدة إلى الارتفاع، ولا يوجد أيضًا عبء متوقع للضرائب المستقبلية، ومن ثمَّ لا ينطبق الأثر التقييدي على هذه الحالة.

من الواضح أنَّ هذا سيكون توسعيًّا أكثر بكثير لأي عجز معيَّن في الميزانية (ومن المحتمل أن يكون تضخميًّا) من تمويل السندات، لكن ليس هذا ما يحدث حتى الآن في إطار التيسير الكمِّي؛ فالسياسة المالية من الناحية النظرية على الأقل توضع على نحو منفصل من قبل الحكومة، ويغطى عجز الميزانية عن طريق بيع السندات، ليدخل المصرف المركزي بعدها ويشتري بعض هذه السندات لخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل، حيث تظهر هذه الطريقة ببساطة ووضوح بوصفها ذراعًا غير تقليدية للسياسة المالية، ومن الواضح أنَّ السندات معدَّة للتوقف توقفًا مؤقتًا فقط في المصرف المركزي ثم تباع مجددًا إلى القطاع الخاص عندما تحتاج السياسة المالية إلى التشديد؛ لذلك لا يُخفَّض مبلغ الدين الحكومي الذي يتحمله القطاع العام بوساطة التيسير الكمِّي، وتبقى الآثار التقييدية لمبيعات السندات على المدى الطويل دائمة الحدوث، ولا يتأثر الحساب المالي طويل الأجل للحكومة بهذا، ويجب الانتباه إلى أنَّه في ظل هذه الظروف فإنَّ التيسير الكمِّي لا يؤثر مباشرةً في الثروة أو الدخل المتوقع للقطاع الخاص.

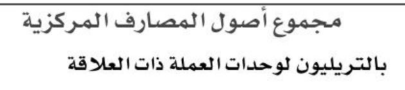
من وجهة نظر القطاع الخاص، فإنّ كل ما يحدث هو زيادة في أصولهم السائلة (بخاصة ودائع المصرف التجارية في المصرف المركزي)، وأصول غير سائلة أقل (مثل السندات الحكومية).

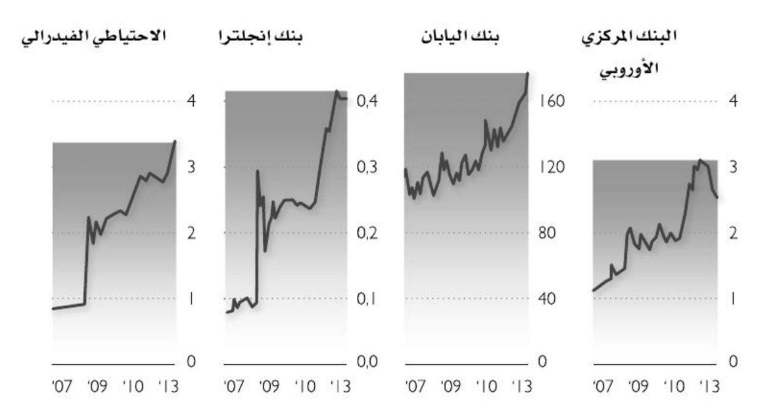
وقد يؤثر هذا في مستوى عائدات السندات؛ لأنّها مجرد عملية تبادل مؤقتة للأصول لكن تأثيرها محدود على خلاف تأثيراتها الاقتصادية. ولننظر الآن فيما سيحدث لو أُلغيت السندات المملوكة من قبل المصرف المركزي بدلًا من بيعها يومًا ما مجددًا إلى القطاع الخاص، في ظل هذا المفهوم سيُلغى الأثر التقييدي طويل الأمد لمبيعات السندات أيضًا؛ لذلك يجب أن يكون هناك تأثير تحفيزي فوري على الطلب الاسمي في الاقتصاد.

وإذا ما تم القيام بهذا من دون تعديل مسار عجز الميزانية نفسه، فإنَّ هذا من شأنه زيادة الآثار التوسعية للعجز الماضي على الطلب الاسمي، وسيقلل من العبء القائم للدين العام المرتبط بمثل هذا العجز، وستكون المصارف المركزية قد اشترت بذلك كثيرًا من الدين الحكومي بحيث تكون تأثيرات مثل هذا الأمر كبيرةً، وهذه هي الحال في المملكة المتحدة حيث يتحمل مصرف إنجلترا (25%) من مجموع الدين الحكومي القائم.

وعلاوةً على ذلك فإنَّ الآثار ستزداد أكثر إذا تعاون المصرف المركزي مع الحكومة، ووافق على تمويل مباشر لتغطية الزيادة في عجز الميزانية عن طريق طباعة المال بدلًا من إلغاء الديون السابقة

فحسب، وسنكون وقتها فعليًّا في عالم (مال الهليكوبتر) من دون الخضوع لأي فصل بين السياسة النقدية والسياسة المالية، وعلى وجه العموم لا ترغب الاقتصادات المتقدمة خارج أزمان الحرب في اتخاذ أي اجراءات من هذا القبيل؛ فالتبعات التضخمية المحتملة لإزالة رأس مال المصرف التجاري كما يرد في هذه الإستراتيجية كانت ولا تزال تعد خطرة جدًّا إذا ما أطلق العنان لها، وبالنسبة إلىَّ هذا لا يغيِّر الحال، لكن الآخرين أكثر قلقًا بشأن الانكماش إلى حد يفوق قلقهم من التضخم. هذا الجني على وشك الخروج من القمقم).





المصدر BIS

The Big Reset CS6.indd 159 1/18/16 10:54 AM

56. متى تسوء الأمور؟

يبين راينهارت وروغوف[1] أنَّه عندما يرتفع الدين الوطني إلى أكثر من (90%) من الناتج المحلي الإجمالي، فإنَّ هذا سيؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي في المستقبل،[2] وأثبتا أنَّ المرات التي ارتفع فيها الدين أكثر من (90%) في التاريخ كانت نادرة جدًّا، ووفقًا لهذه الدراسة فإنَّ هناك عددًا من البلدان التي لم تشهد دينًا قط فوق هذا المستوى.

وصل دين الولايات المتحدة إلى (120%) من الناتج المحلي الإجمالي بعد الحرب العالمية الثانية، وسجلت ديون معظم البلدان الأخرى مستويات قياسية مماثلة في تلك الحقبة.[3] ووفقًا لراينهارت وروغوف فإنَّ الأمثلة الأخرى من حلقات ارتفاع الديون هي:

- في عشرينيات القرن الماضي في فرنسا وبلجيكا.
- اليونان في ثلاثينيات القرن الماضي وتسعينياته وحتى الآن.
- إيرلندا في ثمانينيات القرن الماضي.
- إيطاليا في تسعينيات القرن الماضي.

---

(1) http://www.newyorker.com/online/blogs/johncassidy/201304//the-rogoffand-reinhart-controversy-a-summing-up.html

(2) http://www.voxeu.org/article/debt-and-growth-revisited

(3) بلغ الدين العام في المملكة المتحدة ذروته بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 1948م، حيث قارب (240%).

The Big Reset CS6.indd 160 1/18/16 10:54 AM

- إسبانيا نحو العام (1900م)
- المملكة المتحدة في حقبة ما بين الحربين وقبل ستينيات القرن التاسع عشر.
- اليابان منذ عام (2000م).

ويشيران أيضًا إلى الزيادة التراكمية الحاصلة في الدين العام في السنوات الثلاث التي أعقبت الأزمة المصرفية والبالغة بالمتوسط (186%)، وهذا يفسِّر الزيادة الكبيرة في الدين العام في كثير من الدول المتقدمة (الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة) في السنوات الأخيرة، لتصل أو حتى تتجاوز مستوى ألـ (90%)، بينما غالبًا ما ترتبط الأسواق الناشئة بالعجز، ويثبت رانيهارت وروغوف أنَّ للاقتصادات المتقدمة نصيبها من حلقات العجز، وغالبًا ما يتزامن عدد حالات العجز السيادي مع الارتفاع الحاد عدديًّا في البلدان التي تمرُّ بأزمات مصرفية.

غالبًا ما ترتبط الأزمات المصرفية بانخفاض كبير في عائدات الضرائب وزيادة حادة في الإنفاق الحكومي؛ ولهذا تكون التكاليف غير المباشرة للأزمات المصرفية أكبر بكثير من تكاليف إنقاذ المصارف؛ ففي وقت مبكر من مارس/آذار من عام (2009م) حذَّر صندوق النقد الدولي الحكومات من تدهور النظام المالي العالمي بسرعة كبيرة في حال خروج (دوامة انحدار الائتمان) عن نطاق السيطرة:

«قد لا تكون إجراءات السياسة كافيةً للتعامل مع الأحداث التي قليلًا ما تحدث، لكنها ذات تأثير كبير وتقوِّض الاستقرار المالي العالمي؛ على صناع القرار بطبيعة الحال تصوُّر (ما لا يمكن تصوُّره)، ودراسة كيفية الرد والتصرف في حال حدوث طوارئ» 170.

قال محافظ مصرف كندا (Bank of Canada) مارك كارني أنَّ نظامنا المالي كان في نهاية عام (2011م) على وشك الانهيار: «لقد حانت لحظة مينسكي (Minsky moment) العالمية»[1].

وقد سميت بلحظة مينسكي نسبةً للاقتصادي الأمريكي هيمان مينسكي وهي المدة الزمنية التي حدثت فيها موجة من عمليات البيع بعد عقود من الازدهار، وذلك من قبل الأطراف التي استثمَرت اعتمادًا على كثير من الديون، وللحد من هذه الديون وجب عليهم بيع الاستثمارات الجيدة بأسعار مخفَّضة جدًّا.

ونواجه اليوم أحد أوجه الخطر الرئيسة المتمثل في كارثة بيع السندات الحكومية، وعند نقطةٍ ما يمكن أن ينتهي الأمر بالمصارف المركزية لشراء سنداتها الحكومية المحلية جميعها تقريبًا، وسيتوجه مال المستثمرين على الفور نحو الأسهم والأصول الثابتة، وكما يُظهر

---

(1) http://www.bankofcanada.ca/201112//speeches/growth-in-the-age-ofdeleveraging/

لنا التاريخ (انظر الملحق الأوَّل) فإنَّ الرأي العام قد يفقد الثقة في عملته، وعندما يفقد عدد معيَّن من الناس ثقتهم في مال بلادهم، فإنَّ هذا قد يؤدي إلى التضخم.

وحالما يفقد الناس الثقة في المال وقوته الشرائية، فإنَّه من المستحيل تقريبًا إعادة تقديم النقود الورقية لهم، لكن وفقًا لجيم ريكاردز قد تلجأ السلطات إلى التضخم المفرط بوصفه رافعة سياسية؛ فالتضخم المفرط يُنتج مجموعات يمكن التنبؤ بها إلى حدٍ ما من الرابحين والخاسرين ويتطلب سلوكًا معينًا، وعليه يمكن أن يُستخدم هذا سياسيًّا في إعادة ترتيب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين المدينين والدائنين والعمل ورأس المال، بينما يُحتَفظ بالذهب بوصفه خيارًا متاحًا لتنظيف الحطام إذا لزم الأمر.

وتنبع هذه الأخطار جميعها من التدخلات غير التقليدية التي يقوم بها محافظو المصارف المركزية منذ عام (2008م)، ووفقًا لرئيس المصرف الاحتياطي الفيدرالي السابق بول فولكر فإنَّ هذه الإجراءات لم تكن واردةً قبل أزمة الائتمان.

* * *

الفصل الخامس

الحرب على الذهب

«لقد تسبب تحرير القطاع المالي بحدوث أزمة مالية لا تمكن إدارتها إلا عن طريق الاحتيال، وعلى الرغم أنَّه قد تُدفع تعويضات لقاء الأضرار، ولكن وقف الاحتيال بحد ذاته يعني انهيار النظام المالي؛ لذلك يفضِّل القائمون على هذا النظام أنْ ينسبوا الانهيار لأسباب خارجية، كما هي الحال عندما يُلقى اللوم على الأجانب حين تتراجع قيمة الدولار؛ ذلك لأنَّ السبب الخارجي يوفر لهم مبررًا لتبرئة أنفسهم».

بول كريج روبرتس

مساعد وزير الخزانة للشؤون الاقتصادية في إدارة الرئيس ريجان عام (2012م).

«لماذا لا تُذكر كلمة (ذهب) عند الحديث عن الاقتصاد؟ هناك ثلاثة أسباب؛ الأول: سوء فهم لدور المال، والثاني القراءة غير الصحيحة للتاريخ، والأخير الاستياء من فكرة أنَّ معدنًا ما يمكن أنْ يكون أكثر جدوى من توجيه السياسة النقدية من قِبل زمرة من وزراء المالية والمصرفيين في المصارف المركزية وذوي الشهادات الاقتصادية العالية».

مالكولم فوربس، مجلة فوربس (2002م).

«لطالما نُظر إلى الذهب بوصفه أثرًا بربريًّا بالٍ، فتمَّ سحبه من التداول والتخلص منه تدريجيًّا حتى أصبح خارج النظام المالي كليًّا، ليبدو ذلك خطوة ممتازة بالنسبة إلى بعض الأوساط».

ألفريد هايز

رئيس مصرف الاحتياطي الفيدرالي في حديث عن صندوق النقد الدولي في النادي الاقتصادي في نيويورك، 31 أغسطس/آب عام (1975م).

«يجد صُنَّاع القرار متعة في ممارسة (القمع المالي)، بمعنى كبح أسعار السوق التي لا تعجبهم».

كيفن وارش

الرئيس السابق لمصرف الاحتياطي الفيدرالي عام (2012م)

* * *

مقدمة

باتت أيام الدولار بوصفه احتياطية للعالم معدودةً، ما يفسر بروز الذهب من جديد وبداية العودة إلى الأصول الثابتة بما فيها الأراضي الزراعية والأعمال القديمة، وفي كل عام يُنقل مزيد من الذهب من الخزائن في الغرب إلى الشرق في إشارة ترمز إلى تغيُّر في ميزان القوى العالمية.

تريد الولايات المتحدة الإبقاء على سيادة الدولار أطول زمن ممكن؛ ولذلك فإنَّ مصلحتها تتمثل في منع التحول المتسارع من الدولار إلى الذهب، وقد حاول المصرفيون في العقود القليلة الماضية الإبقاء على سعر الذهب تحت السيطرة عن طريق بيع (الأوراق) الذهبية؛ هذه الحرب على الذهب بدأت منذ ما يقارب مئة عام[1]، ولكنَّني سأشرح في الفصول اللاحقة كيف اكتسب الأمر زخمًا في الستينيات مع تشكيل مركز لندن للذهب (London Gold Pool)، وكما فشلت هذه التجربة في عام (1969م) لم تصمد كذلك مشاريع الاعتماد على الذهب (وأسعار الفضة) لوقت طويل، وسنرى كيف سوف يرتفع سعر

---

(1) ليس من قبيل المصادفة أنْ نجد كتابًا بخصوص هذا الموضوع للمصرفي السويسري السابق فرديناند ليبس بعنوان **حروب الذهب**: حيث يستند إلى بحوث جُمعت في الكتاب المهم **الحرب على الذهب** الصادر عام 1976م للباحث الأمريكي الشهير أنطوني سوتون.

الذهب إلى أعلى مستوياته بعد فك الارتباط بينه وبين الأوراق المالية في السنوات القليلة القادمة.

57. جوهر الحرب على الذهب

إنَّ الحرب على الذهب هي في جوهرها سعيٌ لدعم الدولار، ولكن ليس هذا هو المحرك الوحيد لهذه الحرب.

تشير دراسات عديدة إلى أنَّ مستوى سعر الذهب والتوقعات العامة للتضخم على قدر كبير من الترابط؛ لذلك يعمل المصرفيون في المصارف المركزية بجد للتأثير في توقعات التضخم، ويحرص أيُّ مصرفي في مصرف الاحتياطي الفيدرالي أو المركزي الأوروبي أن يتضمن حديثه إشارات إلى هذا الأمر، ويُظهر بحثٌ على (جوجل) عن هذا الموضوع أكثر من (21) مليون نتيجة،[1] ويمكن تخمين الأسباب الكامنة وراء ذلك بسهولة؛ فعندما يفترض الناس أن التضخم سيبقى عند مستويات منخفضة سيتصرفون وفقًا لهذا الأساس، ولن يندفعوا لشراء الأصول الثابتة. وتؤكد دراسة أُجريت في عام (1988م) قام بها سامرز وبارسكي أنَّ سعر الذهب وأسعار الفائدة مترابطة جدًّا كذلك، فانخفاض سعر الذهب يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.[2]

---

(1) https://www.google.nl/?gws-rd=cr&ei=4e4zUrOGE4m10wXt3YDIDQ #q=)in flation+expectations'

(2) مفارقة جيبسون ومعيار الذهب http://www.gata.org/files/gibson.pdf

يعتمد بقاء نظامنا المالي الحالي واستمراره على تفضيل الناس للأوراق المالية على الذهب، وقد حاول المصرفيون سحب الذهب من التداول بعد أنْ اعتُمد الدولار معيارًا بدلًا من الذهب، ومن الحجج التي يسوقونها لثني المستثمرين عن شراء الذهب والفضة أنَّ هذين المعدنين لا يعطيان عوائد مباشرة كالفوائد والأرباح، ولكنَّ الفوائد والأرباح هي مدفوعات للتعويض عن الأخطار المقابلة؛ أي بمعنى خطر عدم تمكن الطرف المقابل من الإيفاء بالتزاماته.

58. هل تخشى المصارف المركزية هجرة الأموال إلى الذهب؟

إذا كان الاستثمار في الذهب سيقوِّض نظام الأوراق النقدية الحالي، فالمصارف المركزية لديها الأسباب كلها لتخشى من العودة إلى الذهب، وهذا هو الواقع على ما يبدو، وسوف أعرض هنا بعض الأمثلة للحرب التي يشنُّها المصرف المركزي الهولندي على الذهب، ويمكننا أنْ نجد أمثلة مشابهة في بلدان أُخرى.

في عام (2011م)، رُفعت دعوى إلى المحكمة من قِبل صندوق تقاعد مصانع الزجاج المتحدة (Pensioenfonds Verenigde Glasfabrieken) ضد المصرف المركزي الهولندي (DNB)؛ كان صندوق التقاعد قد استثمر (13%) من أصوله في الذهب لحمايتها من التبعات الاقتصادية لأزمة الائتمان، لكنَّ المصرف المركزي الهولندي أمر الصندوق ببيع مقتنياته من الذهب، ووفقًا للوثائق المقدمة للمحكمة فالمصرف المركزي يرى أنَّ هذه الاستثمارات تحمل كثيرًا

من الأخطار، والمذهل في الأمر أنَّ المصرف المركزي لم يعترض أبدًا على المؤسسات الاستثمارية التي تستثمر في قروض الرهن العقاري أو سندات الحكومة اليونانية، وفي النهاية خسر المصرف المركزي الهولندي هذه القضية مرتين، وترتب عليه دفع تعويض إلى صندوق التقاعد.

وفي مثال آخر، يُحظر الاستثمار في الذهب على صناديق الاستثمار الراغبة في العمل تحت ترخيص تعهدات الاستثمار الجماعي في الأوراق المالية القابلة للتحويل (UCITS)، مع استثناء وحيد[1] فقط، كذلك يُسمح للكيانات المالية الهولندية التي ترغب في الاستفادة من وضعٍ مالي خاص معروف باسم (VBI) بالاستثمار في أي أصول مالية تقريبًا باستثناء الذهب.

ليست المصارف المركزية وحدها هي التي تخوض غمار هذه الحرب على الذهب وإنما كذلك المؤسسات المالية التجارية؛ فمنذ العام (2000م) أوقفتْ معظم المصارف الهولندية عمليات بيع الذهب، وكذلك أنهتْ خدمات إيداع الذهب للعملاء.

في عام (2013م)، ألغت مجموعة إيه.بي.إن أمرو (ABN AMRO) الهولندية ومصرف إسكتلندا الملكي (RBS) حسابات الذهب، وهي

(1) https://www2.blackrock.com/webcore/litService/search/getDocument.seam?venue=PUB-IND&source=GLOBAL&contentId=1111125006

الحسابات التي تتيح للمستثمرين استرداد قيمتها ذهبًا، حيث شرح كل من المصرفيين في رسالة لعملائهما أنَّ المصرف غيَّر قوانين حفظ المعادن الثمينة، وأنَّه لن يسمح بعد الآن بتسليم الذهب، وإنما فقط الأوراق المالية.[1]

يُسمح للمصارف في الولايات المتحدة بتقديم المشورة فقط للمستثمرين بشأن شراء أسهم الذهب، وفي يومنا هذا توجد أمثلة عديدة عن المصارف المركزية والتجارية التي تعمل جاهدة لإبقاء المستثمرين بعيدًا عن الاستثمار في الذهب.

59. هل سبقَ أن حُظرت الملكية الخاصة للذهب؟

دخل الاقتصاد الأمريكي في ركود عميق بعد انهيار وول ستريت عام (1929م)، وبعد أربع سنوات انهارتْ مصارف أمريكية عديدة، وأصبح أمر بقاء النظام المالي على المحكِّ، وقدَّم الرئيس روزفلت خطة إنعاش اقتصادي سُمِّيت (الصفقة الجديدة)؛ حيث تضمنت الخطة (قانون احتياطي الذهب) الذي أقرَّه الكونغرس في نهاية كانون الثاني/يناير (1934م)، وقد خوَّل هذا القانون الحكومة الاتحادية صلاحيات مصادرة كل الذهب لدى الاحتياطي الفيدرالي، ووضعه تحت إدارة وزارة الخزانة الأمريكية؛ كانت خطوة مخيبة للآمال بالنسبة إلى معظم مصرفيي وول ستريت؛ ففي عام (1913م) كانوا

---

(1) http://www.zerohedge.com/news/201324-03-/another-gold-shortage-abnhalt-physical-gold-delivery

The Big Reset CS6.indd 171 1/18/16 10:54 AM

قد استولوا ليس فقط على طباعة الدولار من وزارة الخزانة وإنما أيضًا على توريد الذهب الوطني برمَّته، وفي الوقت ذاته خفضت قيمة الدولار بمقدار (69%)، وذلك برفع سعر صرف الذهب من (20,67) دولارًا إلى (35) دولارًا للأونصة.

وبذلك ارتفعت قيمة الذهب الذي وصل إلى وزارة الخزانة نحو ثلاثة مليارات دولار في يوم واحد، وأثَّر تخفيض قيمة الدولار مقابل الذهب من فوره تقريبًا في الاقتصاد، وارتفعت مبيعات المنتجات الأمريكية في الخارج بسبب انخفاض قيمة الدولار، ما أدى إلى زيادة الإنتاج الصناعي والمعروض النقدي، بينما تراجع مستوى البطالة.

استخدم روزفلت أيضًا سلطاته الرئاسية الخاصة لإصدار الأمر التنفيذي (6102) الذي منع المدنيين من حيازة الذهب، والنقود الذهبية أو شهادات الذهب، وكان يغرَّم كل من يُضبط بحيازته ذهب بغرامة قدرها (10,000) دولار (ما يعادل 180,000 دولار بحسب الأسعار اليوم)، وقد وثِّقت عدة حالات مصادرة قسرية للذهب، فيما سُمح للأمريكيين بالاحتفاظ بخمس أونصات من الذهب وفق أسعار عام (1933م) على هيئة عملات نادرة، وبقي هذا القانون نافذًا ومعمولًا به حتى عام (1974م)، والحقيقة التي لا يعرفها كثيرون هي أن الفضة كلها في الولايات المتحدة أُمِّمت بسعر (50) سنت للأونصة الواحدة في شهر فبراير/ شباط من عام (1937م).[1]

---

(1) Business Week, 27 February 1937.

وصدر أمرٌ تنفيذي آخر بخصوص مناجم الذهب الأمريكية؛ حيث حظر عليها تصدير الذهب وألزمها ببيع إنتاجها إلى وزارة الخزانة، أما في أوروبا فلم يكن هناك حظر على امتلاك الذهب، ولكن معظم البلدان لديها تشريعات تسمح للحكومة بحظر حيازة الذهب والفضة.[1]

60. متى بدأت الحرب على الذهب؟

يمكن العثور على أول دليل على تدخل الولايات المتحدة في سوق الذهب في وقت مبكر يرجع إلى عام (1925م)، عندما زيَّف الاحتياطي الفيدرالي المعلومات المتعلقة بممتلكات مصرف إنجلترا من الذهب؛ من أجل التأثير في أسعار الفائدة،[2] إلا أنَّ الحرب على الذهب لم تبدأ انطلاقتها الحقيقية حتى ستينيات القرن العشرين عندما بدأت الثقة بالدولار تهتز، حيث أدتْ الصراعات الجيوسياسية؛ مثل بناء جدار برلين وأزمة الصواريخ الكوبية وتصاعد العنف في فيتنام إلى تزايد الإنفاق العسكري للولايات المتحدة؛ الأمر الذي أدى إلى تزايد العجز في ميزانيتها وسط مخاوف متزايدة في دول أخرى حيال قيمة احتياطياتها من الدولار، وكذلك أدى إلى ظهور علامات على أنها بدأت بتجميع الذهب، وقد نشرتْ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية

(1) قانون الطوارئ الخاص بالحركة المالية، المقال 26 (25 مايو/أيار 1978م).

(2) http://www.gata.org/node/8327

(CIA) مذكرة قدَّمت فيها (المداولات الإدارية رفيعة المستوى المتعلقة بالذهب).[1]

حُدِّدت الإستراتيجية الأمريكية بوضوح:

- نحن (الولايات المتحدة) نخسر نفوذنا في العالم عندما:
  - يكون الدولار ضعيفًا في سوق الصرف.
  - يكون هناك تدفق كبير للذهب؛ و/أو.
- نحن مضطرون للضغط على الدول لتحتفظ بالدولار.
- لنستمر بهذه الضغوط فإستراتيجيتنا هي:
  - أنْ نعزل أسواق الذهب الرسمية عن الخاصة عن طريق الحصول على تعهد من المصارف المركزية أنها لن تشتري الذهب وتبيعه إلا فيما بينها.
  - أن ندفع جنوب إفريقيا لتبيع إنتاجها من الذهب في الأسواق الخاصة، وهذا كفيل بإبقاء الأسعار الخاصة عند مستويات منخفضة.

ووضعتْ مذكرة سابقة من عام (1961م) تحت عنوان إجراءات صرف العملات الأجنبية في الولايات المتحدة جاء فيها: الاحتياجات والأساليب خطة تفصيلية للتعامل مع أسواق العملات والذهب عن

---

(1) يمكنك قراءة الوثيقة الكاملة من هنا: http://www.zerohedge.com/article/cia-chimes-goldcontrol-highlights-historical-gold-foreign-holdings-shortfunding

طريـق التدخـلات الهيكلية مـن أجل دعم الـدولار والحفاظ على سـعر الذهب عند (35) دولارًا للأونصة.[1] إنه لأمر حيوي للولايات المتحدة أنْ تديـر سـوق الذهب، وإلا يمكن للدول أن تسـتبدل دولاراتها الفائضة بالذهب، ومن ثم يكون في وسعها بيع هذه الأونصات الذهبية في سوق الذهب الحرة بسعر أعلى.

61. كيف كانت أمور سعر الذهب تدار؟

فـي اجتماع لرؤسـاء المصـرف المركزي في مصرف التسـويات الدوليـة (BIS) عام (1961م)، اتُّفق على إتاحة ما قيمته (270) مليون دولار مـن الذهب من قِبل الدول الثماني المشـاركة، فيما يُعرف بمركز ذهب لندن[2]، وقد ركَّز على منع أسعار الذهب من الارتفاع فوق مستوى (35) دولارًا للأونصة، وذلك ببيع حيازات الذهب الرسمية من خزائن الذهب في المصارف المركزية.

كانت الفكرة أنّه إذا حاول المستثمرون اللجوء إلى الذهب بوصفه ملاذًا آمنًا، فإنَّ مركز ذهب لندن سـيُغرق السوق بالذهب لمنع أسعاره مـن الارتفـاع، وفـي أزمـة الصواريخ الكوبية فـي عـام (1962م) بِيع ما يعـادل (60) مليـون دولار مـن الذهب علـى الأقل بين 22 و24 من شـهر

---

(1) http://fraser.stlouisfed.org/docs/historical/martin/2319610405-06-.pdf

(2) فرديناند ليبس، حروب الذهب (2002).

أكتوبر/تشرين الأول[1]، وضخَّ صندوق النقد الدولي (IMF) مزيدًا من الذهب ليباع في السوق عند الحاجة.

إسهامات البلدان المشاركة في مركز ذهب لندن[2]

الولايات المتحدة	مليون دولار 135 $	(120 tonnes)
ألمانيا	مليون دولار 30 $	(27 tonnes)
إنجلترا	مليون دولار 25 $	(22 tonnes)
إيطاليا	مليون دولار 25 $	(22 tonnes)
فرنسا	مليون دولار 25 $	(22 tonnes)
سويسرا	مليون دولار 10 $	(9 tonnes)
هولندا	مليون دولار 10 $	(9 tonnes)
بلجيكا	مليون دولار 10 $	(9 tonnes)
الإجمالي	مليون دولار 270 $	

كان على الدول المشاركة كذلك أنْ تعلن أنَّها لن تشتري الذهب في السوق المفتوحة من بلدان مثل روسيا أو جنوب إفريقيا، ولم تُوثَّق هذه الاتفاقيات على الورق في مصرف التسويات الدولية؛ وذلك لضمان السريَّة التامة.[3]

---

(1) فرديناند ليبس، **حروب الذهب** (2002).

(2) خسرت المملكة المتحدة (1800) طن بين عامي 1960م و1971م، وانخفضت حيازتها للذهب تقريبًا من (2500) طن في عام 1960م إلى ما يزيد قليلًا على (310) أطنان مترية في نهاية عام (2013م)

(3) كُشِف عن هذا الاتفاق من قِبل تشارلز كومبس (Charles A. Coombs) الذي كان مسؤولًا عن صفقات الذهب في ذلك الوقت، في سيرته الذاتية المفتوحة إلى حد يثير الدهشة، (1960م).

ونُشرت في عام (2010م) مجموعة من البرقيات الأمريكية السرية تعود لعام (1968م) عن طريق ويكيليكس.[1] تصف هذه الرسائل ما حدث لإبقاء أسعار الذهب تحت السيطرة، حيث يتضح من هذه الرسائل أنَّ الهدف كان إقناع المستثمرين بعدم جدوى المضاربة على ارتفاع أسعار الذهب؛ يتحدث أحد التقارير عن حملة إعلامية لإقناع العامة أنَّ المصارف المركزية ستبقى هي المسيطرة على الذهب، وبالرغم من هذه الجهود حُلَّ مركز ذهب لندن في مارس/آذار (1968م)؛ وذلك لأن فرنسا أوقفت تعاونها معه، وبقي المركز مغلقًا لأسبوعين، وارتفع سعر الذهب في الأسواق الأُخرى حول العالم من فوره بنسبة (25%).

حتى إنَّ فرنسا خرجت من بنية القيادة في حلف شمال الأطلسي (NATO)[2]، وكانت تلك خطوة بالغة الأهمية بالنظر إلى الخطر الذي كان يمثله الاتحاد السوفييتي على القارة الأوروبية في الحرب الباردة، وأظهرتْ بوضوح أنَّ فرنسا كانت تنأى بنفسها أكثر فأكثر عن الولايات المتحدة.

---

(1) http://www.zerohedge.com/article/declassified-state-dept-data-highlightsglobal-high-level-arrangement-remain-masters-gold

(2) http://www.dailymail.co.uk/news/article-1161642/As-France-rejoins-NATOhumorous-reminder-missed-them.html

وكانت نهاية مركز ذهب لندن بمثابة انطلاقة لسوق الذهب الصاعدة التي استمرتْ لثلاثة عشر عامًا شهدتْ ارتفاع أسعار الذهب بنسبة فاقتْ (2500)%.

62. أثر صندوق النقد الدولي في الحرب على الذهب

في استجابة لـ(نقص الذهب) في سنوات مركز ذهب لندن، أنشأ صندوق النقد الدولي (IMF) في عام (1963م) صيغة جديدة للأصول الاحتياطية الدولية سُمِّيت حقوق السحب الخاصة (SDR)، وقد أُنشئت هذه الصيغة من لا شيء عمليًّا، وصُمِّمت ليأخذ الدولار مكانه بوصفه عملة احتياطية للعالم عند الحاجة[1]، وقد سُمِّيت حقوق السحب الخاصة سريعًا بـ(الأوراق الذهبية)؛ وذلك لأنها أُنشِئت من لا شيء.

---

(1) حدد صندوق النقد الدولي مبدئيًّا قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) بأنها كمية محددة من الذهب، تعادل دولارًا واحدًا، وقد خصصت (9,3) مليار وحدة؛ أي ما يساوي (9.3) مليار دولار بين عامي (1970م و1972م) بما يتناسب مع حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وأعاد صندوق النقد الدولي تعريف حقوق السحب الخاصة على أنها المتوسط المرجح للدولار الأمريكي، والجنيه البريطاني، والين الياباني، والعملات التي شكَّلتْ فيما بعد اليورو؛ وأُجري تخصيص ثانٍ بين عامي (1979-1981م) لـ(21.4) مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، ومع ذلك فإنَّ حقوق السحب آلت في معظمها إلى وحدة حساب تُستخدم في المقام الأول في دفاتر صندوق النقد الدولي، ويمكن تحويل حقوق السحب الخاصة إلى كل ما يمكن من العملات التي يرغب فيها المقترض في سوق الصرف على أساس سلة من العملات المرجحة دوليًّا، ويُقرض صندوق النقد الدولي عادةً الدولَ التي تستخدم الأموال المعينة في حقوق السحب الخاصة.

عمل الأمريكيون منذ عام (1975م) مع صندوق النقد الدولي محاولين التحكم في سوق الذهب عن طريق تفريغ أطنان منه؛ فيما يأتي أمثلة عن معاملات الذهب في صندوق النقد الدولي، أُجريتْ في أثناء أوقات الضغط على أسواق الذهب.[1] (كل ما يرد في الأمثلة هو من صفحة الويب لصندوق النقد الدولي):

(1970م – 1971م)

من أجل دعم الدولار: (باع صندوق النقد الذهب للدول الأعضاء بكميات مماثلة تقريبًا للمُشتراة من جنوب إفريقيا في تلك المدة).

(1956م – 1972م)

لحماية الدولار: (بيع بعض الذهب التابع لصندوق النقد الدولي للولايات المتحدة، واستُثمرتْ العائدات في الأوراق المالية الحكومية الأمريكية؛ وذلك لتعويض العجز التشغيلي.)

(1976م – 1980م)

لتهدئة انفجار أسعار الذهب: (باع صندوق النقد ما يقارب ثلث ما كان في حوزته من الذهب آنذاك، (50) مليون أونصة، في أعقاب اتفاق بين الدول الأعضاء للتخفيف من دور الذهب في النظام النقدي الدولي).

---

(1) http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gold.htm

(1999م - 2000م)

لمواجهة استحقاق العام 2000: (في ديسمبر/كانون الأول من عام (1999م) أذِنَ المجلس التنفيذي بالتعامل بالذهب خارج السوق بأكثر من (14) مليون أونصة).

(2009م)

للتعامل مع التضخم الكبير في مرحلة ما بعد مصرف ليمان وعندما تجاوز الذهب مستوى الألف الدولار: ثمنًا للأونصة (في 18 سبتمبر/أيلول من عام (2009م)، وافق المجلس التنفيذي على بيع (400) طن من الذهب التي بلغت ثُمن مجموع حيازات الصندوق من الذهب في ذلك الوقت)[1].

أصدر بيان صحفي صادر عن دائرة الاتصالات لصندوق النقد الدولي تعليقًا على مبيعات الذهب إعلانًا ضمنه التوصيف المختلف الآتي، وأدرجه بنصه حرفيًا: «للمساعدة على تمويل الكيانات المساهمة في صندوق النقد الدولي والمثقلة بالديون (HIPC)».

وعندما باع صندوق النقد الدولي مئتي طن أُخرى في عام (2012م)،[2] أعلن أنَّ (90%) من الأرباح على الأقل سوف تكرس لتعزيز النمو والحد من الفقر (PRGT)[3].

---

(1) http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2009/pr09310.htm

(2) http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2012/pr1256.htm

(3) http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gold.htm

63. كيف يُكدِّس صندوق النقد الدولي احتياطي الذهب لديه؟

يتلقى صندوق النقد الدولي معظم مخزونه من الذهب من الدول الأعضاء التي تدفع (25%) من حصص تمويلها له سبائك ذهبية؛ ذلك لأنَّ الذهب أثَّر مركزيًّا في النظام النقدي الدولي حتى انهيار اتفاقيات بريتون وودز (Bretton Woods) في عام (1971م). بعد سبع سنوات، قام صندوق النقد الدولي بتغيير جوهري في دور الذهب في النظام النقدي الدولي بإيقاف استخدامه بوصفه عاملًا مشتركًا بين دول العالم في سوق الصرف بعد الحرب العالمية الثانية، وأنهى استعماله الإلزامي في التعاملات بينه وبين الدول الأعضاء فيه.

تساءل محللون لسنوات عديدة عما إذا حدث نوع من ازدواجية الحساب بين الاحتياطي العالمي واحتياطي صندوق النقد الدولي.

وكردٍّ فعل صرح صندوق النقد في عام (2009م) بأنَّ: «على الأعضاء ألا يشملوا الذهب الخاص بصندوق النقد ضمن الاحتياطي الخاص بهم لأنّه من أصول صندوق النقد الدولي، وإنَّما على الأعضاء أن يضمُّوا الاحتياطي الخاص بهم في الصندوق ضمن احتياطياتهم الدولية»[1]، وهذا يعني أنَّ الذهب يأخذ قيمته لدى صندوق النقد

(1) http://arch09.goldtent.net/200903/04//find-the-imf-goldstolen-from-nearbycastle-sorry/

بالاعتماد على الميزانيات العمومية لكل من الصندوق والدول الأعضاء فيه.

ونشر المحلل الذي درس هذا الموضوع باستفاضة استنتاجاته على مدوَّنته الخاصة[1]:

«بين عامي (1958م) و(1959م) حدث أول ازدياد رئيس في مخزون صندوق النقد من الذهب منذ عام (1945م)؛ عزز ذلك حيازات الذهب المؤسساتية بـ(797) طن. في الوقت ذاته، تراجعت حيازات المصرف المركزي -المصدر المفترض لهذا الذهب- انخفض بمقدار (48) طنًا فقط... صندوق النقد يملك الذهب ولا يمنحه، وإنما يخصصه للدول الأعضاء، وهي بدورها يمكنها أن تمنحه بنفسها (وتُدرجه ضمن احتياطي الذهب المعلن الخاص بها)».

هناك إقرار آخر بخصوص ازدواجية الحساب في بحث خاص بصندوق النقد الدولي عام (2006م)[2].

(1) http://theostrichhead.typepad.com/index/201004//imf-gold-holdings-whymine-the-stuff-when-your-accountants-can-create-it.html

(2) http://www.imf.org/external/np/sta/bop/pdf/resteg11.pdf

وافقت مجموعة خبراء الأصول الاحتياطية (RESTEG)[1] على أنَّ قضايا ازدواجية الحساب قد ترفع كلًّا من مبيعات الذهب المخصص وغير المخصص المكتسب من خلال المقايضة والقروض على حد سواء؛ وهناك من أشار إلى أنه يتعين إيجاد حل لهذه الازدواجية الحسابية على الرغم من إشارة على الرغم من أن آخرين لاحظوا أنَّها ليست قضية جديدة.[2]

وقد نشر موقع Centralbanking.com ، وهو موقع متخصص بأخبار المصارف المركزية، تقريرًا عن هذا الموضوع تحت عنوان **اعتراف صندوق النقد الدولي بازدواجية حساب الذهب**[3] .

64. هل هناك حالات أُخرى من الازدواج الحسابي في الولايات المتحدة؟

يمكن العثور في احتياطي الذهب القومي في الولايات المتحدة على ميزانيتين مختلفتين.[4] عندما أنشأ المصرفيون في المصرف المركزي مصرف الاحتياطي الفيدرالي في عام (1913م) ، فهم لم

(1) RESTEG: مجموعة الخبراء التقنيين في الأصول الاحتياطية (reserve assets technical expert group)، وهي لجنة صندوق النقد الدولي المشرفة على إحصاءات ميزان المدفوعات.

(2) نتيجة لذلك، قدَّر خبراء في ازدواجية الحساب أن النصف من (30) ألف طن من احتياطي الذهب الرسمي الكلّي يمكن أن يكون في الواقع قد أُقرِض وبيع من قِبل المصارف المركزية

(3) http://www.centralbanking.com/central-banking/news/1407346/imf-admitsdouble-counting-gold

(4) http://www.federalreserve.gov/releases/h41/current/

يحتكروا فقط طباعة الدولارات من الحكومة وإنما كذلك صادروا احتياطي الذهب الوطني الذي انتهى به الأمر ليصبح جزءًا من ميزانية الاحتياطي الفيدرالي، ومن ثم فقد أمَّم الرئيس روزفلت الذهب في عام (1933م) وأعاد احتياطيات الفيدرالي من الذهب إلى وزارة الخزانة الأمريكية، ومع ذلك فقد أصدرت الخزانة شهادات الذهب لمصارف الاحتياطي[1]؛ لذلك فهذا الذهب ما زال يظهر في الميزانية العمومية للاحتياطي الفيدرالي.[2]

وتساءل السيناتور الجمهوري السابق رون باول في عام (2011م) عما إذا كانت (إيصالات الذهب) التي أُصدرت إلى مصارف الاحتياطي الفيدرالي تخولهم سلطة طلب الذهب وتلقيه من وزارة الخزانة، ويؤكد استجواب المستشار العام لمصرف الاحتياطي الفيدرالي سكوت ألفاريز من قِبل الكونغرس الأمريكي أنَّ (شهادات الذهب) كانت وثائق محاسبية وأنها جزء من الميزانية العمومية للمصرف[3].

يمكننا أن نجد أمثلة أكثر في العالم بخصوص الذهب الورقي والمهتمين بالذهب؛ أصبحت صناديق المؤشرات المتداولة (ETF) لاعبًا رئيسًا في أسواق الذهب والفضة، وتتبع صناديق مؤشرات

---

(1) http://www.coinweek.com/bullion-report/fed-releases-document-provingit-has-lied-about-gold-swaps-and-gold-price-manipulation/

(2) إذا كان لا بدَّ من إعادة تقويم الذهب، فسيُعاد كذلك تقويم شهادات الذهب.

(3) http://www.globalresearch.ca/us-gold-reserve-audit-show/5326810

التداول لمؤشر أساسي أو قيمة معينة بأكبر قدر ممكن، وقد أصبحت هذه الصناديق رائجة لأنها خاضعة للتجارة مثل الأسهم ولكن بتكاليف أقل، وقد طُرح للتداول منذ عام (1993م) أكثر من (700) صندوق مؤشرات متداولة تتبع أنواع المؤشرات والسلع كلها[1].

من المفترض أن يكون الذهب التابع لصناديق المؤشرات المتداولة مدعومًا بالكامل بالسبائك الذهبية كما جاء في النشرة الخاصة بهذه الصناديق؛ ولذلك يتبع ذهب صناديق المؤشرات المتداولة سعر الذهب بوصف ذلك نوعًا من الضمان؛ على العموم يشكك كثيرون فيما إذا كانت صناديق المؤشرات المتداولة تمتلك قطعًا ذهبية حقيقية.

ونُشر في مجلة فوربس (Forbes) في عام (2011م):

«أُثيرت شكوك حول مدى الثقة في إدارة الذهب مع تساؤلات حول حقيقة وجود مخزون ذهبي؛ وسمح أمين الحفظ في (HSBC) والمعروف عنه تحفظه الشديد فيما يتعلق بمخازنه، للصحفي في قناة (CNBC) بوب بيساني (Bob Pisani) برؤية أحد مخازنه ولكنْ بعد تسليم هاتفه الخلوي، وقد اصطُحب بشاحنة صغيرة ذات نوافذ مظللة إلى مكان غير معروف، وهناك أمسك بيساني سبيكة ذهبية، وأوضح

(1) http://www.nyse.com/pdfs/etfs7109.pdf

أنَّ السبائك جميعها مرقَّمة ومسجَّلة، وقد لاحظ زيروهيدج بذكائه أنَّ السبيكة التي أمسكها بيساني كانت مفقودة من القائمة الحالية، ما أثار مزيدًا من الشكوك والتكهنات».

اكتشف محللٌ آخر أنَّ الرقم التسلسلي (الفريد) للسبيكة التي أمسك بها بيساني يمكن إيجاده ضمن قائمة أُخرى للذهب التابع لصندوق المؤشرات المتداولة (ETF).

65. كم مرة دُقِّق الاحتياطي الأمريكي في فورت نوكس؟[1]

في عام (1933م)، بعد أن أجبر الرئيس روزفلت الأمريكيين على بيع ممتلكاتهم من الذهب إلى الخزانة الأمريكية، دعت الحاجة إلى وجود مخزن ذي مساحة كبيرة لتخزين الاحتياطي الحكومي من الذهب، فشُيِّدت خزائن جديدة لهذا الغرض في فورت نوكس بولاية كنتاكي، حيث تحوي فورت نوكس الآن قرابة (4500) طن متري من السبائك الذهبية؛ أي نحو (3%) من الذهب المصقول كله، وهذا ثاني أكبر مستودع في الولايات المتحدة؛ أما المستودع الأكبر فيقع في مانهاتن وهو مخزن تحت الأرض تابع لمصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، ويحوي (7000) طن متري تقريبًا، بعضها على سبيل الأمانة لدول أجنبية.

(1) فورت نوكس (Fort Knox): قلعة فورت نوكس هي الخزانة الرئيسة لاحتياطي الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأُجريت عمليات تدقيق عشوائية قليلة على مخزون الذهب في فورت نوكس بين عامي (1974م) و(1986م)،[1] إلا أنَّ الشكوك لا تزال تتزايد حول احتياطي الذهب في الولايات المتحدة، وقد شكك عضو الكونغرس السابق، رون باول الذي كان مرشحًا رئاسيًّا جمهوريًّا في عام (2012م) ورئيس اللجنة الفرعية للسياسة النقدية المحلية التابعة للجنة الخدمات المالية في الكونغرس، في سياسة الخزانة الأمريكية بشأن احتياطي الذهب لسنين عديدة، حتى إنَّه دعا إلى مراجعة احتياطي الذهب في عام (2011م) ولكن طلبه رفض[2]، إلا أنَّ احتياطي الذهب الرسمي في فورت نوكس لم يُراجَع على الإطلاق.[3]

في عام (1981م)، برزت تقارير صحفية عدة عن ضياع الذهب في فورت نوكس؛ وعنونت صحيفة صنداي اكسبرس البريطانية إحدى مقالاتها **الولايات المتحدة تحقق في سرقة فورت نوكس**، متحدثة عن سرقة (165,1) مليون أونصة من الذهب تزعم أنَّ الولايات المتحدة فقدتها بين عامي (1961م) و(1971م).

---

(1) http://www.globalresearch.ca/us-gold-reserve-audit-show/5326810

(2) http://money.cnn.com/201124/06//news/economy/ron-paul-gold-audit/

(3) لا يُسمح للزوار لأسباب أمنية بالدخول إلى المستودع، وكان الاستثناء الوحيد هو السماح لأعضاء من الكونغرس بدخوله للتفتيش إضافة لوسائل الإعلام في 23 سبتمبر/أيلول من عام (1974م).

ونقلتْ الصحيفة عن الدكتور بيتر بيتر المستشار المالي للرئيس الراحل جون كينيدي، إعرابه عن اعتقاده بوقوع السرقة في أواخر ستينيات القرن العشرين عندما نقلت الولايات المتحدة (233) مليون أونصة من فورت نوكس إلى مصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ومصرف إنجلترا في لندن؛ ووفقًا للمقال، فإنَّ (23,1) مليون أونصة وصلتْ إلى مصرف الاحتياطي الفيدرالي في حين وصلتْ (45,2) مليون أونصة بأمان إلى إنجلترا، ولم تُعرف وجهة (165,1) مليون أونصة متبقية، وقد صرح الدكتور بيتر أنَّ محاولاته لمعرفة ما حدث عُرقِلَت من قِبل مسؤولي وزارة الخزانة.

وأقل ما يقال عن رد الفعل الرسمي من جيري نيسنسون؛ نائب مدير أنشطة سوق الذهب في وزارة الخزانة، هو أنّه كان غريبًا، حيث قال: «لقد حقّقنا في مزاعم الدكتور بيتر ومن يدعمه، ونؤكد أنّ الذهب لم يُسرق، نحن لا نخفي شيئًا وإنما قد أساؤوا تفسير سجلاتنا، فالذهب يجري صقله ليكون بجودة أفضل وتلك الأونصات وصلتْ إلى الفرن». كما تمت الإشارة في مجلة المال (Money Magazine) في يناير/كانون الثاني من عام (1980م) إلى إمكانية وجود مخالفات في مكتب الفحص في الولايات المتحدة (the US Assay Office) في نيويورك حيث شُحن الذهب جميعه.

وقد زاد اكتشاف بعض السبائك المكونة من التنغستين المطلي بالذهب[1] الشائعات حول استبدال سبائك الذهب بأُخرى مزيفة، وبعد أنْ رفضتْ الحكومة الأمريكية السماح بمراجعة الذهب في فورت نوكس، حتى بعد مطالبات عدة من أحد أعضاء الكونغرس، فإنَّ هذه الشائعات ستتواصل وتزداد.[2]

66. هل تغيَّرت خطة اللعبة بعد عام (1980م)؟

في كتابه **الخداع والمفاسد في مصرف الاحتياطي الفيدرالي (Deception and Abuse at the Fed)**، يشرح روبرت أورباخ كيف ضلل مصرف الاحتياطي الفيدرالي حتى الكونغرس بخصوص سياساته النقدية؛ ففي حين أنَّ الاحتياطي الفيدرالي مُلزمٌ وفق القانون بتسجيل اجتماعات لجنته الفيدرالية، إلا أنَّه ادّعى لسنوات عديدة عدم وجود محاضر لهذه الاجتماعات، ثم ظهرتْ الحقيقة في النهاية بأنَّ الرئيس آلان غرينسبان قد أصدر تعليماته بإتلاف الأشرطة والحسابات جميعها؛ لا توجد محاضرُ مؤرشفة سوى للاجتماعات التي عُقدت في سنوات السبعينيات.

ونعلم من أحد المحاضر في مارس/آذار من عام (1978م) أنَّ موضوع التلاعب بأسعار الذهب كان مطروحًا للنقاش[3]. وخلال

(1) للتنغستين وزن الذهب ذاته تقريبًا.

(2) http://fofoa.blogspot.nl/200911//is-dollar-good-as-tungsten.htm

(3) http://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/files/FOMC19930518meeting.pdf

الاجتماع أشار رئيس الاحتياطي الفيدرالي ميلر إلى أنه لم يكن هناك من ضرورة لبيع الذهب من أجل تخفيض الأسعار وإنّما كان يكفي أنْ يُعلن عن نيَّة مصرف الاحتياطي الفيدرالي بيع الذهب، وقد أصبح هذا النوع من (إدارة التوقعات) قاعدةً أكثر منه استثناء، فقد أُعلن من خلال الصحافة مرارًا وتكرارًا أن مصرف الاحتياطي الفيدرالي أو صندوق النقد الدولي يدرس بيع الذهب، وشهدنا نتيجة ذلك انخفاض سعر الذهب في كل مرة.

وبالرغم من استعادة الثقة بالدولار في الثمانينيات، فقد فهم مصرف الاحتياطي الفيدرالي أنَّ عليه مواصلة حربه على الذهب؛ في مارس/آذار من عام (1993م) ناقش مجلس الاحتياطي الفيدرالي تأثير أسعار الذهب في توقعات التضخم، فعندما يتشكك الناس في قيمة الأوراق النقدية يميلون للجوء إلى الذهب ما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره، وقد أصبح هذا السيناريو واقعًا إثر سقوط الإخوة ليمان.

اقترح الرئيس آلان غرينسبان أنَّه يمكن لوزارة الخزانة الأمريكية بيع جزء صغير من احتياطي الولايات المتحدة من الذهب، وجاء محضر الجلسة على النحو الآتي:

> **عضو المجلس آنجل:** «إنَّ ما يحدد سعر الذهب إلى حد بعيد هو ما يتوجه الناس الذين يفقدون الثقة بالأوراق النقدية للجوء إليه بوصفه بديلًا للنقود، وهم يسعون للأمان من خلال امتلاك الذهب».

غرينسبان: «لدي قضية أُخرى أرغب في طرحها على طاولة النقاش؛ إنني متردد في ذلك ولكنْ اسمحوا لي أنْ أخبركم عن بعض القضايا المطروحة؛ إذا تحدثنا وفق علم النفس فالأمر يتأثر بالمقياس الذي نستخدمه، وكنتُ قد طرحتُ أمرًا على غافيرنور مولينز عمَّا يمكن أن يحدث إذا باعت وزارة الخزانة كمية قليلة من الذهب في السوق، ويبرز سؤال مهم هنا لأنّه إذا كان من شأن هذا الأمر أن يُخفِّض سعر الذهب فإنَّ المقياس لن يكون مجرد أداة للقياس، وإنما سيكون عملية تأثير نفسي في الأساس».

وشرح غرينسبان أنَّ انخفاضًا في سعر الذهب من شأنه تخفيف توقعات التضخم، وقد أراد تغيير ديناميكية تغيُّر أسعار الذهب بحيث تتوقف عن كونها جرس إنذار للتضخم، وقرر الاحتياطي الفيدرالي في عام (1995م) اختبار إمكانية إنشاء هيكلية خاصة تحت اسم (مقايضة الذهب) بحيث تُمكِّن من إحضار الذهب من احتياطيات المصارف المركزية الغربية؛ وذلك لأنّه من غير المسموح قانونيًّا للخزانة الأمريكية أن تبيع الذهب من الاحتياطي الخاص بها.

وجرت وفقًا لهذا الترتيب مقايضة الذهب مع الاحتياطي الفيدرالي الذي كان يبيعه عن طريق مصارف وول ستريت للحفاظ على أسعاره عند مستوى منخفض، وعن طريق (اتفاقية المقايضة) كان يُصار إلى إقراض الذهب رسميًّا فقط؛ وهكذا يمكن للمصارف

المركزيـة الغربيـة أن تُبقيه ضمـن ميزانياتها العمومية كـ(مسـتحقات الذهب).

كانت خطة رائعة، وأبلغ الاحتياطي الفيدرالي المصارفَ المركزية الأجنبيـة أنـه يتوقـع أنْ تتجه أسـعار الذهب إلى مزيد مـن الانخفاض، وأصبحـت كميـات كبيـرة من ذهـب المصـارف المركزية متاحـة للبيع في السـوق المفتوحة. وكانت عملية سـهلة من الناحية اللوجستية؛ حيث إن خزائـن مصـرف نيويورك الاحتياطـي الفيدرالي كانـت تمتلك أكبر مجموعـة مـن مقتنيـات الذهـب الأجنبيـة، سـيما وأن عددًا مـن الدول الغربيـة كانـت قد اختارت أنْ تحفظ مقتنياتهـا من الذهب في الولايات المتحدة بعيدًا عن مخاوف غزوٍ ألماني أو سوفياتي.

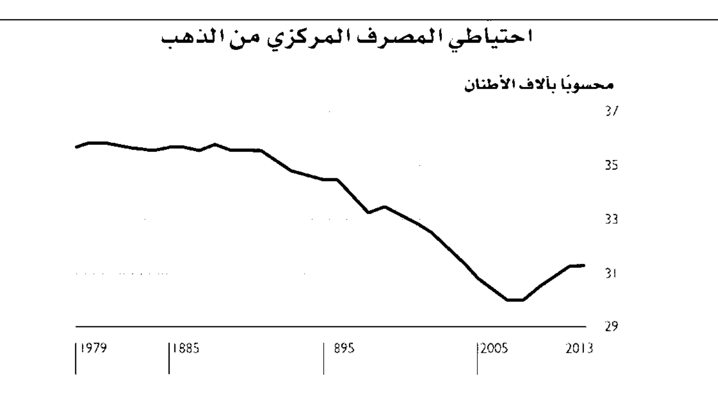
كانـت مصـارف أوروبيـة عـدة علـى اسـتعداد لتزويـد الاحتياطي الفيدرالـي بالذهـب للمسـاعدة، وقـال غرينسـبان فـي جلسـة اسـتماع للكونغرس في عام (1998م): «إنَّ المصارف المركزية على اسـتعداد لإقراض ما يكفي من الذهب إذا ارتفعت أسعاره»[1].

بيعت كميات هائلة من الذهب بهذه الطريقة في نهاية التسعينيات، وكان يصـار إلى إغراق السـوق بمـا يُقدَّر بألف طن من الذهب كل عام، وبمـا أن إنتـاج الذهـب العالمـي مـن المنـاجـم كان قد تجـاوز ألفي طن سنويًّا في تلك الحقبة، فقد واظب سعر الذهب على الهبوط حتى لامس

(1) سجلّات الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية.

قاعًـا هـو الأدنــى على مدى عشــرين عامًـا؛ إذ بلغ سـعر أونصة الذهب (250) دولارًا في عام (1999م).

وتُظهـر التقارير السـنوية لمصارف مركزية عـدة نتائج مقايضة الذهـب هذه؛ وقد نُشـرت هـذه التقارير عن طريق المركـزي الهولندي (DNB) كاشـفًا عـن فقرة معنونـة بـ **الذهـب ومسـتحقات الذهب**، في حين كانت هذه الفقرة تُعنون في الثمـانينيات بـ **الذهب** فقط.



المصدر: كاسي للأبحاث

67. هل ساعد البريطانيون بتفريغ الذهب في عام 1999م؟

بـدأت المملكـة المتحدة بيـن عامـي (1999م) و(2002م) عملية كبيـرة لبيـع احتياطياتهـا مـن الذهـب عندمـا وصلـت أسـعار الذهـب إلــى أدنــى مسـتوياتها فـي (20) عامًا، وقبـل البدء أعلن وزيـر الخزانة غوردون براون أنَّ المملكة المتحدة سـتبيع أكثر من نصف احتياطياتها

مـن الذهـب في سلسـلة من المزادات؛ بهـدف تنويع أصـول الاحتياطي للمملكة المتحدة.

جـاءتْ ردة فعـل الأسـواق بنـوع مـن الصدمـة؛ لأنَّ قـرارات بيـع احتياطي الذهب لم تكن تتم بإنذار سـابق من الحكومات للمستثمرين؛ وكان بـراون يتَّبـع سياسـة الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض سـعر الذهب عـن طريـق الإعلان عن عمليات بيـع محتملة، وعليه لـم يكن المقصود من هذه الخطوة أنْ يحصل على أفضل سعر للذهب وإنما تخفيض سعر الذهب في السوق قدر الإمكان، وقد أدَّى هذا الإعلان السابق عن عملية البيع إلى انخفاض سـعر الذهب بنسـبة (10%) قبل المزاد الأول في 6 يوليو/تموز عام (1999م). وباعت المملكة المتحدة في النهاية (400) طن من الذهب تقريبًا في أكثر من (17) مزادًا في ثلاث سنوات فقط، فضلًا عن أنَّ سوق الذهب كان في أدنى مستوياته.

لطالمـا كانـت التكهنـات كثيـرة حـول السـبب الحقيقـي لقيـام بريطانيـا بإغـراق السـوق بالذهـب، الأمر الـذي كان له كبيـر الأثر في مسـاعدة الولايـات المتحـدة؛ كمـا شـرحتُ سـابقًا، إنَّ انخفاض سـعر الذهـب يدعـم الدولار بوصفه عملـة احتياطية للعالم، وقـد كان الطلب مرتفعًـا علـى الذهـب فـي عـام (1999م)؛ وذلك بسـبب توقيـع إتفاقية واشـنطن في سـبتمبر/أيلول عـام (1999م)، وقد وُقِّعت هـذه الاتفاقية بعـد تظاهرات في عـدة دول إفريقية منتجة للذهب ضد إغراق السـوق بالذهـب الـذي كان يحصل في التسـعينيات، وخلال خمس سـنين من

الاتفاقيــة (1999م_2004م) وافقت المصـارف المركزية الأوروبية على الحدِّ من مبيعات الذهب الكلية لتصبح (400) طن كل عام.

وأدَّى هـذا الإعـلان إلـى ارتفاع حاد في سـعر الذهـب من (260) دولارًا إلـى (330) دولارًا للأونصـة خـلال أسـبوعين، بالإضافة إلى أنَّ هنـاك سـببًا آخر لتزايد الطلب على الذهـب، وهو أنَّ المخاوف تركزت علـى مشـكلة الألفية[1] المرتبطة بالانتقال إلـى الألفية الجديدة (العام 2000م). ولتلبيـة المطالب المتزايدة المتعلقـة بالعام (2000م)، أقدم صندوق النقد الدولي[2] على بيع (14) مليون أونصة في ديسمبر/كانون الأول من عام (1999م) (كما ذُكر آنفًا).

وربمـا جاءت عملية غوردون بـراون لبيع احتياطي الذهب للمملكة المتحـدة تلبيـةً لطلـب مـن الولايـات المتحـدة[3]. وفي عـام (2008م) أصبحـت بعض مصـارف الولايات المتحدة التـي تناقص مخزونها من الذهـب في ورطة عندما ارتفعت أسـعار الذهـب ارتفاعًا كبيرًا في ذلك

---

(1) ظهرت في أواخر التسـعينيات تقارير صحفية تحدثت عن انهيار محتمل في الشـبكات المصرفية المعقدة: لأنّ أنظمة الحاسـوب تسـتخدم فقط خانتين رقميتين بدلًا من أربع خانات عند برمجة التاريخ. وخشـي كثيرون من أنَّ أنظمة الحاسـوب لن تتمكن من متابعة عملها؛ لأنَّ التاريخ على الحاسوب سينتقل إلى (1900) بدلًا من (2000).

(2) http://www.imf.org/external/np/exr/facts/gold.htm

(3) منـذ ذلـك الحـين دعمت الولايـات المتحدة كليًّا سياسـة السـيد براون. لا سـيما مسـاعيه لتولي رئاسة الوزراء عام (2007م). وتشير تقارير وسائل الإعلام من (2010م) إلى أن قرار براون ببيع الذهب لم يكن موضع ترحيب من قِبل مصرف إنجلترا. (موقع Zerohedge).

The Big Reset CS6.indd 195 1/18/16 10:54 AM

العام، وبدا الوضع سيئًا إلى درجة أنَّ انهيار المصرف أصبح وشيكًا، وقد نشرت التلغراف مقالًا في عام (2012م):

من المفهوم أنَّ اقتصار مخزون أحد المصارف الأمريكية المهمة على الصعيد العالمي على طنَّين من الذهب كان كافيًا للتشكيك في الملاءة المالية لهذا المصرف إذا حدث استرداد بالسعر السائد، ويشاع أنَّ مصرف غولدمان ساكس الذي لا يُفهم سبب تناقص مخزونه من الذهب إلى حدٍّ كبير، قد اقترب من الخزانة لشرح الوضع من خلال رئيس السلع غافين ديفيز، الذي أصبح فيما بعد رئيس شبكة (BBC) والمتزوج من سو ناي التي كانت تدير المكتب الخاص لبراون.[1]

وفقًا للتلغراف، فقد تولى المستشار اتخاذ قرار إنقاذ المصرف عن طريق إغراق السوق بالذهب البريطاني، الأمر الذي كسر الأسعار وأتاح للمصارف استعادة الذهب مع تحقيق أرباحٍ كذلك، ومن ثمَّ الوفاء بالتزامات القروض.

وفقًا لما نشره موقع (Zerohedge)[2]، في عام (2010م) فقد أخبر محافظ مصرف إنجلترا إدي جورج عدة أشخاص في محادثة خاصة في سبتمبر/أيلول (1999م) بالآتي:

(1) صحيفة التلغراف، 27 نوفمبر/تشرين الثاني، عام (2012م).

(2) http://www.zerohedge.com/article/did-gordon-brown-sell-uks-gold-keepaig-and-rothschild-solvent-more-disclosures-how-ny-fed-m

«سنكون على حافة الهاوية إذا ارتفع سعر الذهب أكثر من ذلك، ومن شأن مزيد من الارتفاع أنْ يؤدي إلى انهيار واحدة من المؤسسات التجارية أو أكثر، الأمر الذي سينسحب على بقية المؤسسات؛ ولذلك علينا الحدُّ من ارتفاع سعر الذهب بأي ثمن، لقد كانتْ عملية السيطرة على أسعار الذهب في غاية الصعوبة ولكننا نجحنا في ذلك؛ لقد كان الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نشطًا جدًّا في عملية تخفيض سعر الذهب، وكذلك كانت المملكة المتحدة».

68. مزيد من الأدلة على التخفيض الممنهج لأسعار الذهب

أكَّد مصرف أستراليا المركزي في عام (2003م) أنَّ احتياطياته من الذهب تستعمل في المقام الأول للتحكم في سعر الذهب، وفي تقريره السنوي لعام (2003م)، أعلن مصرف الاحتياطي الأسترالي: «أن أصول احتياطي العملات الأجنبية والذهب تستعمل في المقام الأول لدعم التدخل في سوق الصرف الأجنبي»[1].

وأكَّد مسؤول كبير في مصرف التسويات الدولية (BIS)، وهو وليام وايت هذا الاتجاه في مؤتمر عُقد في عام (2005م)، حيث رأى أنَّ هناك خمس مهام رئيسة للمصارف المركزية؛ إحداها هي التأثير في أسعار الذهب والعملات الأخرى، وقد وصف ذلك بقوله «توفير الاعتمادات الدولية والجهود المشتركة للتأثير في أسعار الأصول

---

(1) http://www.rba.gov.au/publications/annual-reports/rba/2003/pdf/2003- report.pdf

(بخاصة الذهب والعملات الأجنبية) عندما نرى أن ذلك سيكون مفيدًا»[1].

حتى إنَّ المصارف المركزية استعملت على الأقل إحدى شركات التنقيب عن الذهب لمساعدتها على الحفاظ على سعر الذهب تحت السيطرة، وقد أصبح هذا واضحًا في دعوى قضائية بدأتْ في عام (2003م) من قِبل تاجر الذهب بلانشارد ضد منتجات شركة باريك للذهب (Barrick Gold Corporation) وشركة JPMorganChase؛ أكَّدت شركة باريك أنَّها اقترضتْ الذهب من المصارف المركزية الغربية عن طريق (اتفاق مقايضة) استجابة لطلب الاحتياطي الفيدرالي لكي تبيع هذا الذهب في السوق[2]. ومن قبيل المصادفة أنَّ الرئيس السابق جورج بوش الأب كان يعمل مستشارًا لشركة باريك إبان إبرام تلك الصفقات المؤثرة[3]، وادَّعت باريك في دفاعها أنَّها كانت تعمل وفق أوامر من الاحتياطي الفيدرالي، واضعة نفسها في موقع العميل الذي يتصرف لحساب المصارف المركزية.

69. الطرق الحديثة للتلاعب بسعر الذهب

إنَّ الانتقال من الصراخ بالأوامر (حيث يقف المضاربون في ساحة التداول ويصرخون معطين الأوامر) إلى التداول الإلكتروني

(1) وليام وايت، بازل 2005.

(2) http://www.gata.org/files/BarrickConfessionMotionToDismiss.pdf

(3) http://www.gata.org/files/BarrickConfessionMotionToDismiss.pdf

أعطى فرصًا جديدة لوول ستريت (ومصرف الاحتياطي الفيدرالي) للسيطرة على الأسواق المالية، قدَّم المحامي المخضرم في وول ستريت، جيم ريكاردز في عام (2006م) ورقةً شرح فيها (كيف يمكن استخدام المشتقات للتلاعب بأسواق المواد الأساسية مثل النفط والنحاس والذهب).[1] حيث يشرح في كتابه الأكثر مبيعًا **حروب المال** كيف أنَّ حظر المشتقات في قانون العقود الآجلة (2000) قد فتح الباب أمام مضاعفة حجم هذه الأدوات التي تُنحَّى خارج الميزانيات العمومية للمصارف الكبرى وتنوعها ما يجعل مراقبتها تكاد أن تكون مستحيلة.

لقد أدَّتْ هذه التغييرات إلى تسهيل التلاعب بالأسواق المالية، بخاصةً لأنَّ أسعار المعادنْ كالذهب والفضة تُحدد من خلال العقود المستقبلية المتداولة في الأسواق العالمية، ويمكن التلاعب بالأسواق عن طريق بيع كميات كبيرة من عقود الذهب والفضة أو أي سلع أُخرى (على الورق)؛ لأنَّه حتى نسبة (99%) من هذه التعاملات تُدار لصالح المضاربين الذين لا يهدفون إلى الحصول على هذه المعادن بوصفها قطعًا معدنية بحد ذاتها وإنما الحصول على الأرباح ورقيًّا.

اجتاح المشاركون في السابق وما زالوا يجتاحون أسواق المعادن بـ (تسونامي) من أوامر البيع، بخاصةً مع بداية الأزمة الائتمانية؛

(1) جيم ريكاردز، حروب المال (2011) Jim Rickards, Currency Wars

فقد انخفض سعر الذهب بمقدار (200) دولار بعد يومين من هجوم المضاربين[1] وفي أبريل/نيسان من عام (2013م)، وانخفض سعر الفضة بنسبة (35%) في ثلاثة أيام في سبتمبر/أيلول من عام (2011م).

مثالٌ آخر: كان انخفاض سعر الفضة في 1 مايو/أيار من عام (2011م). في يوم الجمعة السابق لذاك التاريخ كان سعر الفضة قد وصل إلى مستوًى قياسي حيث بلغ أكثر من (50) دولارًا للأونصة، وبالمصطلحات التقنية فقد كانت هذه ثاني مرة يصل فيها سعر الفضة إلى ذروته هذه (في عام (1980م) وصل سعر الفضة إلى (50) دولارًا أيضًا).

هذا الأمر جعل الفضة عرضة للهجوم من قِبل التجار التقنيين؛ انطلق الهجوم حالًا بعد منتصف الليل عندما بدأتْ توقعات الأسواق الرقمية للذهب والفضة، وكانتْ كل من الأسواق المالية في اليابان والمملكة المتحدة مغلقةً بسبب العطلة، وكانت السوق الطبيعية بحالة ضعف شديدة بسبب ذلك، وبدا الأمر وكأنَّ عاصفة حلَّت بالسوق فقد أُغرقت بأوامر البيع (الرقمية).

---

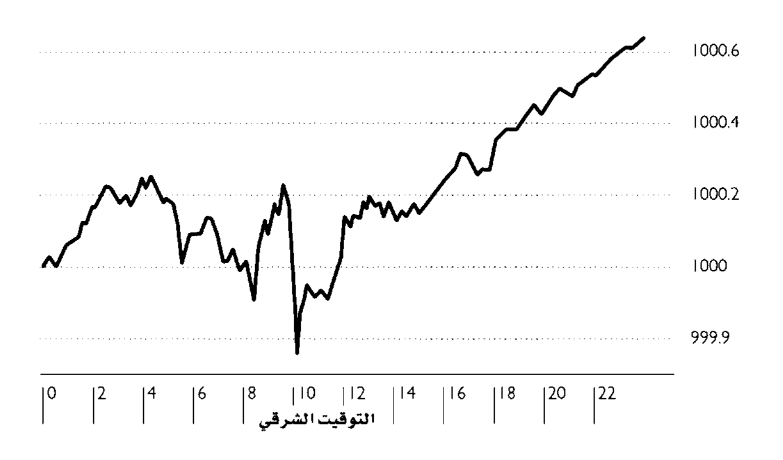
(1) وفقًا لدراسة قام بها المحلل غرانت ويليامز، كانت فرصة هجوم اليومين (حركة انحراف معياري بهذا الحجم خلال يومين) هي واحد على مليار.

وفي دراسة تحليلية، تغيرت أسعار الذهب اليومية كلها بين عامي (2002م) و(2012م)، وقد وجد المحلل الألماني ديمتري سبيك أنَّ معدل أسعار الذهب تهبط هبوطًا ثابتًا وواضحًا في ساعات عمل بورصة نيويورك.(1)

في عام (2011م)، أرسل المصرف الألماني اقتراحًا إلى عملائه البارزين عن كيفية الربح من (تخفيض سعر الذهب)، هذا مؤشر آخر على أنَّ من هم داخل اللعبة يُبلَّغون بهذه الاختلاسات للاستفادة منها في زيادة أرباحهم.



معدل السعر اللحظي للذهب



المصدر ديمتري سبيك (Dimitri Speck)

(1) http://www.seasonal-charts.com/intraday-metalle-gold.html

70. مزيد من الأدلة على التلاعب بأسواق المعادن الثمينة

في جلسة استماع لهيئة تداول السلع الآجلة الأمريكية (CFTC) في نهاية عام (2009م)، سرد تاجر الفضة أندرو ماغوير كيف كان شاهدًا على عمليات الهجوم على سعر الفضة، وقد أعلَم اللجنة أنَّه سمع مصادفةً كيف يتباهى التجار بكمية المال التي ربحوها عن طريق التلاعب بأسواق الذهب والفضة، وفي رسالة بالبريد الإلكتروني إلى عضوي اللجنة شيلتون وراميريز يشرح ماغوير كيف تلاعب تجار وول ستريت بأسواق المعادن الثمينة بخاصة في أيام انقضاء مدة الاختيار وعند الإعلان عن مستجدات اقتصادية مهمة.

من: أندرو ماغوير

مرسل: الثلاثاء 26 يناير/ كانون الثاني، (2010م)

الساعة 12.51 بعد الظهر

إلى راميرز إليود [CFTC]

From: Andrew Maguire

Sent: Tuesday, January 26, 2010 12:51 PM

To: Ramirez, Eliud [CFTC]

Cc: Chilton, Bart [CFTC]

Subject: Silver today

«عزيزي السيد راميرز:

The Big Reset CS6.indd 202 1/18/16 10:54 AM

أعتقد أنَّك مهتم بالنظر في تجارة الفضة اليوم؛ يهمني أنْ أخبرك كيف يمكن لبائع بمفرده أنْ يحرض على إيقاف البيع وفق رغبته، عندما يتخذ موقعًا مؤثرًا في سوق الفضة الصغيرة، تجري هذه الأحداث على نحو منتظم حيث نلاحظ عمليات بيع مدبرة (100%) عند مدة انقضاء الاختيارات، وتمديد العقد، وجداول الرواتب غير الزراعية[1] (بصرف النظر عما إذا كانت تدعو للتفاؤل أم لا)، وعلى نطاق أضيق في تعاملات الفضة اليومية».

وجاء ردُّ عضو لجنة CFTC راميريز بعد يوم:

من راميرز إليود [CFTC]

إلى آندرو ماغوير

أرسل: يوم الأربعاء 27 يناير/ كانون الثاني (2010م)

الساعة 4.04 بعد الظهر

الموضوع: إشارة إلى الفضة اليوم

From: Ramirez, Eliud [CFTC]

To: Andrew Maguire

Sent: Wednesday, January 27, 2010 4:04 PM

Subject: RE: Silver today

(1) تشير جداول الرواتب - باستثناء العاملين في القطاع الزراعي - إلى الإحصاء الذي يقدمه شهريًا مكتب العمل ويبين التغير في الوظائف (حجمها) باستثناء الوظائف في القطاعين الحكومي والزراعي.

«السيد ماغوير، شكرًا على هذه الرسالة، وعلى إبلاغي بالأمر».

في يناير/كانون الثاني من عام (2010م)، حذَّر ماغوير لجنة (CFTC) من هجوم وشيك، معطيًّا تفاصيل عن الكيفية التي سيتم وفقها الهجوم على أسعار الذهب والفضة في اللحظة التي ستُنشر فيها جداول الرواتب غير الزراعية، وقد وقع الهجوم تمامًا كما توقع ماغوير:

من: آندرو ماغوير

إلى: راميرز، إليود [CFTC]

بي شيلتون [CFTC]

أرسل يوم الأربعاء، 3 فبراير/ شباط (2010م)

الساعة 3.18 بعد الظهر

From: Andrew Maguire

To: Ramirez, Eliud [CFTC]

Cc: BChilton [CFTC]

Sent: Wednesday, February 03, 2010 3:18 PM

«أعتقد أنّه من المفيد لتحقيقاتك إذا أعطيتك رأس الخيط لما يبدو أنه عملية تلاعب ليوم الجمعة الخامس من فبراير/شباط.

سيُعلن عن عدد جداول الرواتب غير الزراعية في الثامنة والنصف بتوقيت ET. سيقع أحد هذين السيناريوهين، والاثنان سينتج منهما انخفاض سعر الفضة (والذهب) بموجة من المبيعات القصيرة المصممة للحصول على مستوى من الدعم ثم تتوقف هذه الموجة عند

سعر منخفض، وفي حين لا أشكُّ بقدرتي على الإفادة من هذا الإجراء القادم، فهو مجرد مثال عن سهولة التلاعب بالسوق إذا سُمح لك بموقع مؤثر من خلال مجموعة صغيرة من المضاربين. إنَّني أحذِّر من أنَّ مشتري السلع المادية بكميات كبيرة على موعد مع هذا الحدث لإنجاز سبقٍ في الاستحواذ على كميات من الذهب والفضة قدر ما يمكنهم؛ إنّها كيانات تمارس الاحتيال، بخاصة الأجنبية منها، الذين يعرفون كيف يتلاعبون بعمليات البيع القصيرة، ومن ثم يحوِّلون هذه الأوراق الذهبية إلى كميات حقيقية من الذهب المستلَم».

وهذا بريد إلكتروني آخر وصل من ماغوير بعد وقوع الهجوم:

من أندرو ماغوين

إلى: راميرز إيليود

بي شيلتون [CFTC]؛ دجي جنسلر [CFTC]

أرسل يوم الجمعة 5 فبرايل/ شباط (2010م)

الساعة 3.37 بعد الظهر

الموضوع: الفضة اليوم

From: Andrew Maguire

To: Ramirez, Eliud [CFTC]

Cc: BChilton [CFTC]; GGensler [CFTC]

Sent: Friday, February 05, 2010 3:37 PM

.Subject: Fw: Silver today

«رسالة أخيرة لتأكيد أنَّ التلاعب بالفضة مثَّل نجاحًا كبيرًا، وجرتْ الأمور تمامًا وفق ما خُطط لها كما توقعتُ البارحة. كيف لذلك أنْ يحدث لو لم تكن سوق الفضة تحت السيطرة التامة للأطراف التي تناقشنا بشأنها في مكالمتنا الهاتفية؟ لقد وفيتُ بالتزامي بعدم نشر مناقشاتنا، وآمل أن تكون على بيِّنة الآن ممن أجرى عمليات البيع القصيرة، وكيف قام بذلك (لديَّ نسخة بالتأكيد)، وأنا على يقين بأنَّك ستجد هذه العمليات القصيرة المُسيطَر عليها نفسها على وجه الدقة منذ أن اضطلعت شركة (JPM) بمسؤوليات مصرف بير ستيرنز (Bear Stearns) وحلَّت محله».

71. التحقيقات في التلاعب بأسواق المعادن الثمينة

طلب محلل أسواق الفضة تيد باتلر من لجنة (CFTC) الأمريكية مرارًا وتكرارًا خلال (27) عامًا النظر في احتمال وجود تلاعب في أسواق الفضة.[1] وفقًا لباتلر، فإنَّ لجنة (CFTC) «قد أجْرَتْ ثلاث مراجعات رسمية بشأن التلاعب بالفضة في آخر تسع سنوات». وفي أول سنتين، وصلتْ إلى أنَّه ما من تلاعب؛ وحتى عام (2008م)، نَفَتْ اللجنة في مناسبات عدة أنْ يكون هناك تلاعب بالفضة قد حدث.[2]

(1) http://www.cftc.gov/index.htm)Ensuring the integrity of the futures & options markets'

(2) http://www.bloomberg.com/news/201026-10-/silver-market-faced-fraudulentefforts-to-control-price-chilton-says.html

وفي التحقيق الثالث كانت هناك شكاوى مستمرة واعتراضات عدة من قِبل مستثمري الفضة حول العالم. في سبتمبر/أيلول (2008م) أكّدتْ لجنة (CFTC) أن شعبة الإنقاذ التابعة لها تحقق في (شكاوى بشأن سوء الإدارة في سوق الفضة).[1]، [2] وركّزت التحقيقات على آخر خمس سنوات، وعلى الرغم من أنَّ باتلر كان متابعًا لكل ما حدث في المراجعات الثلاث، إلا أنَّه لم يرده أي شيء لاحقًا من اللجنة حتى إنها لم تقابله.

قال عضو اللجنة بارت شيلتون في مناسبات عدة أنّه مقتنع بوجود «مساعٍ للاحتيال من أجل التحكم في أسلوب غير مباشر بسعر الفضة»[3]. علاوة على أنّه نشر تعليقات عامة عدة حول تركيز كبير على جانب ضيق من الفضة في بورصة شيكاغو التجارية (COMEX)، ونتج من هذه التعليقات دعوى قضائية ضد شركة جي بي مورغان (JPMorgan) التي كان لها دور أساسي في هذا الأمر.[4]

---

(1) http://wsf.typepad.com/wall-street-forecaster/201111//cftc-statementregarding-enforcement-investigation-of-the-silver-markets.html

(2) http://www.cftc.gov/PressRoom/PressReleases/silvermarketstatement

(3) http://www.scribd.com/doc/6520717812--09-11/FINAL-Consolidated-Class-Action-Complaint

(4) http://seekingalpha.com/article/234051-cftc-investigates-jpmorgan-hsbcsilver-market-manipulation-may-have-kept-prices-down

ردَّ قاضٍ في نيويورك الدعوى القضائية في نهاية ديسمبر/كانون الأول من عام (2012م).

في مارس/آذار من عام (2013م)، ظهرتْ تقارير صحفية عن تحقيق آخر تجريه لجنة (CFTC) حول التلاعب بالأسعار في السوق العالمية الكبرى[1]، ومن الواضح أن اللجنة شملت في تحقيقاتها في ذلك الوقت في أسواق الذهب كذلك، ولكن بعد خمس سنوات من التحقيق في شكاوى بشأن سوء إدارة متعلقة بأسعار الفضة، توصلت اللجنة في عام (2013م) إلى أنَّه ما من أساس للادعاءات بوجود تلاعب في أسواق الفضة.

وفي سبتمبر/أيلول عام (2010م)، نشر موقع (Zerohedge) واحدًا من حكمين إداريين لهيئة السلع المستقبلية المتداولة (CFTC) مكتوبين ومحفوظين يتكلمان عن: «أنا والسيد المحترم بروس ليفين (Bruce Levine). منذ عشرين عامًا تقريبًا وفي الأسبوع الأول للقاضي ليفين في عمله، جاء إلى مكتبي، وقال: إنَّه كان قد وعد ويندي غرام (Wendy Gramm)، رئيسة الهيئة حينها بأننا لن نحكم لصالح الشكوى، وستؤكد مراجعة حكمه أنَّه أنجز وعده، وواجه جيدج ليفين (Jedge Levine) تحت ستار التهكم من تطبيق القواعد، أصحاب الشكاوى المبتذلة بنقد لاذع بأسلوب عدائي حتى فقدوا الأمل ولم يبقَ

(1) http://online.wsj.com/article/SB100014241278873240777045783583815 75462340.html#printMode

أمامهم سوى أنْ يسحبوا الشكوى أو يقبلوا بتسوية مقابل أجر زهيد، بصرف النظر عن موضوع الدعوى».

72. هل يرغب المنظِّمون الآن في أن تكف وول ستريت عن تجارة السلع؟

أعلن الاحتياطي الفيدرالي في صيف عام (2013م) أنَّه «قد يعيد النظر في سياسته الممتدة لعقد من الزمن التي أتاحت للمصارف الاستثمارية بتوظيف أموالها وامتلاك أعمال محددة غير مصنَّفة؛ مثل المشاركة في أسواق السلع المادية».[1] وقد علَّق عضو لجنة (CFTC) بارت شيلتون في الأسبوع نفسه قائلًا: «لا أريد للمصارف أن تمتلك المستودعات سواء لتخزين الألومنيوم، الذهب، الفضة، أو أي شيء آخر». تشير هذه الكلمات إلى بداية إجراء له الأهمية ذاتها من قِبل الاحتياطي الفيدرالي ولجنة (CFTC) تجاه أنشطة مصارف وول ستريت في تجارة السلع.

وفي المدة عينها تقريبًا سُرِّبت رسالة من لجنة (CFTC) إلى الاحتياطي الفيدرالي من قِبل (CNBC)[2]؛ «حيث تطلب اللجنة بإلحاح من الاحتياطي الفيدرالي صياغة قانون فولكر (Volcker Rule) بصورة نهائية وحاسمة، بحيث يضمن عدم قيام المصارف بالمضاربة

(1) http://www.bloomberg.com/news/201305-08-/fed-should-reverse-commoditytrading-policy-cftc-s-chilton-says.html

(2) http://www.cnbc.com/id/100937811/print

في سوق السلع». ونشر بلومبرغ (Bloomberg) تقريرًا في اليوم ذاته يفيد بأنَّ لجنة (CFTC) أرسلتْ أيضًا رسائل إلى المصارف تطلب إليها «أنْ لا تتلف المستندات المتعلقة بالمستودعات المسجَّلة من قِبل البورصات مثل بورصة لندن للمعادن (LME) أو بورصة شيكاغو التجارية (COMEX)». والأدلة تتزايد لدينا، ولذلك يبدأ المنظمون تحركاتهم في هذا الشأن.

في السنة نفسها، أصدرت شركة جي بي مورغان إعلانًا مفاجئًا[1] حول قيامها ببيع مكاتبها في منطقة (One Chase Manhattan Plaza) إلى أشهر مجموعة صناعية في الصين.[2] وبالنسبة إلى متابعي المعادن الثمينة، وأفضل ما يعرف هذا العنوان هو مستودعات المعادن التي يرتبط بها المعادن الهائلة فيه، حيث تقع هذه المستودعات تحت الأرض على عمق ثمانين قدمًا في شارع ليبرتي 33 (33 Street)، وقد كانت تحوي عادةً ما يصل إلى (20%) من كمية الذهب في العالم.

كُشف عن عملية البيع بعد تقارير ظهرت[3] عن أنَّ كل حيازات شركة جي بي مورغان من الذهب قد سُحبت من مستودعاتها في

(1) http://www.huffingtonpost.com/nathan-lewis/wheres-the-gold-b-216896.html

(2) http://www.bloomberg.com/news/201318-10-/jpmorgan-selling-chasemanhattan-plaza-in-nyc-to-china-s-fosun.html

(3) http://sufiy.blogspot.co.uk/201307//jpm-gold-vault-chronicles-eligible-gold.html

منطقة (Chase Manhattan Plaza) شز مانهاتن بلازا، واكتشف موقع (Zerohedge) في وقت سابق أنَّ خزائن جي بي مورغان كانت قد تقع مباشرة مقابل مستودع الاحتياطي الفيدرالي الخاص بالذهب:

«... لقد علمنا أنَّ أكبر مستودع خاص وتجاري للذهب في العالم، والذي كان يقع في (Chase Manhattan)، والآن في (JPMorgan Chase)، قائم على الجانب الآخر من الشارع ذاته وعلى العمق نفسه تحت سطح الأرض، ويتوضع تمامًا على الجزء العلوي من الطبقة السفلى لمانهاتن، وكذلك المستودع التابع للاحتياطي الفيدرالي في نيويورك الذي هو وفقًا للعُرف العام، المكان الرسمي لأكبر مجموعة من الذهب السيادي والعام في العالم.

ولكن الحقيقة المذهلة كانت أنَّ منطقة (Chase Plaza) متصلة بالاحتياطي الفيدرالي عن طريق الأنفاق»[1].

ووصلت أخبار بيع جي بي مورغان[2] لمكتبها في منطقة (Chase Manhattan Plaza) بعد أسابيع فقط من إعلان المصرف أنّه كان (يعدُّ خيارات إستراتيجية بديلة لتجارته بالسلع المادية، بما فيها حيازاته من أصول السلع)، وأنّه (يخطط للاستحواذ على أعمال حيازة

---

(1) http://www.zerohedge.com/news/201302-03-/why-jpmorgans-gold-vaultlargest-world-located-next-new-york-fed

(2) http://www.zerohedge.com/news/201326-07-/jpmorgan-exit-physicalcommodity-business

السلع المادية من المعادن إلى النفط والمتاجرة بها)، ويظهر أنَّ هذه التطورات متعلقة ببعضها، وحقيقة أنَّ الشركة الصينية قد سُمح لها بشراء أكبر مستودعات الذهب الخاصة الواقعة تمامًا بالقرب من مستودعات الذهب التابعة للاحتياطي الفيدرالي في قلب المنطقة المالية من مانهاتن، لهي إشارة على أنَّ ثمة اتفاقية قد تكون عُقدت بين الصين والولايات المتحدة بشأن تخزين الذهب الصيني.

73. لماذا لم يُعلَن عن هذا التلاعب بالذهب من قبل؟

لقد تم ذلك من قبل،[1] ولكن الاتجاه الرئيس في الإعلام المالي أهمل كثيرًا هذه التقارير، ومنذ عام 2004م، نُشِرَ عدد مهم من الدراسات بشأن التلاعب بأسواق الذهب و/أو الفضة.

1. نشر المحقق الكندي الشهير إريك سبروت دراسةً شاملة في عام (2004م) **عديم النزاهة والوضوح _ التلاعب طويل الأمد بسعر الذهب**[2] (**Not Free, Not Fair _ the Long_Term Manipulation of the Gold Price**) تناول فيها بالنقاش مسألة التلاعب بسعر الذهب.
2. وفي عام (2006م)، نشرت شركة الوساطة المالية شيفرو (Cheuvreux) في لندن، وهي جزء من كريديت أجريكول

(1) http://www.mineweb.com/mineweb/content/en/mineweb-politicaleconomy?oid=101525&sn=Detail

(2) http://www.sprott.com/media/105296/not-free-not-fair.pdf

(Credit Agricole)، تقريـرًا[1] متصــلًا بإدارة سـعر الذهب تحت عنوان **إعادة التعامل بالذهب بوصفه نقدًا: بداية اكتناز الذهب (Remonetization of Gold: Start Hoarding)**.

وقـد توصَّـل المؤلفـون إلـى أنَّـه عـن طريـق إقراض الذهب، فالمصـارف المركزيـة الغربيـة تمتلـك فقـط نصـف مـا هو مسـجل من (30) ألف طـن من الاحتياطي الرسـمي العالمي من الذهب.

3. وبعد عام، نشـر محللا سـيتي غروب (Citigroup) جون هيل وغراهـام وارك تقريرهمـا الخاص: **الذهـب: ركـوب موجـة الانكماش** شـرحا فيه كيـف يواجه الذهـب عواصف في هذا العام بسبب استعادة المصرف المركزي لإمكاناته في البيع، التي تزامنت بوضوح مع صعود سـعر الذهب، وكان المقصود مـن هذه المبيعـات ووفقًا لسـيتي جروب، منع أسـعار الذهب من الارتفاع أكثر[2].

تكشف الدراسات كذلك معلومات عن دعوى قضائية ضد مورغان سـتانلي في عام 2007م[3]، لفرض رسـوم تخزين المعادن الثمينة، لكنَّ العملاء احتجوا بأنَّ مصرف وول ستريت لم يُحضِر ولم يخزن المعادن.

---

(1) http://www.gata.org/files/CheuvreuxGoldReport.pdf

(2) http://www.gata.org/node/5568/

(3) http://uk.reuters.com/article/200712/06//morganstanley-suit-idUKN1228014520070612

الفصل السادس

التحوُّل الكبير

«الذهب هو المال، كل ما عداه مجرد ائتمان».

جون بيربونت مورغان (1906م).

«أكره ارتفاع أسعار الذهب؛ لأنَّني أعلم أنَّ بعد ذلك سيتهاوى كل شيء».

لاري كولدو، 2006م CNBC.

«هذا النظام المالي العالمي الذي قدَّم كثيرًا من الائتمان بأسهل الطرق وعلى نحو متزايد، ربما وصل إلى النقطة التي لم يعد بإمكانه متابعة عمله بعدها بطريقة رسمية».

بيل غروس

مؤسس شركة بيمكو (PIMCO) للاستثمار (2012م).

«إنَّ ارتفاع أسعار المعادن الثمينة والسلع الأخرى هو مؤشر مبكر على توجهٍ للابتعاد عن العملات الورقية».

آلان جرينسبان

رئيس سابق لمصرف الاحتياطي الفيدرالي (2009م).

«إنَّ أيَّ إعلان صيني صريح بشأن الدور المركزي للذهب سيضعف من ثقة الشعب الصيني في العملة الورقية، وقد يعزز الاهتمام الزائد بالمعادن مع تأثيرات سلبية في استقرار البلاد...

ربما تعلن الصين عن زيادة في احتياطي الذهب نتيجة لتراكمٍ في مدة طويلة وعلى نحو معقول في الوقت الذي تجده السلطات الصينية مناسبًا، وهذا يشير إلى إعلانٍ مستقبلي محتمل عندما يرتفع سعر الذهب ارتفاعًا كبيرًا».

المنتدى الرسمي للمؤسسات النقدية والمالية (OMFIF)، الذهب، الرنمينبي ونظام الاحتياطي متعدد العملات (2012م)

* * *

مقدمة

يمكننا مقارنة الاقتصاد العالمي وعملاته بالناقلات العملاقة؛ حيث يجب أن تكون التغيرات جميعها الموجودة في المسار مدروسة سابقًا، وإذا كان من شيء يعلِّمنا إياه التاريخ، فهو أنَّ العملة تميل لتفقد مكانتها على صعيد الاحتياطي العالمي على مدى مدة طويلة من الانتقال، وغالبًا ما تواجه مرحلتها الأخيرة على مدى عقد من الزمن؛ لقد فُكَّ ارتباط الجنيه البريطاني بمعيار الذهب[1] مع بداية الحرب العالمية الأولى في عام (1914م)، ولكن مضتْ السنون حتى عام (1944م) حتى أصبح الدولار خليفة الجنيه (خلال آخر تحوُّل كبير).

وعلى الرغم من أنَّ الولايات المتحدة تفهم أنَّ الدولار سيفقد مكانته بوصفه عملة احتياطية للعالم ذات يوم، إلا أنَّ الأمريكيين سيحاولون الحفاظ على تفوقهم النقدي بقدر ما يمكنهم ذلك، وفي الواقع كان واضحًا بالنسبة إلى الأمريكيين في العام (1971م) أنَّ نهاية هذا النظام القائم على الدولار قد اقتربتْ.[2]

(1) في محاولة لإعادة الاستقرار، ظهر من جديد الاختلاف على معيار الذهب في عام (1925م). وتم التخلي عنه في 21 سبتمبر/أيلول (1931م).

(2) وقد قال نيكسون نفسه على التلفاز ذات يوم: «سنضغط من أجل إنجاز الإصلاحات اللازمة لإقامة نظام مالي عالمي جديد».

لقد تجاوز الاحتياطي الفيدرالي نقطة اللاعودة منذ أن بدأ بتسييل معظم الديون الصادرة حديثًا بوصف ذلك جزءًا من عمليات التسهيل الكمِّي، وربما حتى قبل عام (2020م) سيجد النظام المالي العالمي لنفسه نقطة ارتكاز مختلفة عن الدولار، وهناك عمليتان فقط؛ عملية إعادة تعيين يُخطَّط لها في وقت مبكر، أو واحدة تُنفَّذ في أعقاب الأزمة المالية، ويمكننا أنْ نتوقع من الولايات المتحدة أنْ تأخذ زمام المبادرة مرة أخرى قبل وقوع أزمة ثقة حقيقية.

74. لماذا تتوقع حدوث تحوُّل كبير للنظام المالي العالمي؟

يمكن تغيير نظامنا المالي بأي وسيلة طالما يمكن للشركاء التجاريين الأساسيين في العالم الاتفاق على التغيير، حيث هناك نموذجان للتغييرات: تلك التي يجري التخطيط لها في وقت مبكر ـ مثل تحوُّل بريتون وودز عام (1944م) التي أثَّرتْ في العالم كله تقريبًا ـ إضافة لتحوُّلات أصغر لازمة وفقًا للتطورات النقدية، ومن الأمثلة على هذه الأخيرة المارك الألماني المدعوم بالذهب بعد تضخم فايمر عام (1923م) في ألمانيا، وإغلاق المجال أمام الذهب في الولايات المتحدة عام (1971م)، وسرقة أموال المودعين في أثناء إنقاذ النظام المصرفي في قبرص عام (2013م).

هناك مشكلتان رئيستان في النظام المالي العالمي تجب معالجتهما:

1. نهاية دور الدولار الأمريكي بوصفه عملة احتياطية للعالم.

2. النمو الجامح في الديون والميزانيات العمومية للمصارف المركزية.

وبسبب هذه القضايا كلها، لم يكن أمام المصارف المركزية من مجال سوى شراء الوقت منذ بداية الأزمة الائتمانية عام (2007م)، ويتوقع العاملون من داخل مجال عالم المال أنَّ هناك حاجة ملحة جدًّا إلى القيام بإجراءات جذرية قبل عام (2020م).

في عام (2013م)، قال الصينيون بصراحة إنَّ الوقت قد حان لإيقاف (أمركة) العالم، ودعوا إلى (بحث تقديم عملة عالمية احتياطية جديدة لتكون بديلًا عن الدولار الأمريكي المسيطر).[1] وكان الصينيون قد درسوا الوضع المالي العالمي وفكروا ببدائل ممكنة،[2] ولكن نظرًا إلى حساسية القضية فلا شيء يمكن قوله على العلن؛ فأيُّ تصريحات رسمية حول خطة بديلة جديدة سيكون من شأنها تدمير السوق المالية (الخطة الأساسية) في الحال، ويعلم المخططون المركزيون أنَّ أفضل طريقة للقيام بهذا الانتقال المخطط تكون بالسرية التامة.

(1) http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aeFVNYQpByU4

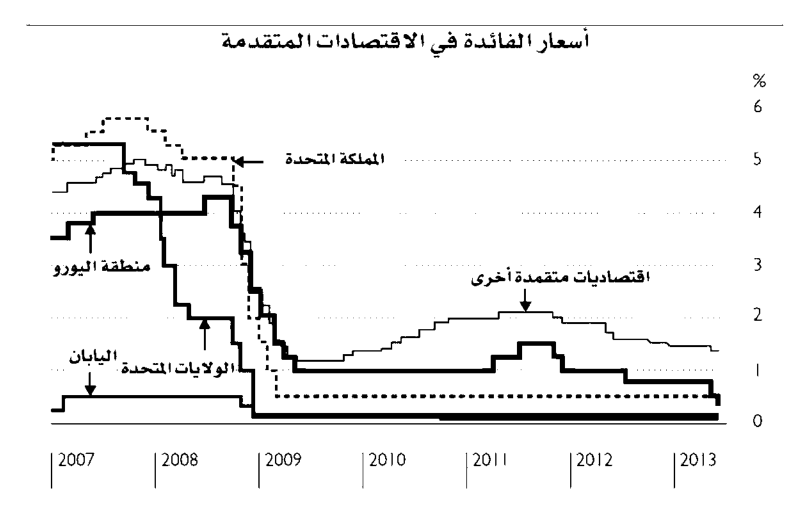
(2) 241 Reserve Accumulation and International Monetary Stability, 13.4.2010,http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010041310/.pdf

ولهـذا علـى المسـتثمرين أن يراقبـوا ما يقوم بـه المصـرفيون في المصارف المركزية بدلًا من الاستماع لما يقولونه، وأن يستعدوا باكرًا للتطورات القادمة.

يُنفَّذ عدد من الإصلاحات النقدية كالتي تمَّت في قبرص في أيام عطل نهاية الأسـبوع عندما تُغلَق الأسـواق المالية؛ ففي مناسبات كثيرة لا يكـون هنـاك ثمـة إشـارات تحذيرية ملموسـة، وإنما فقـط المطَّلعون علـى العمـل هـم من يكون لديهـم علم بأهـم التطورات (مثـل القائمين على صندوق التحوط أو المحفظة الوقائية) إضافةً إلى أصدقائهم من الأثرياء.

ولكـنْ هناك شـيءٌ واحد مؤكـد؛ في معظم الأزمـات والانعطافات الماليـة، يبقـى مقتنـو الذهـب والفضـة بمنـأى عـن التأثيرات السـلبية للأزمـات الماليـة؛ ذلـك لأنَّ الذهب ليـس دينًا مسـتحقًا لأيِّ جهة. لقد أوقفـت الصين شـراء سـندات الخزانـة الأمريكية في عـام (2010م)، وأصبحت تعتمد على الذهب أكثر من أي وقت مضى، في إشارةٍ لا يمكن تجاهلها، واشترى الروس الذهب بكميات كبيرة أكثر من أي وقت مضى كذلـك، منـذ بداية أزمة الائتمان عـام (2007م)؛ وتبدو جهود الولايات المتحـدة واضحـةً فـي اسـتمرار حربها علـى الذهب ما اسـتطاعت إلى ذلك سـبيلًا، في إشـارة إلى أنَّ الذهب قد يكون جزءًا مهمًّا من التحـوُّل المخطـط لـه، وإلا فسـيكون علـى الأقـل هو المـلاذ الآمن عندمـا تهبُّ العاصفة.

أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة



المصدر BIS

75. كيف يمكن تغيير النظام النقدي العالمي؟

ينظر معظم الناس للنظام المالي العالمي بوصفه نظامًا ثنائيًّا يتيح خيارين فقط؛ إما أن يعمل النظام (0) أو سينهار (1)، ويميلون إلى نسيان أنَّ هذا النظام هو نظام مرن للغاية، بحيث يمكن ضبطه بطرق عدة؛ ذلك لأن النظام الحالي صُمِّم من قِبل الإنسان ولا يتبع قوانين الطبيعة، بمعنى أنّه يمكن أنْ نُدخل عليه أي تغيير نرغب في إدخاله.

نظريًّا، يمكن إلغاء الديون كلها حول العالم في ظهيرة يوم أحدٍ، ومن ثم يمكننا البدء من الصفر مع ميزانية عمومية جديدة في الصباح اللاحق، فإذا أُعطي كل مواطن في العالم مبدئيًّا (1000) وحدة نقدية من العملة العالمية الجديدة التي سنفترض أنَّ المصارف والأعمال

التجارية كلها ستتعامل بها، فيمكننا البدء من جديد في الحال؛ يمكننا كتابة عقود الرهن العقاري كلها وتأميم العقارات كلها بنظامٍ يُدفع فيه الإيجار للدولة. لا شك أنَّه من الصعوبة بمكان أنْ نتخيل هذا النوع من السيناريوهات، ولكنْ عندما تشتد بنا الحاجة قد يصبح هذا السيناريو حلًّا ينطوي على ضرب من الإبداع.

نحن لا نعيش في عالم ثنائي يحكمه اللونان الأبيض والأسود فقط، وإنما في الواقع هناك (256) درجة ظل للون الرمادي فقط؛ ولذلك فمن المنطقي أكثر أنْ نسعى لتكون نتيجة التحول المالي الكبير في منطقةٍ ما بين (1 و256)؛ فلنفترض أنَّ بعض الديون سيُلغى، وستُؤمَّم أجزاء من النظام المالي، كما حدث مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في عام (2008م).

إنَّ هذا التحول الكبير سينقل نظامنا المالي ببساطة إلى المرحلة اللاحقة، فالجهات المشاركة كلها في هذا النظام (الولايات المتحدة، ودول اليورو، ومجموعة البريكس، واليابان، والشرق الأوسط) لديها كثير مما هو معرض للخسارة إذا ظلَّت تنتظر طويلًا حتى تبدأ بإجراء التغييرات اللازمة، وتعلم الولايات المتحدة أنَّ لديها كثيرًا جدًّا عرضة للخسارة، وتفهم أنَّها يجب أنْ تأخذ زمام المبادرة من جديد، تمامًا كما فعلتْ في عام (1944م) (بريتون وودز 1.0) وفي عام (1971م) (بريتون وودز 2.0)، ونحن الآن في انتظار بريتون وودز (3,0).

76. منذ متى بدأ الناس بالتخطيط لنظام نقدي عالمي جديد؟

مباشرةً بعد انهيار الأسواق المالية حول العالم في عام (2008م)، بدأ صندوق النقد الدولي وجهات أُخرى إطلاق عملية عصف ذهني حول المرحلة القادمة في نظامنا المالي العالمي، ونشر صندوق النقد في عام (2010م) تقريرًا يبحث في إمكان نشوء نظام مالي من دون الاعتماد على الدولار:[1]

«وينطوي النظام الحالي على عيوبٍ خطيرة تغذي سياسات معينة ـ تراكم الاحتياطيات وإعادة تشكيلها ـ وتسهل انتهاجها، وهي من النوع الذي يمكن تحمُّل نتائجه في نهاية المطاف، ما يعرِّض النظام لأخطار وصدمات لا يمكن تلافيها أو إصلاحها. سواء أكان النظام النقدي الدولي (IMS) مستقرًّا أم لا فهو سيعتمد على سياسات الاقتصادات الرئيسة، ولكنَّ البحث الذي أتيت لتوي على ذكره يطرح عددًا من سبل الإصلاح؛ الأمر الذي من شأنه الإسهام في جعل السياسات النقدية الدولية أكثر استقرارًا والحد من الطلب على الاحتياطيات الدولية وتنويع مكوناتها، إنَّ كثيرًا من الإصلاحات يتطلب صورًا جديدة ومعقدة نسبيًّا من التعاون الدولي، وعليه يجب أنْ يُنظر إليها على أنَّها جهد طويل الأمد».

(1) Reserve Accumulation and International Monetary Stability, 13.4.2010, http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010041310/.pdf

لقد أضاف صندوق النقد الدولي في عام (2012م) الدولار الأسترالي والكندي ـ العملتين الغنيتين بالسلع الأساسية والرائدتين عالميًّا ـ بوصفهما أصلين معتمدين من الأصول الاحتياطية الرسمية، كما لو أنّه يؤكد عزمه على إصلاح النظام النقدي الدولي، وبذلك ترتفع قائمة الأصول الاحتياطية المعترف بها رسميًّا إلى سبعة أصول: الدولار، واليورو، والجنيه الإسترليني، والين، والفرنك السويسري إضافةً إلى كل من الدولار الأسترالي والدولار الكندي؛ هذه الخطوة قد يتوقعها المرء بوصفها خطوة أولى تقود إلى التغيير. يقول ديفيد مارش، رئيس منتدى المؤسسات النقدية والمالية الرسمية (OMFIF)، وهو مؤسسة بحثية مقرها لندن:[1]

«يمثِّل هذا بدايةً لنظام احتياطي متعدد العملات وعهدًا جديدًا في عالم المال... فلأكثر من (150) عامًا كانت هناك عملتان احتياطيتان فقط للعالم؛ كان الإسترليني هو العملة الاحتياطية حتى الحرب العالمية الأولى، ومن ثم أصبح الدولار هو العملة الاحتياطية الأساسية على مدى المئة عام الماضية... وأصبح اليورو مع ولادته في العام (1999م) بوصفه عملة أوروبية موحدة هو العملة الاحتياطية الثانية في العالم، ولكنْ أصبح من الواضح

(1) تأسس منتدى المؤسسات النقدية والمالية في عام (2008م) من قِبل اثنين من الصحفيين السابقين في الفاينانشال تايمز؛ حيث أرادا إنشاء منتدى يلتقي فيه مصرفيو المصارف المركزية والعاملون في القطاع المالي.

اليـوم أنه بالإضافة إلى الدولار واليورو فهناك دورٌ للعملات الأصغـر منهمـا... لقد اجتذب الرنمينبـي الصيني اهتمامًا واسـعًا بوصفه عملة احتياطية محتملة في المسـتقبل، ولكنْ مـا زال هناك بضع سـنوات تفصله عـن تحقيق هذا المركز لأنَّه غير قابل للتحويل كليًّا»[1].

وستكون عملية التحول المخطط لها على الأرجح مكونة من مراحل مختلفة، ويبدو أنَّ الولايات المتحدة مع صندوق النقد الدولي يخططان لنظـام احتياطـي متعـدد العمـلات خلفًا لنظام الـدولار الحالـي، ولكن يبدو نظامًا سيكون الدولار فيه في القلب منه مع مجموعة من العملات المهمـة الأخـرى التي تضاف إليه، وبما أنَّ معظم التكتلات الاقتصادية في العالم[2] مثقلة بكثير من الديون، تمامًا كما الولايات المتحدة، فمن المفترض أنْ تكون غالبيتها مهتمة بالانضمام إلى الولايات المتحدة في سعيها للحفاظ على الوضع القائم.

77. هل سيكون الذهب جزءًا من هذا التحول؟

بينمـا يعتقـد معظم الخبراء بأنَّه لن تكون هناك عودة إلى الذهب بوصفـه معيـارًا كامـلًا، ربمـا يؤثـر الذهـب بصـورة أكبر فـي المرحلة القادمة من الأنظمة المالية.

---

(1) http://www.omfif.org/media/in-the-press/2013/gold-the-renminbi-and-themulti-currency-reserve-system/

(2) باستثناء روسيا التي تخلَّفت عن إيفاء ديونها منذ عام 1998م.

يشير التقرير المذكور سابقًا لمنتدى المؤسسات النقدية والمالية (OMFIF) إلى احتمال تنامي أهمية الذهب ضمن النظام المالي العالمي:

«إنَّ دور الذهب في عملية الانتقال إلى نظام الاحتياطي متعدد العملات سيكون مسألة مهمة، إذ ربما يؤثر الذهب بصورة أكبر في مدة الانتقال، ومن المرجح أنْ تكون هناك مدة من التقلبات الكبيرة في قيم العملات حيث ستحاول الأطراف الفاعلة في السوق تحقيق توازن جديد؛ وهنا تبرز أهمية الذهب بوصفه أصلًا لا يُعد مسؤوليةَ جهةٍ بعينها... ولازدياد الفجوة في الثقة بين السياسيين المبنية أساسًا على أنَّهم - أو مصرفيي المصارف المركزية- يعملون على الحطِّ من قيمة العملة، فمن المحتمل أن يؤدي هذا كله إلى تصاعد أهمية الذهب بوصفه ملاذًا آمنًا في وجه العملات المتذبذبة جميعها... وفي حين يحاول المجتمع الدولي مواجهة هذه التحديات، يبدو الذهب في الكواليس منتظرًا فرصته المناسبة. ولأول مرة منذ سنين عديدة يبدو الذهب مؤهلًا مرة أُخرى ليؤثِّر بصورة مركزيَّة، حيث يمكن أن تكون هذه بداية مرحلة مهمة جدًّا في تاريخ المال في العالم».

إذا كان هناك ما نتعلَّمه من تاريخ المال، فهو أنَّنا كنا على الدوام بحاجة الذهب (أو الفضة) لإعادة بناء الثقة في الأنظمة النقدية. يقول جيلي زيلسترا الرئيس الأسبق للمصرف المركزي الهولندي في سيرته الذاتية:

«فرضتْ القيمة الجوهرية للذهب جنبًا إلى جنب مع صورته الرومانسية نفسها على الإطار العام للمنظومة النقدية الدولية حتى الستينيات؛ ربما كان الذهب مرجعيةً غير عقلانية تمامًا ولكنها مرجعية مستقرة، إلا أن الأمر تغيَّر في نهاية المطاف، ليس لأنَّ التفاهمات القديمة استُبدلت بتفاهمات أحدث منها، ولكنْ لأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية وجدتْ في الذهب تهديدًا لدور الدولار»[1].

ولكنْ الآن، بعد قرابة أربعين عامًا ربما تجد الولايات المتحدة أنَّ من المفيد استعادة استعمال الذهب لدعم الدولار؛ حتى إنَّ بعض الاختصاصيين الأمريكيين في هذا المجال قد دعوا علنًا للعودة إلى معيار الذهب.[2] وأحد هؤلاء الاختصاصيين من المحافظين الجدد وهو روبرت زويليك (Robert Zoellick)، الرئيس السابق للمصرف

(1) http://www.jcaschipper.nl/the-zijlstra-notes/

(2) http://www.telegraph.co.uk / finance / personalf inance / investing / gold/ 8117300/ Bring-back-the-gold-standard-says-World-Bank-chief. html

الدولي، كتب رسالة مفتوحة لصحيفة فاينانشال تايمز في عام (2010م) بعنوان **إعادة معيار الذهب** جاء فيها:

«... يجب على مجموعة العشرين أنْ تكمل برنامج استعادة النمو مع وضع خطة لبناء نظام نقدي تعاوني يعكس الأوضاع الاقتصادية المستجدة، وربما نحتاج إلى أنْ نُدخل في هذا النظام الجديد الدولار واليورو والين والجنيه البريطاني والرنمينبي الصيني الذي يتجه نحو التدويل، ومن ثم إلى حساب رأسمال مفتوح.

على هذا النظام كذلك أنْ يأخذ في الحسبان توظيف الذهب بوصفه نقطة مرجعية دولية لتوقعات السوق بشأن التضخم والانكماش وقِيم العملات في المستقبل، وعلى الرغم من أنَّ الكتب الدراسية ربما تعرض الذهب بوصفه عملة قديمة، إلا أنَّ الأسواق اليوم تستعمل الذهب بوصفه أصلًا نقديًّا بديلًا... إنَّ تطوير النظام النقدي حتى يحقق نجاحًا كـ (بريتون وودز II) في عام (1971م)، سيستغرق وقتًا طويلًا، ولكنْ علينا البدء بذلك. وإنَّ التغييرات المهمة منذ عام (1971م) وتحديدًا تلك التي حدثت بين عامي (1945م) و(1971م)، هي التي دفعت باتجاه الانتقال من بريتون وودز 1 إلى بريتون وودز 2».

وفقًا لستيف فوربس (Steve Forbes)؛ الرئيس التنفيذي للمجلة التي تحمل الاسم عينه (فوربس) والمستشار لبعض مرشحي الرئاسة

عـام (2012م)، فـإنَّ (النقاش يجـب أن يتركَّـز علـى (مـا هـو أفضـل نظـام قائـم علـى الذهـب، وليس علـى إذا مـا كنـا بحاجـة إلـى العودة إلـى النظـام القائم علـى الذهـب)[1]؛ ولذلك ليس من المسـتغرب أنْ نـرى لقاءً مع البروفسـور روبـرت منـدل (Robert Mundell) في مجلة فوربس يشـرح فيـه أهميـة العودة إلـى الذهـب بوصفه معيـارًا لكل من الدولار واليورو.[2]

يقـول منـدل الـذي يُعـد أحـد مهندسـي عملة اليـورو والـذي عمل مستشارًا للحكومة الصينية:

«ربما يكون هناك نوع من (بريتون وودز) جديد بشأن الذهب حيث حُدِّد بالنسبة إلى المصارف المركزية، وأصبح في وسع هذه المصارف أنْ تستخدم الذهب بوصفه أصلًا في التداول فيما بينها، والنقطة التي تقف في صالح الذهب هي أنّه ليس مسؤوليةً مرتبطة بجهة محددة ولا تمكن طباعته، وعليه فإن لديه ما يكفي من القوة والضمان ليثق الناس به؛ وهكذا فإذا لم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة وحدها وإنما كذلك علـى منطقة اليورو بحيث ترتبـط إحداهما بالأخرى إضافة إلـى الذهـب؛ فالذهب آنئـذ قد يؤدي دور الوسـيط، ومن ثم

(1) http://www.forbes.com/forbes/20110606//opinions-steve-forbes-factcomment-gop-prez-wannabes.html

(2) أيَّد مندل معيار الذهب على تلفاز بلومبرج بيم فوكس في برنامج (Taking Stock).

مع العملات المهمة الأخرى كالين الياباني واليوان الصيني والجنيه البريطاني، بحيث تكون هذه العملات كلها مرتبطة بعضهما ببعض بوصفها نوعًا جديدًا من حقوق السحب الخاصة (SDR) التي قد تكون مجتمعةً طريقة تمكّننا من التقدم نحو نظام نقدي أفضل»[1].

78. هل ستصبح حقوق السحب الخاصة SDRs هي العملة العالمية الجديدة؟

بعد انهيار ليمان بوقت قصير، دعتْ الأمم المتحدة[2] إلى (نظام احتياطي عالمي جديد) قائم على حقوق السحب الخاصة (SDRs) التي ظهرتْ منذ عام (1969م)، حيث يمكن استخدام هذه الصيغة من (عملة صندوق النقد الدولي) بسهولة نسبيًّا بوصفها وسيلة صرف للتعاملات الدولية بدلًا من الدولار. يقول تقرير الأمم المتحدة:

«إنَّ الخلل في التوازن العالمي الذي أثَّر بصورة مهمة في الأزمة لا يمكن معالجته إلا إذا كانت هناك طريقة للتعامل مع الأخطار الاقتصادية الدولية أفضل من النظام الحالي القائم على الاحتياطيات الدولية المتراكمة. إضافة إلى

(1) http://www.forbes.com/sites/ralphbenko/201113/06//the-emerging-newmonetarism-gold-convertibility-to-save-the-euro

(2) خبراء رئيس الجمعية العامة بشأن إصلاحات في النظام النقدي والمالي، http://www.un.org/ga/president/63/letters/recommendationExperts200309.pdf

ذلك، فإنَّ حجم الأزمة وعدم كفاية الاستجابات الدولية قد يدفعان إلى تراكمات أبعد من ذلك؛ وقد أسهمت الاستجابات غير المناسبة من قِبل بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية في الأزمات الاقتصادية السابقة في المشكلة، بحيث أعطتْ الإصلاحات الموصوفة هنا أهمية أكثر مما تستحق. ولحل هذه المشكلة، يمكن لنظام احتياطي عالمي جديد ـ الذي قد يُنظر إليه على أنه حقوق سحب واسعة الانتشار مع آثار مضبوطة منتظمة أو دورية معدلة وفقًا لحجم الاحتياطيات المتراكمةـ أنْ يسهم في الاستقرار العالمي، والقوة الاقتصادية، والأسهم العالمية».

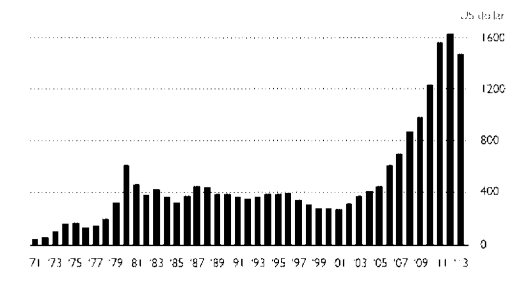
وفي كلمة ألقاها سنة (2009م)، دعا تشاو تشوان (Xiaochuan) حاكم مصرف الشعب الصيني (المصرف المركزي الصيني) كذلك إلى نظام عملة احتياطية جديد، وشرح كيف أنَّه يجب أنْ تكون فوائد الولايات المتحدة وفوائد الدول الأخرى (منظمة)، بخلاف ما هو عليه الحال في نظام الدولار الحالي، واقترح تطوير حقوق السحب الخاصة (SDRs) لتصبح (عملة احتياطية فائقة الصبغة السيادية غير متعلقة بكل دولة بمفردها وقادرة على البقاء مستقرة على المدى الطويل).

دعا المنتدى الرسمي للمؤسسات النقدية والمالية (OMFIF) أيضًا إلى توسيع حقوق السحب الخاصة (SDR) لتتضمن ما اصطلح على تسميته بـ العملاتـR ـ الرنمينبي، والروبية، والريال، والراند والروبلـ مع احتمال وجود الذهب معها:

«عـن طريـق نقل مواجهـة التقلبـات الدورية للـدولار، يمكن للذهب أن يحسِّـن استقرار حقوق السحب الخاصة، بخاصة إذا سـاءت حالة الدولار واليورو، وقد تكون مسـألة تحسـين حقوق السـحب الخاصـة باحتوائها على العمـلات_R قضية مسـتعجلة... وبذلـك فريثمـا يتقـدَّم الرنمينبـي الصينـي ليصبـح في وضع العملة الاحتياطية قد يعود الذهب ليصبح نواة هذا النظام المالي».

وفقًـا لبعض الخبـراء، يحتاج صنـدوق النقـد الدولي إلى خمس سنوات على الأقل لتحضير النظام النقدي العالمي ليغدو ممكنًا إدخال حقوق السحب الخاصة (SDRs) فيه، وهنـاك شكوك حيال إذا ما كانت لدينـا الرفاهيـة الكافيـة للانتظـار هـذه المـدة الطويلة، ومـن الممكن أن تتزايـد المخـاوف الماليـة مرة أخـرى قبل أنْ يصبـح صندوق النقد جاهزًا لتنفيذ خطة حقوق السحب الخاصة.

معدل سعر الذهب سنويًا بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: Incremer

79. سيناريوهات أُخرى لعملية التحوُّل

في كتابه، **حروب المال** (**Currency Wars**)، يتحدث جيم ريكاردز عن كيفية إصدار دولار جديد في الولايات المتحدة بحيث يكون مدعومًا بالذهب:

> «سيُصدر دولار جديد يرتكز على الذهب، وتكون قيمته عشرة أضعاف الدولار القديم، وستُفرض ضريبة أرباح غير متوقعة بقيمة (90%) على المكاسب جميعها المتحققة من رفع قيمة الذهب».

وفقًا لريكاردز، فإنَّ رفع قيمة الذهب يتضمن إصدار دولار جديد يستند في قيمته إلى الذهب، وهذه هي الأداة الأخيرة المتاحة للاحتياطي الفيدرالي ليتجنب انهيارًا شاملًا لنظام الدولار ذات يوم، وقد نكون بحاجة إلى رفع قيمة الذهب لأنَّ الاحتياطي الفيدرالي يمر بظروف صعبة جدًّا، مع ميزانية عمومية قاربت (3,500) مليار دولار.

وما يدعو للدهشة هو أن قيمة احتياطيات الولايات المتحدة المالية العالمية جميعها تبلغ نحو مئة وخمسين مليار دولار (بما فيها أحد عشر مليار دولار من الاحتياطيات من الذهب)، وهذا المبلغ أكثر بقليل من احتياطيات المكسيك، وأقل بكثير من احتياطيات الجزائر (190 مليار دولار). ولوضع هذا الأمر في إطاره المناسب، جدير بنا القول إن احتياطيات الصين سوف تبلغ (4.000 مليار) في عام

(2014م)، بينما ستتجاوز في السنة ذاتها احتياطيات اليابان (1300 مليار دولار).

وأحد أسباب هذا الرقم المنخفض هو أنَّ الولايات المتحدة، حالها حال صندوق النقد الدولي، ما زالت تُقيِّم الذهب وفق سعره التاريخي ليبقى ثابتًا عند (42) دولارًا للأونصة، حيث تدأب حكومة الولايات المتحدة على ترسيخ فكرة أنَّ الذهب هو مجرد معدن ذي قيمة مهمة بعض الشيء، بينما الدولار هو قيمة الاختيار.

إنَّ إعادة تقييم ثمن (8000) طن من الذهب الاحتياطي الأمريكي إلى قيمة لنفترض أنَّها (8400) دولار للأونصة، سيعني ارتفاع قيمة أصول الذهب لأكثر من (2.2) تريليون دولار بدلًا من (11) مليار دولار في لحظة كتابة هذا الكلام.

يدرك الصينيون أن في وسع الولايات المتحدة اتخاذ قرار يفاجئ العالم برفع قيمة الذهب؛ وقد كشفت وثائق ويكيليكس عن برقية أُرسلت من سفارة الولايات المتحدة في بيجين في وقت باكر من العام (2010م) إلى واشنطن تتضمن تقريرًا إخباريًّا صينيًّا[1] عن العواقب المحتملة لإعادة تقييم سعر الدولار هذا نصها:

---

(1) http://www.forbes.com/sites/ralphbenko/201201/10//signs-of-the-goldstandard-emerging-in-china/

«سوف نخسر كثيرًا إذا استخدمنا احتياطيات النقد الأجنبي كلها لدينا لشراء سندات الخزانة الأمريكية، ومن ثم أعلن الاحتياطي الفيدرالي بصورة مفاجئة أنَّ كلَّ (10) دولارات قديمة تعادل دولارًا واحدًا جديدًا، وأنَّ قيمة الدولار الجديد تستند إلى الذهب».

نوقش موضوع إعادة تقييم ثمن الذهب أو تخفيض قيمة الأوراق المالية من قِبل كثير من الخبراء، كما لو أنها الطريقة الوحيدة لتجنب تضخم عالمي مفرط، ووفقًا لديفيز، مؤسس شركة هيندي كابيتال (Hinde Capital) ومديرها التنفيذي، فإنَّ رفع قيمة الذهب ليصبح هو المرجعية، مع حدوث تحول في النظام النقدي يمكن أنْ يكون واحدًا من أقل الطرق تدميرًا للخروج من فوضى الائتمان.

وقد ناقش مدير صندوق توكفيل للذهب (Tocqueville Gold Fund) جون هاثواي احتمال الإقدام على رفع قيمة الذهب على نحو جدي و مفاجئ.؛ أشار في مقابلةٍ له إلى أنَّه كان خائفًا من أنَّ الناس قد تفقد ثقتها في المصارف المركزية في وقت أقرب مما يعتقدونه.[1] ويعرف هاثواي ما الذي يتحدث عنه، فمنذ إنشائه الصندوق الذي يديره وبناء ثروته كان سوق الذهب صاعدًا في السبعينيات، وكان الدولار يتعرض لأزمة ثقة.

---

(1) http://kingworldnews.com/kingworldnews/KWN-DailyWeb/Entries/

80. ما هي خطة الصين الرئيسة؟

أحاط الصينيون إستراتيجيتهم المالية بسرية تامة، ومن المعروف أنَّ الصينيين يخزِّنون كميات هائلة من الذهب منذ بداية الأزمة الائتمانية؛ فهم يعرفون- وتاريخهم يفيدهم بذلك أيضًا- أنَّ الذهب استُخدم مرارًا وتكرارًا في إعادة بناء الثقة كلما وصلت الأوراق المالية إلى حافة الهاوية.

وفي عام (2012م)، نشرتْ صحيفة الأكاديمية الرسمية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني مقالًا يسلط الضوء على إستراتيجية الصين؛ كتب المقال سون زهاو، رئيس كل من شركة الصين الوطنية للذهب (CNG) وجمعية الذهب الصينية (تشاينا جولد)، ولا ينبغي أنْ نقلل من شأن منصبه؛ ففي عام (2011م) حصل على (جائزة شخصية العام الاقتصادية) في بث مباشر لقناة (CCTV) التلفازية الحكومية.

ويركِّز جوهر المقال على الغرب،[1] ويشرح كيف تقوم إستراتيجية الصين على تخزين الذهب لكي تحفظ استقرار اقتصادها ولتقوِّي نفسها في وجه (الأخطار الخارجية)، التي يمكن أنْ تتمثل بانكماش يصيب الدولار أو اليورو أو حتى النظام المالي العالمي، ومن الجدير

(1) http://koosjansen.blogspot.nl/2013/09/building-strong-economic-andfinancial.html (ظهرتْ النسخة الأصلية في 1 أغسطس/آب (2012م) من مجلة تشيوشي، مجلة الأكاديمية الرئيسة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني).

بالملاحظة كذلك رأيه بأنَّ التخزين الأهلي (العائد للمواطنين) للذهب مهم للإستراتيجية الصينية:

«إنَّ متطلبات الاستثمار الفردي هي عنصر مهم من نظام احتياطي الذهب الصيني؛ لذلك يجب علينا تشجيع الاستثمار الفردي في الذهب، وتشير التجربة العملية إلى أنَّ امتلاك الذهب من قِبل المواطنين بوصفه إضافة مؤثرة للاحتياطيات الوطنية عامل مهم جدًّا للأمان المالي الوطني؛ لأنَّ الذهب يمتلك قيمة جوهرية مستقرة».

إنَّ العملات والائتمان فضلًا عن أنَّها تمثل الاحتياطي الإستراتيجي العالمي هي حجر الأساس الذي أنشأتْ عليه ونفَّذتْ القوى الاقتصادية العالمية إستراتيجياتها بخصوص الذهب على المستوى الوطني.

وهكذا بينما تحاول الولايات المتحدة وأوروبا إبعاد مواطنيهما عن شراء الذهب، أرادتْ الصين منهم شراء الذهب بقدر ما يستطيعون.[1] وفي المقال ذاته، يوضح السيد سون أهمية احتياطيات الذهب الكبيرة بالنسبة إلى دولة مثل الصين:

(1) على شاشة التلفاز الوطني، وقد وضعت إعلانات تجارية تخبر الصينيين أنَّ بإمكانهم شراء الذهب والفضة بكل سهولة.

http://rare-panda-coins.blogspot.nl/200909//chinese-tv-promotes-gold-and-silver.html

«في الأزمة المالية العالمية، بالنسبة إلى الدول المعنية بالسياسة الدولية واللعبة الاقتصادية الدولية، نرى مرة أخرى بوضوح أنَّ لاحتياطيات الذهب وظيفة مهمة لتحقيق الاستقرار المالي حيث تمثل (ملاذًا) آمنًا للأمان الاقتصادي الوطني.

يجب أنْ تصبح زيادة احتياطيات الذهب دعامة مركزية في إستراتيجية تطوير بلادنا، وتُظهر التجارب العالمية أنَّ الدول تحتاج إلى أنْ يكون (10%) من احتياطياتها الأجنبية من الذهب لتضمن الاستقرار المالي عندما تحقق نموًّا اقتصاديًّا كبيرًا في الوقت نفسه. وفي الوقت الحالي، تعد (70%) من احتياطيات الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا ودول أخرى، احتياطيات أجنبية. وبعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، تزايدت احتياطيات الذهب لدينا إلى (1054) طن، ولكنْ أصبحت هذه الاحتياطيات تمثِّل أقل من (1.6%) من الاحتياطي المالي، وهي فجوة كبيرة مقارنة مع الدول المتقدمة».

تستثمر الصين كذلك في الذهب الأجنبي لزيادة معروضها الذهبي. ووفقًا للسيد سون، فالحكومة الصينية تنوي تخزين (أصول ذهبية إضافية عالية الجودة)[1]:

«ستكون الدولة بحاجة إلى جعل الذهب يتبوأ مكانة مرموقة تحاكي مكانة الموارد الإستراتيجية كالنفط والطاقة،

(1) http://www.chinagoldintl.com/corporate/mission-statement/

The Big Reset CS6.indd 238 1/18/16 10:54 AM

مـن السلسـلة الصناعية بكاملهـا إلى تطوير إسـتراتيجيات التخطيط والصناعة والموارد، وزيادة الاحتياطيات المثبتة، وفي الوقت نفسه، تنفيذ إستراتيجية العولمة التي من شأنها اسـتغلال الموارد في الخارج وزيـادة قنوات نمو احتياطيات الذهـب فـي الصين، يجـب أنْ نحقـق أعلـى احتياطي ذهب بأقصر وقت».

وتُبيِّن لنا موارد الصين العالمية[1] أنَّ الصين تملك (إستراتيجية استحواذ قوية) على كميات كبيرة من ودائع الذهب حول العالم، وبسبب ذلـك يُنظـر إلى المـوارد الوطنية الصينية من قِبل الصين نفسـها على أنّها (أفضل وسيلة للاستحواذ الدولي).

إنَّ السـيد سـون مسؤول كذلك عن (الشـركة المركزية) لصناعة الذهـب الصينـي، تشـاينا جولـد، التي أُنشـئت فـي وقت باكـر من عام (2003م)، و التـي تتحكـم فـي تنفيـذ إسـتراتيجية الذهـب الرسـمية، وتنسـق إنتـاج الذهب المسـتعمل أساسًـا لزيـادة احتياطـي الصين من الذهـب وكذلـك مبيعاتـه فـي مقاطعـات الصين كلهـا، ووفقًـا لموقعها الإلكترونـي، فالشـركة غيَّـرت مهمتهـا فـي عـام (2007م) (فـي وجـه التحديـات الجديـدة)، وتغيـر هدفهـا إلـى مضاعفـة حيـازات الموارد والمبيعات إلـى أربعة أضعـاف في أربع سنوات.

(1) يمثّل الذهب الوطني الصيني ما نسبته (40%).

81. ما حجم حيازات الصين من الذهب مقارنةً مع الغرب؟

يسعى الصينيون لزيادة احتياطياتهم من الذهب لتصل إلى (6,000) طن على الأقل (في أقرب وقت) ممكن، وسيضع هذا الرقم الصين على قدم المساواة مع الولايات المتحدة وأوروبا من ناحية الذهب بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن شأن هذا أن يمهد الطريق لنظام مالي مشترك مدعوم بالذهب للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين عند الضرورة، وقد يلقى هذا النظام دعم روسيا التي راكمت أكثر من (1,000) طن، معظمها منذ بداية أزمة الائتمان في عام (2007م).

ويبدو أنَّ الصين تنتهج جدولًا زمنيًّا على المدى الطويل، فقد شُكِّل فريق خبراء ماليين إثر انهيار مصرف ليمان في نهاية عام (2008م)، وفي أوائل عام (2009م) اقترح الفريق أن تُزاد احتياطيات الصين من الذهب إلى (6,000) طن بحلول عام (2013م) وإلى 10,000 طن بحلول (2017م)[1].

وكان عدد من كبار المسؤولين قد دعوا إلى التوسع في حيازات الذهب الرسمية في ضوء انخفاض قيمة العملات حول العالم؛ وفي هذا الصدد قال رئيس مكتب البحوث في مصرف الشعب الصيني تشانغ جيان في مقابلة معه:

(1) http://goldnews.bullionvault.com/china-gold-10000120120092-

«ليس على الحكومة الصينية الحذر من الخطر الوارد من الخارج نتيجة التضخم العالمي المتزايد فحسب، بل عليها تعزيز محفظتها من الصرف الأجنبي وشراء أصول ذهب عندما تكون أسعار الذهب مواتيةً. ولا وجود لأصول آمنة في أيامنا هذه، وخيارنا الوحيد الذي يجنبنا الأخطار هو امتلاك العملة الصعبة، وأقصد بها الذهب».

لقد تفوقت الصين على جنوب إفريقيا بوصفها أكبر منتجٍ للذهب في العالم، وتستهلك من الذهب أكثر من الهند، بل أصبحت أكبر مستهلك ذهب على الإطلاق عام (2013م). وتضيف الصين إنتاجها من الذهب الوطني إلى الاحتياطيات الوطنية بالإضافة إلى ما تستورده البلاد من كميات هائلة من الذهب، حيث تُوزَّع تلك الكميات بوساطة بورصة الذهب في شنغهاي (Shanghai Gold Exchange SGE).

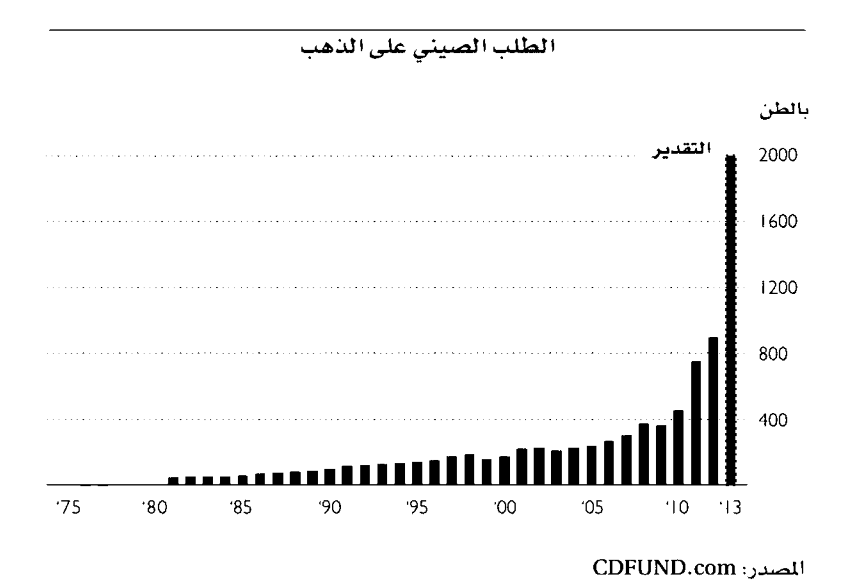
أدى تحرير السوق إلى زيادة مستمرة في الطلب على الذهب في الصين منذ عام (2004م)، وتجاوز الطلب الصيني على الذهب[1] (2,000) طن لأوَّل مرَّة في عام (2013م)، علمًا بأنَّ الإنتاج العالمي من الذهب[2] (باستثناء الصين) هو (2,400) طن سنويًّا فقط.

---

(1) أظهرت دراسة أجرتها مدونة هولندية مختصة بالذهب في عام (2013م) أنَّ الإحصاءات الغربية تقدر الطلب الصيني على الذهب أقل ما هو عليه في الواقع بمئتي طن على الأقل.

(2) بلغ إجمالي الطلب على الذهب قرابة (4,000) طن بين عامي (2005م) و(2012م)، بينما يصل إنتاج الذهب السنوي إلى(2,800) طن فقط، تجب تغطية هذا النقص بمبيعات الذهب المستعمل واحتياطيات الذهب (الغربية) الرسمية.

وتُظهر إحدى الدراسات أنَّ معظم واردات الصين من الذهب في عام (2013م) هي أقبية لندن حيث يخزن الذهب لندن، وقد سُبِك هذا الذهب لأوَّل مرَّة في سويسرا قبل أن ينتقل، ومن المحتمل أن يكون انتقالًا نهائيًّا من الغرب إلى الشرق.



الطلب الصيني على الذهب

المصدر: CDFUND.com

82. هل تفهم الصين حرب الولايات المتحدة على الذهب؟

كشف السيد سون (Sun)؛ رئيس شركة ذهب الصين في مقالٍ له النقاب عن أن الصينيين مدركون لنفاق السياسة الأمريكية تجاه الذهب:

> «انهار معيار الذهب، بعد أن اعتُمِد نحو قرن كامل، إثر تفكك نظام بريتون وودز (Bretton Woods) في سبعينيات

The Big Reset CS6.indd 242 1/18/16 10:54 AM

القرن العشـرين، وبدأت الشكوك تحوم حول دور الذهب في الاستقرار تحت تأثير هيمنة الدولار الأمريكي، إذ انتشـرت مقـولات أمريكيـة مثـل (لا جـدوى مـن الذهـب) فـي أصقاع الأرض جميعهـا، وظـن كثيـر من النـاس أنَّ الذهـب لم يعد القاعدة النقدية وأنَّ تخزين الذهب لا جدوى منه سوى دفع تكاليف حفظه؛ دفع هذا بعض المصارف المركزية إلى بيع احتياطيـات الذهـب، ما أدى إلى تراجع أسـعار الذهب، أما اليـوم فـإنَّ أعدادًا متزايدةً من النـاس تـدرك أنَّ مقولة مثل (لا جدوى من الذهب) ما هي إلا أكاذيب. ما يعانيه الذهب اليـوم لا يعـدو كونـه (غشـاوة) فرضتهـا الولايـات المتحدة التي تحتفظ بِـ (74%) من احتياطيات الذهب الرسـمي في العالم، سعيًا منها للنيل من العملات الأخرى وتعزيز هيمنة دولارها».

ويمضـي سـون فـي شـرح خطـة الولايـات المتحـدة الراميـة إلـى تخفيض قيمة عملتها بهدف الحد من ديونها المتراكمة:

«إنَّ تحوُّل الدولار الأمريكي والإسـترليني البريطاني واليورو فيمـا بعـد من عملـة بلد واحـد إلى عملـة عالميـة أو إقليمية جاء بدعم من احتياطيات الذهب الهائلة لتلك الدول، وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ الولايات المتحدة لم تقدم على بيع أيٍّ مـن احتياطياتها من الذهب لتقليص دينها في الوقت الذي

تُظهـر معاناتهـا عجزًا ماليًّـا ضخمًا، وبدلًا من ذلك شغَّلت الطابعـة لتزيـد المعروض مـن الدولار زيـادة كبيرة؛ بهدف تقليص ديونها وتدمير ثروة البلدان التي ترتكز احتياطياتها الأجنبية على الدولار الأمريكي (مثل الصين)».

وفـي تناقض صارخ مع الهبـوط الحاد في قيمة الدولار الأمريكي، واصـل سـعر الذهـب الدولـي ارتفاعـه ليتجـاوز (1900) دولار أمريكي للأونصـة فـي عـام (2011م). ومـن المعلوم أنَّ قيمة الأصـول القائمة علـى الذهب في تناقض واضح مع انخفاض قيمة الأصول القائمة على الائتمـان، وعلـى وجـه العموم، كلمـا انخفضـت قيمة الـدولار الأمريكي ترتفـع قيمـة الذهب، وتتعـزز وظيفة احتياطيـات الذهـب بوصفها أداة احتياطية في جعبة الولايات المتحدة.

ولا شكَّ أنَّ لانخفاض قيمة الدولار آثارًا سلبية كبيرة على الصين التـي راكمت أكثـر من تريليون دولار من سـندات الخزينة الأمريكية ما بين عامي (2000م) و(2010م)؛ لذلك تبدو الصين اليوم مدركة تمامًا للنوايـا الكامنـة خلف تدخـل الولايات المتحدة في سـوق الذهـب، ونجد دليلًا آخر على هذا في رسـالة[1] سـرَّبها موقع ويكيليكـس من السـفارة الأمريكية في بيجين حول تقرير وارد في صحيفة صينية، حيث تتضمن الرسالة النص الآتي:

---

(1) http://www.zerohedge.com/news/wikileaks-discloses-reasons-behindchinas-shadow-gold-buying-spree

«عملت الولايات المتحدة ومعها أوروبا على كبح جماح ارتفاع أسعار الذهب للتقليل من شأن الذهب بوصفه عملة احتياطية دولية، فهما لا تريدان تحوُّل البلدان الأخرى إلى احتياطيات الذهب بدلًا من الدولار أو اليورو، وعليه فإنَّ كبح سعر الذهب يعود بفوائد كثيرة على الولايات المتحدة في الحفاظ على دور الدولار الأمريكي بوصفه عملة احتياطية دولية، فضلًا عن أنَّ تجربة الصين إن نجحت في الاعتماد على احتياطيات الذهب ستقود كثيرًا من البلدان الأخرى إلى الاقتداء بها، ناهيك عن دور احتياطيات الذهب الكبيرة للصين في تعزيز جهودها في تدويل عملتها الرنمينبي (RMB)».

ويعترف نائب رئيس تحرير (غلوبال فاينانس) بتلاعب المصرف الاحتياطي الفيدرالي في سوق الذهب:[1] [2]

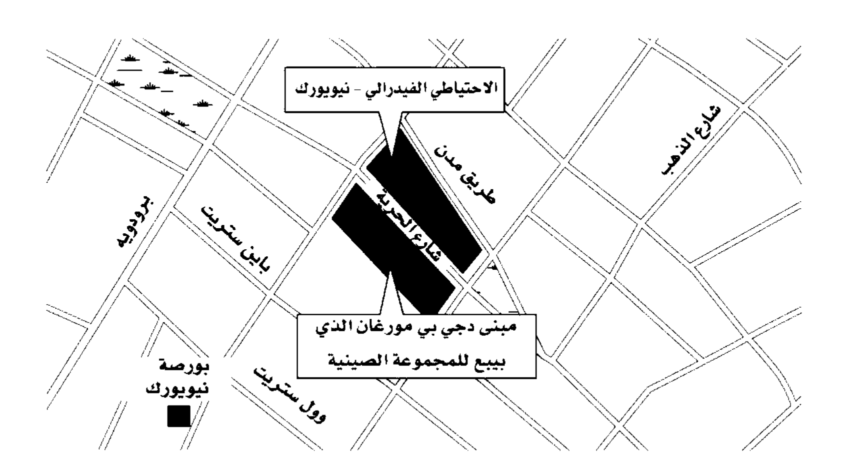
«أسهم طرح تأجير الذهب (gold leasing) في تخفيض سعر الذهب في تسعينيات القرن العشرين، وكان لتلك الأسعار المنخفضة للذهب كما للنفط الآثار السلبية

(1) http://therealasset.co.uk/china-rush-gold/

(2) http://www.ingoldwetrust.ch/gold-leasing-is-a-tool-for-the-global-creditgame

الكبيرة على الصين والاتحاد السوفياتي السابق وجنوب إفريقيا؛ البلدان التي كانت في أمس الحاجة إلى العملات الأجنبية، وهذا ما دفع بتلك البلدان إلى بيع مواردها أو أصولها الرئيسة بأسعار متدنية جدًّا، على أن تشتريها في ما بعد بأسعار باهظة، وبذلك يكون الغرب قد ضرب ضربته مرتين من خلال اتباع سياسة كبح أسعار الذهب.. فالأهم للفيدرالي هو الإبقاء على هيمنة الدولار، وهو ما يلزم منه الاستمرار في تخزين احتياطيات بلدان العالم من الذهب بما يفرض دوام سيطرته على نظام تسوية الذهب».

ويجري تخزين جزء كبير من احتياطيات الذهب العالمية في أقبية تابعة للاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وفي ضوء ذلك يمكن فهم شراء شركة صينية خاصة لبناء مكتب جيه بي مورغان في تشيس مانهاتن بلازا (Chase Manhattan Plaza)، إذ يبدو أنَّ اهتمام الصينيين الفعلي منصب على خزائن الذهب الموجودة في أقبية المبنى، فالطريقة الوحيدة ليشعر الصينيون بالراحة على ذهبهم المخزَّن في الولايات المتحدة تكمن في سيطرتهم التامة على الخزائن.



83. لماذا ترغب الصين في إعادة هيكلة النظام النقدي؟

وزَّعت وكالة أنباء شينخوا الصينية الرسمية في شهر أكتوبر/ تشرين أول من عام (2013م) تعليقًا يعلن أنَّ الوقت قد حان (لإنهاء أمركة) العالم، ويدعو هذا المقال في الحقيقة إلى انعطاف حاسم، ويتحدث عن الحاجة إلى (نظام مالي عالمي جديد) لا يعتمد على الولايات المتحدة، ونظرًا إلى أهمية المقال فقد اقتبستُ منه هنا اقتباسًا واسعًا:[1]

«...ربما حان الوقت للعالم المرتبك للنظر في بناء عالم غير متأمرك... لقد أساءت واشنطن بنظرتها المصلحية الذاتية لمكانتها بوصفها قوة عظمى بدلًا من التصرف على أنها قوة رائدة مسؤولة،

(1) http://news.xinhuanet.com/english/indepth/201313/10-/c-132794246.htm

ونشـرت عوضًـا عـن ذلـك مزيـدًا مـن الفوضـى فـي العالم مـن خلال تصديـر الأخطار الماليـة التي تعصف بها إلى الخـارج. ونتيجةً لذلك، يواصـل العالـم جاهـدًا زحفـه للخـروج مـن الكارثـة الاقتصاديـة التي سـببتها نخب وول سـتريت الشـرهة، في وقتٍ أصبحت فيـه التفجيرات وأعمال القتل أمرًا روتينيًّا في العراق الذي أعلنت واشنطن أنَّها حررت شـعبه مـن الحكـم الاسـتبدادي، وفـي الآونة الأخيـرة باتت أمـم كثيرة تخشى على أملاكها من أصول الدولار، ناهيك عن قلق المجتمع الدولي من جراء الركود الدوري في واشـنطن الذي يترافق مع إقرار الميزانية الأمريكيـة والنقاشـات والخلافـات المصاحبـة لذلـك بيـن الحزبيـن الجهـوري والديمقراطـي، وهو ما ينطبق على الموافقة على رفع سـقف الدين.

ولذلـك يجـب العمل على إنهاء هذه الحالة من تحكم أمة مخادعة فـي مصائـر الأمم الأخـرى، ووضع نظام عالمي جديـد يحترم مصالح الـدول جميعها سـواء أكبيـرةً كانت أم صغيـرة، غنيـةً أم فقيرةً، بحيث يكون التعامل معها قائمًا على أساس المساواة؛ وحتى الوصول إلى هذا النظـام لابـدَّ من التكاتف لإنهاء حالة الأمركـة للعالم... وعلى النظام المالـي العالمـي أن يتبنـى إصلاحات جوهريـة تفيد في هذا المسـعى. تحتـاج اقتصـادات الـدول النامية والأسـواق الناشـئة إلى فرصـة أكبر لكـي تدلـي بدلوهـا فـي المؤسسـات الماليـة الرئيسـة مثـل المصـرف الدولـي وصنـدوق النقـد الدولي، بحيث تعكس التحـولات الطارئة على

المشـهدين السياسـي والاقتصـادي العالمي على أفضل وجه، ولا شـكَّ أنَّ إطـلاق عملـة احتياطيـة عالميـة جديدة يدخل في صلـب أي إصلاح فاعـل ومجدٍ للنظـام المالي، بحيث تحلُّ محل هيمنة الدولار الأمريكي، مـا يتيـح للمجتمـع الدولـي الإبقـاء علـى مسـافة أمـان مـن تأثيـرات الاضطرابات الداخلية والسياسية المحلية في الولايات المتحدة، وهذا لا يهـدف إلـى إزاحـة الولايـات المتحـدة جانبًا، بـل هو أمر غيـر وارد، إنمـا هدفه تشـجيع واشـنطن على تأثير بنـاء أكثر في معالجة الشـؤون الدولية».

وفـي هـذا الصـدد، يشـير المسـؤولون الصينيـون فـي كثيـر مـن المناسـبات إلـى أنَّ أي تحـوُّل سـريع يطـرأ علـى الـدولار قـد يهـدد بانخفاض حاد في قيمة العملة الأمريكية، وهذا يشكل خطرًا على قيمة الحيازات الصينية بالدولار، وينطبق على اليورو أيضًا، لكن مهما بلغت الشـكوك والمخاوف الصينيـة حيال العملتين الاحتياطيتين الرئيسـتين فـي العالـم، فإنَّـه لا خيار آخـر للصين بالنظـر إلى حجـم احتياطياتها مـن النقـد الأجنبي، ربمـا يكون هذا أحد الأسـباب المهمـة التي دفعت السـلطات الصينيـة لزيـادة حصـة الذهب فـي احتياطيـات بلادها في السنوات الأخيرة.

84. وجهة النظر الروسية

يشـبه الموقـف الصيني موقف الرئيـس الروسـي فلاديمير بوتين الـذي انتقـد علنًـا في عـددٍ من المناسـبات الامتيـازات التـي تتمتع بها

الولايات المتحدة في النظام الحالي، وفي كلمةٍ له في معسكر صيفي للشباب عام (2011م)، قال الرئيس الروسي:[1]

«إنَّهم (الأمريكيين) يعيشون مثل الطفيليات على الاقتصاد العالمي واحتكارهم للدولار»، ودعا إلى (عملة احتياطية عالمية أخرى)، وفي وقت سابق أظهر الرئيس ديمتري ميدفيديف عملة ذهبية بوصفها نموذجًا لعملة عالمية ذهبية مستقبلية، وذلك في قمة مجموعة العشرين (G20) عام (2009م).[2]

وفي اجتماع عام (2004م) لرابطة سوق لندن للسبائك (London Bullion Market Association LBMA) في موسكو، ألقى نائب رئيس المصرف المركزي الروسي أوليغ ف. موزايسكوف كلمة اتهم فيها المصارف المركزية ومصارف السبائك بالتورط في التحكم في سعر الذهب.[3] وختم كلمته قائلًا: «إن سوق الذهب لا يمكن القول عنه إنَّه حرٌّ»، وعندما طالبت لجنة العمل لمكافحة احتكار الذهب (Gold Antitrust Action Committee GATA) بنسخة عن هذا

(1) http://www.reuters.com/article/201101/08//us-russia-putin-usa-idUSTRE77052R20110801

(2) http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aeFVNYQpByU4

(3) http://news.goldseek.com/LemetropoleCafe/1330458367.php

The Big Reset CS6.indd 250 1/18/16 10:54 AM

الخطاب، رفضت رابطة سوق لندن للسبائك منحها نسخةً عنه، لكن مصرف روسيا (Bank of Russia) سارع إلى تزويد اللجنة بنسخة مترجمة إلى الإنكليزية في غضون أسبوع من تاريخ علمه بذلك الطلب.

وقد تأسست لجنة العمل لمكافحة احتكار الذهب (GATA) في أوائل عام (1999م) لفضح التلاعب في سوق الذهب، وفي البداية اعتقد مؤسسو اللجنة أنَّ التلاعب في أسواق الذهب محصور في عددٍ من مصارف السبائك مثل مصرف جي بي مورغان (JPMorgan) ومصرف تشيس (Chase Bank) ومصرف غولدمان ساكس (Goldman Sachs)، ولم يكن قد مضى وقت طويل حين أدركوا أنَّ التلاعب يتم على نطاق أوسع بكثير، ويشمل المصرف الاحتياطي الفيدرالي والخزانة الأمريكية ومصارف مركزية أخرى مثل مصرف إنجلترا، ومنذ ذلك الحين تشير اللجنة إلى أنَّ العجز السنوي في سوق الذهب مرده إلى ما تبيعه المصارف المركزية خلسةً من الذهب.

وبينما تتجاهل وسائل الإعلام الغربية ما تذكره لجنة العمل لمكافحة احتكار الذهب، يركِّز الروس والصينيون جيدًا على بحوث اللجنة[1]؛ فكلا البلدين مدرك للمزايا الهائلة التي تتمتع بها الولايات المتحدة منذ تطبيق معيار دولار الذهب في عام (1944م)، ومستاء من

(1) وفقًا للجنة العمل لمكافحة احتكار الذهب (GATA) جرت تلبية ثلاث دعوات لمؤتمرات مع مؤسسة الاستثمار الصينية، وهي صندوق ثروة سيادي صيني، وذلك في الحقبة الممتدة بين عامي 2002م و2013م.

جراء ذلك، وفي كلمته في اجتماع رابطة سوق لندن للسبائك (LBMA) استشهد موزايسكوف بعمل لجنة مكافحة احتكار الذهب، وشرح سبب أهمية التلاعب في أسواق الذهب بالنسبة إلى الولايات المتحدة، مشبهًا المصرف المركزي بالزرافة، حيث اقتبس موزايسكوف مقطعًا من قصيدة معروفة في روسيا تقول: «الزرافةُ طويلةٌ، تبصرُ كلَّ شيءٍ من مكان مرتفع»، وأقرَّ بأنَّ الارتفاع الحاد في استخدام المشتقات وتأجير المصارف المركزية للذهب أسهم في خفض سعر الذهب في السنوات الأخيرة؛ ووفقًا لموزايسكوف فإنَّ «الذهب هو أصل مالي وليس مجرد معدن ثمين»، ونتيجة الظروف المالية العالمية فإنَّ الذهب والأصول الثابتة الأخرى مرغوب فيها أكثر للاستثمار.

إذًا تدرك روسيا والصين إدراكًا تامًا أنَّ نظام الدولار الحالي في مراحله الأخيرة، وأنَّ الذهب سيكون على الأغلب دومًا جزءًا من أي نظام نقدي عالمي؛ ولطالما كان القول القديم «يرسي القواعد من يمتلك الذهب» قولًا معروفًا في الشرق منذ آلاف السنين.

85. هل تستطيع الولايات المتحدة مصادرة احتياطيات الذهب الأجنبي في نيويورك لطرح معيار ذهب جديد؟

كما هي الحال دومًا، لا يمكن التنبؤ بإجابة دقيقة عن هذا السؤال، وسيكشف لنا المستقبل ما يخفيه في هذا الشأن، إذ إن السؤال الحاسم

The Big Reset CS6.indd 252 1/18/16 10:54 AM

هـو مـا إذا كان هناك إجماع دولي في القريب العاجل على إعادة هيكلة النظام المالي العالمي الحالي[1].

يمكـن أن يـؤدي انهيـار الثقة بين القـوى الاقتصـاديـة الفاعلة إلى أسـوأ سيناريو تصعيدي ممكن الحدوث لحروب العملة والتجارة وصولًا إلى مصادرات الذهب.

هناك من يفسـر اسـتعجال الصين لبناء احتياطيات ذهب بسبب اعتقادها أنَّ الولايات المتحدة تفضل إعادة تقييم الذهب بالتنسيق مع الاتحـاد الأوروبـي والصين بدلًا مـن القيام بذلك منفـردة[2]. وبمجرد وصـول احتياطيـات الصيـن مـن الذهـب بوصفهـا نسـبة مئويـة للناتج المحلـي الإجمالـي إلـى مستوى الولايـات المتحـدة وأوروبا ذاتـه، فإنَّ بإمـكان القـوى الثـلاث قيـادة العالم بسلاسـة نظـام قائم علـى حقوق السـحب الخاصة (SDR) مع صورة من صور دعم الذهب المقترح من قبل ماندل (Mundell) وصندوق النقد الدولي (IMF)، وقد وضِع هذا السيناريو أيضًا من داخل وول ستريت عبر جايمس ريكاردز:

> «سـيقوم الاحتياطـي الفيدرالي بكلِّ ما في وسـعه القيام به، وإذا لم يتمكنوا من التغلب على الانكماش فإنَّهم سـيلجؤون إلـى تخفيض قيمـة العملـة مقابـل الذهـب؛ لأنَّ الذهـب هو

---

(1) تمثِّل الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي والصـين معًا (60%) مـن الناتج المحلـي الإجمالي للعالم.

(2) http://www.silverdoctors.com/tag/gold-revaluation/

الشيء الوحيد الذي لا يمكن مواجهته، وإذا ما كسب الفيدرالي فإننا سنحصل على تضخم وسيرتفع سعر الذهب عاليًّا، وفي حال استمرار الانكماش فإننا سنستيقظ ذات صباح على إعادة تقويم للذهب».

وسيكون إعلان الصين بحصولها على (4,000) طن أو أكثر في احتياطياتها الرسمية من الذهب محفزًا لارتفاع أسعار الذهب إلى نطاق (2,500_3,000) دولار للأونصة وهو ما قد يحدث في عام (2014م)، وسيضع هذا الصين على قدم المساواة مع الولايات المتحدة من حيث نسبة الذهب إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويثبت بناءً على ذلك الذهب بوصفه أساسًا حقيقيًّا للنظام المالي العالمي.

وحالما يتحقق هذا، سينتقل الذهب إلى نطاق (7,000) دولار للأونصة في عام (2015م) وما بعده، وسيكون أي مستوى سعري أقل ضربًا من الانكماش، ويجب تجنبه بأي ثمن من قبل المصارف المركزية، ولكن الفكرة أنَّ الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي لا يريدان للذهب أن يُظهِر كامل إمكاناته بسعرٍ يدور في فلك السبعة آلاف دولار لحين حصول الصين على نصيبها المناسب من احتياطيات الذهب الرسمية، وأي نتيجة أخرى ستكون غير مقبولةً للصين.

يقول ريكاردز إنَّه يتوقع من الصينيين «طلب مقعد على طاولة المصارف المركزية.. لوضع إستراتيجية مستقبلية تتضمن وضع عملة

ممتازة لصندوق النقد الدولي، بحيث تكون مدعومةً بالذهب وبعيدةً عن السريَّة حول مصادر دعمها».

ويشاركه أفكاره رئيس بورصة سنغافورة للمعادن الثمينة (Singapore Precious Metals Exchange) جيم سنكلير الذي يقول:

«عندما أرى المحاولات الأولى لإعادة هيكلة النظام المالي عن طريق الحسومات من القيمة السوقية للأوراق المالية، فإنني أتوقع سعرًا للذهب يتراوح من (3000_3500) دولار قبل عام (2016م)، وبحلول عام (2020م) ستكون إعادة هيكلة النظام المالي أمرًا واقعًا، وستنفصل أسواق الذهب الحقيقي عن أسواق الذهب الورقي، وقد يشهد سعر الذهب ارتفاعًا إلى (50,000) دولارًا للأونصة».

وحذَّر ريكاردز من احتمال عدم تردد الولايات المتحدة في مصادرة حيازات الذهب الأجنبية المخزَّنة في الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك في حال حدوث ذعر مالي آخر من أوضاع الدولار؛ وذلك من أجل طرح دولار جديد مدعوم بالذهب[1]، إلا أنَّ طرح الولايات المتحدة لمعيار الذهب سيكون ضروريًّا لتجنب الفوضى واستعادة الثقة:

---

(1) في كتابه حروب العملات. http://www.itulip.com/forums/archive/index.php/t-23752.html

«تبقى العودة إلى معيار الذهب أمرًا محتملًا، لكنني لا أرى ذلك يتحقق في المستقبل القريب؛ إذ أعتقد أنَّنا بحاجة إلى حدوث انهيار أولًا، بحيث يطال هذا الانهيار معيار الدولار وصفقات البترودولار، ومن ثم ستكون الحاجة ملحةً إلى استبدال الدولار بشيء آخر، الذي سيكون إما حقوق السحب الخاصة (SDR) أو الذهب. وبمصادرة حيازات الذهب الرسمية والذهب الخاص على الأراضي الأمريكية، فإنَّ وزارة الخزانة ستملك أكثر من (17,000) طن من الذهب؛ أي ما يعادل (57%) من إجمالي احتياطيات الذهب الرسمية في العالم، الأمر الذي سيضع الولايات المتحدة في الموقع ذاته الذي تمتعت به عام (1945م) بعد بريتون وودز، وسيتيح هذا الكنز للولايات المتحدة أن تكرر ما فعلته في بريتون وودز من إملاء هيئة النظام المالي العالمي الجديد كما تريده».

86. هل يتعين علينا أن نخشى مزيدًا من الكبح المالي؟

استعمل مصطلح (الكبح المالي) (financial repression) لأوَّل مرَّة من قبل ماك كينون وشو في عام (1973م)، وتعرِّف موسوعة الاستثمار الإلكترونية انفستوبيديا (Investopedia) الكبح المالي بأنَّه «التدابير التي تقود بها الحكومة الصناديق إليها بوصفها إحدى وسائل تخفيض الديون». وأحد الأمثلة على الكبح المالي هو الحفاظ

على أسعار الفائدة أقل من معدل ارتفاع الأسعار من أجل خفض نفقات الفائدة للحكومة، وقد عرَّف كارمن م. راينهارت و إم. بيلين سبانكيا بعض الأنماط الأخرى من الكبح المالي[1]

- ضوابط استثمارات صارمة.
- تأميمات (مصادرة المعاشات التقاعدية).
- ضوابط على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.
- حظر أصول استثمارية معيَّنة.
- ضرائب خاصة (للأغنياء).
- تدخلات مباشرة (فريق الحماية من الانهيار plunge protection team وول ستريت).
- خصومات على الودائع (خصم من القيمة السوقية لورقة مالية وأخطارها السوقية).
- إغلاق المصارف (عطل مصرفية).

منذ بداية عام (2003م)، كان هناك اتفاق بين اليابان والولايات المتحدة لدعم الأسواق المالية عن طريق شراء الأسهم، واعترفت السلطات في هونغ كونغ أنها دعمت بورصة هونغ كونغ خلال أزمة آسيا عام (1998م)، وفي مسح أُجري عام (2013م) لستين مصرفا مركزيًّا من قبل المنشورات المصرفية المركزية (Central Banking Publications) ومصرف إسكتلندا الملكي (RBS) أفاد القائمون على

(1) كارمن م. راينهارت و م. بيلين سبانكيا.

(23%) منها أنَّهم يمتلكون أسهمًا في الشركات المدرجة أو يخططون لشرائها[1].

وكان محمد العريان من شركة بيمكو (PIMCO)، وهي شركة عالمية لإدارة الاستثمار في السندات، قد أقرَّ مؤخرًا أنَّ حالات الكبح المالي في تزايد في الولايات المتحدة، وقد دعمته في تحليله جهة غير متوقعة؛ إذ اعترف المحافظ السابق للمصرف الاحتياطي الفيدرالي كيفين وارش بأنَّ زملاءه السابقين (قد أُجبِروا على كبح الأسواق)، ومن الواضح أنَّ أسواق الذهب والفضة تدخل في هذا السياق؛ هذا يثبت المحاولات اليائسة التي تبذلها النخب المالية والسياسية الحاكمة للإبقاء على الوضع الراهن.

يخبرنا التاريخ أنَّه كلما اقتربنا من إعادة هيكلة شاملة، تزداد ضروب الكبح المالي في الأسواق، فقد أظهرت إعادة هيكلة القطاع المصرفي في قبرص تحضيرًا سابقًا محدودًا جدًّا، ويحضِّر عدد من الدول في أنحاء العالم جميعها لتشريعات تحسبًا لخطة إنقاذية مماثلة لما حصل في قبرص، وتشير القيود المستمرة على الأمريكيين للاستثمار في الخارج إلى ازدياد الضوابط المفروضة على رأس المال في السنوات المقبلة؛ ولذلك على مواطني الولايات المتحدة على وجه الخصوص توخي الحيطة والنظر في توزيع أصولهم والأخطار المالية جغرافيًّا.

---

(1) http://www.bloomberg.com/news/201324-04-/central-banks-load-up-onequities-as-low-rates-kill-bond-yields.html

The Big Reset CS6.indd 258 1/18/16 10:54 AM

خاتمة الكتاب

يكشف لنا التاريخ أمثلةً لا تحصى من النظم المالية الفاشلة؛ لقد استغرق الأمر خمس مئة عام حتى تنهض حضارة متطورة مجددًا في أوروبا بعد انهيار الدينار الروماني والسقوط اللاحق للإمبراطورية الرمانية، وفي الثمانينيات من القرن العشرين اعتقد قادة الاتحاد السوفياتي أنَّ نظامهم الشيوعي سيدوم إلى الأبد، وظلوا يلوحون من الشرفة حتى النهاية المريرة، وخلَّف انهيار الاتحاد السوفياتي المدخرين والمتقاعدين ممن اعتمدوا على الروبل في فقر مدقع.

استنتجنا نحن الغربيين أنَّ النظام الرأسمالي لدينا، والمبني على أساس الأسواق الحرَّة، قد تفوق طالما أنَّ البلدان الشيوعية قد انتقلت إلى صفنا، لكن في نهاية عام (2008م) هوى نظامنا أيضًا لكننا نكرر ما كان القادة الشيوعيون يفعلونه من التظاهر بأن كلَّ شيء لا يزال على ما يرام. إنَّ السلطات تلجأ تمامًا إلى هذه الأساليب التي كنَّا نحتقرها في النظام الشيوعي، فالتلاعب بالأرقام الاقتصادية يزداد يومًا بعد يوم ويتم تلميع ما يجري ليعكس صورة وردية، وتأتي الأخبار الجيدة التي نسمعها في هذا الصدد نتيجة الدعاية الكاذبة وجهود خبراء التلفيق الإعلامي. ويجري التحكم في الاقتصاد وأسواقه

المالية مركزيًّا على نحو متزايد، وتتلاشى الأسواق الحرَّة أكثر فأكثر مع مضي الوقت، حيث يتم التلاعب بأسعار الفائدة وتُدارُ رحى حروب الذهب، وتكثر تدخلات (فريق الحماية من الانهيار) في أسواق الأسهم الأمريكية، ويتدفق المال من خلال التيسير الكمِّي (QE) بقدر ما يمكن للمرء أن يتخيَّل. لقد ولجنا عصرًا من الرأسمالية الحكومية ذات الطابع العالمي، ولعلَّ الصين هي مثال ملائم بكل معنى الكلمة.

الأمر ذاته في روسيا والولايات المتحدة والعالم العربي والمملكة المتحدة واليابان، وتتشابك اقتصادات الشرق والغرب تشابكًا لم يسبق له مثيل في التاريخ.

تحاول المصارف المركزية يائسةً تفادي انهيار النظام المالي منذ انهيار مصرف ليمان، وتعلم الحكومات والمصارف أنَّ النظام الاقتصادي سينهار برمته حال توقفها عن طباعة المال، وهذا يقودنا إلى استنتاج منطقي وحيد وهو أنَّنا عالقون في شبكة التيسير الكمِّي، وكلما طُبع مزيد من الأصول الورقية كلما يتجه (المال الذكي) نحو فئات الأصول التي لا يُمكن طباعتها.

وللمرَّة الأولى في التاريخ، تبرز أزمة مالية ونقدية بهذه الشدَّة التي تمكنها من وضع حد للثقة في الأصول الورقية، ما من شأنه أن يؤدي إلى موجة غير مسبوقة من التضخم المفرط بحيث تنفجر الأسعار وتزول الديون وينهار الاقتصاد وتغلق المصارف، لقد أغلقت المصارف بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في عام (1991م) كما أغلقت

في أثناء الانهيار المالي في الأرجنتين عام (2001م)، وفي كلتا الحالتين فقد المدخرون ثرواتهم كلَّها تقريبًا، بينما نجح المستثمرون الأذكياء ممن استثمروا أموالهم في المعادن الثمينة في الحفاظ على رؤوس أموالهم.

أليس من الممكن أن يحدث هذا في الولايات المتحدة؟ لقد عقد الرئيس الأمريكي باراك أوباما مؤتمرًا بإجراء مخابرة هاتفية متشعبة في أول يوم له رئيسًا في عام (2009م)، وناقش إمكانات إعلان عطلة مصرفية[1]؛ ولهذا يدرك محافظو المصارف المركزية ضرورة التوصل إلى خطة إعادة هيكلة قبل حدوث هذا، وستبذل السلطات كلَّ ما في وسعها لتعديل النظام المالي بما يُجنِب الوقوع في انهيار آخر على شاكلة انهيار عام (2008م). وفي رأيي الشخصي لن تكون هناك مشكلة فيما إذا طرحت السلطات خططها لإعادة الهيكلة.

ستتوتر الأحوال توترًا حادًّا في حال فشل المفاوضات حول إعادة هيكلة النظام المالي، والرامية إلى تسوية مرضية بين الشركاء التجاريين الكبار في العالم، وفي أوائل عام (2006م) وقعت حكومة الولايات المتحدة عقدًا بقيمة (400) مليار دولار مع شركة هاليبرتون[2]

(1) http://www.infiniteunknown.net/201113/12//obama-administration-wasprepared-to-call-a-bank-holiday-in-2009-video/

(2) شغل نائب الرئيس السابق ديك تشيني (Dick Cheney) منصب الرئيس التنفيذي لشركة هاليبرتون بين عامي (1995م) و(2000م).

(Halliburton) لإقامة معسكرات اعتقال[1] في أنحاء متفرقة من الولايات المتحدة[2]، حيث يمكن استخدام هذه المعتقلات في احتواء عدد كبير من مواطني الولايات المتحدة في حال حصول تمرُّد واسع النطاق.

سيكون العقد المقبل مثيرًا على أقل تقدير، ولكي أنتهي مبديًّا ملاحظة إيجابية أقول: إن تنفيذ الفكرة المذكورة في هذا الكتاب، وأعني بها إعادة طرح حقوق السحب الخاصة (SDR) لصندوق النقد الدولي، سيكون أمرًا ناجحًا، وستمنحنا ما يكفي من الوقت الإضافي للعمل على إيجاد حلٍّ أشمل للديون المتراكمة في أنحاء العالم جميعها من دون انهيار كلي للنظام.

لقد بات واضحًا بيِّنًا أنَّه حتى (المخططون المركزيون) لا يزالون في حيرةٍ من أمرهم حول الطريق الواجب اتباعه، على أنَّ المؤشرات واضحة للعيان وهي تدلنا على بداية المراحل الأولى لإعادة هيكلة النظام النقدي العالمي، ولسوف يكون من الضروري تتبع التطورات

---

(1) http://rt.com/usa/news/psyop-activists-internment-resettlement-526/.

(2) 1-kbr--news/30897064/24-01-http://articles.marketwatch.com/2006 nationalemergency-homeland-security-contract. يتكوَّن الدليل من (326) صفحة تشرح كيفية إدارة هذه (المنشآت الإصلاحية). ويمكن العثور عليها على الشبكة العنكبوتية.

The Big Reset CS6.indd 262 1/18/16 10:54 AM

الجديدة يومًا إثر يوم، ويمكنكم الاطلاع على التحديثات المنتظمة على موقع: www.thebigresetblog.com

أود أن أنهي كتابي بشكركم على اهتمامكم.

http://publicintelligence.net/restricted_u_s_arm)
(.y_internment_and_resettlementoperations_manual/

* * *

The Big Reset CS6.indd 264 1/18/16 10:54 AM

ملحق 1: العملات المسحوبة من التداول

(1700م - 2013م)

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
يوغسلافيا – دينار (YUG)	1994	1994	شهر واحد	التضخم المالي المفرط
ألمانيا– كوبون مارك (DDK)	1948	1948	شهر واحد	الحرب العالمية الثانية
هنغاريا – بيلبينغو (HUB)	1946	1946	شهر ونصف	التضخم المالي المفرط
هنغاريا– أدوبينغو (HUA)	1946	1946	شهران	التضخم المالي المفرط
ألمانيا – المارك الذهبي (DEG)	1923	1923	شهران	التضخم المالي المفرط
سلوفينيا / ليوبليانا– ليرة(SIL)	1944	1944	شهران ونصف	الحرب العالمية الثانية
كرايينا (الجمهورية الصربية) دينار أوكتوبر (HRKO)	1993	1994	ثلاثة أشهر	التضخم المالي المفرط
يوغسلافيا– دينار أوكتوبر (YUO)	1993	1993	ثلاثة أشهر	التضخم المالي المفرط
كازاخستان – روبل (KZR)	1993	1993	ثلاثة أشهر	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
كوريا الشمالية – وون (KPO)	1959	1959	ثلاثة أشهر	التضخم المالي المفرط
هنغاريا – ميلبينغو(HUM)	1946	1946	ثلاثة أشهر	التضخم المالي المفرط
الجمهورية الصربية – دينار أوكتوبر (BASO)	1993	1994	أربعة أشهر	حرب أخرى
بولندا / لوبلين – زلوتي (PLL)	1944	1945	أربعة أشهر	الحرب العالمية الثانية
هنغاريا – بينغو الجيش الأحمر (HUR)	1945	1945	ستة أشهر	الحرب العالمية الثانية
أوزبكستان – سوم (كوبون) (UZC)	1993	1994	ثمانية أشهر ونصف	التضخم المالي المفرط
اندونيسيا / جزر رياو – روبية (IDRR)	1963	1964	ثمانية أشهر ونصف	استبدلت بـ IDR الروبية الأندونيسية الحالية
اليابان – الكومون المعدني (JPK)	1904	1905	تسعة أشهر	التضخم المالي المفرط
اليابان – الأوبان الذهبي (JPO)	1904	1905	تسعة أشهر	التضخم المالي المفرط
اليابان – الموم الفضي (JPM)	1904	1905	تسعة أشهر	التضخم المالي المفرط
ترانسنيستريا – روبل (PDR)	1994	1994	أحد عشر شهرًا	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
أوكرانيا - كاربوفانيتز (UAK)	1992	1993	أحد عشر شهرًا	التضخم المالي المفرط
البرازيل - ريال كروزيرو (BRR)	1993	1994	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
ألبانيا - ليك فاليوت (ALV)	1992	1993	سنة واحدة	توقُّف إصدارها
الجمهورية الصربية / كراييا الدينار المُعدَّل (HRKR)	1992	1993	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
لاتفيا - روبل (LVR)	1992	1993	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
ليتوانيا - تالوناس (LTT)	1992	1993	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
مقدونيا - دينار (MKN)	1992	1993	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
مولدوفا - ليو (كوبون) (MDC)	1992	1993	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
الجمهورية الصربية - الدينار المُعدَّل (BASR)	1992	1993	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
يوغوسلافيا - الدينار المُعدَّل (YUR)	1992	1993	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
مولدوفا - الروبل (كوبون) (MDR)	1991	1992	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
سلوفينيا - تولار بونس (SIB)	1991	1992	سنة واحدة	سمي من جديد SIT
البرازيل - كروزادو نوفو (BRN)	1989	1990	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
الصين – شين يوان الذهبي (CNG)	1948	1949	سنة واحدة	الحرب الأهلية الصينية
الصين – ين يوان الفضي (CNS)	1948	1949	سنة واحدة	الحرب الأهلية الصينية
الصين/شينجيانغ – يوان الذهبي (CNSG)	1948	1949	سنة واحدة	الحرب الأهلية الصينية
أذربيجان – تومان (IRZT)	1945	1946	سنة واحدة	الغزو الايراني للبلاد
النمسا – شلن الجيوش الحليفة (ATM)	1944	1945	سنة واحدة	الحرب العالمية الثانية
تشيكوسلوفاكيا – كورونا الجيش الأحمر (CSR)	1944	1945	سنة واحدة	الحرب العالمية الثانية
رومانيا – ليو الجيش الأحمر (ROR)	1944	1945	سنة واحدة	الحرب العالمية الثانية
الاتحاد السوفييتي – روبل (SUB)	1923	1924	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
روسيا – روبل (RUFR)	1922	1922	سنة واحدة	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
إفريقيا الشرقية – فلورين (XEAF)	1920	1921	سنة واحدة	الحرب العالمية الثانية
موناكو – فرنك جرمينال (MCG)	1920	1921	سنة واحدة	حالة الطوارئ
روسيا الشمالية – روبل (RUNR)	1919	1920	سنة واحدة	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
النمسا – كرون (ATK)	1918	1919	سنة واحدة	الحرب العالمية الأولى
عبر القوقاز – روبل (ZKRR)	1917	1918	سنة واحدة	الحرب الأهلية الروسية
غينيا الجديدة الألمانية – مارك (PGM)	1914	1915	سنة واحدة	الحرب العالمية الأولى
جنوب غـــرب إفريقيا الألمانية – مارك(NAP)	1914	1915	سنة واحدة	الحرب العالمية الأولى
الولايـــات الكونفدرالية – الدولار المُعدَّل (CSAR)	1864	1865	سنة واحدة	الحرب الأهلية الأمريكية
فرنسا – فرنك (مناطق الانتداب) (FRM)	1796	1797	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
فرنســـا – فرنك (أسايننتـــس) (FRA)	1795	1796	سنة واحدة	التضخم المالي المفرط
بولنـــدا– زلوتي فلوريـــن الورقي (PLF)	1794	1795	سنة واحدة	تقسيم النمسا للبلاد
الجمهوريـــة الصربية/كرايينا– دينار 1994 (HRKG)	1994	1996	سنتان	التضخم المالي المفرط
جورجيا – كابون لاريت (GEK)	1993	1995	سنتان	التضخم المالي المفرط
روسيا البيضاء – روبل (BYL)	1992	1994	سنتان	التضخم المالي المفرط بشكل غير مباشر
البوسنة – دينار (BAD)	1992	1994	سنتان	التضخم المالي المفرط

The Big Reset CS6.indd 269 1/18/16 10:54 AM

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
يوغوسلافيا – الدينار القابل للتحويل (YUN)	1990	1992	سنتان	التضخم المالي المفرط
الأرجنتين – بيزو (ARP)	1983	1985	سنتان	التضخم المالي المفرط
عمان – الريال السعيدي (OMS)	1970	1972	سنتان	قانون الاستقلال
غانا – السيدي القديم (GHO)	1965	1957	سنتان	استبدلت بـ السيدي الثاني GHC
فرنسا – الفرنك الجديد (FRF)	1960	1962	سنتان	سُمي بالفرنك الفرنسي
كوريا – الوون العسكري (KROM)	1945	1947	سنتان	استبدلت ب KPP
إيطاليا – ليرا (بادوليو) (ITLB)	1943	1945	سنتان	الحرب العالمية الثانية
إيطاليا–ليرا (موسوليني)(ITLM)	1943	1945	سنتان	الحرب العالمية الثانية
إيطاليا– ليرا العسكرية الاميركية (ITA)	1943	1945	سنتان	الحرب العالمية الثانية
إيطاليا–ليرا العسكرية البريطانية (ITB)	1943	1945	سنتان	الحرب العالمية الثانية
ألمانيا – كاربونيز (UAC)	1942	1944	سنتان	الحرب العالمية الثانية
الولايات المتحدة – دولار (هاواي) (USDH)	1942	1944	سنتان	الحرب العالمية الثانية
إسبانيا – البيزيتا الوطنية (ESPN)	1936	1939	سنتان	الحرب العالمية الثانية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
القوقـــاز - الروبل الســـوفييتي (ZKSR)	1922	1924	سنتان	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
جمهورية الشرق الأقصى - روبل (DBRR)	1920	1922	سنتان	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
ارمينيـــا - الروبل الســـوفييتي (AMSR)	1920	1922	سنتان	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
أذربيجان - الروبل الســـوفييتي (AZSR)	1920	1922	سنتان	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
أرمينيا - روبل (AMR)	1918	1920	سنتان	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
جمهوريـــة أذربيجـــان - روبـــل (AZR)	1918	1920	سنتان	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
خوارزم - تينغا (KHVT)	1918	1920	سنتان	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
ألمانيـــا- روبل (دارلينسكاســـا اوست) (DEOR)	1916	1918	سنتان	الحرب العالمية الثانية
بيرو الإنكا (PER)	1880	1882	سنتان	توقف إصدارها
هايتي - الغـــورد الورقي الجديد (HTN)	1870	1872	سنتان	التضخم المالي المفرط
ميريلانـــد - الشـــلن الأحمـــر (CMDR)	1781	1783	سنتان	التضخم المالي المفرط
نيو جرســـي - الشـــلن الجديد (CNJN)	1781	1783	سنتان	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
ولاية فرمونت – شلن (CVTS)	1781	1783	سنتان	التضخم المالي المفرط
البوسنة – الدينار الجديد (BAN)	1994	1997	ثلاث سنوات	استبدلت بالمارك BAM
روسيا – روبل (RUR)	1991	1994	ثلاث سنوات	التضخم المالي المفرط
البرازيل – كروزيرو (BRE)	1990	1993	ثلاث سنوات	التضخم المالي المفرط
نيكاراغوا – كوردوبا(NIC)	1988	1991	ثلاث سنوات	التضخم المالي المفرط
البرازيل – كروزادو (BRC)	1986	1989	ثلاث سنوات	التضخم المالي المفرط
لاوس –كيب التحرير (LAL)	1976	1979	ثلاث سنوات	التضخم المالي المفرط
جنوب فيتنام – دونغ (VNS)	1975	1978	ثلاث سنوات	توحيد فيتنام
بيافرا – جنيه(BIAP)	1967	1970	ثلاث سنوات	الغزو النيجيري للبلاد
كاتانغا – فرنك (KATF)	1960	1963	ثلاث سنوات	قانون الاستقلال
الهند البرتغالية – اسكودو (INPE)	1959	1962	ثلاث سنوات	قانون الاستقلال
ريونيون – فرنك(REF)	1959	1962	ثلاث سنوات	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
ألمانيا – سبيرمارك (DES)	1951	1954	ثلاث سنوات	توقف إصدارها
ألمانيا – مارك الحلفاء (DEA)	1945	1948	ثلاث سنوات	الحرب العالمية الثانية
اليابان– ين الحلفاء (JPA)	1945	1948	ثلاث سنوات	الحرب العالمية الثانية
منشوريا القومية – يوان (CNNY)	1945	1948	ثلاث سنوات	الحرب الأهلية الصينية
جزر الهند الهولندية – روبية غامبيو (NIDR)	1943	1946	ثلاث سنوات	الحرب العالمية الثانية
مالايا – دولار غامبيو(MYAG)	1942	1945	ثلاث سنوات	الحرب العالمية الثانية
الفلبين – بيزو المقاومة (PHG)	1942	1945	ثلاث سنوات	الحرب العالمية الثانية
جزر الهند الهولندية – غادلن غامبيو (IDDJ)	1941	1944	ثلاث سنوات	الحرب العالمية الثانية
رومانيا – ليو(إنفينكس) (ROI)	1941	1944	ثلاث سنوات	الحرب العالمية الثانية
كانتون – دولار (CNDC)	1935	1938	ثلاث سنوات	الحرب العالمية الثانية
دانزيغ – مارك(DZGM)	1920	1923	ثلاث سنوات	الحرب العالمية الثانية
ميمل – مارك(MMLM)	1920	1923	ثلاث سنوات	الحرب العالمية الثانية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
خوارزم - الروبل السوفييتي (SUVT)	1920	1923	ثلاث سنوات	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
جورجيا- روبل(GER)	1918	1921	ثلاث سنوات	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
بخارى - تينغا (BKHT)	1917	1920	ثلاث سنوات	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
المكسيك - البيزو الورقي(MXI) غير قابل التحويل لعملة ثانية	1913	1916	ثلاث سنوات	التضخم المالي المفرط
الولايات الكونفدرالية - دولار (CSAD)	1861	1864	ثلاث سنوات	الحرب الأهلية الأمريكية
ماريلاند - الشلن الأسود (CMDB)	1780	1783	ثلاث سنوات	التضخم المالي المفرط
أفغانستان - أفغاني (دوستومي) (AFAD)	1998	2002	أربع سنوات	التضخم المالي المفرط
أفغانستان - أفغاني (رابيني) (AFAD)	1998	2002	أربع سنوات	التضخم المالي المفرط
أنغولا كوانزا - ريوستادو (AOR)	1995	1999	أربع سنوات	التضخم المالي المفرط
تتارستان - شاميل (RUTS)	1992	1996	أربع سنوات	الانفصال عن روسيا
كرواتيا - دينار (HRD)	1991	1995	أربع سنوات	حرب أخرى
الكونغو - زائير (CDZ)	1967	1971	أربع سنوات	قانون الاستقلال

The Big Reset CS6.indd 274 1/18/16 10:54 AM

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
زيمبابوي – جنيه (ZMP)	1964	1968	أربع سنوات	قانون الاستقلال
الجزائر – الفرنك الجديد (DZF)	1960	1964	أربع سنوات	قانون الاستقلال
رواندا ـ أورندي – فرنك (BRIF)	1960	1964	أربع سنوات	قانون الاستقلال
ألمانيا – بيكومارك	1954	1958	أربع سنوات	توقف إصدارها
ألمانيا – ليبكامارك	1954	1958	أربع سنوات	توقف إصدارها
جيبوتي – فرنك CFA(DJC)	1945	1949	أربع سنوات	قانون الاستقلال
أندونيسيا – روبية المقاومة (IDG)	1945	1949	أربع سنوات	استبدلت ب IDN
تايوان – اليوان الوطني(TWN)	1945	1949	أربع سنوات	الحرب الأهلية الصينية
فرنسا – الفرنك(FRP) (الجيوش العسكرية الحليفة المؤقتة)	1944	1948	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
بورما – روبية غامبيو (BUG)	1941	1945	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
كرواتيا – كونا (HRC)	1941	1945	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
الهند الصينية الفرنسية – الين العسكري (ICFG)	1941	1945	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
هونغ كونغ - الين العسكري (HKG)	1941	1945	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
اليابان - الين العسكري (XJPM)	1941	1945	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
نانجينغ - يوان (CNPN) CRB	1941	1945	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
هبريدس الجديدة - فرنك (NHF)	1941	1945	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
أوقيانوسيا - جنيه غامبيو (X-OGP)	1941	1945	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
الفليبين - بيزو غامبيو (PHJ)	1941	1945	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
صربيا - دينار (SRDD)	1941	1945	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
ألمانيا - (XDEB) بيلفتسالونغس ميتل	1940	1944	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
بخارى - الروبل السوفييتي (BKSR)	1920	1924	أربع سنوات	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
لاتفيا - روبل (LVB)	1918	1922	أربع سنوات	التضخم المالي المفرط
روبل (سوفنازكي) (RUFS)	1918	1922	أربع سنوات	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
روسيا - روبل (سوفنازكي) (RUFS)	1918	1922	أربع سنوات	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
يوغوسلافيا - كرونين (YUK)	1918	1922	أربع سنوات	الحرب العالمية الثانية
إسبانيا - إسكودو (ESE)	1864	1868	أربع سنوات	الاتحاد النقدي اللاتيني
آلاباما الكونفدرالية - دولار (CSALD)	1861	1865	أربع سنوات	الحرب الأهلية الأمريكية
أركنساس الكونفدرالية - دولار (CSAKD)	1861	1865	أربع سنوات	الحرب الأهلية الأمريكية
فلوريدا الكونفدرالية - دولار (CSFLD)	1861	1865	أربع سنوات	الحرب الأهلية الأمريكية
جورجيا الكونفدرالية - دولار (CSGAD)	1861	1865	أربع سنوات	الحرب الأهلية الأمريكية
لويزيانا الكونفدرالية- دولار (CSLAD)	1861	1865	أربع سنوات	الحرب الاهلية الأمريكية
ميسيسيبي الكونفدرالية - دولار (CSMSD)	1861	1865	أربع سنوات	الحرب الاهلية الأمريكية
كارولينا الشمالية الكونفدرالية - دولار (CSNCD)	1861	1865	أربع سنوات	الحرب الأهلية الأمريكية
كارولينا الجنوبية الكونفدرالية - دولار (CSSCD)	1861	1865	أربع سنوات	الحرب الاهلية الأمريكية
تينيسي الكونفدرالية - دولار (CSTND)	1861	1865	أربع سنوات	الحرب الأهلية الأمريكية
تكساس الكونفدرالية - دولار (CSTXD)	1861	1865	أربع سنوات	الحرب الأهلية الأمريكية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
طاجيكستان – روبل (TJR)	1995	2000	خمس سنوات	التضخم المالي المفرط
زائير – الزائيري الجديد (ZRN)	1993	1998	خمس سنوات	التضخم المالي المفرط
أنغولا كوانزا – نوفو (AON)	1990	1995	خمس سنوات	التضخم المالي المفرط
إسرائيل – شيكل (ILL)	1980	1985	خمس سنوات	التضخم المالي المفرط
الصين / جين مين بياو القديمة – يوان (CNP)	1948	1953	خمس سنوات	التضخم المالي المفرط
رومانيا – الليو الجديد (RON)	1947	1952	خمس سنوات	التضخم المالي المفرط
أندونيسيا/جافا – روبية (IDJ)	1945	1950	خمس سنوات	قانون الاستقلال
أندونيسيا/نيكا – غيلدر (IDD)	1945	1950	خمس سنوات	قانون الاستقلال
جـــزر الهند الهولنديـــة – روبية غامبيو (IDDR)	1941	1946	خمس سنوات	التضخم المالي المفرط
بولندا – الكراكوف الذهبي (PLK)	1940	1945	خمس سنوات	الحرب العالمية الثانية
سلوفاكيا – كورونا (SKO)	1940	1945	خمس سنوات	الحرب العالمية الثانية
إفريقيا الشرقية الإيطالية – ليرة (AOIL)	1936	1941	خمس سنوات	الحرب العالمية الثانية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
جمهورية الريف - ريفان (MARR)	1921	1926	خمس سنوات	حرب أخرى
أوكرانيا - غريفنا (UAG)	1917	1922	خمس سنوات	تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
جنوب غــــرب إفريقيـــا - مارك (NAM)	1915	1920	خمس سنوات	الحرب العالمية الثانية
صربيا - دينار (SRBD)	1913	1918	خمس سنوات	الحرب العالمية الثانية
جمهورية جنـــوب إفريقيا - جنيه (ZAPP)	1905	1910	خمس سنوات	التحوُّل إلى GBP
اليونان - فونيكس (GRP)	1828	1833	خمس سنوات	استبدل ب GRS
ترانسنيســـتريا - روبل (كوبون) (PDK)	1994	2000	ست سنوات	التضخم المالي المفرط
بيرو - اينتي (PEI)	1985	1991	ست سنوات	التضخم المالي المفرط
روديسيا - جنيه (RHP)	1964	1970	ست سنوات	قانون الاستقلال
شمال فيتنام - قرشـــ نام دونغ (VDD)	1953	1959	ست سنوات	التضخم المالي المفرط
ألمانيا –Reichskreditkassen scheine(XDEK)	1940	1946	ست سنوات	الحرب العالمية الثانية
بوهيميـــا و مورافيـــا - كورونـــا (CSM)	1939	1945	ست سنوات	الحرب العالمية الثانية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
اليابان – الين العسكري (CNPY)	1939	1945	ست سنوات	الحرب العالمية الثانية
أستونيا – ماركا (EEM)	1918	1924	ست سنوات	التضخم المالي المفرط
فيوم كرون (FIUK)	1918	1924	ست سنوات	الحرب العالمية الثانية
جزر الهند الغربية – جو (GYJ)	1830	1836	ست سنوات	قانون الاستقلال
فرنسا – ليفر (أساينانس) (FRL)	1789	1795	ست سنوات	التضخم المالي المفرط
روسيا البيضاء – الروبل الجديد (BYB)	1994	2001	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
روسيا الفدرالية – روبل (RUR)	1991	1998	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
الأرجنتين – أوسترال (ARA)	1985	1992	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
غينيا الاستوائية – فرانكو (GQF)	1985	1992	سبع سنوات	الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب إفريقيا
فيتنام – الدونغ الجديد (VNN)	1978	1985	سبع سنوات	استبدلت ب VNN 10:1
غينيا – بيزيتا (GQP)	1968	1975	سبع سنوات	قانون الاستقلال
قطر / دبي – ريال (XQDR)	1966	1973	سبع سنوات	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
غامبيا – جنيه (GMP)	1964	1971	سبع سنوات	قانون الاستقلال
مالاوي – جنيه (MWP)	1964	1971	سبع سنوات	قانون الاستقلال
جمهورية الكونغو– فرنك (CDG)	1960	1967	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
فيتنام – قرش مينه دونغ (VDP)	1946	1953	سبع سنوات	الحرب الفيتنامية الأولى
هنغاريا – كورونا (HUK)	1918	1925	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
كونيتكت القارية – شلن (CCTS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
ديلاوير القارية – شلن (CDES)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
جورجيا القارية – شلن (CGAS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
ميريلاند القارية – شلن (CMDS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
ماساتشوستس القارية – شلن (CMAS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
نيو هامشير القارية – شلن (CNHS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
نيو جرسي القارية – شلن (CNJS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
نيويورك القارية – شلن (CNYS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
كارولينا الشمالية القارية – شلن (CNCS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
بنسلفانيا القارية – شلن (CPAS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
رود آيلاند القارية – شلن (CRHS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
كارولينا الجنوبية القارية – شلن (CSCS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
فرجينيا القارية – شلن (CVAS)	1776	1783	سبع سنوات	التضخم المالي المفرط
أندونسيا/إيريان الغربية – روبية (IDIR)	1963	1971	ثماني سنوات	استبدلت ب 12.63:1 من IDR
تشيكوسلوفاكيا – الكورنا الجديدة (CSC)	1945	1953	ثماني سنوات	استبدلت ب 5:1 CSK
ألمانيا – إيفيكتنسبير مارك (DERE)	1931	1939	ثماني سنوات	الحرب العالمية الثانية
ألمانيا – كريديتسبير مارك (DERK)	1931	1939	ثماني سنوات	الحرب العالمية الثانية
بولندا – مارك (PLM)	1916	1924	ثماني سنوات	الحرب العالمية الثانية
ألمانيا – دارلينسكاس اوست (DEOM)	1914	1922	ثماني سنوات	الحرب العالمية الثانية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
دولار كياو شاو (JPY)	1914	1922	ثماني سنوات	الحرب العالمية الثانية
الإمبراطورية العثمانية – الليرة الورقية(XOTL)	1914	1922	ثماني سنوات	الحرب العالمية الثانية
الجبل الأسود – بيربر (MEP)	1910	1918	ثماني سنوات	الحرب العالمية الثانية
الصين– التايل الورقي (CNTP)	1853	1861	ثماني سنوات	التضخم المالي المفرط
نيو هامشير – الشلن القانوني (CNHL)	1975	1963	ثماني سنوات	قانون الاستقلال
ماساتشوستس – شلن (تينور الأوسط) (CMAM)	1741	1749	ثماني سنوات	قانون الاستقلال
ماستشوستس – شلن (تينور الجديد) (CMAN)	1741	1749	ثماني سنوات	قانون الاستقلال
ليبيريا – دولار الحرية (LRDL)	1991	2000	تسع سنوات	حرب أخرى
اتحاد روديسيا ونياسالاند – جنيه (RHFP)	1956	1965	تسع سنوات	قانون الاستقلال
كوريا الجنوبية – هوان (KRH)	1953	1962	تسع سنوات	استبدلت ب 10:1 الوون KRW
ألمانيا – هيندلسبير مارك (DERH)	1939	1948	تسع سنوات	الحرب العالمية الثانية
ألمانيا – ريجيستر مارك (XDEK)	1939	1948	تسع سنوات	الحرب العالمية الثانية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
سينكيانغ - يوان (CNSY)	1939	1948	تسع سنوات	الحرب العالمية الثانية
منغ شيانغ/مصرف منغوليا الداخلية - يوان(CNPM)	1936	1945	تسع سنوات	الحرب العالمية الثانية
بيجين/تيانجين/شمال الصين - يوان المصرف الاحتياطي الفدرالي (CNPP)	1935	1944	تسع سنوات	الحرب العالمية الثانية
فيجي - الدولار القديم (FJO)	1865	1874	تسع سنوات	الغزو البريطاني للبلاد
كونيتكت - دولار (CCTD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
ديلاوير - دولار (CDED)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
جورجيا - دولار (CGAD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
ميريلاند - دولار (CMDD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
ماساتشوستس - دولار (CMAD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
نيو هامشير - دولار (CNHD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
نيوجرسي - دولار (CNJD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
نيويورك - دولار (CNYD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
كارولينا الشمالية – دولار (CNCD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
بنسلفانيا – دولار (CPAD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
رود آيلاند – دولار (CRHD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
كارولينا الجنوبية – دولار (CSCD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
فرجينيا – دولار (CVAD)	1783	1792	تسع سنوات	إصدار الدولار الأمريكي
روديسيا – دولار (RHD/ZWC)	1970	1980	عشر سنوات	قانون الاستقلال
فرنسا – فرنك (أفارز وايسز) (AIF)	1967	1977	عشر سنوات	قانون الاستقلال
بلغاريا – الليف الاشتراكي (BGM)	1952	1962	عشر سنوات	استبدل بـ 1:10 BGL
الهند – روبية (الحج) (XINP)	1950	1960	عشر سنوات	استبدل بـ INR
الصومال – سومالو (SOIS)	1950	1960	عشر سنوات	استبدل بـ SOS
اليونان – الدراخما الجديدة (GRN)	1944	1954	عشر سنوات	التضخم المالي المفرط
بريطانيا – ليرة السلطة العسكرية (LYB)	1941	1951	عشر سنوات	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
الاتحاد النقدي النمساوي المجري- جولدن (XATG)	1857	1867	عشر سنوات	الاتحاد النقدي اللاتيني
مولدوفا – دوكات (MDD)	1857	1867	عشر سنوات	توقف إصدارها
تكساس – دولار (TXSD)	1836	1846	عشر سنوات	انضمت للولايات المتحدة
ليبيريا – دولار (LRDJ)	1989	2000	إحدى عشرة سنة	حرب أخرى
غينيا – ايكولاي (GQE)	1975	1986	إحدى عشرة سنة	الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا
ريونيون – الفرنك الجديد (REN)	1963	1974	إحدى عشرة سنة	قانون الاستقلال
الخليج الفارسي – روبية (XPGR)	1959	1970	إحدى عشرة سنة	توقف إصدارها
إسبانيا – البيزيتا الجمهورية (ESPR)	1931	1942	إحدى عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
سار – فرنك (SAAF)	1919	1930	إحدى عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
أنغولا – الأسكودا البرتغالي (AOE)	1914	1925	إحدى عشرة سنة	استبدلت ب AOA
نيوفاوندلاند – الجنيه الورقي (NFLP)	1854	1865	إحدى عشرة سنة	استبدلت ب NFLD
غانا – سيدي (GHR)	1967	1979	اثنتا عشرة سنة	استبدلت ب GHC (مصادرة)

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
سـان بيار – فرنك CFA الجديد (XCF)	1960	1972	اثنتا عشرة سنة	قانون الاستقلال
ألبانيا – ليك (ALX) شهادات الصرف الأجنبية	1953	1965	اثنتا عشرة سنة	شهادات الصرف
كوريا الشمالية – الوون الشعبي (KPP)	1947	1959	اثنتا عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
ألمانيا– Behelfszahlungsmittel fuer die Deutsche (XDEB)	1936	1948	اثنتا عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
أذربيجان – مانات (AZM)	1993	2006	ثلاث عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
كردستان – الدينار العراقي (IQDS) (طباعة سويسرية)	1991	2004	ثلاث عشرة سنة	قانون الاستقلال
الأرجنتين – بيزو لاي (ARF)	1970	1983	ثلاث عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
هولندا / غينيا الجديدة– غيلدر (NNGG)	1950	1963	ثلاث عشرة سنة	قانون الاستقلال
مانشوكو – يوان (CNMY)	1932	1945	ثلاث عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
الاتحاد السوفييتي – تشيرفونيتز (SUC)	1922	1935	ثلاث عشرة سنة	توقف إصدارها
الإكوادور – بيزو (ECP)	1871	1884	ثلاث عشرة سنة	سُميت من جديد ESC

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
الباراغواي – البيزو الوطني الورقي (PYN)	1857	1870	ثلاث عشرة سنة	سُميت من جديد PYF
نيوهامبشير – شلن الاستعمار (CNHC)	1763	1776	ثلاث عشرة سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
رود أيلاند – شلن الاستعمار (CRHC)	1763	1776	ثلاث عشرة سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
أنغولا – كوانزا (AOK)	1977	1991	أربع عشرة سنة	التضخم المالي المفرط (بصورة غير مباشرة)
غينيا – سالي (GNS)	1972	1986	أربع عشرة سنة	تخفيض قيمة العملة بنسبة 92.47 %
الصومال – سيلينو (SOS)	1960	1964	أربع عشرة سنة	تغير اسمها في عام 1974
نيجيريا – جنيه (NGP)	1959	1973	أربع عشرة سنة	قانون الاستقلال
غينيا – فرنك (GNI)	1958	1972	أربع عشرة سنة	قانون الاستقلال
الاتحاد السوفييتي – الروبل الجديد (SUN)	1947	1931	أربع عشرة سنة	استبدلت ب(SUR) 10:01 روبل الاتحاد السوفييتي
فنزويلا – فنزويلي (VEV)	1873	1887	أربع عشرة سنة	استبدلت ب 5:1 VEB
جنوب ألمانيا –Vereinsgul (denXDSG)	1857	1871	أربع عشرة سنة	استبدلت ب DEP
تركمانستان – مانات (TMM)	1993	2009	خمس عشرة سنة	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
السودان – دينار (SDD)	1992	2007	خمس عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
سلوفينيا – تولار (SIT)	1991	2006	خمس عشرة سنة	اليورو
تشيلي – إسكودو (CLE)	1960	1975	خمس عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
فرنسا / جزر الأنتيل – فرنك (XNF)	1960	1975	خمس عشرة سنة	قانون الاستقلال
بورما – روبية (BUR)	1937	1952	خمس عشرة سنة	سُميت من جديدBUK
شرق إفريقيا – روبية (XEAR)	1905	1920	خمس عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
كريت – دراخما (GKD)	1898	1913	خمس عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
كولومبيا – البيزو الذهبي (COG)	1871	1886	خمس عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
الأرجنتين – بيزو فورتي (ARF)	1860	1875	خمس عشرة سنة	استبدلت ب ARG
كونيتكت – شلن (تينور الجديد) (CCTN)	1740	1755	خمس عشرة سنة	قانون الاستقلال
سلوفاكيا – كورونا (SKK)	1992	2008	ست عشرة سنة	اليورو
تيمور – اسكودو (TPE)	1959	1975	ست عشرة سنة	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
أقاليم الكاريبي البريطانية – دولار (المجموعة الشرقية) (XBCD)	1951	1967	ست عشرة سنة	قانون الاستقلال
أندونيسيا – الروبية الجديدة (IDN)	1949	1965	ست عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
سان بيار – فرنك (XCFG) CFA	1943	1959	ست عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
روديسيا الجنوبية – جنيه (المجلس النقدي) (RHSP)	1940	1956	ست عشرة سنة	استبدلت بالتساوي مع RHFP
السعودية – ريال (SAS)	1936	1952	ست عشرة سنة	استبدلت ب SAR
أستونيا – كرون (EEN)	1924	1940	ست عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
دانزيغ – غالدن (DZGG)	1923	1939	ست عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
ألمانيا – رينتمارك (DEN)	1923	1939	ست عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
السعودية – الريال (SAA)	1916	1932	ست عشرة سنة	نشوء المملكة العربية السعودية
الصومال الإيطالي – روبية (SOIR)	1909	1925	ست عشرة سنة	استبدلت ب XITL
بلغاريا – ليف سريبرو (BGS)	1904	1920	ست عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
الأزور – ميلرايز (APM)	1895	1911	ست عشرة سنة	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
الولايات المتحدة - الدولار الورقي (USP)	1862	1878	ست عشرة سنة	توقف إصدارها
كوريا الشمالية - الوون الأجنبي(KPX)	1978	1995	سبع عشرة سنة	توقف إصدارها
الصين - اليوان السوفييتي (CNSD)	1931	1948	سبع عشرة سنة	الحرب الأهلية الصينية
الصين - دولار هانكو (CNDH)	1914	1931	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
هيلونغجيانغ - تياو (CNHT)	1914	1931	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
قانسو - دولار (CNDK)	1914	1931	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
كيرين - تياو (CNKT)	1914	1931	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
كوانتانغ - دولار (CNDG)	1914	1931	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
منشوريا - دولار (CNDM)	1914	1931	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
بيجين - دولار (CNDB)	1914	1931	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
شانغهاي - دولار (CNDA)	1914	1931	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
الشانتون - دولار (CNDS)	1914	1931	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
سيشوان – دولار (CNDZ)	1914	1931	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
كياو شو – دولار (KCHD)	1897	1914	سبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
بورتوريكو – بيزو (PRS)	1881	1898	سبع عشرة سنة	الانتقال إلىUSD الدولار الأمريكي
إسبانيا /ريال مدريد – بيزو دورو (ESR)	1847	1864	سبع عشرة سنة	استبدل بالتساوي مع ESE
الولايات المتحدة القارية – دولار (USC)	1775	1792	سبع عشرة سنة	ظهور الدولار الامريكي USD
الأورغـــواي – بيزو نوفو (UYP/ UYN)	1975	1993	ثماني عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
أنغولا – إسكودو (AOS)	1958	1976	ثماني عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
جيبوتي – فرنك (DJA)	1949	1967	ثماني عشرة سنة	قانون الاستقلال
الصيـــن – عملـــة الذهـــب المخصصة (CNU)	1930	1948	ثماني عشرة سنة	الحرب الأهلية الصينية
إيطاليا – ليرة (XITL)	1925	1943	ثماني عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
لاتفيا – لات (LVA)	1922	1940	ثماني عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
ليتوانيا – ليتا (LTB)	1922	1940	ثماني عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
السويد - ريكسديلر (SEM)	1855	1873	ثماني عشرة سنة	تحويلات الاتحاد النقدي الإسكندنافي
شهادات صرف الدولار الأمريكي الصينية (CNX)	1979	1998	تسع عشرة سنة	شهادات الصرف
كونغو -فرنك CFA(COF)	1973	1992	تسع عشرة سنة	قانون الاستقلال
الغابون - فرنك CFA (GAF)	1973	1992	تسع عشرة سنة	قانون الاستقلال
البرازيل - كروزيرو نوفو (BRB)	1967	1986	تسع عشرة سنة	قانون الاستقلال
شمال فيتنام - الدونغ الجديد (VDN/VNC)	1959	1978	تسع عشرة سنة	الاتحاد الفيتنامي
ألبانيا - ليك (ALK)	1946	1965	تسع عشرة سنة	استبدلت ب 10:1 ALL
كولومبيا - البيزو الورقي (COB)	1886	1905	تسع عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
شمال ألمانيا - ثالر (XDET)	1838	1857	تسع عشرة سنة	الاتحاد النقدي النمساوي المجري
جنوب ألمانيا - غالدن (XDEG)	1838	1857	تسع عشرة سنة	الاتحاد النقدي النمساوي المجري
فرنسا - ليفر تورنوا الورقي (FRT)	1701	1720	تسع عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
غينيا بيساو - بيزو (GWP)	1976	1996	عشرون سنة	الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
لوكسمبورغ – فرنك قابل للتحويل (LUC)	1970	1990	عشرون سنة	اليورو
بلغاريا – ليف (BGX) شهادات صرف العملات الأجنبية	1966	1986	عشرون سنة	شهادات الصرف
كمبوديا – الريال القديم (KHO)	1955	1975	عشرون سنة	توقف إصدارها
جمهورية فيتنام الجنوبية – دونغ (VNR)	1955	1975	عشرون سنة	التضخم المالي المفرط
ليبيا – جنيه (LYP)	1951	1971	عشرون سنة	قانون الاستقلال
بلجيكا – بلجا (BEB)	1925	1945	عشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
مدغشقر – فرنك (MGG)	1925	1945	عشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
تشيكوسلوفاكيا – كورونا (قبل الحرب) (CSO)	1919	1939	عشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
لوكسمبورغ – الفرنك المالي (LUL)	1970	1991	إحدى وعشرون سنة	اليورو
أوغندا – شلن (UGS/UGW)	1966	1987	إحدى وعشرون سنة	التضخم المالي المفرط
غانا – جنيه (GHP)	1958	1979	إحدى وعشرون سنة	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
لاوس – الكيب القديم (LAO)	1955	1976	إحدى وعشرون سنة	استبدلت ب LAL 20:1
البانيا – فرنك (فرانغا) (ALF)	1925	1946	إحدى وعشرون سنة	الاتحاد النقدي مع يوغوسلافيا
هنغاريا – بينغو (HUP)	1925	1946	إحدى وعشرون سنة	التضخم المالي المفرط
روسيا – الروبل الذهبي (RUER)	1897	1918	إحدى وعشرون سنة	الحرب الأهلية الروسية
نيكاراغوا – البيزو الفضي (NIP)	1881	1912	إحدى وعشرون سنة	استبدلت ب NIG 12.5:1
كونيتكت – شلن الإستعمار (CCTC)	1755	1776	إحدى وعشرون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
نيوهامبشير – شلن (تينور الجديد) (CNHN)	1742	1763	إحدى وعشرون سنة	قانون الاستقلال
زائير – زائير (ZRZ)	1971	1993	اثنتان وعشرون سنة	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
مالي – فرنك (MLF/MAF)	1962	1984	اثنتان وعشرون سنة	قانون الاستقلال
بوليفيا – بيزو (BOP)	1963	1986	ثلاث وعشرون سنة	التضخم المالي المفرط
فلسطين – ليرة (PSP)	1927	1950	ثلاث وعشرون سنة	قانون الاستقلال
الاتحاد السوفييتي – الروبل الذهبي (SUG)	1924	1947	ثلاث وعشرون سنة	استبدلت ب 10:1 SUN
توفا – آكشا (TVAA)	1921	1944	ثلاث وعشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
موزمبيق – ليبرا إسترليني (MZL)	1919	1942	ثلاث وعشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
يوغوسلافيا – الدينار الصربي (YUS)	1918	1941	ثلاث وعشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
لوكسمبورغ – تالر (LUT)	1848	1871	ثلاث وعشرون سنة	استبدلت بLUM

The Big Reset CS6.indd 296 1/18/16 10:54 AM

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
يوغوسلافيا - هارد دينار (YUD)	1966	1990	أربع وعشرون سنة	التضخم المالي المفرط
ألمانيا - المارك الألماني (DER)	1924	1948	أربع وعشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
النمسا - الشلن القديم (ATO)	1923	1947	أربع وعشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
سينكيانغ - تايل (CNST)	1912	1936	أربع وعشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
يوننان - يوان (CNYY)	1912	1936	أربع وعشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
البرازيل - ميل ريس (BRM)	1822	1846	أربع وعشرون سنة	التضخم المالي المفرط
اليمن الجنوبي - دينار (YDD)	1965	1990	خمس وعشرون سنة	توحد اليمن
مالايا - دولار (MYAD)	1938	1963	خمس وعشرون سنة	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
هنغاريا والنمسا – غالدن (ATG)	1867	1892	خمس وعشرون سنة	استبدلت ب ATK 2:1
السويد – ريكسدالر بانكو (SEO)	1830	1855	خمس وعشرون سنة	استبدلت ب SEM
هنغاريا والنمسا – كرونين (ATK)	1892	1918	ست وعشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
شرق إفريقيا الألماني – روبية (DOAR)	1890	1917	سبع وعشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
ماساتشوستس – شلن الاستعمار (CMAC)	1749	1776	سبع وعشرون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
غانا – السيدي الجديد (GHC)	1979	2007	ثمان وعشرون سنة	التضخم المالي المفرط
لبنان/سوريا – ليرة (XLSP)	1920	1948	ثمان وعشرون سنة	الحرب العالمية الثانية
زنجبار – روبية (ZZR)	1908	1936	ثمان وعشرون سنة	استبدلت ب XEAS 1:1.5

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
ميريلاند – شلن الاستعمار الجديد (CMDN)	1748	1776	ثمان وعشرون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
كاروليا الشمالية – الشلن تينور الجديد (CNCN)	1748	1776	ثمان وعشرون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
كاروليا الجنوبية – شلن الاستعمار (CSCC)	1748	1776	ثمان وعشرون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
كوان تزي (البوليصات الحدودية لأسرة تسونغ)	1131	1159	ثمان وعشرون سنة	التضخم المالي المفرط
التيبت – تانقا (TBT)	1912	1941	تسع وعشرون سنة	استبدلت ب TBR
الاتحاد السوفييتي – هارد روبل (SUR)	1961	1991	ثلاثون سنة	انفصال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
شهادات صرف الدولار الأمريكي البولندية (PLX)	1960	1990	ثلاثون سنة	شهادات الصرف
مدغشقر وجزر القمر- فرنك (CFA) (XMCF)	1945	1975	ثلاثون سنة	قانون الاستقلال
جزر الهند الغربية البريطانية – دولار (XBWD)	1935	1965	ثلاثون سنة	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
هايتي – الغورد الفضي (HTS)	1814	1844	ثلاثون سنة	التضخم المالي المفرط (بشكل غير مباشر)
نيوجرسي – شلن الاستعمار (CNJC)	1746	1776	ثلاثون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
أثيوبيا – دولار (ETD)	1945	1976	إحدى وثلاثون سنة	قانون الاستقلال
غيانا – دولار(جزر الهند الغربية البريطانية) (XBWD)	1935	1966	إحدى وثلاثون سنة	قانون الاستقلال
دور آيلاند – شلن (تينور الجديد) (CRHN)	1740	1771	إحدى وثلاثون سنة	قانون الاستقلال
دور آيلاند – شلن (CRHP)	1709	1740	إحدى وثلاثون سنة	قانون الاستقلال
منظمة كوميكون– روبل قابل للتحويل (XTR)	1960	1992	اثنتان وثلاثون سنة	انفصال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
إسرائيل – جنيه (ILP)	1948	1980	اثنتان وثلاثون سنة	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
أنغولا – أنغولار (AOA)	1926	1958	اثنتان وثلاثون سنة	الاتحاد النقدي مع المستعمرات البرتغالية
الكاميرون – مارك (CMDM)	1884	1916	اثنتان وثلاثون سنة	الحرب العالمية الأولى
الهند الصينية الفرنسية – قرش (التجارة) (ICFC)	1963	1895	اثنتان وثلاثون سنة	توقف إصدارها
تونس – فرنك (TNF)	1858	1891	ثلاث وثلاثون سنة	التضخم المالي المفرط
الصومال – شلن (SOS)	1960	1994	أربع و ثلاثون سنة	التضخم المالي المفرط
جزر المالديف – روبية /MVP) MVQ)	1947	1981	أربع وثلاثون سنة	قانون الاستقلال
الموزمبيق – ميل ريس (MZR)	1877	1911	أربع وثلاثون سنة	التضخم المالي المفرط
كولومبيا – بيزو أورو (COE)	1837	1871	أربع وثلاثون سنة	توقف إصدارها

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
كوريا – ين (KROY)	1910	1945	خمس وثلاثون سنة	الحرب العالمية الثانية
هبريدس الجديدة – فرنك (NHF)	1945	1981	ست وثلاثون سنة	قانون الاستقلال
المغول – الورقة النقدية الأولى (الأوراق الثمينة ل قوبلاي خان)	1236	1272	ست وثلاثون سنة	التضخم المالي المفرط
بلغاريا – ليف (BGL/BGK)	1962	1999	سبع وثلاثون سنة	التضخم المالي النفرط
بورما – كيات (BUK)	1952	1989	سبع وثلاثون سنة	قانون الاستقلال
الإمبراطورية العثمانية – قرش (XOTP)	1844	1881	سبع وثلاثون سنة	استبدلت ب الليرة العثمانية XOTL
البرازيل – الغالدن الهولندي (BRG)	1624	1661	سبع وثلاثون سنة	الغزو البرتغالي للبلاد
المغول – الورقة النقدية الثانية (الأوراق الثمينة ل تشي يوان)	1272	1309	سبع وثلاثون سنة	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
جيبوتي – فرنك جرمينال (DJG)	1907	1945	ثمان وثلاثون سنة	الحرب العالمية الثانية
جزر الهند الهولندية –غالدن غامبيو (NIDJ)	1905	1943	ثمان وثلاثون سنة	الحرب العالمية الثانية
أثيوبيا – تالاري الفضي (ETT)	1893	1931	ثمان وثلاثون سنة	الحرب العالمية الثانية
الاتحاد اللاتيني – فرنك (XULF)	1889	1927	ثمان وثلاثون سنة	الاتحاد النقدي اللاتيني
الاتحاد اللاتيني – ليرة (XULL)	1889	1927	ثمان وثلاثون سنة	الاتحاد النقدي اللاتيني
هايتي – غورد (قرش) (HTT)	1776	1814	ثمان وثلاثون سنة	استبدلت ب HTS
فنلندا – الماركا الجديدة (FIM)	1963	2002	تسع وثلاثون سنة	اليورو
التيبت – الروبية الفضية (TBR)	1912	1951	تسع وثلاثون سنة	الغزو الصيني للبلاد

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
المغرب - الريال الحسني (MAH)	1881	1920	تسع وثلاثون سنة	استبدلت ب MARR
كارولينا الشمالية - شلن (CNCP)	1709	1748	تسع وثلاثون سنة	قانون الاستقلال
فرنسا - فرنك (FRF)	1962	2002	أربعون سنة	اليورو
تشيكوسلوفاكيا - هارد كورونا (CSK)	1953	1993	أربعون سنة	سمي من جديد ب CZK
الباراغواي - البيزو الورقي (PYP)	1903	1943	أربعون سنة	الحرب العالمية الثانية
مدغشقر - فرنك (MGF)	1963	2004	إحدى وأربعون سنة	قانون الاستقلال
السودان - جنيه (SDP)	1957	1998	إحدى وأربعون سنة	حرب أخرى
جنوب إفريقيا - جنيه (ZAP)	1920	1961	إحدى وأربعون سنة	قانون الاستقلال
الإمبراطورية العثمانية - الليرة الذهبية (XOTG)	1881	1922	إحدى وأربعون سنة	الحرب العالمية الأولى

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
الفلبين – بيزو فويرتي (PHF)	1857	1898	إحدى وأربعون سنة	قانون الاستقلال
جورجيا – شلن الاستعمار (CGAC)	1735	1776	إحدى وأربعون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
ألمانيا – أوستمارك (DDM)	1948	1990	اثنتان واربعون سنة	انفصال اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
إيران – تومان (IRT)	1890	1932	اثنتان و أربعون سنة	استبدلت ب IRR
البيرو – بيزو (PEP)	1821	1863	اثنتان وأربعون سنة	استبدلت بالتساوي مع PES
ميريلاند – شلن (CMDP)	1709	1751	اثنتان و أربعون سنة	قانون الاستقلال
بولندا – زلوتي الثقيل (PLZ)	1950	1994	أربع وأربعون سنة	التضخم المالي المفرط
طنجة – فرانكو (MATF)	1912	1956	أربع وأربعون سنة	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
بلغاريا – ليف زلاتو (BGZ)	1880	1924	أربع وأربعون سنة	توقف إصدارها
ساوتومي وبرينسيب – ميل ريس (STM)	1869	1913	أربع وأربعون سنة	استبدلت بالتساوي مع STE
فرنسا – الليفر الاستعماري الورقي (XFCL)	1776	1820	أربع وأربعون سنة	استبدلت ب FRG
البرازيل – كروزيرو (BRZ)	1942	1987	خمس وأربعون سنة	التضخم المالي المفرط
تونغا – الجنيه الاسترليني (TOS)	1921	1966	خمس وأربعون سنة	قانون الاستقلال
فنلندا – ماركا (FIN)	1917	1962	خمس وأربعون سنة	التضخم المالي المفرط
صربيا – دينار (SRBD)	1873	1918	خمس وأربعون سنة	الحرب العالمية الأولى
الرأس الأخضر – ميل ريس (CVM)	1869	1914	خمس وأربعون سنة	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
ماساتشوستس - شلن (تينور القديم) (CMAP)	1704	1749	خمس وأربعون سنة	قانون الاستقلال
كارولينا الشمالية - شلن (CSCP)	1703	1748	خمس وأربعون سنة	قانون الاستقلال
غرب إفريقيا - شلن (XEAS)	1921	1967	ست و أربعون سنة	قانون الاستقلال
تيمور - باتاكا (TPP)	1912	1958	ست و أربعون سنة	استبدلت بالتساوي مع TPE
غرب إفريقيا الفرنسي - فرنك (XAOF)	1895	1941	ست و أربعون سنة	الحرب العالمية الثانية
أفغانستان/كابول - روبية (AFR)	1881	1927	ست و أربعون سنة	استبدلت بـ AFA 1.1:1
هاواي - دولار (HWD)	1847	1893	ست و أربعون سنة	استبدلت بالدولار الأمريكي USD
الأرجنتين - البيزو الوطني (XARP)	1816	1862	ست و أربعون سنة	التضخم المالي المفرط
كونيتكت - شلن (تينور القديم) (CCTO)	1709	1755	ست و أربعون سنة	قانون الاستقلال
كاليدونيا الجديدة - CFP فرنك (NCF)	1945	1992	سبع و أربعون سنة	قانون الاستقلال
لوكسمبورغ - مارك (LUM)	1871	1918	سبع و أربعون سنة	الحرب العالمية الأولى

The Big Reset CS6.indd 307 1/18/16 10:54 AM

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
هايتي – الغورد الورقي (HTP)	1826	1873	سبع و أربعون سنة	التضخم المالي المفرط (بشكل غير مباشر)
اليونان – دراخما (GRD)	1954	2002	ثمان و أربعون سنة	اليورو
كوريا الجنوبية – الوون القديم (KRO)	1905	1953	ثمان و أربعون سنة	التضخم المالي المفرط
كوستاريكا – بيزو (CRP)	1848	1896	ثمان و أربعون سنة	سميت من جديد CRC
يوغوسلافيا – دينار الاتحاد (YUF)	1945	1995	خمسون سنة	التضخم المالي المفرط
شمال ألمانيا – فراينزتالر (XDNT)	1857	1907	خمسون سنة	توقف إصدارها
البرازيل – ريس (BRD)	1771	1822	إحدى وخمسون سنة	التضخم المالي المفرط
فيجي – جنيه (FJP)	1917	1969	اثنتان وخمسون سنة	قانون الاستقلال
ترينداد وتوباغو – دولار (TTO)	1899	1951	اثنتان وخمسون سنة	قانون الاستقلال
الاتحاد النقدي الإسكندنافي – كرونا (XSMK)	1872	1924	اثنتان وخمسون سنة	الاتحاد النقدي الإسكندنافي

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
باراغواي – بيزو فورتي (PYF)	1871	1923	اثنتان وخمسون سنة	توقف إصدارها
ساموا الغربية – جنيه (WSP)	1914	1967	ثلاث وخمسون سنة	قانون الاستقلال
غرب إفريقيا البريطانية – جنيه	1913	1966	ثلاث وخمسون سنة	قانون الاستقلال
ألمانيا – مارك (DEP)	1871	1924	ثلاث وخمسون سنة	التضخم المالي الفرط
إيطاليا – الليرة النمساوية (XITA)	1813	1866	ثلاث وخمسون سنة	الاتحاد النقدي اللاتيني
ديلاوير – شلن الاستعمار (CDEC)	1723	1776	ثلاث وخمسون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
ألمانيا – مارك (دوتشي) (DEM)	1948	2002	أربع وخمسون سنة	اليورو
مالطا – جنيه (MTP)	1914	1968	أربع وخمسون سنة	قانون الاستقلال

سبب انهيار العملة	المدة	النهاية	البداية	اسم العملة ورمزها
الحرب الأهلية الصينية	أربع وخمسون سنة	1949	1895	تايوان – ين (TWY)
استبدلت ب 1:0.44 ARM	أربع وخمسون سنة	1929	1875	الأرجنتين – البيزو الذهبي (ARG)
استبدلت ب SEO	أربع وخمسون سنة	1830	1776	السويد – ريكزدالر الورقي (SER)
قانون الاستقلال	أربع وخمسون سنة	1763	1709	نيو هامبشير – شلن (تينور القديم) (CNHP)
منعتها الحكومة	أربع وخمسون سنة	860	806	الصين – نقود سلالة تانغ
اليورو	خمس وخمسون سنة	2002	1947	النمسا – الشلن الجديد (ATS)
قانون الاستقلال	ست وخمسون سنة	1970	1914	برمودا – جنيه (BMP)
الحرب العالمية الثانية	ست و خمسون سنة	1941	1885	شمال بورنيو البريطاني – دولار (BNBD)

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
أستراليا - جنيه (AUP)	1909	1966	سبع وخمسون سنة	قانون الاستقلال
أوقيانوسيا الفرنسية /تاهيتي - فرنك (PFG)	1888	1945	سبع وخمسون سنة	الحرب العالمية الثانية
الهند الشرقية - دولار ركس (XEIR)	1808	1865	سبع وخمسون سنة	توقف إصدارها
المغول - الورقة النقدية الثالثة (الأوراق الثمينة ل تشي تا)	1310	1367	سبع وخمسون سنة	التضخم المالي المفرط
الموزمبيق - إسكودو (MZE)	1922	1980	ثمان وخمسون سنة	قانون الاستقلال
شنغهاي يوان - الدولار الصيني (يوان) (CND)	1890	1948	ثمان وخمسون سنة	الحرب الاهلية الصينية
الجبل الأسود - كرون (MEK)	1852	1910	ثمان وخمسون سنة	استبدلت بالتساوي مع MEP
الاتحاد اللاتيني - دراخما (XULD)	1868	1927	تسع و خمسون سنة	الاتحاد النقدي اللاتيني

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
الاتحاد اللاتيني - بيزيتا (XULP)	1868	1927	تسع و خمسون سنة	الاتحاد النقدي اللاتيني
نيوزيلندا - جنيه (NZP)	1907	1967	ستون سنة	قانون الاستقلال
الدنمارك - ريغز مصرف دالر (DKR)	1813	1873	ستون سنة	الاتحاد النقدي الإسكندنافي
جرينلاند - ريغز مصرف دالر (GLR)	1813	1873	ستون سنة	الاتحاد النقدي الإسكندنافي
جمهورية الدومينيكان - البيزو الفضي (DOS)	1844	1905	إحدى وستون سنة	تحولت إلى USD (صرف 1:5)
فرنسا - فرنك جرمينال/ فرنك بواناكاريه (FRG)	1803	1864	إحدى وستون سنة	الاتحاد النقدي اللاتيني
آيسلندا - الكرونة القديمة (ISJ)	1918	1980	اثنتان وستون سنة	التضخم المالي المفرط
غينيا البرتغالية - إسكود (GWE)	1914	1976	اثنتان وستون سنة	قانون الاستقلال
الاتحاد اللاتيني - فرنك (XULF)	1865	1927	اثنتان وستون سنة	الاتحاد النقدي اللاتيني

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
الاتحاد اللاتيني - فرنك (XULF)	1865	1927	اثنتان وستون سنة	الاتحاد النقدي اللاتيني
الاتحاد اللاتيني - فرنك (XULF)	1865	1927	اثنتان وستون سنة	الاتحاد النقدي اللاتيني
الاتحاد اللاتيني - فرنك (XULL)	1865	1927	اثنتان وستون سنة	الاتحاد النقدي اللاتيني
خليج ماساتشوستس - شلن (CMAB)	1642	1704	اثنتان وستون سنة	قانون الاستقلال
الصين - نقود سلالة سونغ	960	1023	ثلاث وستون سنة	التضخم المالي المفرط
سورينام - جيلدر (SRG)	1940	2003	ثلاث وستون سنة	التضخم المالي المفرط
أندورا - بيزيتا (ADP)	1936	1999	ثلاث وستون سنة	اليورو
ساو تومي و برينسيبي - اسكودو (STE)	1914	1977	ثلاث وستون سنة	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
جامايكا – جنيه (JMP)	1905	1969	أربع وستون سنة	قانون الاستقلال
نيو جرسي – شلن (CNJP)	1682	1746	أربع و ستون سنة	قانون الاستقلال
جزر الهند الغربية الدنماركية – ريغزدبلير (DWIR)	1784	1849	خمس وستون سنة	استبدلت ب DWIF
موريشيوس – دولار (MUD)	1810	1876	ست وستون سنة	استبدلت ب MUR
كاليدونيا الجديدة – فرنك جرمينال (NCG)	1874	1941	سبع وستون سنة	الحرب العالمية الثانية
نيويورك – شلن (CNYP)	1709	1776	سبع وستون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
بنسلفانيا – دولار (CPAP)	1709	1776	سبع وستون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
فرجينيا – شلن (CVAP)	1709	1776	سبع وستون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
فنزويلا – بوليفار (VEB)	1940	2008	ثمان وستون سنة	التضخم المالي المفرط
جزر الهند الغربية الدنماركية – دیلار (DWID)	1849	1917	ثمان وستون سنة	الحرب العالمية الأولى
لوكسمبورغ – غالدن (LUG)	1848	1918	سبعون سنة	الحرب العالمية الأولى

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
شـــركة الهند الشـــرقية - دولار (XEID)	1788	1858	سبعون سنة	توقف إصدارها
البرتغال - كونتو(PTC)	1931	2002	إحدى و سبعون سنة	اليورو
الأرجنتين - البيزو الورقي (العملة الوطنية) (ARM)	1899	1970	إحدى و سبعون سنة	التضخم المالي المفرط
السلفادور - بيزو (SVP)	1847	1919	اثنتان وسبعون سنة	استبدلت بالتساوي مع SVC
الفاتيكان - ليرة (VAL)	1929	2002	ثلاث وسبعون سنة	اليورو
بلغاريا - ليف (BGO)	1879	1952	ثلاث وسبعون سنة	التضخم المالي المفرط
أفغانستان - أفغاني (AFA)	1927	2002	خمس وسبعون سنة	التضخم المالي المفرط
الكونغو البلجيكية - فرنك (CBEF)	1885	1960	خمس وسبعون سنة	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
روسيا – الروبل الورقي (RUEP)	1843	1918	خمس وسبعون سنة	الحرب الأهلية الروسية
روسيا – أساينانزا (RUEA)	1768	1843	خمس وسبعون سنة	استبدلت ب 1:3.5 RUES
نيكاراغوا – كوردوبا الذهبية (NIG)	1912	1988	ست و سبعون سنة	التضخم المالي المفرط
البرتغال – ميل ريس (PTM)	1835	1911	ست و سبعون سنة	التضخم المالي المفرط
جزر ماديرا – ميل ريس (IPM)	1834	1910	ست و سبعون سنة	استبدلت ب PTE
تايلاند – التيكل الفضي (THT)	1851	1921	سبع وسبعون سنة	استبدلت ب THB
المغرب – فرنك (MAF)	1881	1959	ثمان وسبعون سنة	التضخم المالي المفرط
الهند البرتغالية – روبية (INPR)	1881	1959	ثمان وسبعون سنة	الغزو الهندي للبلاد

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
غواتيمالا – بيزو (GTP)	1847	1925	ثمان وسبعون سنة	استبدلت ب GTQ
هندوراس – بيزو (HNP)	1847	1926	تسع و سبعون سنة	استبدلت ب HNL
إيرلندا – جنيه (IEP)	1922	2002	ثمانون سنة	اليورو
هندوراس البريطانية – دولار (BZH)	1894	1974	ثمانون سنة	قانون الاستقلال
رومانيا – الليو الفضي (ROS)	1867	1947	ثمانون سنة	التضخم المالي
هولندا – ريكزدالدر (NLX)	1690	1770	ثمانون سنة	استبدلت ب XEIR
شلن الاستعمار (XCCS)	1694	1676	اثنتان وثمانون سنة	حرب الاستقلال الأمريكية
الصين – الأوراق الثمينة لسلالة مينغ العظيمة	1368	1450	اثنتان وثمانون سنة	التضخم المالي المفرط (ست أوراق مالية على الأقل)
تركيا – الليرة (TRL)	1922	2005	ثلاث وثمانون سنة	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
الهند الفرنسية – روبية (INFR)	1871	1954	ثلاث وثمانون سنة	سُلمت للهند
ساراواك – دولار (SWKD)	1863	1946	ثلاث وثمانون سنة	الحرب العالمية الثانية
ألمانيا – تالر (اتفاقية فيينا) (XDCT)	1753	1838	خمس وثمانون سنة	اتفاقية دريسدن
نيوفاوندلاند – دولار (NFLD)	1865	1952	سبع وثمانون سنة	انضمت إلى كندا
لوكسمبورغ – الفرنك الورقي (LUF)	1914	2002	ثمان وثمانون سنة	اليورو
مستوطنات المضايق – دولار (STSD)	1857	1946	تسع وثمانون سنة	الحرب العالمية الثانية
الصين/ سيشوان – العملة الورقية (الصادرة عن 16 مطبعة مالية)	1024	1114	تسعون سنة	التضخم المالي المفرط
البرتغال – إسكودو (PTE)	1911	2002	إحدى و تسعون سنة	التضخم المالي المفرط

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
الجنيه الاسترليني (CAP)	1766	1858	اثنتان و تسعون سنة	قانون الاستقلال
الهند الصينية الفرنسية – قرش (ICFP)	1862	1955	ثلاث وتسعون سنة	قانون الاستقلال
حيدر اباد – روبية سيكا (INRH)	1858	1951	ثلاث وتسعون سنة	استبدلت ب INR
ريونيون – فرنك جرمينال (REG)	1851	1944	ثلاث وتسعون سنة	الحرب العالمية الثانية
جرينلاند – الكرونة (GLK)	1873	1967	أربع وتسعون سنة	توقف إصدارها
غينيا البرتغالية – ميل ريس (GWM)	1879	1974	خمس وتسعون سنة	قانون الاستقلال
تايوان – تايل/دولار (TWT)	1800	1895	خمس وتسعون سنة	الغزو الياباني للبلاد
جزر البهاما – جنيه (BSP)	1869	1966	سبع و تسعون سنة	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
الاتفاقية النمساوية المجرية – غالدن (XATC)	1759	1857	ثمان و تسعون سنة	الاتحاد النقدي النمساوي المجري
بوليفيا – بوليفي (BOL)	1863	1962	تسع وتسعون سنة	التضخم المالي المفرط
الإمبراطورية الروسية – الروبل الورقي (RUEP)	1818	1917	تسع و تسعون سنة	الحرب الأهلية الروسية
الدنمارك – ريكزدالر كورانت (DKC)	1713	1813	مئة سنة	استبدلت ب 1:5 DKR
هوي تزي (سلالة سونغ)	1159	1263	مئة و أربع سنوات	التضخم المالي المفرط
سيلان (سيريلانكا) – روبية (LNR)	1872	1978	مئة وست سنوات	قانون الاستقلال
الجزائر – فرنك جرمينال (DZG)	1851	1959	مئة وثماني سنوات	التضخم المالي المفرط
تشيلي – بيزو (النسر) (CLC)	1851	1959	مئة وثماني سنوات	التضخم المالي المفرط
غيانا – فرنك (GUF)	1851	1959	مئة وثماني سنوات	قانون الاستقلال
غوادلوب – فرنك (GPF)	1851	1959	مئة وثماني سنوات	قانون الاستقلال
مارتينيك – فرنك (MQF)	1851	1959	مئة وثماني سنوات	قانون الاستقلال

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
المغول – الورقة النقدية الأولى	1260	1368	مئة وثماني سنوات	التضخم المالي المفرط
اليونان – الدراخما الفضية (GRS)	1833	1944	مئة وإحدى عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
عملة دالر الورقية (SEP)	1665	1776	مئة وإحدى عشرة سنة	استبدلت ب SER
الأورغواي – بيزو فويرتي (UYF)	1862	1975	مئة وثلاث عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
البرتغال – ريس (PTR)	1797	1911	مئة وأربع عشرة سنة	التضخم المالي المفرط
الإكوادور – سوكري (ECS)	1884	2000	مئة وست عشرة سنة	استبدلت ب USD
جزر الهند الشرقية الهولندية – غيلدر (IDDG)	1828	1945	مئة وسبع عشرة سنة	الحرب العالمية الثانية
إيطاليا – ليرة (ITL)	1882	2002	مئة وعشرون سنة	اليورو
ألبيرو – سول (PEH)	1864	1985	مئة وإحدى وعشرون سنة	التضخم المالي المفرط
إسبانيا – بيزيتا (ESP)	1874	2002	مئة وثمان وعشرون سنة	اليورو

اسم العملة ورمزها	البداية	النهاية	المدة	سبب انهيار العملة
النمسا – الغالدن الورقي (ATP)	1753	1892	مئة و تسع وثلاثون سنة	استبدلت ب ATK 2:1
بلجيكا – فرنك (BEF)	1835	2002	مئة وسبع وستون سنة	اليورو
المكسيك – البيزو الفضي (MXP)	1822	1992	مئة وسبعون سنة	التضخم المالي
هولندا – غيلدر (NLG)	1814	2002	مئة وثمان و ثمانون سنة	اليورو

المصدر: http://dollardaze.org/blog/?page-id=0001

* * *

The Big Reset CS6.indd 322 1/18/16 10:54 AM

ملحق 2: غرامات وول ستريت

(2000م-2013م)

2000م		
جي بي مورغان تشيس	0.2 مليون دولار	6 حزيران/ يونيو
انتهاك حدود سعر الطلب الأفضل لهيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC Limit Order Dis– play Rule)، والإخفاق في إنشاء الإجراءات الرقابية المكتوبة وصيانتها وتنفيذها.		
2001م		
مصرف أوف أمريكا	35,6 مليون دولار	28 تموز/يوليو
لتسوية مزاعم إساءة الشركة لإدارة صناديقها بوصفها مؤتمنة عليها، والدفع للوكيل من أجل السندات الحكومية والبلدية.		
جي بي مورغان تشيس	1 مليون دولار	25 أيلول/سبتمبر
لتسوية ادعاءات المنظمين بشأن انتهاك حفظ السجلات والإبلاغ عن اللوائح بوصفها وكيل نقل لإصدارات السندات.		
مصرف أوف أمريكا	22 مليون دولار	6 تشرين الأوّل/أكتوبر
لتسوية أربع دعاوى قضائية تتهم الشركة بغش آلاف المصرفيين بأجور الوقت الإضافي.		
غولدمان ساكس	1 مليون دولار	27 تشرين الثاني/نوفمبر

The Big Reset CS6.indd 323 1/18/16 10:54 AM

فشل في الإشراف على إداري متهم بصفقات احتيال (جاءت هذه الغرامة بحق سبير، ليدز وكيلوغ (Spear, Leeds & Kellogg) وهي وحدة من مجموعة غولدمان ساكس.		
2002م		
ويلز فارجو	0,15 مليون دولار	21 شباط/فبراير
تسوية اتهامات من قبل منظمي الأوراق المالية بالإشراف غير الكافي على وسيط أسهم في تحويل العملاء بصورة غير سليمة بين الصناديق المشتركة.		
جي بي مورغان تشيس	125 مليون دولار	1 نيسان/أبريل
لتسوية قضية تتضمن أكثر من مليارين بمزاعم متعلقة بصفقات نحاس تقول سوميتومو (Su-mitomo) إنّها غير مرخصة.		
ويلز فارجو	42 مليون دولار	17 نيسان/أبريل
لتسوية مزاعم بتقاضيها رسوم إدارة زائدة عن حسابات ائتمانية تعود إلى سبعينيات القرن العشرين.		
سيتي غروب	215 مليون دولار	19 أيلول/سبتمبر
دعاوى إقراض زائد جدًّا.		
سيتي غروب	5 ملايين دولار	23 أيلول/سبتمبر
نشر بحث مُضلِل.		
مصرف أوف أمريكا	490 مليون دولار	2 تشرين الأوَّل/أكتوبر
تحريف بيانات مالية.		
غولدمان ساكس	1,65 مليون دولار	3 كانون الأوَّل/ديسمبر
انتهاك متطلبات حفظ سجلات البريد الإلكتروني.		

The Big Reset CS6.indd 324 1/18/16 10:54 AM

سيتي غروب	1,65 مليون دولار	3 كانون الأوَّل/ديسمبر
انتهاك متطلبات حفظ سجلات البريد الإلكتروني.		
سيتي غروب	400 مليون دولار	20 كانون الأوَّل/ديسمبر
جاءت هذه الغرامات بوصفها جزءًا من تسوية تنطوي على اتهامات بخداع عشرة مصارف، ومنها تشيس، للمستثمرين باعتمادها على بحوث منحازة، وبلغت قيمة التسوية للمصارف العشرة 1,4 مليار دولار، وتطلبت التسوية فصل الصيرفة الاستثمارية عن البحوث وحظر أي تخصيص لأسهم الاكتتاب العام.		
2002م		
غولدمان ساكس	110 ملايين دولار	20 كانون الأوَّل/ديسمبر
غرامات للإغاثة وصناديق للبحوث المستقلة وأموال لتعليم المستثمر.		
جي بي مورغان تشيس	80 مليون دولار	20 كانون الأوَّل/ديسمبر
غرامات للإغاثة وصناديق للبحوث المستقلة وأموال لتعليم المستثمر.		
2003م		
جي بي مورغان تشيس	6 ملايين دولار	20 شباط/فبراير
تقاسم الأرباح وصفقات شرطية متعلقة بالاكتتابات العامة.		
غولدمان ساكس	0,45 مليون دولار	22 تموز/يوليو
تسوية اتهامات من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) بشأن مساعدة أحد موظفيها لأحد العملاء في عقد صفقات خالطها تلاعب (كانت الغرامة بحق وحدة تابعة لمجموعة غولدمان ساكس وهي سبير وليدز).		
سيتي غروب	101 مليون دولار	28 تموز/يوليو

تسوية بشأن المزاعم المتعلقة بسوء سلوك انرون (Enron).		
جي بي مورغان تشيس	135 مليون دولار	28 تموز/يوليو
تسوية بشأن المزاعم المتعلقة بسوء سلوك انرون.		
سيتي غروب	19 مليون دولار	28 تموز/يوليو
صفقات مع دينرغي (Dynergy).		
سيتي غروب	12,5 مليون دولار	28 تموز/يوليو
تسوية للكف عن ارتكاب مزيد من الانتهاكات.		
جي بي مورغان تشيس	12,5 مليون دولار	28 تموز/يوليو
تسوية للكف عن ارتكاب مزيد من الانتهاكات.		
غولدمان ساكس	9,3 ملايين دولار	4 أيلول/سبتمبر
تداول غير سليم في الأوراق المالية والعقود الآجلة للخزانة الأمريكية.		
جي بي مورغان تشيس	25 مليون دولار	1 تشرين الأوَّل/أكتوبر
تسوية مزاعم بشأن عمليات تخصيص اكتتاب عام غير مشروعة.		
سيتي غروب	1 مليون دولار	29 تشرين الأوَّل/أكتوبر
الفشل في الإشراف الصحيح على الأنشطة.		
2004م		
غولدمان ساكس	45,5 مليون دولار	17 شباط/فبراير
انتهاكات مزعومة للوائح بورصة نيويورك (NYSE).		
مصرف أوف أمريكا	10 ملايين دولار	10 آذار/مارس

الفشل في إصدار وثائق فورية متعلقة بالتحريات الرقابية.		
مصرف أوف أمريكا	375 مليون دولار	15 آذار/مارس
مزاعم بالسماح بتداول سريع بين بعض صناديق الاستثمار المشتركة في عائلة صندوق الأمم (Nations Fund) التابع لها.		
مصرف أوف أمريكا	675 مليون دولار	16 آذار/مارس
تداول صندوق استثماري مشترك غير قانوني (مع فليت بوسطن FleetBoston الذي حصل عليه مصرف أوف أمريكا).		
سيتي غروب	2,65 مليار دولار	10 أيار/مايو
تسوية دعوى جماعية بشأن أوراق مالية تعود إلى ووردكوم (WorldCom).		
سيتي غروب	70 مليون دولار	27 أيار/مايو
تسوية عمليات إقراض غير سليمة في عامي (2000م) و(2001م).		
غولدمان ساكس	2 مليون دولار	1 تموز/يوليو
تسوية إجراءات إدارية مع هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC).		
مصرف أوف أمريكا	69 مليون دولار	3 تموز/يوليو
لتسوية دعوى من قبل مستثمري إنرون حول دور المصرف كونه ضامنًا لبعض عروض الدين.		
سيتي غروب	0,27 مليون دولار	12 تموز/ يوليو
إعادة تعيين طلبات مرتبطة بمبيعات آجلة مدبرة.		
سيتي غروب	0,25 مليون دولار	19 يوليو/تموز
تعويض عن أوامر متعلقة بمبيعات مستقبلية مدبَّرة.		
سيتي غروب	0,25 مليون دولار	19 تموز/يوليو

The Big Reset CS6.indd 327 1/18/16 10:54 AM

فشله في الامتثال لالتزاماته المترتبة عليه في (20) قضية تحكيم.		
سيتي غروب	5 ملايين دولار	28 تموز/يوليو
انتهاكات متعلقة بحفظ السجلات والرقابة.		
غولدمان ساكس	5 ملايين دولار	28 تموز/يوليو
انتهاكات متعلقة بحفظ السجلات والرقابة.		
ويلز فارغو	6,7 مليون دولار	23 آب/أغسطس
لتسوية دعوى قضائية تتهم ويلز فارغو بالبيع غير القانوني لمعلومات مالية لأحد العملاء إلى شركات الاتصالات.		
سيتي غروب ودجي بي مورغان تشيس ومصرف أمريكا	111 مليون دولار	1 تشرين الأوَّل/أكتوبر
لتسوية دعوى من قبل أنظمة تقاعد الآباما (Retirement Systems of Alabama) تتعلق بالخسائر الناجمة عن انهيار أسهم وسندات وردلكوم.		
سيتي غروب	0,25 مليون دولار	25 تشرين الأوَّل/أكتوبر
إفشاء معلومات خاصة متعلقة بالمبيعات.		
2005م		
غولدمان ساكس	40 مليون دولار	26 كانون الثاني/يناير
لتسوية مزاعم تفيد بالتماسهم التزامات من العملاء لشراء أسهم بعد الاكتتاب العام بهدف دعم سعر السهم بعد بدء التداول.		
جي بي مورغان تشيس	2,1 مليون دولار	14 شباط/فبراير

The Big Reset CS6.indd 328 1/18/16 10:54 AM

عدم الاحتفاظ بسجلات لرسائل البريد الإلكتروني والاتصالات الإلكترونية الأخرى كلها، وتقديم سجلات غير كاملة للمحققين.		
سيتي غروب	75 مليون دولار	3 آذار/مارس
تسوية دعوى قضائية من المستثمرين بسبب دورها في انهيار شركة غلوبال كروسينغ (Global Crossing).		
مصرف أوف أمريكا	460,5 مليون دولار	4 آذار/مارس
تسوية مع المستثمرين الذين اشتروا أسهم وسندات ورلدكوم (WorldCom) قبل إعلان الشركة إفلاسها في عام 2002م.		
جي بي مورغان تشيس	2 مليار دولار	16 آذار/مارس
لتسوية مزاعم المستثمرين بعدم إجرائها تحقيقات كافية بشأن الوضع المالي لشركة وورلدكوم (WorldCom) قبل بيع الأوراق المالية.		
سيتي غروب	6,25 ملايين دولار	23 آذار/مارس
غرامة من قبل الجمعية الوطنية لتجَّار الأوراق المالية (NASD) بشأن انتهاكات تتعلق بالصلاحية وانتهاكات رقابية متعلقة بعمليات بيع صناديق الاستثمار المشتركة.		
جي بي مورغان تشيس	120 مليون دولار	23 آذار/مارس
لتسوية دعوى قضائية للمساهمين بشأن عملية شراء مصرف شيكاغو عام (1998م) (وحدة مصرف ون من مصرف دجي بي مورغان تشيس).		
دجي بي مورغان تشيس	0,15 مليون دولار	9 حزيران/يونيو
بيع أوراق مالية محظورة في انتهاك لاتفاقيات الحجز المتعارف عليها.		
غولدمان ساكس	0,125 مليون دولار	9 حزيران/يونيو

The Big Reset CS6.indd 329 1/18/16 10:54 AM

بيع أوراق مالية محظورة في انتهاك لاتفاقيات الحجز المتعارف عليها.		
سيتي غروب	2 مليار دولار	10 حزيران/يونيو
تسوية دعوى قضائية للمستثمرين بشأن مساعدة سيتي غروب لشركة إنرون المتعثرة في إخفاء مليارات الدولارات من الديون.		
دجي بي مورغان تشيس	2,2 مليار دولار	14 حزيران/يونيو
وافقت على دفع 2,2 مليار دولار إلى مستثمري إنرون الذين اتهموا المصرف بالمشاركة في فضيحة محاسبية أدت إلى انهيار شركة إنرون.		
مصرف أوف أمريكا	1,5 مليون دولار	16 حزيران/يونيو
لتسوية اتهامات المراقبين الفدراليين بانتهاك قواعد حفظ السجلات من خلال فشلهم في الحفاظ على رسائل البريد الإلكتروني.		
ويلز فارغو	34 مليون دولار	11 آب/أغسطس
لتسوية مزاعم بشأن فرضها رسومًا غير مناسبة للعمليات المرتبطة ببطاقات الائتمان.		
دجي بي مورغان تشيس	350 مليون دولار	16 آب/أغسطس
لتسوية مزاعم تدور حول أثرها في عملية الاحتيال التي أدت إلى انهيار شركة إنرون.		
دجي بي مورغان تشيس	0,1 مليون دولار	20 أيلول/سبتمبر
الفشل في تقديم بيانات رسمية حول إصدارات سندات البلدية.		
ويلز فارغو	3 مليون دولار	19 كانون الأوّل/ديسمبر
بسبب انتهاكات الملاءمة والإشراف.		
2006م		
دجي بي مورغان تشيس	425 مليون دولار	20 نيسان/أبريل

لتسوية ما يطالها من دعوى جماعية بشأن خداع عشرات المصارف للمستثمرين بمئات ملايين الدولارات من الاكتتابات خلال حقبة ازدهار السوق في تسعينيات القرن العشرين.		
غولدمان ساكس وسيتي غروب ومصرف بير ستيرنز وليمان براذرز وميريل لينش ودجي بي مورغان تشيس ومورغان ستانلي	13 مليون دولار في المجمل	1 حزيران/يونيو
تسوية مزاعم بتفضيلها بعض العملاء بشأن سندات مزاد سعر الأسهم الممتازة (auctionrate bonds) في سوق قيمته 200 مليار دولار.		
سيتي غروب	0,775 مليون دولار	تموز/يوليو
غرامة بسبب انخفاض في السعر المطلوب والتقويم والكشف المالي في التقارير البحثية.		
سيتي غروب	1,1 مليون دولار	10 آب/أغسطس
تغريم بسبب فشلها في منع الوسطاء من تقديم معلومات كاذبة.		
مصرف أوف أمريكا	7,5 مليون دولار	27 أيلول/سبتمبر
تسوية دعوى غسل أموال.		
ويلز فارغو	12,8 مليون دولار	6 تشرين الأوَّل/أكتوبر
لتسوية دعوى قضائية جماعية بشأن إعفاء بعض العاملين من الأجر الإضافي بطريقة غير سليمة.		
سيتي غروب	0,85 مليون دولار	16 تشرين الأوَّل/أكتوبر
تغريم من قبل الجمعية الوطنية لتجَّار الأوراق المالية (NASD) بسبب انتهاكات تتعلق بالإشراف على السجلات وحفظها والتواصل وغيرها من الانتهاكات.		

The Big Reset CS6.indd 331 1/18/16 10:54 AM

جي بي مورغان تشيس	2,2 مليون دولار	22 تشرين الثاني/نوفمبر
لتسوية مزاعم تفيد بتمييز وحدة مصرف ون (Bank One) في الشركة ضد مئات الموظفين بخصوص إجازة مرضية طويلة الأجل.		
سيتي غروب ومصرف أوف أمريكا وجي بي مورغان تشيس واتشوفيا و35 من المصارف الأخرى.	255 مليون دولار بالمجمل	9 كانون الأول/ديسمبر
تسوية دعوى قضائية مع المستثمرين في أدلفيا للاتصالات (Adelphia Communications)، وهي شركة الكيبل التلفازي المفلسة، وكان المبلغ المستحق لكلّ مصرف سريًّا.		
سيتي غروب ومصرف دجي بي مورغان تشيس ومتهمون آخرون	4,5 مليون دولار	28 كانون الأوّل/ديسمبر
لتسوية أي مسؤولية متعلقة بالاحتيال الذي دمَّر إنرون قبل خمس سنوات.		
2007		
مصرف أوف أمريكا	0,55 مليون دولار	16 كانون الثاني/يناير
تغريم من قبل هيئة بورصة نيويورك (NYSE) بسبب انتهاك ما يُسمى قاعدة (التسعيرة الإلزامية).		
غولدمان ساكس	0,6 مليون دولار	16 كانون الثاني/يناير
تغريم من قبل هيئة بورصة نيويورك (NYSE) بسبب انتهاك ما يُسمى قاعدة (التسعيرة الإلزامية).		
مصرف أوف أمريكا	3 مليون دولار	29 كانون الثاني/يناير

عدم الامتثال لقواعد مكافحة غسل الأموال فيما يتصل بحسابات ذات أخطار مصرفية عالية.		
غولدمان ساكس	2 مليون دولار	14 آذار/مارس
لتسوية حالة بيع على المكشوف.		
مصرف أوف أمريكا	26 مليون دولار	15 آذار/مارس
لتسوية اتهامات تفيد بنشر أوراقها المالية لتقارير بحثية احتيالية على الشركات وفشلها في منع تسرُّب التقارير التي كانت تستخدم في المتاجرة غير الصحيحة.		
ويلز فارغو	6,8 ملايين دولار	26 نيسان/أبريل
تسوية دعوى قضائية جماعية تتهم المصرف بعمليات إقراض عقاري غير ممتازة بطريقة غير ملائمة.		
سيتي غروب	15 مليون دولار	6 حزيران/يونيو
تغريم من قبل الجمعية الوطنية لتجَّار الأوراق المالية (NASD) لتسوية اتهامات متعلقة بوثائق مضللة، وعدم الإفصاح بصورة كافية عن المعلومات في ندوات واجتماعات التقاعد لشركة بيل ساوث كورب (BellSouth Corp).		
ويلز فارغو	0,25 مليون دولار	28 حزيران/يونيو
لعدم كشفها في تقرير بحثي أنَّ المحللة قد حصلت على وظيفتها في الشركة التي كانت تزكيها.		
جي بي مورغان تشيس	0,5 مليون دولار	13 كانون الأوَّل/ديسمبر
عدم الإفصاح عن المبالغ المدفوعة للمستشارين بهدف الحصول على عدد كبير من إصدارات الأوراق المالية البلدية.		
2008		

<table>
<tr><td>غولدمان ساكس</td><td>11,5 مليون دولار</td><td>5 شباط/فبراير</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية دعوى قضائية متعلقة بالأوراق المالية لإنرون.</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>1,66 مليار دولار</td><td>25 آذار/مارس</td></tr>
<tr><td colspan="3">وافقت على دفع 1.66 مليار دولار لدائني إنرون الذين خسروا أموالهم بانهيار شركة الطاقة في عام (2001م).</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>33 مليون دولار</td><td>4 نيسان/أبريل</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية دعوى قضائية للتمييز بين الجنسين. (على أساس الجندر).</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>100 مليون دولار</td><td>8 آب/أغسطس</td></tr>
<tr><td colspan="3">لتسوية مزاعم بشأن تضليل المصرف للمستثمرين لدفعهم لشراء الأوراق المالية في مزاد سعر الأسهم الممتازة.</td></tr>
<tr><td>جي بي مورغان تشيس</td><td>25 مليون دولار</td><td>14 آب/أغسطس</td></tr>
<tr><td colspan="3">لتسوية مزاعم بشأن تضليل المصرف للمستثمرين لدفعهم لشراء الأوراق المالية في مزاد سعر الأسهم الممتازة.</td></tr>
<tr><td>غولدمان ساكس</td><td>22,5 مليون</td><td>21 آب/أغسطس</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية مع مسؤولي الولاية لإبلاغ المستثمرين أنَّ دين مزاد سعر الأسهم الممتازة كان آمنًا وسائلًا (قابلًا للتحويل إلى نقد) كالمال النقدي.</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>18 مليون دولار</td><td>26 آب/أغسطس</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية اتهامات بأخذ أموال عن طريق الخطأ من حسابات عملاء بطاقات الائتمان.</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>0,3 مليون دولار</td><td>كانون الأوَّل/ديسمبر</td></tr>
<tr><td colspan="3">الفشل في الإشراف على العمولات المدفوعة للعملاء في صفقات الأسهم.</td></tr>
</table>

The Big Reset CS6.indd 334 1/18/16 10:54 AM

2009م		
غولدمان ساكس	5 ملايين دولار	4 آذار/مارس
تسوية اتهامات هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) بشأن خداع عملائها بملايين الدولارات من خلال توزيع غير صحيح لأرباح عدد كبير من الصفقات.		
سيتي غروب	2 مليون دولار	17 آذار/مارس
تغريم بسبب مجموعة من انتهاكات التقارير التجارية.		
جي بي مورغان تشيس وغولدمان ساكس ومورغان ستانلي وكريدي سويس ومصرف بير ستيرنز وليمان براذرز والمجموعة الأمريكية العالمية (AIG) وغيرها.	586 مليون دولار بالمجمل	1 نيسان/أبريل
لحلِّ نزاع بشأن مزاعم تزوير أسعار الاكتتابات أواخر تسعينيات القرن العشرين.		
سيتي غروب	1,27 مليون دولار	15 نيسان/أبريل
تسوية مزاعم بشأن تضليل العملاء ودفعهم للظن أنَّ الأوراق المالية لمزاد سعر الأسهم الممتازة كانت سائلة كالمال النقدي.		
غولدمان ساكس	60 مليون دولار	11 حزيران/يونيو
تسوية بوصفها جزءًا من تحقيق حكومي في إقراض عقاري.		
ويلز فارغو	40 مليون دولار	9 تموز/يوليو
لتسوية مزاعم بشأن تضليل الموظفين للمستثمرين حول قيمة وسلامة أوراق مالية معيَّنة في أثناء الأزمة المالية.		

مصرف أوف أمريكا	33 مليون دولار	3 آب/أغسطس
تضليل المستثمرين بشأن مليارات الدولارات من المكافآت التي دُفعت لمديري ميريل لينش التنفيذيين الكبار (Merrill Lynch) في مدة الاستحواذ على الشركة.		
سيتي غروب	0,425 مليون دولار	22 أيلول/سبتمبر
إخفاقات رقابية في اكتتابات فوناغي (Vonage).		
دجي بي مورغان تشيس، وبير ستيرنز، ومورغان ستانلي وكريدي سويس غروب	100 مليون دولار بالمجمل	10 تشرين الأوّل/أكتوبر
تسوية دعوى قضائية حول دورهم في إفلاس مقرض عمليات الرهن العقارية فيلادلفيا (Phil–adelphia).		
سيتي غروب	0,6 مليون دولار	12 تشرين الأوّل/أكتوبر
الفشل في الإشراف على معاملات أوراق مالية متعلقة بالضرائب.		
دجي بي مورغان تشيس	0,664 مليون دولار	24 تشرين الأوّل/أكتوبر
لتسوية مزاعم بشأن تضليل العملاء ودفعهم للتفكير في أنَّ الأوراق المالية لمزاد سعر الأسهم الممتازة كانت سائلة كالمال النقدي.		
دجي بي مورغان تشيس	75 مليون دولار	3 تشرين الثاني/نوفمبر
دفعت الشركة أموالًا بطريقة تنتهك القانون لأصدقاء مفوضي مقاطعة جيفرسون (Jefferson County)؛ بهدف كسب تجارة مربحة من المقاطعة لبيع السندات والتجارة في المشتقات.		
ويلز فارجو	1,9 مليون دولار	18 تشرين الثاني/نوفمبر

The Big Reset CS6.indd 336 1/18/16 10:54 AM

<table>
<tr><td colspan="3">تضليل العملاء بضمان كاذب لهم بأنَّ الأوراق المالية في مزاد سعر الأسهم الممتازة هي أوراق آمنة وسائلة، وأنَّها بديل عن المال النقدي وشهادات الودائع وصناديق سوق المال.</td></tr>
<tr><td colspan="3">2010م</td></tr>
<tr><td>ويلز فارغو</td><td>160 مليون دولار</td><td>17 آذار/مارس</td></tr>
<tr><td colspan="3">مصرف واكوفيا (Wachovia Bank) وهو وحدة من ويلز فارغو، وافق المصرف على دفع تسوية اتهامات بغسل أموال مخدرات مكسيكية.</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>0,65 مليون دولار</td><td>6 نيسان/أبريل</td></tr>
<tr><td colspan="3">تغريم بسبب أوجه القصور في برنامج الاقتراض المباشر.</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>1,5 مليون دولار</td><td>26 أيار/مايو</td></tr>
<tr><td colspan="3">إخفاقات إشرافية متعلقة بمخطط لاختلاس الملايين من صناديق ائتمانية تعود للمقابر.</td></tr>
<tr><td>دجي بي مورغان تشيس</td><td>48,6 مليون دولار</td><td>3 حزيران/يونيو</td></tr>
<tr><td colspan="3">تغريم من قبل اللجنة المالية المنظمة في المملكة المتحدة لفشل المصرف في الحفاظ على صناديق العملاء منفصلةً عن أموال الشركة.</td></tr>
<tr><td>غولدمان ساكس</td><td>550 مليون دولار</td><td>15 تموز/يوليو</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية مع هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) بشأن أخطاء مادية وحذف حقائق في وثائق الكشف عن التزامات الدين المضمونة الهيكلية CDO (أباكوس Abacus 2007-AC1).</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>75 مليون دولار</td><td>29 تموز/يوليو</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية لتهم مدنية بتضليل المستثمرين بشأن الخسائر المحتملة من عمليات الرهن العقارية ذات الأخطار المرتفعة.</td></tr>
<tr><td>مصرف أوف أمريكا</td><td>108 ملايين دولار</td><td>2 آب/أغسطس</td></tr>
</table>

وافقت كونتري وايد فينانشال (Countrywide Financial) التي حصل عليها مصرف أوف أمريكا على دفع 1,8 مليون دولار لتسوية اتهامات فيدرالية بتقاضي ثمن باهظ من العملاء الذين كانوا يكافحون للتشبث بمنازلهم.		
مصرف أمريكا	600 مليون دولار	3 آب/أغسطس
وافقت كونتري وايد فينانشال (Countrywide Financial) التي حصل عليها مصرف أوف أمريكا على دفع 600 مليون دولار لتسوية دعوى المسهمين في أضخم تعويض حتى الآن منذ أزمة الرهن العقاري.		
ويلز فارغو	203 مليون دولار	9 آب/أغسطس
تلاعب المصرف بمعاملات بطاقة الخصم دون علم أصحابها لزيادة الإيرادات من رسوم السحب على المكشوف.		
مصرف أوف أمريكا	150 مليون دولار	1 أيلول/سبتمبر
تسوية بين هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) ومصرف أوف أمريكا متعلقة باستحواذ ميريل لينش (Merrill Lynch).		
غولدمان ساكس	27 مليون دولار	8 آب/سبتمبر
تغريم من قبل لجنة تنظيم الأوراق المالية البريطانية لعدم الكشف عن تقصي هيئة الأوراق المالية والبورصات عن التزامات الدين المضمونة الهيكلية (CDO) أباكوس (Abacus).		
مصرف أوف أمريكا وسيتي غروب وجي بي مورغان تشيس وويلز فارغو وأكثر من 20 مصرفًا آخر.	175 مليون دولار	22 تشرين الأوّل/أكتوبر

The Big Reset CS6.indd 338 1/18/16 10:54 AM

لتسوية دعوى مع مزاعم ملاحقة ائتمانية قانونية نيابةً عن شركة أدلفيا كوميونكشنز كورب المفلسة (Adelphia Communications Corp).		
غولدمان ساكس	0,65 مليون دولار	9 أيلول/سبتمبر
عدم الكشف عن إشعارات ويلز.		
ويلز فارغو	100 مليون دولار	20 تشرين الثاني/نوفمبر
مدفوعة لسيتي غروب للبتِّ في المطالبات التي واجهتها.		
مصرف أوف أمريكا	137 مليون دولار	7 كانون الأوَّل/ديسمبر
لتسوية اتهامات لجنة مراقبة البورصة SEC والسلطات الفيدرالية ذات الصلة: لمشاركتها في محاولة تزوير مخطط في أسواق الأوراق المالية بوصف ذلك جزءًا من تحقيق فيدرالي مستمر.		
2011م		
مصرف أوف أمريكا	410 مليون دولار	23 أيار/مايو
لتسوية جزء من دعوى قضائية واسعة النطاق تشمل رسوم السحب على المكشوف الزائدة على بطاقات السحب الآلي.		
مصرف أوف أمريكا	20 مليون دولار	26 أيار/مايو
تسوية الشكاوى الفيدرالية المتعلقة بشركة كانتري وايد فاينانشال (Countrywide Finan– cial) التي فرضتْ حظرًا غير مشروع على منازل أعضاء الخدمة العسكرية (تمَّت عمليات الحظر معظمها قبل أن يستحوذ مصرف أوف أمريكا على كانتري وايد).		
ويلز فارغو	11,2 مليون دولار	4 نيسان/أبريل

بيع بعض السندات المدعومة بالرهن العقاري في حين أنَّهم يعلمون أنَّها تستحق أقل بكثير من القيمة الاسمية.		
غولدمان ساكس	10 ملايين دولار	9 حزيران/يونيو
وافقتْ على دفع غرامة 10 ملايين دولار، والتوقف عن عقد اجتماعات خاصة لمحللي الأوراق المالية والتجارة المعروفة باسم (هدلز) لتسوية تحقيق تقوم به هيئة الرقابة على الأوراق المالية في ماساتشوستس.		
دجي بي مورغان تشيس	153,6 مليون دولار	20 حزيران/يونيو
لتسوية اتهامات فيدرالية بشأن تضليلها للمستثمرين في معاملة سندات الرهن العقاري في عام (2007م) حين بدأت سوق العقارات بالانهيار.		
مصرف أوف أمريكا	8,5 مليار دولار	28 حزيران/يونيو
لتسوية مطالبات المستثمرين حول شراء سندات الرهن العقاري.		
دجي بي مورغان	211 مليون دولار	6 تموز/يوليو
لتسوية مزاعم بشأن خداعها للحكومة في 31 ولاية في أثناء تزوير مناقصة إعادة استثمار عائدات العشرات من السندات البلدية.		
ويلز فارغو	125 مليون دولار	7 تموز/يوليو
لتسوية دعوى قضائية بشأن بيع شهادات (pass-through) العقارية.		
ويلز فارغو	85 مليون دولار	20 تموز/يوليو
لتسوية اتهامات مدنية بأنَّها زوَّرت وثائق متعلقة بالقروض، ودفعت المقترضين نحو الرهن العقاري مع ارتفاع أسعار الفائدة إبان ازدهار سوق العقارات.		
ويلز فارغو	590 مليون دولار	5 آب/أغسطس

لتسوية اتهامات بأنَّ واتشوفيا التي استحوذتْ عليها ويلز فارغو، قدَّمت معلومات مضلِّلة تتعلق ببيع الأوراق المالية بين عامي (2006م) و(2008م).		
سيتي غروب	0,5 مليون دولار	9 آب/أغسطس
قيام مساعد المبيعات باختلاس أموال العملاء.		
دجي بي مورغان تشيس	88,3 مليون دولار	24 آب/أغسطس
تسوية مع وزارة الخزانة على سلسلة من المعاملات التي تتعلق بكل من كوبا وإيران والسودان.		
سيتي غروب	0,77 مليون دولار	3 تشرين الأول/أكتوبر
قامت هونغ كونغ بتغريم سيتي غروب لعدم إبلاغها عن مخطط احتيال تورط فيه أحد موظفيها.		
سيتي غروب	285 مليون دولار	18 تشرين الأول/أكتوبر
تسوية اتهامات لجنة مراقبة البورصة بشأن احتيالها على المستثمرين الذين اشتروا ديونًا يعرف المصرف سلفًا أنَّه من غير الممكن تسديدها.		
ويلز فارغو	37 مليون دولار	7 تشرين الثاني/نوفمبر
اتهامات بالتزوير للمنافسة على مناقصة بشأن العمل في الحكومات المحلية في الولايات.		
ويلز فارغو	0,3 مليون دولار	22 تشرين الثاني/نوفمبر
استخدام مواد تسويقية مضللة في صندوق الاستثمار العقاري (REIT).		
ويلز فارغو	75 مليون دولار	2 كانون الثاني/ديسمبر
تسوية دعوى قضائية رفعها المسهمون الذين ادَّعوا بأنَّ واتشوفيا زيَّفت بشأن جودة الرهون العقارية بين عامي (2006م) و(2008م).		
مصرف أوف أمريكا	315 مليون دولار	6 كانون الثاني/ديسمبر

<table>
<tr><td colspan="3">لتسوية مطالبات المستثمرين بشأن تضليلهم حول استثمارات مدعومة بالقروض العقارية المبيعة من قبل فرعه (ميريل لينش).</td></tr>
<tr><td>ويلز فارغو</td><td>148 مليون دولار</td><td>7 كانون الأوَّل/ديسمبر</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية اتهامات بشأن كون مصرف واتشوفيا الذي هو الآن جزء من ويلز فارغو، حصد الملايين من الأرباح عن طريق تزوير العروض في سوق الأوراق المالية المحلي.</td></tr>
<tr><td>غولدمان ساكس</td><td>10 ملايين دولار</td><td>14 كانون الأوَّل/ديسمبر</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية مطالبات بشأن تعاملها مع صناديق التحوط في عملية احتيال آرثر نادان.</td></tr>
<tr><td>ويلز فارغو</td><td>2 مليون دولار</td><td>15 كانون الأول/ديسمبر</td></tr>
<tr><td colspan="3">مبيعات غير مناسبة لسندات عكسية لعملاء من كبار السن، وعدم توفير نقاط توقف على مبيعات UIT.</td></tr>
<tr><td>مصرف أوف أمريكا</td><td>335 مليون دولار</td><td>20 كانون الأوَّل/ديسمبر</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية مزاعم بأنَّ كانتري وايد فاينانشال التابعة لمصرف أمريكا ميَّزت بين السود والبيض المقترضين في حقبة ازدهار العقارات.</td></tr>
<tr><td colspan="3">2012م</td></tr>
<tr><td>غولدمان ساكس</td><td>1 مليون دولار</td><td>11 كانون الثاني/يناير</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية دعوى رفعتها مجموعة من تقنيي الحاسوب الذين قالوا إنَّها لم تدفع لهم لقاء عملهم وقتًا إضافيًّا بوصفهم متعاقدين.</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>0,725 مليون دولار</td><td>18 كانون الثاني/يناير</td></tr>
<tr><td colspan="3">غرامة لعدم الكشف عن تضارب المصالح في التقارير البحثية ومن ثم قيام محللي البحوث بالكشف عنه.</td></tr>
</table>

ويلز فارغو	75 مليون دولار	27 كانون الثاني/يناير
تسوية دعوى قضائية حيال قروض الرهن العقاري ضد واتشوفيا التي استحوذتْ عليها ويلز فارغو.		
جي بي مورغان تشيس	110 ملايين دولار	6 شباط/فبراير
تسوية الدعاوى القضائية من قِبل العملاء الذين اتهموها بفرض رسوم مفرطة على السحب على المكشوف.		
سيتي غروب ومصرف أوف أمريكا وويلز فارغو & ألاي فاينانشال (GMAC سابقًا)	25 مليار دولار	6 شباط/فبراير
تسوية مع الحكومة لإنهاء تحقيق على مستوى البلاد بشأن الممارسات الناجمة عن انهيار فقاعة العقارات.		
مصرف أوف أمريكا	164 مليون دولار	9 شباط/فبراير
تسوية مع مكتب مراقبة العملات (OCC) بشأن عقوبات على الأموال المدنية المستخدمة في ممارسات غير آمنة وغير سليمة في الرهن العقاري الخاضع لوقف شامل، وإبطال الأوامر الصادرة عن OCC في نيسان/أبريل (2011م).		
دجي بي مورغان تشيس	113 مليون دولار	9 شباط/فبراير
تسوية مع مكتب مراقبة العملات (OCC) بشأن عقوبات على الأموال المدنية المستخدمة في ممارسات غير آمنة وغير سليمة في الرهن العقاري الخاضع لوقف شامل، وإبطال الأوامر الصادرة عن OCC في نيسان/أبريل (2011م).		
ويلز فارغو	83 مليون دولار	9 شباط/فبراير

تسوية مع مكتب مراقبة العملات (OCC) بشأن عقوبات على الأموال المدنية المستخدمة في ممارسات غير آمنة وغير سليمة في الرهن العقاري الخاضع لوقف شامل، وإبطال الأوامر الصادرة عن OCC في نيسان/أبريل (2011م).		
سيتي غروب	34 مليون دولار	9 شباط/فبراير
تسوية مع مكتب مراقبة العملات (OCC) بشأن عقوبات على الأموال المدنية المستخدمة في ممارسات غير آمنة وغير سليمة في الرهن العقاري الخاضع لوقف شامل، وإبطال الأوامر الصادرة عن OCC في نيسان/أبريل (2011م).		
سيتي غروب	158 مليون دولار	15 شباط/فبراير
تسوية دعاوى مدنية بشأن احتيالها على الحكومة بتقديمها الآلاف من قروض السكن المحفوفة بالأخطار عن طريق فرعها (CitiMortgage).		
دجي بي مورغان تشيس	45 مليون دولار	13 آذار/مارس
تسوية دعوى قضائية تزعم بأنَّها فرضت رسومًا خفية على العملاء من غير ذوي الخبرة لإعادة تمويل الرهن العقاري.		
غولدمان ساكس	7 مليون دولار	13 آذار/مارس
تسوية مع لجنة تجارة السلع المستقبلية CFTC بسبب اتهامات بفشلها في الإشراف على التداول.		
سيتي غروب	1,248 مليون دولار	19 آذار/مارس
بسبب رفع الأرباح بصورة مفرطة وعمليات الشطب على سندات الشركات والوكالات ولانتهاكات متعلقة بالإشراف. ملاحظة: كانت قيمة الغرامة تبلغ 0,6 مليون دولار ويتبقى 0,648 دُفعت تعويضات للعملاء.		
دجي بي مورغان تشيس	20 مليون دولار	4 نيسان/أبريل
عقوبة مالية مدنية لتسوية اتهامات CFTC بشأن التعامل مع العملاء بصورة غير مشروعة.		

The Big Reset CS6.indd 344 1/18/16 10:54 AM

غولدمان ساكس	22 مليون دولار	12 نيسان/أبريل
غرامة من قِبل لجنة مراقبة البورصة SEC بسبب اتهامها بالفشل في الإشراف على حقوق بحوث المحلليـن واتصالاتهـم مع التجار والعملاء، وفشـلها فـي متابعة التداولات والتغيـرات التي طرأت عليها لكشف ومنعها.		
ويلز فارغو	2,741 مليون دولار	1 أيار/مايو
غرامـة لبيعهـا صناديق المؤشـرات المتداولـة ذات المديونية العالية دون إشـراف مسـؤول ولعدم وجود أساس كافٍ للأوراق المالية. ملاحظـة: كانـت الغرامـة 2,1 مليون دولار والمبلـغ المتبقي (0,641 مليـون دولار) دُفع تعويضات للعملاء.		
سيتي غروب	2,146 مليون دولار	1 أيار/مايو
غرامـة لبيعهـا صناديق المؤشـرات المتداولـة ذات المديونية العالية دون إشـراف مسـؤول ولعدم وجود أساس كافٍ للأوراق المالية. ملاحظـة: كانـت الغرامـة 2 مليـون دولار والمبلـغ المتبقـي (0,146 مليـون دولار) دُفـع تعويضات للعملاء.		
سيتي غروب	3,5 مليون دولار	21 حزيران/يونيو
غرامة لتقديمها بيانات أداء غير دقيقة متعلقة بازدهار الرهن العقاري.		
مصرف أوف أمريكا	2,8 مليون دولار	21 حزيران/يونيو
تغريـم فرعـه ميريـل لينش لإدارة الثروات في أمريكا لفرض رسـوم مفرطة علـى العملاء لمدة 8 سنوات.		
غولدمان ساكس	30 مليون دولار	28 حزيران/يونيو
تسوية نزاع قانوني بشأن عقود واحتيال بملايين الدولارات.		

The Big Reset CS6.indd 345 1/18/16 10:54 AM

ويلز فارغو	175 مليون دولار	12 تموز/يوليو
تسوية اتهامات بشأن التمييز ضد المقترضين السود وذوي الأصل الإسباني في أثناء حقبة ازدهار العقارات.		
مصرف أوف أمريكا	375 مليون دولار	17 تموز/يوليو
تسوية قضية رفعتها شركة (Syncora Guarantee) بشأن سندات الرهن العقاري في أثناء أزمة عام 2008م. وقد قالت الشركة إنها خدعت بشأن نوعية قروض الرهن العقاري التي ادَّعت أنها مزيفة.		
جي بي مورغان تشيس	100 مليون دولار	24 تموز/يوليو
تسوية الدعاوى القضائية من قِبل عملاء بطاقات التأمين الذين اتهموا المصرف بزيادة الحد الأدنى للمدفوعات بصورة غير مشروعة بوصف ذلك وسيلة لتغطية ارتفاع الرسوم.		
غولدمان ساكس	26 مليون دولار	31 تموز/يوليو
تسوية دعوى قضائية رفعها المستثمرون بشأن سندات الرهن العقاري حيث لم يولِ المصرف هذا الأمر العناية اللازمة.		
ويلز فارغو	6,58 ملايين دولار	14 آب/أغسطس
تسوية اتهامات مدنية تزعم أنَّها باعت صكوكًا مدعومة بالرهن العقاري، وغير ربحية خلال الأزمة المالية دون الكشف عن كامل المخاطر.		
سيتي غروب	590 مليون دولار	29 آب/أغسطس
تسوية دعوى قضائية تتهم المصرف بعدم عرض كامل منتجات الرهن العقاري في الحقبة التي سبقت الأزمة المالية.		
سيتي غروب	0,525 مليون دولار	21 أيلول/سبتمبر

The Big Reset CS6.indd 346 1/18/16 10:54 AM

غرامة من قِبل CFTC لتجاوز حدود المضاربة في عقود القمح الآجلة.		
غولدمان ساكس	12 مليون دولار	27 أيلول/سبتمبر
تسوية اتهامات بشأن قيام أحد مصرفيي المصرف السابقين بالعمل في حملة أحد السياسيين في ماساتشوستس في الولايات المتحدة محاولًا كسب أعمال تجارية من الولاية.		
جي بي مورغان تشيس	0,6 مليون دولار	27 أيلول/سبتمبر
عقوبة لانتهاك حدود المضاربة في عقود القطن الآجلة.		
مصرف أوف أمريكا	2,43 مليار دولار	28 أيلول/سبتمبر
تسوية دعوى قضائية تتعلق باستحواذ المصرف على ميريل لينش في ذروة الأزمة المالية، واتهام المصرف بتقديم بيانات مضللة حول حالة الشركة لخداع العامة حيث كانت تعاني خسائر في أواخر عام (2008م) وسط اضطراب الأسواق.		
غولدمان ساكس	6,75 مليون دولار	8 تشرين الأوّل/أكتوبر
تسوية مزاعم بشأن عمليات تداول غير مشروعة سمحت لبعض التجار بتمرير صفقاتهم على حساب غيرهم.		
سيتي غروب	2 مليون دولار	26 تشرين الأول/أكتوبر
غرامة لتسريب معلومات سرية حول الاكتتاب العام لفيسبوك إلى مدونة تقنية عامة، وقد طُرد الموظف الذي قام بهذه العملية.		
جي بي مورغان تشيس	417 مليون دولار	16 تشرين الثاني/نوفمبر
تسوية مع لجنة مراقبة البورصة SEC بشأن بيع سندات الرهن العقاري المتعثرة للمستثمرين.		
غولدمان ساكس	1,5 مليون دولار	7 كانون الأوّل/ديسمبر

The Big Reset CS6.indd 347 1/18/16 10:54 AM

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="3">تسوية اتهامات بشأن فشله في الإشراف على تجارته، وأنّه سمح للتجار بإخفاء مليارات الدولارات مما تسبب بخسارات وصلت إلى 118 مليون دولار.</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>1,279 مليون دولار</td><td>27 كانون أول/ ديسمبر</td></tr>
<tr><td colspan="3">غرامة لحصولها على تعويض من الرسوم المدفوعة إلى جمعية كاليفورنيا للأوراق المالية من عائدات البلدية والسندات الحكومية. ملاحظة: كانت الغرامة تبلغ 0,888 مليون دولار؛ المبلغ المتبقي (0,391 مليون دولار) دُفع تعويضات للعملاء.</td></tr>
<tr><td>غولدمان ساكس</td><td>0,684 مليون دولار</td><td>27 كانون الأوَّل/ديسمبر</td></tr>
<tr><td colspan="3">غرامة لحصوله على تعويض من الرسوم المدفوعة إلى جمعية كاليفورنيا للأوراق المالية من عائدات البلدية والسندات الحكومية. ملاحظة: كانت الغرامة تبلغ 0,568 مليون دولار؛ المبلغ المتبقي (0,116 مليون دولار) دُفع تعويضات للعملاء.</td></tr>
<tr><td>جي بي مورغان تشيس</td><td>0,632 مليون دولار</td><td>27 كانون الأوَّل/ديسمبر</td></tr>
<tr><td colspan="3">غرامة لحصولها على تعويض من الرسوم المدفوعة إلى جمعية كاليفورنيا للأوراق المالية من عائدات البلدية والسندات الحكومية. ملاحظة: كانت الغرامة تبلغ 0,465 مليون دولار؛ المبلغ المتبقي (0,167 مليون دولار) دُفع تعويضات للعملاء.</td></tr>
<tr><td colspan="3">2013</td></tr>
<tr><td>مصرف أمريكا</td><td>10,3 مليار دولار</td><td>7 كانون الثاني/يناير</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية مع فاني ماي (Fannie Mae) بسبب قروض عقارية مشكوك في أن شركة فاني ماي باعتها لممول رهون عقارية مدعوم من قبل الحكومة خلال فقاعة العقارات. دفع المصرف مبلغ 3,55 مليار دولار نقدًا لشركة فاني ماي علاوة على أنّه سيشتري ثلاثين ألف رهن عقاري بمبلغ 6,75 مليار التي من المحتمل أن ينتج منها خسائر كبيرة.</td></tr>
<tr><td>مصرف أوف أمريكا</td><td>2,9 مليار دولار</td><td>7 كانون الثاني/يناير</td></tr>
</table>

The Big Reset CS6.indd 348 1/18/16 10:54 AM

تسوية ممارسات قاصرة بشأن الرهن العقاري ومعالجة الرسوم معالجة غير قانونية، وقيام موظفي المصرف بتزوير في عمليات الرهن وإجرائها على جناح السرعة دون وثائق كافية.		
ويلز فارغو	1,97 مليار دولار	7 كانون الثاني/يناير
تسوية ممارسات قاصرة بشأن الرهن العقاري ومعالجة الرسوم معالجة غير قانونية.		
جي بي مورغان تشيس	1,95 مليار دولار	7 كانون الثاني/يناير
تسوية ممارسات قاصرة بشأن الرهن العقاري ومعالجة الرسوم معالجة غير قانونية.		
سيتي غروب	794 مليون دولار	7 كانون الثاني/يناير
تسوية ممارسات قاصرة بشأن الرهن العقاري ومعالجة الرسوم معالجة غير قانونية.		
غولدمان ساكس	330 مليون دولار	7 كانون الثاني/يناير
تسوية ممارسات قاصرة بشأن الرهن العقاري ومعالجة الرسوم معالجة غير قانونية.		
غولدمان ساكس	330 مليون دولار	16 كانون الثاني/يناير
تسوية تحقيق اتحادي بشأن مزاعم استيلاء المصرف على منازل معالجة غير شرعية.		
سيتي غروب	730 مليون دولار	19 آذار/مارس
تسوية مطالبات بخصوص تضليل المستثمرين بشأن الديون في أثناء الأزمة المالية.		
جي بي مورغان تشيس	546 مليون دولار	20 آذار/مارس
تسوية في نزاع MF العالمي.		
مصرف أوف أمريكا	1 مليون دولار	16 نيسان/أبريل
غرامة على ميريل لينش (فرع لمصرف أوف أمريكا) في قضية مدنية بسبب عدم العمل للحصول على أفضل سعر لإجراء معاملات العملاء التي تنطوي على سندات غير قابلة للتحويل، وعدم قيامها بالإشراف الملائم على العملية.		

The Big Reset CS6.indd 349 1/18/16 10:54 AM

<table>
<tr><td>مصرف أوف أمريكا</td><td>500 مليون دولار</td><td>17 نيسان/أبريل</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية مع المستثمرين الذين ادَّعوا أنَّ المصرف ضلَّلهم عن طريق وحدته كانتري وايد بشأن عمليات شراء ديون عقارية محفوفة بالأخطار.</td></tr>
<tr><td>دجي بي مورغان تشيس</td><td>4,5 مليون دولار</td><td>23 أيار/مايو</td></tr>
<tr><td colspan="3">غرامة من قِبل منظمة سوق المملكة المتحدة لفشل الشركة في الحفاظ على سجلات العملاء وافتقارها للضوابط لمواجهة الأخطار.</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>(المبلغ غير معروف)</td><td>28 أيار/مايو</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية مع الوكالة الفيدرالية التي اتهمت المصرف بتضليل شركة فاني ماي وفريدي ماك (Freddie Mac) في شراء 3,5 مليار دولار من الرهن العقاري. كانت تسوية مرضية وفقًا للوكالة الفيدرالية لتمويل الإسكان (FHFA)، لكنها امتنعت عن الإعلان عن المبلغ الذي دفعه المصرف.</td></tr>
<tr><td>مصرف أوف أمريكا</td><td>0,9 مليون دولار</td><td>4 حزيران/يونيو</td></tr>
<tr><td colspan="3">غرامة عن الخسائر التي تكبَّدتها من جراء المبيعات غير المناسبة بسبب تعويم معدل القروض المصرفية.</td></tr>
<tr><td>ويلز فارغو</td><td>1,25 مليون دولار</td><td>4 حزيران/يونيو</td></tr>
<tr><td colspan="3">غرامة عن الخسائر التي تكبَّدتها جراء المبيعات غير المناسبة بسبب تعويم معدل القروض المصرفية.</td></tr>
<tr><td>سيتي غروب</td><td>968 مليون دولار</td><td>1 تموز/يوليو</td></tr>
<tr><td colspan="3">تسوية مطالبات بشأن قيام الشركة ببيع رهون عقارية مغلوط فيها لشركة فاني ماي.</td></tr>
<tr><td>جي بي مورغان تشيس</td><td>410 مليون دولار</td><td>30 تموز/يوليو</td></tr>
</table>

The Big Reset CS6.indd 350 1/18/16 10:54 AM

تسوية مع لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية في الولايات المتحدة بشأن مزاعم بقيام المصرف بالتلاعب على السلطات والإثراء غير المشروع على حساب العملاء.		
جي بي مورغان تشيس	23 مليون دولار	16 آب/أغسطس
تسوية دعوى قضائية تتهمه بإساءة استعمال أموال صناديق التقاعد والعملاء الآخرين من خلال الاستثمار في مصرف ليمان براذرز الذي واجه الإفلاس لاحقًا.		
مصرف أوف أمريكا	160مليون دولار	28 آب/أغسطس
قام فرع المصرف (ميريل لينش) بتسوية دعوى بشأن التمييز العنصري.		
مصرف أمريكا	39 مليون دولار	8 أيلول/سبتمبر
تسوية مطالبات من قِبل نساء في قسم الوساطة في ميريل لينش بشأن التحيُّز ضد المرأة. (التمييز على أساس الجندر).		
جي بي مورغان تشيس	300 مليون دولار	9 أيلول/سبتمبر
تسوية بشأن اتهامات بقيام المصرف بإجبار أصحاب المنازل على التأمين على الممتلكات بمبالغ كبيرة ورشاوى أدت إلى تضخم الأسعار.		
ويلز فارغو	869 مليون دولار	1 تشرين الأوَّل/أكتوبر
لحل الخلافات بشأن قروض غير صحيحة مبيعة للحكومة قبل الأول من كانون الثاني/يناير 2009م.		
دجي بي مورغان تشيس	920 مليون دولار	20 أيلول/سبتمبر
توصلت دجي بي مورغان تشيس إلى إبرام تسوية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فيما يتعلق بتحقيقات بشأن خسارات تجارية بقيمة 6,2 مليار دولار، وقد وافقت على دفع 920 مليون دولار فوائد، واعترفت بانتهاك قوانين الأوراق المالية في العام السابق.		

سيتي مصرف	395 مليون دولار	25 أيلول/سبتمبر
وافقت على دفع 395 مليون دولار لفريدي ماك بوصف هذا الإجراء جزءًا من تسوية على الرهون العقارية التابعة للحكومة.		
دجي بي مورغان تشيس	13 مليار دولار	26 تشرين الأوَّل/أكتوبر
تسوية مطالبات الوكالة الفيدرالية لتمويل الإسكان بشأن سندات قروض عقارية ورهن عقاري باعتها الشركة إلى فاني ماي وفريدي ماك، وضلَّلت المستثمرين بشأن أخطار الرهون العقارية المرتفعة قبل الأزمة المالية.		

وتصل المبالغ الإجمالية للغرامات والتسويات التي دفعتها مصارف وول ستريت ما بين عامي (2000م) و(2013م) إلى (100) مليار دولار تقريبًا، وذلك تفاديًا لملاحقتها قضائيًّا.

*يتطلع منظمو السكن في الولايات المتحدة لتغريم مصرف أوف أمريكا أكثر من (6) مليارات دولار لدوره في تضليل وكالات الرهن العقاري في أثناء أوقات ازدهار قطاع السكن، مقارنةً مع (4) مليارات دولار يتعيَّن على جي بي مورغان وشركاه دفعها.[1]

وعندما نضيف هذه التسويات الإضافية يرتفع المبلغ الإجمالي إلى أكثر من (100) مليار دولار.

* * *

(1) http://www.reuters.com/article/201320/10//us-bofa-settlement-idUSBRE-99J0AW20131020

قائمة تشمل التسويات المالية جميعها مع مصارف وول ستريت منذ عام (2000م)

السنة	مبالغ الغرامات (بملايين الدولارات الأمريكية)						المبلغ الاجمالي
	بنك اوف أمريكا	سيتي جروب	جي بي مورغن تشيس	غولدمن ساكس	ويلز فرغو	بنوك أخرى	بملايين الدولارات
2000	0	0	0	0	0	0	0
2001	58	0	1	1	0	0	60
2002	490	620	205	112	42	0	1.469
2003	0	134	179	10	0	0	322
2004	1.100	2.7	0	53	7	111	4.027
2005	462	2.100	4.700	40	37	0	7.293
2006	8	3	427	0	13	243	693
2007	30	15	1	3	7	0	55
2008	0	1.800	25	34	0	0	1.870
2009	33	4	76	65	42	686	906
2010	995	77	49	578	463	175	2.300
2011	9.300	286	453	20	1.400	0	11.400
2012	2.900	793	806	107	342	25.000	30.000
2013*	13.900	2.900	17.200	330	2.8	0	37.100
Totals:	29.300	11.400	24.000	1.400	5.900	26.200	97.600

المصدر: بحوث التحوُّل الكبير

* * *

The Big Reset CS6.indd 353 1/18/16 10:54 AM

قائمة المراجع

Ahamed, Liaquat, *Lords of finance: The bankers who broke the world.* The Penguin Press, 2009

Allen, Gary, *None Dare Call it Conspiracy.* Concord Press, 1972

Angell, Marcia M.D., *The Truth About the Drug Companies: How They Deceive Us and What To Do About It.* Random House, 2005.

Baker, James C., *The Bank for International Settlements: Evolution and Evaluation.* Quorum Books, 2002.

Bartlett, Bruce, *Impostor: How George W. Bush Bankrupted America and Betrayed the Reagan Legacy.* Doubleday, 2006.

Batra, Ravi, *De Grote Wereldcrisis van 1990.* Omega Boek, 1988.

Batra, Ravi, *Greenspan's Fraud: How Two Decades of His Policies Have Undermined the Global Economy.* Palgrave MacMillan, 2005.

Batra, Ravi, *The Crash of the Millennium: Surviving the Coming Inflationary Depression.* Harmony Books, 1999.

Ben–Menasche, Ari, *Profits of War: Inside the Secret US–Israeli Arms Network.* Sheridan Square Press, 1992.

Bernstein, Peter L., *Against the Gods: The Remarkable Story of Risk.* John Wiley & Sons, 1998.

Bernstein, Peter L., *The Power of Gold: The History of an Obsession.* John Wiley & Sons, 2000.

Blackburn, Simon, *Politeia van Plato.* Mets & Schilt, 2008.

Bonner, Bill & Adison Wiggin, *Empire of Debt.* John Wiley & Sons, 2006.

Bonner, Bill & Adison Wiggin, *Financial Reckoning Day: Surviving the Soft Depression of the 21st Century.* John Wiley & Sons, 2003.

Brenner, Reuven & Gabrielle A. Brenner, *Gambling and Speculation: A Theory, a History, and a Future of Some Human Decisions.* Cambridge University Press, 1990.

Bresciani–Turroni, Costantino, *The Economics of Inflation.* M. Kelley Publishers,1931.

Brzezinski, Zbigniew, *The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives.* Basic Books, 1997.

Carmack, Patrick S. J., *The Money Masters.* Still Productions, 1996.

Carlin, Peter & James Sinclair, *A Pocketbook of Gold.* P. Carlin, 2010.

Chancellor, Edward, *Devil Take the Hindmost: A History of Financial Speculation.* Plume, 2000.

Chernow, Ron, *The House of Morgan: An American Banking Dynasty and the Rise of Modern Finance.* Simon & Schuster, 1990.

Colbert, David, *Eyewitness to Wall Street: Four Hundred Years of Dreamers, Schemers, Buts and Booms.* Broadway Books, 2001.

Coleman, John, *Conspirator's Hierarchy: The Story of the Committee of 300.* America West Publishers, 1992.

Coleman, John, *Diplomacy by Deception.* Bridger House Publishers, 1993.

Coleman, John, *One World Order, Socialist Dictatorship.* Bridger House Publishers,1998 .

Coombs, Charles A., *The Arena of International Finance.* Wiley & Sons, 1976.

Cramer, James J., *Confessions of a Street Addict.* Simon & Schuster, 2002.

Dall, Curtis B., *F.D.R.: My Exploited Father–In–Law.* Christian Crusade Publications,1967 .

Davidson, James Dale & Lord William Rees–Mogg, *The Great Reckoning: Protect Yourself in the Coming Depression.* Touchstone, 1993.

Davies, G., *A History of Money: From Ancient Times to the Present Day.* University of Wales Press, 1994.

De Grand Pre, Donn, *The Viper's Venom.* Grand Pre Books, 2002.

Duncan, Richard, *The Dollar Crisis.* John Wiley & Sons, 2005.

Ebeling, Richard M., *The Austrian Theory of the Trade Cycle, and other essays.* Mises Institute, 1996.

Engdahl, William, *A Century of War: Anglo–American Oil Politics and the New World*

Order. Pluto Press, 2004.

Engdahl, William, *God of Money: Wall Street and the Death of the American Century.* Edition Engdahl, 2009.

Epperson, A. Ralph, *The New World Order.* Publius Press, 2005.

Faber, Marc, *Tomorrow's Gold: Asia's Age of Discovery.* clsa Books, 2002.

Fentrop, Paul, *Ondernemingen en hun aandeelhouders sinds de VOC.* Prometheus,2002 .

Ferguson, Niall, *The Ascent of Money.* The Penguin Press, 2008.

Fraser, Steve, *Wall Street: A Cultural History.* Faber and Faber, 2005.

Friedman, Milton & Anna J. Schwartz, *A Monetary History of the United States, 1867–1960.* Princeton University Press, 1971.

Fukuyama, Francis, *Trust.* Free Press Paperbacks, 1995.

Galbraith, John Kenneth, *A Short History of Financial Euphoria.* Penguin Books,1994 .

Galbraith, John Kenneth, *The Great Crash, 1929.* Houghton Mifflin Company, 1997.

Gavin, Francis J., Gold, *Dollars & Power*. The University of North Carolina Press,2004 .

Gelsi, Steve, *How America Made a Fortune and Lost Its Shirt*. Alpha, 2002.

Gertz, Bill, *The China Threat: How the People's Republic Targets America*. Regnery Publishing, 2000.

Gough, Leo, *Asia Meltdown: The End of the Miracle?* Capstone Publishing Limited,1998 .

Grant, James, *The Trouble with Prosperity: A Contrarian's Tale of Boom, Bust and Speculation*. Times Business, 1996.

Greider, William, *The Secrets of the Temple: How the Federal Reserve Runs the Country*. Touchstone Books, 1987.

Griffin, Edward G., *The Creature from Jekyll Island: A Second Look at the Federal Reserve*. American Media, 2002.

Hayes, Declan, *Japan's Big Bang: The Deregulation and Revitalization of the Japanese Economy*. Tuttle Publishing, 2000

Hourani, Albert, *A History of the Arab Peoples*. Faber and Faber, 2005.

Hudson, Michael, *Super Imperialism: The Origins and Fundamentals of US World Dominance*. Pluto Press, 2003.

Hulbert, Mark, *The Untold Story of American banks, Oil Interests, The Shah's Money, Debts and the Astounding Connections Between Them*. Richardson & Snyder,1982 .

Huntington, Samuel P., *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. Touchstone Books, 1998.

Jensen, Derrick, *Endgame*. Seven Stories Press, 2006.

Johnson, Chalmers, *The Sorrows of Empire*. Henry Holt and Company, 2004.

Jones, Alan B., *How the World Really Works*. abj Press, 1996.

Kagan, Robert & William Kristol, *Present Dangers. Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy*. Encounter Books, 2000.

Kelley, Kitty, *The Family: The Real Story of the Bush Dynasty*. Doubleday, 2004.

Kennedy, Paul, *Preparing for the Twenty-First Century*. Vintage Books, 1994.

Kennedy, Paul, *The Rise and Fall of the Great Powers*. Vintage Books, 1989.

Kindleberger, Charles P., Manias, *Panics and Crashes: A History of Financial Crises*. John Wiley & Sons, 1996.

Kindleberger, Charles P., *The World in Depression, 1929-1939*. University of California Press, 1986.

Klare, Michael T., *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Oil*. Henry Holt and Company, 2004.

Kotlikoff, Laurence J. & Scott Burns, *The Coming Generational Storm: What You Need to Know about America's Future*. The mit Press, 2004.

Krugman, Paul, *The Return of Depression Economics*. W.W. Norton & Company,1999 .

Kurzwell, Ray, *The Singularity is Near*. Viking Penguin, 2005.

Leeb, Stephen, *The Oil Factor*. Warner Business Books, 2004.

Lefèvre, Edwin, *Reminiscences of a Stock Operator*. John Wiley & Sons, 1994.

Leggett, Jeremy, T*he Empty Tank: Oil, Gas, Hot Air and the Coming Global Financial Catastrophe*. Random House, 2005.

Levitt, Arthur & Paula Dwyer, *Take on the Street: What Wall Street and Corporate America Don't Want You to Know*. Pantheon Books, 2002.

Lewis, Michael, *Boomerang: Travels in the New Third World*. W.W. Norton & Company, 2011.

Lips, Ferdinand, *Gold Wars: The Battle Against Sound Money as Seen From a Swiss Perspective*. FAME (Foundation for the Advancement of Monetary Education), 2002.

Lorenz, Chris, *If you're so smart, why aren't you rich?* Universiteitmarkt& management. Uitgeverij Boom, 2008.

Lowenstein, Roger, *When Genius Failed: The Rise and Fall of Long-Term Capital Management*. RandomHouse,2000.

Lynch, Peter & John Rothschild, *One Up on Wall Street: How to Use What You Already Know to Make Money in the Market*. Fireside, 2000.

Mackay, Charles & Joseph de la Vega, *Extraordinary Popular Delusions and the Madness of Crowds*. John Wiley & Sons, 1996.

Maier, Nicholas W., *Trading With the Enemy: Seduction and Betrayal on Jim Cramer's Wall Street*. Harper Business, 2002.

Mallaby, Sebastian, *More money than God*. The Penguin Press, 2010.

Maloney, Michael, *Guide to Investing in Gold & Silver*. Business Plus, 2008.

Mauldin, John, *Bull's Eye Investing: Targeting Real Returns in a Smoke and Mirrors*

Market. John Wiley & Sons, 2004.

Mauldin, John & Jonathan Tepper, *Endgame*. John Wiley & Sons, 2010.

Martenson, Chris, *The Crash Course*. John Wiley & Sons, 2011.

McDonough, William & Michael Braungart, *Cradle to Cradle: Remaking the Way*

We Make Things. North Point Press, 2002.

McFadden, Louis T., *Collective speeches of Congressman Louis T. McFadden*. Omni

Publications,1970.McKillop, Andrew, et al., The Final Energy Crisis. Pluto Press, 2005.

Mecking, Eric, *Deflatie in aantocht: De historischeachtergronden van de kredietcrisis en de komendegrotedepressie.* Mets &Schilt, 2005/2008.

Meltzer, Allan H., *A History of the Federal Reserve*, Volume 2, Book 2, 1970–1986. University of Chicago Press, 2010.

Middelkoop, Willem, *Als de dollar valt: Watbankiersenpolitici u nietvertellen over gelden de kredietcrisis.* Nieuw Amsterdam, 2007.

Middelkoop, Willem, *Overleef de kredietcrisis.* Nieuw Amsterdam, 2009.

Mishkin, Frederic S., *The Economics of Money, Banking and Financial Markets*, Pearson Education Limited, 2006.

Morley, John, *The Life Of William Ewart Gladstone*, Cambridge University Press,1903 .

Morris, Charles R., *The Trillion Dollar Meltdown: Easy Money, High Rollers and the Great Credit Crash.* Public Affairs, 2008.

Mullins, Eustace, *The Secrets of the Federal Reserve.* Red Planet Books, 1993.

Naisbitt, John & Patricia Aburdene, *Megatrends 2000.* Pan Books, 1990.

Noble, Thomas F. X., Barry Strauss, Duane J. Osheim, Kristen B. Neuschel, Eli–nor A. Accampo, David D. Roberts en William B. Cohen, *Western Civi–lization Beyond Bounderies.* Wadsworth, 2008.

Otte, Max, *Der Crash kommt: Die neueWeltwirtschaftskrise und wieSiesichda–rauf vorbereiten*, Ullstein, 2008.

Palast, Greg, *The Best Democracy Money Can Buy: The Truth about Corporate Cons, Globalization and High–Finance Fraudsters.* Penguin Books, 2003.

Partnoy, Frank, *Infectious Greed: How Deceit and Risk Corrupted the Financial Markets.* Profile Books, 2003.

Partnoy, Frank, *Fiasco: The Inside Story of a Wall Street Trader.* Penguin Books, 1999.

Paul, Ron, *End the Fed.* Grand Central Publishing, 2009.

Perkins, John, *Confessions of an Economic Hitman.* Berret–Koehler Publishers, 2004.

Perloff, James, *The Shadows of Power: The Council on Foreign Relations and the American Decline.* Western Islands, 2005.

Peterson, Peter G., *Running on Empty.* Farrar, Straus and Giroux, 2004.

Pick, Franz, *1975–1976 Pick's Currency Yearbook.* Pick Pub. Corp., 1975.

Polo, Marco, *Il Milione*, Polak& van Gennep, 2001.

Prechter, Robert R., *At the Crest of the Tidal Wave: A Forecast for the Great Bear Market.* John Wiley & Sons, 2001.

Prechter, Robert R. *Conquer the Crash: You Can Survive and Prosper in a De–flationary*

Depression. John Wiley & Sons, 2009.

Quigley, Caroll, *The Anglo–American Establishment.* gsg& Associates, 1981.

Quigley, Caroll, *Tragedy and Hope: A History of the World in Our Time.* Mac–millan,1966 .

Rand, Ayn, *Atlas in staking.* UitgeverijBoekenmaker, 2007.

Rand, Ayn, *Capitalism: The Unknown Ideal.* Signet, 1967.

Reinhart, Carmen M. and Kenneth Rogoff, This Time is Different: Eight Centu–ries of Financial Folly. Princeton University Press, 2009.

Rickards, James, *Currency Wars: The Making of the Next Global Crisis.* Penguin Group Inc, 2011.

Rifkin, Jeremy, *The Age of Access: The New Culture of Hypercapitalism, Where All of Life is a Paid–for Experience.* Tarcher/Putnam Books, 2000.

Roberts, Paul, *The End of Oil: On the Edge of a Perilous New World.* First Mar–iner

Books, 2005.

Rogers, Jim, *Adventure Capitalist.* Random House, 2003.

Rogers, Jim, *Hot Commodities.* Random House, 2004.

Rosoff, Stephen M., Henry N. Pontell& Robert H. Tillman, *Looting America: Greed, Corruption, Villains and Victims.* Pearson Education, 2003.

Rothbard, Murray N., *The Case Against the Fed.* Ludwig von Mises Institute, 1994.

Rothbard, Murray N., *The Mysteries of Banking.* Richardson & Snyder, 1983.

Rothchild, John, *The Bear Book: Survive and Profit in Ferocious Markets.* John Wiley & Sons, 1998.

Rueff, Jacques, *The Monetary Sin of the West.* The Macmillan Company, 1972.

Ruppert, Michael C., *Crossing the Rubicon: The Decline of the American Empire at the End of the Age of Oil.* New Society Publishers, 2004.

Russel, Dick & Jesse Ventura, *63 Documents the Government Doesn't Want you to Read.* Skyhorse Publishing, 2011.

Schechter, Danny, Plunder. *Investigating our Economic Calamity and the Sub–prime*

Scandal. Cosimo Books, 2008.

Schulte, Thorsten, *Silber das bessere Gold.* Kopp Verlag, 2010.

Shiller, Robert J., *Irrational Exuberance.* Princeton University Press, 2000.

Shilling, Gary A., *Deflation: How to Survive and Thrive in the Coming Wave of Deflation.* McGraw–Hill, 1999.

Simmons, Matthew R., *Twilight in the Desert: The Coming Saudi Oil Shock and the World Economy.* John Wiley & Sons, 2005.

Stiglitz, Joseph E., *Globalization and Its Discontents.* W. W. Norton & Company, 2003.

Surowiecki, James, *The Wisdom of Crowds: Why the Many are Smarter than the Few.* Little Brown, 2004.

Sutton, Antony C., *America's Secret Establishment: An Introduction to the Order of Skull & Bones.* Trine Day, 2002.

Sutton, Antony C., *The War on Gold.* '76 Press, 1977.

Sutton, Antony C., *America's Secret Establishment: An Introduction to the Order of Skull & Bones.* Trine Day, 2002.

Sutton, Antony C., *Wall Street and the Rise of Hitler.* gsg& Associates, 2002.

Sutton, Antony C. et al., *Flashing Out Skull & Bones.*

Millegan, Kris, *Investigations into America's Most Powerful Secret Society.* Trine Day, 2003.

Taleb, Nassim Nicholas, *Fooled by Randomness: The Hidden Role of Chance in Life and in the Markets.* Random House, 2005.

Taylor, James & Warren Shaw, *The Penguin Dictionary of the Third Reich.* Pen–guin Books, 1997.

Thoren, Theodore R. & Richard F. Warner, *The Truth in Money Book*, Truth In Money, 1984.

Thurow, Lester C., *The Future of Capitalism: How Today's Economic Forces Shape Tomorrow's World.* Penguin Books, 1996.

Treaster, Joseph B., *Paul Volcker: The Making of a Financial Legend.* John Wiley & Sons, 2004.

Warner, Oliver, *English Maritime Writing: Hakluyt to Cook.* Unwin Brothers Limited, 1958.

Weiss, Martin D., *Crash Profits: Make Money When Stocks Sink and Soar!*, John Wiley & Sons, 2003.

Weiss, Martin D., *The Ultimate Depression Survival Guide: Protect your Sav–ings, Boost your Income and Grow Wealthy Even in the Worst of Times.* John Wiley & Sons, 2009.

Weiss, Martin D., *The Ultimate Safe Money Guide: How Everyone 50 and Over Can Protect, Save and Grow Their Money.* John Wiley & Sons, 2002.

Weldon, Gregory T., *Gold Trading Boot Camp: How to Master the Basics and Become a Successful Commodities Investor.* John Wiley & Sons, 2007.

Widdig, Bernd, *Culture and inflation in Weimar Germany.* The University of California Press, 2001.

Yergin, Daniel, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power.* Free Press, 1992.

Zijlstra, Jelle, *Per slot van rekening.* Contact, 1992.

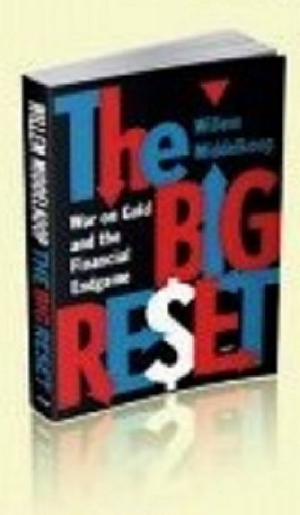
يبدو أنّ تحوّل النظام المالي وشيك، على أنّ الحاجة كبيرة إلى آلية جديدة تنظمه قبل حلول 2020م. لقد أدركتْ الولايات المتحدة الخسارة التي سيمنى بها الدولار وموقعه كونه العملة الاحتياطية للعالم منذ بداية أزمة الائتمان، وباشرت بالتخطيط لتحوّلٍ في سياساتها النقدية؛ سيأتي هذا التحوّل بما يضمن بقاء الولايات المتحدة في الصدارة وفقاً للمحللين؛ على أنّ النظام النقدي الجديد سيتيح لعملات أخرى مثل اليورو والرنمينبي الصيني أداء أدوارٍ أكثر أهميةً على الصعيد العالمي.

وفي إطار الاستعداد للتحول القادم سيعود الذهب إلى موقعه الرائد كونه الركيزة الأساس في النظام المالي العالمي في المرحلة المقبلة، إذ تشير التوقعات إلى ارتفاع سعر الأونصة ليصبح 7,000 دولار.

إنّ نظرةً على الماضي كفيلة بإدراك الغشاوة الأمريكية المحيطة بالذهب والدولار منذ زمن طويل، لكن قوى صاعدة مثل الصين وروسيا تراكمان كميات هائلة من احتياطات الذهب في مسعى منهما لأداء دور أكبر في الأيام المقبلة؛ حيث سيشكّل التحول القادم صدمة لكثيرين، إلا أنّه سيكون في خدمة أولئك الذين حضّروا أنفسهم له بشكل جيد.



ويليم ميدلكوب: من مواليد عام 1962، مؤسس Commodity Discovery Fund، ومؤلف كتب حققت الأكثر مبيعاً؛ تناول في كتاباته الموضوعات المتعلقة بالنظام المالي العالمي منذ بداية القرن الواحد والعشرين. عمل معلّق سوق لصالح قناة RTL في هولندا بين عامي 2001 و 2008 كما ظهر على قناة CNBC. توقع ميدلكوب أزمة الائتمان في أول كتاب له نال الأكثر مبيعاً في عام 2007.



ISBN: 978-603-503-865-2





موضوع الكتاب: النظام الدولي الجديد